

Distr.: General
1 June 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء
المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

يتشرف فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) بأن يحيل
طيه، وفقاً للفقرة ١٣ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، التقرير النهائي عن أعماله.
وقُدِّم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا في
٥ أيار/مايو ونظرت فيه اللجنة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧.
وسأكون ممتناً لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما
كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ستيفن سببتالس

منسق

فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)

(توقيع) ناجي أبو خليل

خبير

(توقيع) قاسم بوهو

خبير

(توقيع) منصف كارتاس

خبير

(توقيع) دافيد ماكفرلاند

خبير

(توقيع) خوان ألبرتو بينتوس سرفيا

خبير



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

موجز

ركز الفريق في جهوده لرصد عملية الانتقال السياسي في ليبيا على عدم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي تنفيذاً كاملاً في ضوء عدم موافقة مجلس النواب عليه. وقد قوّض ذلك شرعية حكومة الوفاق الوطني، التي سمّاها المجلس الرئاسي. ويواصل رئيسا الوزراء المتنافسان، عبد الله الثني وخليفة الغويل، تحدي قيادة رئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، للبلد. وواجه المجلس الرئاسي أيضاً صعوبة جمة في تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مما عزز قوة المعارضة المسلحة وغير المسلحة لسلطته.

وبغية التغلب على الجمود السياسي، وضعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خريطة طريق جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتعديل الاتفاق السياسي الليبي. وأفضى ذلك إلى مبادرة للحوار الإقليمي برعاية تونس والجزائر ومصر. بيد أن الانقسامات الإقليمية لا تزال تشكل عقبة أمام التوصل إلى حل سياسي في ليبيا.

وزاد من تفاقم الأزمة السياسية تصاعد النزاع المسلح. وعلى الرغم من تحرير سرت وأجزاء من بنغازي من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد تدهورت الحالة الأمنية في ليبيا عموماً. ومما يدل على انعدام الأمن، تزايد المنافسة في طرابلس بين جماعات مصراة المسلحة والجماعات المسلحة التي مقرها في طرابلس، الأمر الذي قوّض سلطة المجلس الرئاسي وهدّد سلامة سكان العاصمة.

ونتيجة العمليات العسكرية التي يشهدها الجيش الوطني الليبي وسرايا الدفاع عن بنغازي وجماعات مصراة المسلحة في الجنوب وفي الهلال النفطي، تعرّض السكان المحليون إلى عنف متزايد، بطرق منها الضربات الجوية. ومن بين التهديدات الأمنية الأخرى التي وثّقها الفريق تجنيد الجماعات المسلحة لمرتزقة أجنبي واستمرار نشاط الحركات المتطرفة.

ولم تخضع الجماعات المسلحة التي حصل بعضها على تكليف أو على الأقل اعتراف من مجلس النواب أو المجلس الرئاسي، لأي رقابة قضائية فعلية. ونتيجة لذلك، زاد ضلوعها في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الخطف والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة. وتشمل الحالات التي حقق فيها الفريق اعتداءات على السكان الليبيين في طرابلس وبنغازي، وعلى أسرى الحرب والمهاجرين.

ووثق الفريق عدة حالات تورّط فيها الجماعات المسلحة في انتهاكات فعلية أو محتملة لحظر توريد الأسلحة. ويظهر استمرار حصول هذه الجماعات على المعدات العسكرية والأعتدة ذات الصلة أيضاً في تصاعد النزاعات المسلحة، ولا سيما من خلال الضربات الجوية. وفي هذا الصدد، وثق الفريق كيف ضاعفت الجماعات المسلحة من شرق ليبيا ومصراة قوتها الجوية من خلال عمليات نقل الأعتدة وتصليح طائرات معطلة وتوسيع القواعد الجوية العسكرية. ويسلّط الفريق الضوء أيضاً على الدعم الأجنبي لكلا الفصيلين.

وعلاوة على ذلك، توصل الفريق إلى أدلة على تسليم عدة شحنات، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، لما يوصف في أحيان كثيرة بالأعتدة غير الفتاكة. وقد زاد نشر واستخدام هذه الأعتدة في السياق الليبي من حالة انعدام الأمن بصورة كبيرة، ولا شك في أنه أدى إلى وقوع مزيد من الإصابات. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة في حالة المركبات (المصفحة) ومعدات الاعتراض الإلكترونية.

ونظراً للافتقار إلى القدرة على إدارة الأسلحة والذخيرة، يظل احتمال تحويلها إلى جهات أخرى مصدر قلق كبير، الأمر الذي يبرر ضرورة فرض حظر محكم على توريد الأسلحة. والجماعات المسلحة الليبية ضالعة في الاتجار بالأسلحة داخل البلد وعبر حدوده، ولا تزال ليبيا مركزاً مهماً للتدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى البلدان المجاورة. وقد وثق الفريق عمليات ضبط لأسلحة في تونس والنيجر، بيد أن عدم قدرته على الوصول إلى معلومات عن عمليات ضبط في بلدان أخرى يظل مشكلةً.

ويرى الفريق أن المؤسسات المالية والاقتصادية الرئيسية في ليبيا ما زالت منقسمة، وتعاني من نقص في الرقابة ومن حالات اختلاس. وقد انقسم المجلس الرئاسي بشأن تنظيم عدة مؤسسات وبشأن التعيينات فيها، وطُعن في قراراته. ونتيجة لذلك، لا يزال الموظفون منقسمين في ولائهم بين سلطات متنافسة حاول كل منها فرض تعييناته الخاصة. وتظل الانقسامات تهدد استقرار ليبيا، كما يتضح من الخلاف على سياسات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس ومن عدة إجراءات انفرادية اتخذها فرعه في المنطقة الشرقية.

وحدد الفريق وجود إدارات متنافسة وداعمين سياسيين لها يواصلون السعي لتعزيز موقفهم من خلال استراتيجيات مختلفة، منها فرض إجراءات قانونية والحصول على دعم من الجماعات المسلحة. ففي طرابلس، يشكّل تدخل الجماعات المسلحة في الشؤون الإدارية والمالية لمؤسسات مثل المؤسسة الليبية للاستثمار والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات مبعثاً للقلق وأمرًا لا يمكن تحمّله.

وعلى النقيض من هذه التطورات السلبية، شهد قطاع النفط في البلد استقراراً. فقد امتنعت الأطراف المتحاربة في الهلال النفطي إلى حد كبير عن الإضرار بالمنشآت النفطية ودأبت على منح السيطرة على محطات تحميل النفط لإدارة المؤسسة الوطنية للنفط، على الرغم من تبدل الجهة المسيطرة على المنطقة مراراً وتكراراً. لكن للأسف، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة كل من المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط والمقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط، فشل تنفيذ اتفاق لإعادة توحيدهما. ومع ذلك، أدت الجهود إلى زيادة إنتاج النفط.

وعلى الأرجح سيؤدي استمرار انقسام المؤسسة الوطنية للنفط إلى محاولات جديدة لتصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة. وقد طُبقت الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) بنجاح في مناسبة واحدة. وفي غضون ذلك، نقذ المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط لمحاولة أولى لتهريب شحنة من مشتقات النفط من ليبيا.

وتواصل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية استغلال مصادر تمويل مختلفة من قبيل تهريب المهاجرين والوقود. وقد حدّد الفريق وجود شبكات تنشط على طول الساحل الغربي في تهريب المهاجرين والوقود.

وتُظهر عدّة تحقيقات في تجميد الأصول الطابع المعقد للأموال المتوفرة لبعض الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، حيث أن ملكية أصحابها متوارية خلف واجهات عديدة، تشمل أفراداً وشركات. وتُظهر التحقيقات أيضاً أن المعاملات الخاصة بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة تتم أحياناً عن طريق تبادل مبالغ كبيرة نقداً. وبالإضافة إلى ذلك، حقق الفريق في سرقة أصول ليبية كانت تحت سيطرة شخص مدرج في القائمة، أو كانت عرضة للاختلاس، أو كلا الأمرين. وسيتطلب الكشف عن هذه الأموال كلها وإمكانية استردادها قدرًا كبيراً من الموارد وجهداً مكرساً لهذا الغرض. وسيقتضي ذلك تمكين المحققين الليبيين بمنحهم ولاية لا جدال فيها من سلطة غير متنازع عليها.

المحتويات

الصفحة

٧	أولاً - معلومات أساسية
٧	ألف - الولاية والتعيين
٧	باء - المنهجية
٧	جيم - التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات
٩	دال - الدعم الإداري والجدول الزمني لتقديم التقارير
١٠	ثانياً - التطورات السياسية وما يتصل بها من معايير
١١	ألف - الانقسامات في المجلس الرئاسي
١١	باء - حكومتان إضافيتان
١٢	جيم - إصرار مجلس النواب على تعديل الاتفاق السياسي الليبي
١٣	دال - تطبيق الجيش الوطني الليبي الحكم العسكري
١٤	ثالثاً - التطورات الأمنية وما يتصل بها من معايير
١٤	ألف - تبعات أحداث سرت وحالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
١٥	باء - القتال في بنغازي
١٦	جيم - الأحداث التي وقعت في طرابلس وغري ليبيا
١٩	دال - النزاع في الجنوب
٢٠	هاء - النزاع في منطقة الهلال النفطي
٢١	رابعاً - التطورات السياسية والأمنية الإقليمية
٢١	ألف - مشاركة المرتزقة
٢٢	باء - الأثر الإقليمي المترتب على مشاركة جماعات المرتزقة المسلحة
٢٢	جيم - المستشارون العسكريون في طرابلس
		خامساً - الأفعال التي تنتهك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو أحكام القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق
٢٣	أو الأفعال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان
٢٣	ألف - أعمال الخطف والاحتجاز التعسفي والتعذيب
٢٤	باء - عمليات القتل الجماعي
٢٥	جيم - إعدام السجناء بإجراءات موجزة
٢٥	دال - الهجمات العشوائية
٢٦	هاء - انتهاكات حقوق الإنسان بحق المهاجرين
٢٦	سادساً - تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٢٦	لحة عامة	- ألف
٢٧	عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا أثناء الثورة (شباط/فبراير - أيلول/سبتمبر ٢٠١١)	- باء
٢٨	نقل الأعتدة بعد الثورة (أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - آب/أغسطس ٢٠١٤)	- جيم
		عمليات نقل فعلية أو محتملة للأعتدة إلى ليبيا، وتقديم التدريب والمساعدة الفنية لليبيا منذ تعزيز	- دال
٢٩	حظر توريد الأسلحة (آب/أغسطس ٢٠١٤)	- هاء
٤٦	الدعم الدولي المقدم إلى ليبيا	- واو
٤٨	المزيد من عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا	- زاي
٥٦	عمليات نقل الأعتدة من ليبيا	- سايعا
٥٩	منع تصدير النفط الخام بشكل غير مشروع بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)	- ثامننا
٦٠	وحدة مؤسسات الدولة واختلاس أموال الدولة	- ألف
٦١	المؤسسة الوطنية للنفط	- باء
٦٣	مصرف ليبيا المركزي	- جيم
٦٥	المؤسسة الليبية للاستثمار	- دال
٦٧	الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة	- هاء
٦٧	محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار	- واو
٦٨	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	- تاسعا
٦٨	تمويل الجماعات المسلحة	- ألف
٦٩	تهريب الوقود	- باء
٧٢	تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر	- جيم
٧٣	تدخل المجموعات المسلحة في شؤون مؤسسات الدولة	- دال
٧٣	الأموال المتأتية من تجارة الأسلحة على الصعيد المحلي	- عاشراً
٧٤	تنفيذ تدابير تجميد الأصول	- ألف
٧٤	الأصول المجمدة	- باء
٧٧	الأصول المسروقة	- حادي عشر
٧٧	تنفيذ الحظر المفروض على السفر	- ثاني عشر
٧٨	التوصيات	- المرفقات*
٨١		

* تُعَمَّم المرفقات باللغة التي قُدِّمت بها فقط ودون تحرير رسمي. وبسبب الحدود القصوى لعدد الكلمات المفروضة على تقارير آليات الرصد، يقدّم الفريق مزيداً من التفاصيل المتصلة بعدد من التحقيقات في مرفقات هذه الوثيقة.

أولاً - معلومات أساسية

١ - يعرض هذا التقرير استنتاجات فريق الخبراء المعني بليبيا حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويتضمن المرفق الثاني لمحة عامة عن تطور نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا.

ألف - الولاية والتعيين

٢ - يتضمن المرفق الثالث تفاصيل عن ولاية الفريق وتعيينه.

باء - المنهجية

٣ - الفريق مصمم على أن يكفل في عمله الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره (S/2006/997، المرفق). وتتضمن تلك المعايير الاعتماد على وثائق أصلية جرى التثبت من صحتها وأدلة ملموسة ومشاهدات الخبراء الميدانية، بما في ذلك التقاط الصور الفوتوغرافية، متى أمكن ذلك. وإذا تعذر القيام بتفتيش ميداني، سيسعى الفريق إلى التثبت من المعلومات مستعيناً بمصادر متعددة ومستقلة لكي يفي على النحو المناسب بأعلى معيار يمكن بلوغه، مُولياً قيمة أعلى لأقوال الجهات الفاعلة الرئيسية والشهود العيان على الأحداث. ولئن كان الفريق يرغب في التحلي بأقصى قدر ممكن من الشفافية، فإنه سيمتنع عن كشف مصادر معلوماته في الحالات التي يؤدي فيها كشف تلك المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدد سلامتها، وسيُدرج الأدلة ذات الصلة بالموضوع في المحفوظات المؤمنة لدى الأمم المتحدة.

٤ - والفريق ملتزم بالحياد عند التحقيق في حالات عدم الامتثال من جانب أي طرف.

٥ - والفريق ملتزم كذلك بأعلى درجات الإنصاف وسيسعى لأن يزود الأطراف، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً، بأي معلومات وردت في التقرير عن حالات انتهاكات أو عدم امتثال قد يُستشهد بتلك الأطراف بشأنها، لكي تقوم باستعراضها وإبداء ملاحظاتها عليها والرد عليها في غضون أجل محدد. وحرصاً على تعزيز فرصة الرد وتوخياً للدقة، سينظر الفريق في تضمين مرفقات تقاريره أي رد اعترضى، مع تقييم مدى مصداقيته.

٦ - ويصون الفريق استقلال عمله من أي جهود ترمي إلى تقويض حياده وأي محاولات لإثارة انطباع بأنه متحيز.

جيم - التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات

٧ - ترد قائمة بالمؤسسات والمنظمات والأفراد الذين جرى الاتصال بهم في المرفق الرابع. ويمكن الاطلاع على قائمة بالمراسلات الصادرة في المرفق الخامس، وعلى مستوى الردود عليها في المرفق السادس.

١ - الدول الأعضاء

٨ - منذ تقديم الفريق تقريره النهائي السابق (S/2016/209) في آذار/مارس ٢٠١٦، أجرى زيارات رسمية للاجتماع مع السلطات الوطنية وأصحاب مصلحة معينين آخرين في ألمانيا، والإمارات العربية

المتحدة، وتركيا، وتشاد، وتونس، والسودان، والسويد، وقطر، وليبيا، ومالطة، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الفريق من السفر للاجتماع مع محاورين، بمن فيهم لبيون في الشتات، في بروكسل، وأنجمينا، والقاهرة، وباريس، وروما، وعمّان، وبيروت، وطرابلس، والرباط، وجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وجنيف، وتونس العاصمة، وإسطنبول، تركيا، ولندن، وفي مصراته وطبرق.

١٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زار الفريق جميع البلدان المجاورة لليبيا باستثناء الجزائر. فللسنة الرابعة على التوالي، لم يتلق الفريق ردّاً على الطلبات التي يقدمها لزيارة الجزائر. وعلاوة على ذلك، بينما كان الفريق يعقد اجتماعات مع محاورين لبيين في الصخيرات، وفقاً لولايته، طلبت إليه البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة في نيويورك وقف جميع تحركاته ومغادرة البلد، وقد امتثل الفريق لذلك. وناقش الفريق الحادثة مع البعثة الدائمة لتفادي تكرارها.

٢ - ليبيا

١١ - زار الفريق ليبيا أربع مرات منذ إعادة تعيينه في أيار/مايو ٢٠١٦. ومما زاد قدرة الفريق على وصول إلى البلد الرحلة المنتظمة التي تُسيّرُها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (بعثة الأمم المتحدة) إلى ليبيا والمستوى القوي من الدعم والمرونة من جانب البعثة. ولما كانت الحالة الأمنية ما زالت هشة، فإن سفر وفود الأمم المتحدة لا يزال يخضع لقيود. ولذا اقتصرت زيارات الفريق على بعثات مدتها يوم واحد، مما قيد قدرته على التحقيق في الإخباريات وعلى متابعة الاتصال مع مصادره داخل ليبيا. وبالإضافة إلى السفر إلى ليبيا، أجرى الفريق مقابلات عن بُعد مع محاورين في ليبيا.

١٢ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، زار الفريق طرابلس وناقش عمله مع أعضاء من المجلس الرئاسي واللجنة الأمنية المؤقتة. وعُقدت الاجتماعات في مطار معيتيقة وقاعدة أبو سّنة البحرية. وفي ٢٠ تموز/يوليه، سافر الفريق إلى مصراتة حيث اجتمع مع قادة مشاركين في العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في سرت. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الفريق مع وفد من مجلس النواب في طبرق. وأجرى الفريق زيارة إلى القاعدة البحرية في طرابلس للمرة الثانية في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لعقد اجتماعات مع ممثلي مصرف ليبيا المركزي ووزير الدفاع الذي عينه المجلس الرئاسي. وألغيت ثلاث زيارات أخرى إلى ليبيا لأسباب مختلفة منها على سبيل المثال: عدم توفر طائرة، وحوادث أمنية في المقصد، وعدم توفر محاورين لبيين. وعلى الرغم من الحصول على معلومات مهمة من خلال البعثات التي تدوم يوماً واحداً، فإنها لم تتح المجال لإجراء تفتيش مادي للمواد المصادرة أو زيارات لمرافق تخزين الأسلحة والذخيرة.

١٣ - ويظل من الصعب إيجاد محاورين لبيين مناسبين يستطيعون الحديث من موقع سلطة وتقديم وثائق رسمية. فقدرة المجلس الرئاسي التنفيذية ضعيفة وسيطرته على الإدارة محدود للغاية. وعلاوة على ذلك، يظل هناك مراكز سلطة أخرى ناشطة وتتلقى دعماً من كل من السكان والجماعات المسلحة.

٣ - كيانات الأمم المتحدة

١٤ - يتفاعل الفريق مع بعثة الأمم المتحدة بصورة متواترة. فقد اجتمع الفريق مع الممثل الخاص للأمين العام، مارتن كوبلر، في عدة مناسبات وأجرى اتصالات متكررة مع أقسام رئيسية في البعثة، منها مركز التحليل المشترك للبعثة، وهو جهة الاتصال مع الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الفريق من توسع البعثة في تبادل المعلومات، وكان الدعم الذي تقدّمه البعثة على صعيد كل من اللوجستيات وتبادل المعلومات بالغ الأهمية لتمكين الفريق من تنفيذ ولايته بصورة فعالة. وسيعود تقاسم الوثائق بصورة أكثر تواتراً على الفريق بفائدة أكبر.

١٥ - وقد تبادل الفريق الآراء مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفريق الخبراء المعني بالسودان، وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

١٦ - وساعد الفريق في إعداد تقرير الأمين العام بشأن التهديد الذي يشكّله على ليبيا والبلدان المجاورة، بما في ذلك قبالة ساحل ليبيا، المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين جنّدهم إلى صفوفه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أو الذين التحقوا بتلك الصفوف (S/2016/627)، الذي طلبه مجلس الأمن في القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦).

٤ - المنظمات الأخرى

١٧ - عقب اتخاذ القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، اجتمع الفريق في بروكسل وروما مع وفود عملية صوفيا التي تنفذها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. ولا يزال الفريق على اتصال بالعملية.

١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استمع الفريق في انجمنينا إلى إحاطة من عملية برخان، وهي عملية لمكافحة الإرهاب تقودها فرنسا بالتعاون مع خمسة من بلدان الساحل. ويتمثل أحد أهداف العملية في منع التدفقات غير المشروعة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي يمكن أن تستفيد منها الجماعات المتطرفة. ويتطلع الفريق إلى مواصلة تلقي معلومات ذات صلة بشأن عمليات ضبط الأسلحة أو التحركات المشبوهة.

١٩ - وتبادل الفريق الآراء أيضاً مع ممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات غير حكومية.

دال - الدعم الإداري والجدول الزمني لتقديم التقارير

٢٠ - ساهم موظفو الدعم المتفرغون في الأمانة العامة في الحد بصورة كبيرة من الوقت الذي يقضيه الفريق في العمل على المسائل الإدارية واللوجستية. ويعرب الفريق عن امتنانه لتمديد ولايته من ١٢ شهراً إلى ١٥ شهراً، ويوصي بالإبقاء على هذه المدة لولايته. ونتيجة هذه التغييرات الحاسمة الأهمية على الفترة

المشمولة بالتقرير السابق، تمكن الفريق من التركيز بفعالية أكبر على التحقيقات ومن الترتيب لجميع الزيارات اللازمة إلى ليبيا والبلدان المجاورة لها، على النحو المبين في جدول سفر الفريق.

٢١ - وفي حين تحسّنت مدة تجهيز رحلات سفر الفريق، فإن القيود المفروضة بموجب القواعد والإجراءات الإدارية الحالية لا تزال تعوق كفاءة الفريق. وأكثر المشاكل إلحاحاً هي التقيّد عند حجز التذاكر بالسعر "الأكثر اقتصاداً وبالمسار الأكثر مباشرة"، ضمن معايير معيّنة متصلة بمدّة الرحلات، و فقط فيما يتعلق بتاريخ بداية ونهاية الاجتماعات، عوضاً عن اختيار أنسب أوقات للرحلات ولانتظار بين الرحلات. وترتب على ذلك أن زاد متوسط مدة الرحلات بصورة كبيرة، مما أدى إلى تقليص الوقت الذي يقضيه الفريق في الميدان.

٢٢ - وعلى الرغم من كثرة سفر الفريق إلى بيئات شديدة الخطورة يُجرى فيها تحقيقات حساسة بموجب الولاية التي كلّفه بها مجلس الأمن، فإن أعضاءه ما زالوا يفتقرون إلى تغطية تأمين ملائم لمناطق النزاع. إذ تستوجب الولاية السفر إلى بعض البلدان لا يغطي فيها تأمين الصحة والسفر المعتاد العلاج أو الإجلاء. وفي حين أن الخبراء مشمولون في التأمين ضد الأفعال الكيدية الذي توفّره الأمم المتحدة، فإنهم غير مشمولين بتأمين يغطي الإصابات التي تقع لهم نتيجة حادث غير كيدي أو مرض مفاجئ أثناء وجودهم في بلدان معيّنة شديدة الخطورة (انظر التوصية ١٦).

ثانياً - التطورات السياسية وما يتصل بها من معايير

٢٣ - لم ينجح المجلس الرئاسي، بقيادة فايز السراج، في ممارسة سلطة كاملة وفقاً للاتفاق السياسي الليبي منذ وصوله إلى طرابلس بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٤ - ولم يتمكن المجلس الرئاسي حتى الآن من إقناع مجلس النواب بالموافقة على حكومة وفاق وطني أو بإطلاق سياسات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وفي طرابلس، يمكن أن يؤدي استمرار نزاع المجلس مع الجماعات المسلحة المتشددة بقيادة خليفة الغويل، واعتماد المجلس على الجماعات المسلحة التي مقرّها طرابلس^(١)، إلى إضعاف الدعم المقدم من حلفاء الأقوياء في مصراتة، مثل مجلس مصراتة البلدي^(٢). وفي محاولة لاحتواء التحديات السياسية من كل من مجلس النواب والغويل، يدعو السراج إلى حوار سياسي مع خصومه تحت رعاية المجلس الرئاسي^(٣).

(١) كي يضمن المجلس الرئاسي أمنه ويساعد في "فرض النظام" في طرابلس، لا بد له من أن يستعين "بقوات أمن" محلية تتألف من جماعات مسلحة مثل قوة الردع وكتيبة ثوار طرابلس وكتيبة غنيوة.

(٢) "السراج: ساقدم حكومة جديدة للبرلمان الليبي ونرحب بحفتر"، العربية، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، متاح في الرابط التالي: www.libyaherald.com/2017/03/18/misratans-say-relations-with-pc-frozen-gate-into-city-from-tripoli-is-blockaded/

(٣) "السراج: ساقدم حكومة جديدة للبرلمان الليبي ونرحب بحفتر"، العربية، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، متاح في الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/09/28/السراج-ساقدم-حكومة-جديدة-للبرلمان-الليبي-28-2016-09-28.html>

ألف - الانقسامات في المجلس الرئاسي

٢٥ - يواجه المجلس الرئاسي انقسامات داخلية مستمرة. فقد أعرب أعضاء، مثل موسى الكوئي وعمر الأسود، للفريق عن شكوكهم إزاء تكوين المجلس وأدائه (انظر المرفق السابع). وقد تكشفنا الانقسامات أكثر عندما استقال الكوئي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مُقرّاً أيضاً بمسؤوليته عن "فشل" المجلس.

٢٦ - ويدرك الفريق أن جميع نواب الرئيس السراج يشككون في سلطته باستمرار. فقد عارض عضوا المجلس الرئاسي علي فُرج القطراني وفتححي المجبري من المنطقة الشرقية عدة مبادرات سياسية للسراج من أجل عرقلة نطاق نفوذه السياسي. ويبدو أن الصلات المزعومة بين وزير الدفاع الذي سَمّاه المجلس الرئاسي، مهدي البرغثي، وسرايا الدفاع عن بنغازي زادت في انقسام المجلس إلى اصطفايات لا يمكن التوفيق بينها.

٢٧ - وفي مناقشات مع الفريق، أدان ممثلو القبائل الجنوبية وأنصار النظام السابق التمثيل المحدود في المجلس الرئاسي.

باء - حكومتان إضافيتان

٢٨ - يواصل رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني، خليفة الغويل، تقويض الاتفاق السياسي الليبي. فقد كان يسعى إلى إعادة إرساء الوضع السابق للاتفاق من خلال شن سلسلة من الهجمات على وزارات ومقر المجلس الأعلى للدولة في فندق ريكسوس الذي كانت حكومة الإنقاذ الوطني فقدت السيطرة عليه بعد وصول المجلس الرئاسي^(٤). وأرغمت عودة الغويل المجلس على زيادة اعتماده على الجماعات المسلحة التي مقرّها طرابلس للدفاع عن المؤسسات. وكانت حكومة الإنقاذ الوطني أضعفت في آذار/مارس ٢٠١٧ بعد طردها من طرابلس وورود أنباء على تعرض الغويل للإصابة.

٢٩ - وتصدّى الغويل لمحاولات المجلس الرئاسي تشكيل حرس رئاسي بأن أنشأ الحرس الوطني^(٥) المؤلف من جماعات مسلحة "مناهضة لحكومة الوفاق الوطني" من مصراتة وطرابلس. وأدى إنشاء هذه الوحدة إلى سلسلة من الاشتباكات المسلحة في طرابلس. فقد اشتبكت جماعات مسلحة موالية للغويل، مثل الحرس الوطني وكتيبة المرسى الكبرى وجماعات مدعومة من الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية السابقة، مع جماعات من طرابلس، مثل قوة الردع الخاصة وكتيبة أبو سليم وكتيبة ثوار طرابلس (انظر الفقرة ٥٥). وتتسم هذه الجماعات الأخيرة بالانتهازية في دعمها للمجلس الرئاسي، حيث تضمن أمنه مقابل الحصول على الاعتراف والدعم المالي (انظر التوصية ١).

(٤) "مجموعات مسلحة بقيادة خليفة الغويل تسيطر على وزارتي الدفاع والعدل بليبيا"، صحيفة الوثام، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي:

<http://www.alweeam.com.sa/444293/مجموعات-مسلحة-بقيادة-خليفة-الغويل-تسي>

(٥) "معارك بين قوات الإنقاذ والوفاق في طرابلس"، بوابة أفريقيا الإخبارية، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي:

<http://www.afriganews.net/content/معارك-بين-قوات-الإنقاذ-والوفاق-في-طرابلس>

٣٠ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، جرى تنظيم حفل إعادة افتتاح مطار طرابلس الدولي، ترأسه الغويل وصالح بادي، كاستعراض للقوة. وفي الوقت نفسه، نظّم الغويل ونظيره من المنطقة الشرقية، عبد الله الثني، رئيس وزراء الحكومة المؤقتة، مفاوضات سياسية تتحدى المجلس الرئاسي^(٦).

٣١ - وفي البيضاء، لا يزال الثني يعارض بشدة المجلس الرئاسي، بطرق منها الإبقاء على سيطرته على البعثات الدبلوماسية لليبي^(٧).

٣٢ - وانتقد كل من الثني والغويل المجلس الرئاسي مراراً وتكراراً لأنه "يسمح لقوى أجنبية أن تحكم ليبيا". وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نشر الثني بياناً صرّح فيه أن حكومة الوفاق الوطني تحت حماية آلاف الجنود من إيطاليا (انظر المرفق الثامن). وبحسب الثني كذلك فإن العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش الوطني الليبي هي السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية^(٨).

جيم - إصرار مجلس النواب على تعديل الاتفاق السياسي الليبي

٣٣ - عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، معارض شديد للمجلس الرئاسي الحالي ومهامه التنفيذية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، دعا صالح أعضاء مجلس النواب إلى عدم التعاون مع الوزارات التابعة للمجلس الرئاسي^(٩).

٣٤ - وردا على دعوة السراج إلى استئناف الحوار السياسي، أصّر صالح على إجراء مفاوضات مباشرة مع المجلس الأعلى للدولة. وعيّن مجلس النواب لجنة مكوّنة من ١٥ عضواً للتفاوض على تعديل الاتفاق السياسي الليبي، تماشياً مع إعلان القاهرة^(١٠). والشاغل الرئيسي لصالح هو تنظيم القوات المسلحة، وبخاصة تعيين القائد الأعلى ونطاق السلطة الممنوحة له (المادة ٨ من الاتفاق السياسي الليبي). ويبدو أن صالح يرغب في زيادة سلطة الجيش الوطني الليبي وخليفة حفتر إلى أقصى حد.

٣٥ - وثمة انقسام داخل مجلس النواب، حيث تعارض مجموعة كبيرة المواقف المتصلة بصالح. وتفاقم هذا الانقسام إثر هجوم سرايا الدفاع عن بنغازي على منطقة الهلال النفطي في آذار/مارس ٢٠١٧ والقرار الذي أصدره مجلس النواب لاحقاً القاضي بتعليق الحوار مع الجانب الغربي.

(٦) انظر: www.youtube.com/watch?v=I29vZHAf0zs&feature=youtu.be.

(٧) "الثني" يلتقي القنصل العام للسودان لدى ليبيا، صحيفة ليبيا المستقبل، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح في الرابط التالي:

<http://www.libya-al-mostakbal.org/10/12543.html> -الثني -يلتقي-القنصل-العام-للسودان-لدى-ليبيا.

(٨) Hadi Fornaji, "Thinni spurns calls for political dialogue, says 'military solution' is only answer to Libya crisis", *Libya Herald*, 8 April 2017. متاح في الرابط التالي: www.libyaherald.com/2017/04/08/thinni-spurns-calls-for-political-dialogue-says-military-solution-is-only-answer-to-libya-crisis/.

(٩) "صالح يدعو أصحاب المصلحة لعدم التعامل مع وزراء حكومة الوفاق واستمرار التعامل مع الحكومة المؤقتة"، المرصد، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. متاح في الرابط التالي:

<http://almarsad.co/2016/09/26/1-حكومة-مع-وزراء-حكومة/>

(١٠) "التفاصيل الكاملة لاتفاق حفتر والسراج في القاهرة"، العربية، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/02/15-التفاصيل-الكاملة-لاتفاق-حفتر-والسراج-في-القاهرة.html>.

٣٦ - وقد التقى الفريق بأعضاء مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأكد بعض الأعضاء أن المجلس الرئاسي لا يستند إلى أساس دستوري وأن مجلس النواب لم ينتخب أعضائه ولم يمنحهم الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن "أغلبيته من المشاركين في تحالف فجر ليبيا"، الذي يُزعم دفعه ببرنامج إسلامي. كما اقترح المجلس تغيير نظام الجزاءات المفروض على ليبيا، بما يشمل رفع حظر توريد الأسلحة للجيش الوطني الليبي (انظر المرفق ٩).

دال - تطبيقُ الجيش الوطني الليبي الحُكْم العسكري

٣٧ - كان أحد التطورات السياسية الرئيسية التي حدثت في شرق ليبيا هو قيام مجلس النواب بتعيين حاكم عسكري لمنطقة درنة - بن جواد، مما أدى إلى حلول أفراد عسكريين محل رؤساء البلديات المدنيين. وشملت القرارات التي اتخذها الحاكم العسكري، عبد الرزاق الناظوري، وهو رئيس أركان الجيش الوطني الليبي أيضاً، قيوداً كبيرة على الحريات العامة في شرق ليبيا. فعلى سبيل المثال، أصدر قراراً بحظر تنظيم المظاهرات في بنغازي دون إذن خطّي منه.

٣٨ - وقام الجيش الوطني الليبي باحتجاز أو تخويف عشرات من النشطاء، وأعضاء مجلس النواب، والعاملين في قطاعي العدالة والأمن في المنطقة الممتدة من طبرق إلى بن جواد بهدف تكميم أفواه المعارضة السياسية.

٣٩ - وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر عبد الرزاق الناظوري قراراً بمنع النساء دون ٦٠ عاماً من السفر دون مُحرّم^(١١). وفي عام ٢٠١٣، أصدر المفتي الغربي فتوى مشابهاً. وبالإضافة إلى ذلك، أُلزم جميع الليبيين بالحصول على تصريح أمني من جهاز المباحث العامة (يشار إليه باسم الأمن الداخلي) قبل السفر (انظر المرفق ١٠).

٤٠ - وأدى صعود نفوذ السلفيين وتطبيقُ الجيش الوطني الليبي الحُكْم العسكري إلى تعزيز السيطرة على المجتمع على نحو يعزز كل منهما الآخر. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أجازت هيئة الأوقاف الإسلامية مصادرة إدارة المباحث الجنائية لشحنة من الكتب في المرح، في تقويض لسلطة وزارة الإعلام والثقافة. وتبيّن هذه الواقعة مدى تأثير شيوخ المذهب المدخلي^(١٢) في شرق ليبيا على مؤسسات الدولة^(١٣). وقد اختار الشيخ السعودي أسامة العتيبي رئيس مكتب أوقاف المرح، مسعود الناظوري، لتدريس المذهب السلفي المدخلي، في عام ٢٠١٤ (انظر المرفق ١١). وأقر ربيع المدخلي، أحد العلماء السلفيين السعوديين البارزين، هذا الاختيار^(١٤).

(١١) "الناظوري: قرار منع الليبيين من السفر دون محرم اتخذ من أجل أمن ليبيا"، بوابة الوسط، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي: <http://alwasat.ly/ar/news/libya/133492/>.

(١٢) صورة متشددة من السلفية غير السياسية المهادنة، تُنسب إلى الشيخ السعودي ربيع المدخلي؛ وتدعو إلى الطاعة المطلقة للحكام.

(١٣) "تعرف على حقيقة الكتب المصادرة في المرح"، بوابة الوسط، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي: <http://alwasat.ly/ar/news/culture/130772/>.

(١٤) "جمع لتزيكات المشايخ لبعض طلبة العلم في المنطقة الشرقية - المرح"، شبكة البينة السلفية، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. متاح في الرابط التالي: <http://bayenahsalaf.com/vb/showthread.php?t=22097>.

ثالثا - التطورات الأمنية وما يتصل بها من معايير

ألف - تبعات أحداث سرت وحالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٤١ - لم تخلُ المراحل الأخيرة لعملية البنيان المرصوص من الصعوبات. فوفقا لمصادر عسكرية في مصراتة، تعطلت العمليات في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بسبب نقص الذخيرة. وضغطت العملية على المجلس الرئاسي لكي يمدّها بمبلغ ٣٠ مليون دينار ليبي، وهو المبلغ الذي استخدمته العملية لشراء الذخيرة من السوق السوداء في سبها.

١ - العمل لصالح فرد أو كيان من الأفراد المدرجين أو الكيانات المدرجة في القائمة أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم

٤٢ - كان تنظيم الدولة الإسلامية قد أنشأ إدارة منظمّة في سرت. وقام الفريق بجمع أدلة مكونة من مواد دعائية ووثائق تظهر تنظيمه للأعمال المصرفية الجماعية وإدارة الأسلحة والحياة الأسرية (انظر المرفق ١٢). وحصل الفريق أيضا على وثيقة من سرت ذُكر فيها شراء تنظيم الدولة الإسلامية ذخائر من أسامة الجضران، شقيق إبراهيم الجضران. والفريق يحقق حاليا في ما إذا كانت الذخيرة منشؤها حرس المنشآت النفطية - المنطقة الوسطى (انظر الفقرة ٧٦ والمرفق ٢٢).

٢ - الأعمال التي تهدد السلام

حالة تنظيم الدولة الإسلامية

٤٣ - أدّت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت إلى تمكين مصراتة من الطعن في تصوير حفتر للجيش الوطني الليبي باعتباره القوة الليبية الوحيدة التي تحارب الإرهاب. كما أدّت إلى تعزيز الشرعية الدولية للمجلس الرئاسي التي تجلت بتهنئة عدة حكومات أجنبية للسراج على قضائه على التهديد القادم من شاطئ البحر الأبيض المتوسط^(١٥).

٤٤ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديدا لأمن المنطقة الأوسع. ويتضح وجود خلايا التنظيم في ضواحي سرت، في المناطق من قبيل الجيزة والغريبات ووادي زمزم وسوق الخميس والعيونيات وإدري من عمليات التوغّل المحدودة التي قامت بها "مركبات مُحَوَّرة" مزودة بمدافع من عيار ١٤,٥ ملم^(١٦). وقد عينت عملية البنيان المرصوص قوة مكافحة إرهاب لإلقاء القبض على الإرهابيين المشتبه فيهم وإحالتهم إلى محكمة عسكرية مخصصة^(١٧).

(١٥) "خارجية بريطانيا تحثي الرئاسي على تحرير سرت من قبضة التنظيم"، عين ليبيا، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح في الرابط التالي: www.eanlibya.com/archives/104584.

(١٦) "رصد تحركات لعناصر "داعش" في زمزم ووادي تينيناوي والعريان وسوق الخميس" بوابة الوسط، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي: <http://alwasat.ly/ar/news/libya/129438/>.

(١٧) "الغصري: عناصر من "البنيان المرصوص" سينضمون لجهاز مكافحة الإرهاب"، ليبيا المستقبل، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي:

<http://www.libya-al-mostakbal.org/88/13121-جهاز-سينضمون-لجهاز-مكافحة-الإرهاب.html>

التوترات بين قوات عملية البنيان المرصوص

٤٥ - ثمة توترات قوية بين مختلف عناصر عملية البنيان المرصوص المسؤولة عن تأمين سرت والمساعدة في عمليات إزالة الألغام. وهذا يشكل تهديدا لاستقرار سرت.

٤٦ - وتقوم إحدى الكتائب المنتسبة إلى العملية، والتي تتألف بالأساس من مقاتلي مصراتة، بحراسة المداخل الرئيسية لسرت (انظر المرفق ١٣)^(١٨). وتقوم وحدة أخرى، هي الكتيبة "٦٠٤" السلفية، بالإشراف على مركز المدينة. ومعظم قوات الكتيبة "٦٠٤" من سرت أصلا وتميل إلى المذهب المدخلي. وقد تلقت تدريبها وتجهيزها من قوة الردع الخاصة التي مقرها في طرابلس والتابعة لعبد الرؤوف كارة. إلا أنها على اتصال وثيق أيضا بالقيادة العامة للجيش الوطني الليبي من خلال أميرها، عبد الحميد إبراهيم بن رجب الفرجاني، من قبيلة الفرجان التي ينتمي إليها حفتر. وقيل إن ممثلي الكتيبة "٦٠٤" سافروا من طرابلس إلى البيضاء في مناسبات متعددة.

٤٧ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حدّرت الكتيبة "٦٠٤" الإخوان المسلمين والجماعات المسلحة المرتبطة بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة السابقة من محاولة فتح جبهة ثانية ضد "قوات الشرق"^(١٩).

باء - القتال في بنغازي

٤٨ - على الرغم من شنّ الجيش الوطني الليبي حرب استنزاف في بنغازي، فقد أبدت الجماعات المسلحة المتطرفة مثل جماعة أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146) ومجلس شورى ثوار بنغازي قدرة على الصمود. وقد حقق الجيش الوطني الليبي انتصارات عسكرية نسبية في مناطق سوق الحوت وبوسنيب والصابري. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٧، كان الجيش الوطني الليبي قد نجح في السيطرة على معظم أنحاء بنغازي، بما في ذلك منطقتا القوارشة وقنفودة. وقتل الجيش الوطني الليبي أحد آخر القياديين الكبار بمجلس الشورى، وهو جلال مخزوم، الذي قُتل بجثته وسُجّلت في شوارع بنغازي^(٢٠).

٤٩ - وتعتمد عمليات الجيش الوطني الليبي اعتمادا كبيرا على إمدادات السلاح القادمة من الخارج، وهو ما أقر به صقر الجروشي، رئيس أركان القوات الجوية. وذكر الجروشي أن صدام حفتر، نجل خليفة حفتر، وأيوب الفرجاني مبعوث الجيش الوطني الليبي يُوفدان في بعثات إلى الخارج من أجل الحفاظ على إمداد الأسلحة^(٢١). ويدير المقربون من حفتر ذلك الإمداد عن كثب. وأوضحت مصادر من الجبهة للفريق أن إمدادهم المستمر من الذخيرة مشروط بالالتزام الكامل بالتطلّعات الوطنية للجيش الوطني الليبي.

(١٨) "Proposal: military force to be tasked with securing Sirte main entrances", Libya Observer, 17 December 2016. متاح في الرابط التالي: www.libyaobserver.ly/news/proposal-military-force-be-tasked-securing-sirte-main-entrances.

(١٩) "٦٠٤ مشاه: الإخوان والمقاتلة يسعون إلى فتح جبهة ضد قوات 'الشرق الليبي'"، بوابة الوسط، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي: <http://alwasat.ly/ar/news/libya/130172/>.

(٢٠) نظر <https://youtu.be/2FpGAPW8iLw>.

(٢١) انظر <https://youtu.be/WFqD010pwuI>.

٥٠ - وقد أُهْم الجيش الوطني الليبي أكثر من مرة بالسماح بحروب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من بنغازي إلى بني وليد. وفي إحدى المقابلات، لم ينكر مسؤول رفيع المستوى في الجيش الوطني الليبي هذه الادعاءات^(٢٢).

٥١ - واستمر التجنيد من جانب مجلس شورى ثوار بنغازي من مصراتة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على أقل تقدير. ومصنع الشركة الليبية للحديد والصلب هو نقطة تجنُّع المقاتلين (انظر المرفق ١٤). وفيه يحصلون على أول راتب لهم (٢٠٠٠ دينار) وسلاح. وقد أشرف رجل أعمال من مصراتة، هو أشرف بن إسماعيل، على عملية النقل والرعاية الطبية لمقاتلي بنغازي، بمن فيهم أعضاء جماعة أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر مجلس بلدية مصراتة أمرا بتعليق الدعم العسكري لمجلس الشورى. وردا على ذلك، سعى مجلس الشورى إلى توفير "سلاسل إمداد" بديلة من المقاتلين، بما في ذلك من قبيلة المحاميد في الجنوب.

٥٢ - وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قامت عملية صوفيا التي تنفذها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بتفتيش سفينة صيد ليبية تسمى لُقي، كانت تبخر من بنغازي إلى مصراتة. وأبلغت العملية الفريق أن "قوات خاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني" استأجرت السفينة لأغراض إنسانية وأنها تتمتع بالحصانة السيادية. ولذلك، لم يتم التعامل معها بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦). إلا أن العملية صعّدت على متن السفينة أكثر من مرة، بناء على دعوة منها. وفي كل مرة، لوحظ وجود مقاتلين جرحى وأسلحة. وكان القبطان قد أبلغ العملية أن الأسلحة الموجودة تُستخدم لأغراض الدفاع عن النفس. ووفقا لمصادر محلية، فإن مالك تلك السفينة هو ضابط في حرس السواحل وعضو في المجلس العسكري في مصراتة. وأضافت أن السفينة تنقل بانتظام مقاتلين مصابين وأسلحة مغطاة (مدافع الهاون وأسلحة مضادة للدبابات) (انظر التوصيتين ١ و ٣).

جيم - الأحداث التي وقعت في طرابلس وغربي ليبيا

١ - الأعمال التي تهدد السلام

التنافس بين الكتائب المنتسبة إلى مصراتة والمنتسبة إلى طرابلس

٥٣ - لا تزال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المنتسبة إلى مصراتة والجماعات المسلحة المنتسبة إلى طرابلس تقوّض سلطة المجلس الرئاسي والأمن في العاصمة الليبية، حيث تتسبب في وقوع الكثير من الضحايا المدنيين. وهذه الاشتباكات ناجمة عن عدة عوامل.

٥٤ - أولا، فقد أدت عمليات الابتزاز والاختطاف التي تقوم بها الجماعات المنتسبة إلى مصراتة إلى تأجيج التوترات. ففي آذار/مارس ٢٠١٧، على سبيل المثال، قام سكان قرجي وغوط الشعال وحي الأندلس بسد الطرق ومهاجمة مبانٍ خاضعة لحماية كتائب منتسبة إلى مصراتة وجادو. وتحولت الاحتجاجات إلى مواجهة مسلحة بين كتيبة ثوار طرابلس وكتيبة أبو سليم من ناحية وكتائب مصراتية موالية للغويل من ناحية أخرى (انظر المرفق ١٥). وطُردت الكتائب الأخيرة من حي القصور وحي الفلاح وحي قرقارش.

(٢٢) انظر www.youtube.com/watch?feature=youtu.be&v=TywCfngz.

٥٥ - وثانياً، ثمة صراع مستمر للسيطرة على المؤسسات. ومن الأمثلة على ذلك استيلاء كتبية ثوار طرابلس على فرع المخابرات العامة في حي الأندلس (حيث صادرت محفوظات مهمة) في آب/أغسطس ٢٠١٦^(٢٣)، وردّ فعل مصراتة اللاحق، التي أرسلت منها قوة بقيادة صلاح بادي لاستعادة المواقع المستولى عليها. ووفقاً لأحد قادة عملية البنيان المرصوص، فقد "كانت سرت فخا استهدف إضعافنا في طرابلس. فقد فقدنا العديد من الرجال والمركبات أثناء تلك الحرب. ونحن نعمل على معالجة هذا الوضع".

٥٦ - ونظراً لافتقار المجلس الرئاسي إلى السيطرة والسلطة، فمن المرجح أن يفضي هذا التنافس إلى اشتباكات جديدة، وذلك على الرغم من اتفاق طرابلس، الموقع في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر المرفق ١٦).

اغتيال الشخصيات البارزة

٥٧ - أدى اغتيال نادر العمراني، وهو عالم ليبي بارز في دار الإفتاء، إلى تفاقم التوترات. وأفادت عدة تقارير إعلامية بتورط عبد الحكيم مقيدش، أحد الأتباع السابقين لعبد الرؤوف كارة، في عملية الاغتيال. وهذه الهجمات تكرر تقسيم طرابلس إلى مناطق خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة متناحرة، مما يقيد حرية الحركة، بما في ذلك للشخصيات البارزة.

الروابط مع الشبكات الإجرامية

٥٨ - على طول الساحل بين طرابلس والحدود التونسية، ثمة العديد من الجماعات المسلحة الضالعة في تهريب الأشخاص والوقود، مما أتاح لها كسب ثروات طائلة (انظر الفقرة ٢٥١). وخلال السنة الماضية، اشتبكت هذه الشبكات الإجرامية مراراً، إما مباشرة أو عن طريق وكلاء (انظر المرفق ١٧). وفي الزاوية، وردت إفادات عن سقوط عشرات الضحايا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتتحدى الجماعات المسلحة المتورطة في أنشطة جنائية السلطات المحلية أيضاً، مثل المجلس البلدي لصبراتة، مما يهدد السلام (انظر المرفق ١٨).

٥٩ - وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦، هاجم زورق سريع سفينة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود قبالة الساحل الليبي. واشترك في الهجوم ضابطان من خفر سواحل ميناء ديلة. وكان المهاجمان اللذان تم التعرف عليهما موالين لعبد الرحمن ميلاد (الملقب بالبيجة)، رئيس خفر سواحل الزاوية والمتورط في أنشطة تهريب.

٢ - الهجمات التي شنت على أي ميناء في ليبيا أو أي مرفق حكومي أو مؤسسة حكومية

٦٠ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ساهم ائتلاف من الجماعات المسلحة في إعادة خليفة الغويل إلى مقر المجلس الأعلى للدولة في فندق ريكسوس في طرابلس^(٢٤). وفي ١٢ كانون الثاني/

(٢٣) "قوات موالية لحكومة الوفاق تسيطر على مقر تابع لجهاز المخابرات بطرابلس"، قناة ليبيا، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٦. متاح في الرابط التالي:

/مق-على-تسيطر-الوفاق-لحكومة-موالية-قوات/2016/08/14/www.libyaschannel.com

(٢٤) "خليفة الغويل.. رئيس حكومة الإنقاذ الليبية "الفائز"، الجزيرة، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. متاح في الرابط التالي: خليفة-الغويل-رئيس-حكومة-الإنقاذ-الليبية-الفائز/2016/10/27/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

يناير ٢٠١٧، بسطت حكومة الإنقاذ الوطني سيطرتها على عدة وزارات، منها وزارتا الدفاع والعدل. واستغل الغويل معارضةً بعض الجماعات المسلحة التي مقرها في طرابلس للمجلس الرئاسي وتذبذب موقف جماعات مسلحة أخرى (بما في ذلك الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة السابقة) تجاه الاتفاق السياسي الليبي. وفي ذلك الوقت، رفضت كتبية ثوار طرابلس وكتبية أبو سليم، اللتان يُفترض أنهما حليفان للمجلس الرئاسي، معارضة عودة الغويل إلى طرابلس، لتلقيهما مكافأة مالية.

٦١ - وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧، هاجم أفراد من كتبية البوني، المسؤولة عن حماية مطار معيتيقة، مقر المجلس الرئاسي في قاعدة أبو سة، في محاولة لطرد المجلس من طرابلس. وقيادة هذه الجماعة وثيقة الصلة بمصطفى نوح وعبد الحكيم بلحاج.

٦٢ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اقتحمت قوة مكونة من ١٠ "عربات محوَّرة" منزل حاكم مصرف ليبيا المركزي في طرابلس. ووفقاً لمصادر من المصرف المركزي، شنت هذا الهجوم كتبية ثوار طرابلس وكتبية أبو سالم، بمشاركة هاشم بشر. وكثيراً ما تسعى الجماعات المسلحة إلى التدخل في الأعمال التجارية للمؤسسات المالية لتعزيز مصالحها السياسية أو المالية، بأساليب منها التخويف (انظر الفقرة ١٩١ وما يليها).

٦٣ - وفي ١٠ أكتوبر ٢٠١٦، اقتحمت جماعة مسلحة وثيقة الصلة بالغويل مصلحة الأحوال المدنية وقتلت رئيسها، الصديق النحايسي. وشنت الجماعات المسلحة هجمات متكررة على فروع المصلحة بهدف التلاعب بالبيانات المحفوظة فيها والتمكن من إصدار جوازات السفر بشكل غير قانوني.

٦٤ - ويبرز الهجوم على مجلس بلدية مصراتة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ تنامي التوترات السياسية بينما تتناحر الاتجاهات السياسية المتنافرة في المدينة. وتباين المواقف فيما يتعلق بالاتفاق السياسي الليبي، والحوار مع الفئات المعنية في الجانب الشرقي، والروابط مع الحركات المتطرفة، والحالة في جنوب ليبيا.

٣ - العمل لصالح فرد أو كيان من الأفراد المدرجين أو الكيانات المدرجة في القائمة أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم

٦٥ - تنافست جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك جماعة أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146) وجماعة أنصار الشريعة في سرت، على السيطرة على مصلحة الأحوال المدنية وإدارات الجوازات. وسمح لها ذلك بإصدار جوازات سفر بصورة غير قانونية، بما في ذلك إصدار جوازات سفر لمقاتلين أجنبية سافروا إلى الخارج لاحقاً. وقد استعرض الفريق صوراً من جوازات السفر الصادرة بصورة غير قانونية وتمكن من التأكد من هوية مواطن سوداني، حصل على جواز سفر من هذا القبيل في مصراتة وسافر إلى تركيا في أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر المرفق ١٩). وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، فرضت السلطات التركية على المواطنين الليبيين المسافرين إلى تركيا الحصول على تأشيرات دخول من أجل الحد من المخاطر الأمنية التي تشكلها التطورات السياسية في ليبيا^(٢٥).

(٢٥) "تركيا تفرض تأشيرة دخول على الليبيين"، TRT العربية، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. متاح في الرابط التالي:

<http://www.trtarabic.tv/تركيا-تفرض-تأشيرة-الدخول-على-الليبيين>

٦٦ - واستُضيف المجندون الأجانب من جماعتي أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146) وأنصار الشريعة في سرت في عدة مواقع، منها طرابلس. وشاركوا في عمليات مُزعزعة للاستقرار، مثل الهجوم على المجلس الأعلى للدولة في طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان ثمة تواجد لمقاتلين أجانب في منطقتي غابة النصر والهضبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهما منطقتان خاضعتان لسيطرة طارق الغضبان وخالد الشريف، على التوالي، وكلاهما كان من الشخصيات البارزة في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة السابقة.

٦٧ - وعلى الرغم من ارتباط كتيبة أنس الدباشي في صبراتة بصلات مع عناصر محلية من تنظيم الدولة الإسلامية فيما سبق، فقد حاربت بقوة في عام ٢٠١٦، وسلّمت أحد كبار قادته إلى قوة الردع الخاصة في طرابلس. ولا يتضح ما إذا كان أي من صلاتها بالكيانات المدرجة في قائمة الأمم المتحدة قد استمر منذ ذلك الحين.

دال - النزاع في الجنوب

٦٨ - يقدم التصعيد غير المسبوق في مستوى العنف في جنوبي ليبيا ابتداءً من نيسان/أبريل ٢٠١٧، بما في ذلك الغارات الجوية التي قامت بها القوات الجوية المتناحرة، دلالةً أخرى على استمرار الصراع على السلطة. وقد أدى التدخل الواضح للمجلس الرئاسي ووزير دفاعه المفوض في إصدار أمر بالهجوم على قوات الجيش الوطني الليبي المغيرة على قاعدة تمنهنت إلى تعميق الانقسام السياسي (انظر المرفق ٢٠).

٦٩ - وتمنّنت هي القاعدة العسكرية الأخيرة لمصراتة في الجنوب. وقد أدت مشاركة سرايا الدفاع عن بنغازي وكتيبة درع الجنوب إلى منع محمد بن نايل قائد الجيش الوطني الليبي من الاستيلاء على قاعدة تمنهنت أثناء الجولة الأخيرة من القتال، ولكن يُتوقع أن يندلع القتال من جديد. ومن المتوقع أن تفضي صلات عناصر من سرايا الدفاع في بنغازي وكتيبة درع الجنوب بجماعة أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146) وتنظيم القاعدة (QDe.004)، على التوالي، إلى مزيد من زعزعة الاستقرار وستوجه اهتماماً دولياً أكبر إلى جنوبي ليبيا (انظر المرفق ٢١).

٧٠ - وثمة انقسام متزايد داخل مجتمع التبو الذي خاب أمله لانعدام الدعم من جانب الجيش الوطني الليبي. فعلى سبيل المثال، قاتل كل من حسن موسى وعلي سيدي، وهما قائدان عسكريان ذوا نفوذ من الكُفرة، لصالح جانبيين مختلفين (سرايا الدفاع عن بنغازي والجيش الوطني الليبي، على التوالي) في آذار/مارس ٢٠١٧. ويزداد الشقاق داخل قبيلة أولاد سليمان أيضاً، وهي القبيلة التي قاتلت إلى جانب كل من الطرفين المتحاربين أثناء اشتباكات تمنهنت.

٧١ - ولا تزال الحالة في الكفرة بالغة التوتر: فكثائب الزويّة مستمرة في حصار ١٠ ٠٠٠ من أفراد التبو، معظمهم من المدنيين.

٧٢ - وفي أوباري، على الرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥^(٢٦)، فقد كشفت المباحثات مع زعيم قبيلتي التبو والطوارق عن توترات مستمرة، ناجمة عن الانقسام الوطني وعدم انخراط المجلس الرئاسي في الجنوب.

(٢٦) "بان يشيد بدور قطر في اتفاق قبائل ليبية"، الجزيرة، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. متاح في الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/11/25/ليبيا-قبائل-اتفاق-قطر-في-اتفاق-قبائل-ليبيا>

٧٣ - والجماعات المسلحة التي كانت تتلقى رواتب فيما سبق وتعمل بوصفها قوات نظامية أصبحت تشارك بصفة متزايدة الآن في أنشطة غير مشروعة من أجل تمويل وجودها العسكري في جنوبي ليبيا.

هاء - النزاع في منطقة الهلال النفطي

١ - التهديدات المحدقة بالسلام

٧٤ - بلغت المعركة من أجل السيطرة على منطقة الهلال النفطي أعنف مراحلها خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث اتخذت شيئا فشيئا شكل صراع بين القوات الشرقية والقوات الغربية. وانضم مقاتلون من طرابلس ومصراتة والحُمس وزليتن وكتيبة درع الجنوب إلى صفوف سرايا الدفاع عن بنغازي، المدعومة من جانب البرغثي، الوزير المفوض من المجلس الرئاسي. وهذا يمثل تهديدا خطيرا لاستقرار ليبيا وسلامتها الإقليمية.

٧٥ - وكشفت سلسلة الأحداث التي وقعت في منطقة الهلال النفطي بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ و آذار/مارس ٢٠١٧ ضعف السكان المحليين لدى مواجهة جماعات مسلحة حسنة التجهيز والتمويل. وتجنيد السكان المحليين وتعبئتهم ينتج عنهما مزيد من الشقاق، كما شوهد خلال الهجوم الأخير لسرايا الدفاع عن بنغازي على محطات تحميل النفط في آذار/مارس ٢٠١٧، عندما اعتُقل عشرات الأفراد من قبيلة المغاربة، كانوا مجندين لدى كل من الجانبين المتعارضين، على يد سرايا الدفاع عن بنغازي أولا ثم على يد الجيش الوطني الليبي لاحقا. فأمام السلوك التعسفي لتلك الجماعات، يصبح السكان المحليون عُرضة لأن يكونوا أكثر تقبلا لتأثير الجماعات المسلحة المتطرفة.

٢ - العمل لصالح فرد أو كيان من الأفراد المدرجين أو الكيانات المدرجة في القائمة أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم

٧٦ - كان ثمة تنظيمات متصلة بتنظيم القاعدة في الهلال النفطي قبل عام ٢٠١١، ولا سيما في منطقة النوفلية. وزاد وجودها بإنشاء فرعي جماعة أنصار الشريعة في سرت وأجدابيا، حيث استفادا من موارد الدولة التي قدمها خالد الشريف وإبراهيم الجضران، على التوالي^(٢٧). وتكشف إحدى وثائق تنظيم الدولة الإسلامية عن وجود صلات تجارية بين أسامة الجضران وأبو أسامة التونسي، القيادي في تنظيم الدولة الإسلامية. وقد لقي التونسي مصرعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على يد عملية البنيان المرصوص، ويظهر اسمه على وثيقة أخرى صادرتها العملية من وثائق تنظيم الدولة الإسلامية (انظر المرفق ٢٢).

٧٧ - وانتشرت خلايا تنظيم الدولة في الهلال النفطي، ولا سيما في منطقتي بني وليد والنوفلية، وهذا وفقا لمصادر من وزارة الدفاع في طرابلس. ويثير وجود أحمد الحسناوي (وهو على صلة بتنظيم القاعدة) في النوفلية أثناء الهجوم الأخير لسرايا الدفاع في بنغازي في آذار/مارس ٢٠١٧ عددا من الأسئلة فيما يتعلق بصلات تنظيم القاعدة بخلايا تنظيم الدولة الإسلامية. فالتعارض بين تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة أقل وضوحا في ليبيا، مما قد يبسر استيعاب جماعات متصلة بتنظيم القاعدة لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية الفارين من سرت (انظر المرفق ٢١).

(٢٧) كان أعضاء جماعة أنصار الشريعة في سرت يتقاضون رواتب بوصفهم أعضاء في كتائب تابعة لوزارة الدفاع، مثل كتبية الفاروق من مصراتة.

٧٨ - وقد تلقى الفريق تقارير عن تحركات جماعات مسلحة متطرفة في المنطقة الجبلية الممتدة من لود إلى أبو نجيم، في الطرف الجنوبي من منطقة الهلال النفطي.

٣ - الهجمات التي شنت على أي ميناء في ليبيا أو على أي مرفق حكومي أو مؤسسة حكومية

٧٩ - تورطت جماعات مسلحة أجنبية من تشاد والسودان في نهب سيارات تملكها شركات نفط، كما تبعتها لاحقاً في السوق السودانية، في مدينة تينا.

٨٠ - وأدت الحالة الراهنة من انعدام الأمن، بالإضافة إلى إغلاق محطات تحميل النفط من قبل حرس المنشآت النفطية التابع لإبراهيم الجضران لما يزيد عن سنتين، إلى أن سيطر عليها الجيش الوطني الليبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إلى تدهور عام في البنية التحتية بسبب الافتقار إلى الصيانة.

رابعاً - التطورات السياسية والأمنية الإقليمية

٨١ - بغية التغلب على الجمود السياسي، قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خريطة طريق جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ألهمت المبادرة الثلاثية التي تصدّرتها الجزائر ومصر وتونس. ولم يسفر إعلان القاهرة اللاحق المعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٧ عن إحراز تقدم فوري^(٢٨). وفي حين أعربت بلدان المنطقة التي زارها الفريق عن رأي مفاده بأن الأزمة الليبية تُعتبر أولوية بالنسبة لها، وأنها تؤيد بالإجماع الاتفاق السياسي الليبي، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في وجهات نظرها وآرائها. فقد قدمت بعض البلدان في المنطقة أيضاً الدعم للعمليات السياسية البديلة^(٢٩).

٨٢ - وتشكل الانقسامات الإقليمية عقبة أمام الحل السياسي في ليبيا. وانبثق تحالفان إقليميان بشأن ليبيا. فقد نسّقت الإمارات العربية المتحدة وتشاد ومصر مواقفها بصورة عامة، وكذلك فعلت تركيا والسودان وقطر.

ألف - مشاركة المرتزقة

٨٣ - اتخذ التدخل الأجنبي في ليبيا شكلاً أكثر وضوحاً مع تزايد مشاركة المرتزقة التشاديين والسودانيين. وتشكل الأعمال التي يقومون بها في الهلال النفطي تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الاقتصادي في ليبيا (انظر المرفق ٢٣). إذ يشارك المرتزقة في الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة الأجنبية على الأفراد والممتلكات في جنوب ليبيا تزيد من شعور المجتمعات المحلية بالضعف والريبة تجاه الجيش الوطني الليبي والقوة الثالثة في مصراتة.

(٢٨) التفاصيل الكاملة لاتفاق حفتر والسراج في القاهرة، العربية، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، متاحة على الرابط:

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/02/15-في-السراج-حفتر-الاتفاق-الكاملة-لاتفاق-حفتر-والسراج-في-القاهرة.html>

(٢٩) جبهة الإنقاذ الوطني التونسية تطلب دعماً مالياً وإعلامياً من الإمارات العربية المتحدة، العربي ٢١، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

<http://m.arabi21.com/story/979349/الإنقاذ-التونسية-تطلب-دعماً-مالياً-وإعلامياً-من-الإمارات>

٨٤ - وأكد للفريق قياديون سابقون في حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، أن الوسطاء العرب وعناصر النظام السابق ساعدوا في التقارب بين كبار القادة الدارفوريين والقيادة العامة للجيش الوطني الليبي، كما يسرت التحويلات النقدية ذلك. وتلقى الفريق أيضا تقارير تفيد باستقبال قادة حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي في المرج في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٨٥ - كما استقبلت جماعات تشادية في القواعد الخاضعة لسيطرة مصراتة والواقعة في الأحجار السوداء وفي سبها. وأسست تلك الجماعات الجماعة المسلحة المعروفة باسم "الجمبهة التشادية من اجل التغيير والوفاق" في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بعد أن تلقت دعما ماليا وعسكريا هاما مقابل تعبئتها في ليبيا^(٣٠). وتفيد مصادر من تلك الجماعة بأن الحركة شاركت فقط في عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وأضافت المصادر أن جميع الأطراف، بما فيها الجيش الوطني الليبي، عرضت تجنيدها في صفوفها. ومع ذلك، أظهرت التحقيقات التي أجراها الفريق أن الجماعة شاركت في هجوم بقيادة سرايا الدفاع عن بنغازي في آذار/مارس ٢٠١٧، وفقدت في أثناءه أحد أهم قياديينها.

باء - الأثر الإقليمي المترتب على مشاركة جماعات المرتزقة المسلحة

٨٦ - أعرب السودان للفريق عن قلقه من تقويض الجماعات المسلحة السودانية المشاركة في ليبيا لجهود السلام في دارفور. وفي اجتماع عقده الفريق مع السلطات التشادية قللت تلك السلطات إلى أدنى حد من شأن تأثير المتمردين التشاديين في ليبيا. ومع ذلك، أعلنت تشاد في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إغلاق حدودها مع ليبيا لمنع تسلل المقاتلين المتمردين التشاديين بعد ضرب القوات الجوية الليبية التابعة للجيش الوطني الليبي لمواقع الجبهة التشادية من اجل التغيير والوفاق في الجفرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرضت السلطات الفرنسية جزاءات مالية على محمد نوري والمهدي علي محمد، وهما مؤسسا الجماعة، لفترة ستة أشهر. ولم توضح فرنسا للفريق ما إذا كانت تلك الجزاءات تتعلق بأنشطتهما المتصلة بمشاركة المرتزقة في ليبيا (انظر المرفق ٢٣).

جيم - المستشارون العسكريون في طرابلس

٨٧ - أكد الفريق وجود خبراء عسكريين فلسطينيين في طرابلس. ونفى مسؤول فلسطيني، في مقابلة مع الفريق، أي نشاط لأولئك الخبراء في ليبيا. ومع ذلك، أكد المسؤول أن ثمانية أعضاء من فصيلة، وهم جزء من الشتات الفلسطيني في ليبيا، قد اعتقلوا في طرابلس خلال العام ٢٠١٦. ويواصل الفريق تحقيقه في هذه القضية.

(٣٠) الجبهة التشادية من اجل التغيير والوفاق، حركة ثورية جديدة في شمال تشاد، *Journal du Tchad* ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <http://www.journaldutched.com/article.php?aid=9047>.

خامسا - الأفعال التي تنتهك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو أحكام القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق أو الأفعال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان

٨٨ - ما برح الفريق يتلقى تقارير عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأدى انعدام سيادة القانون والرقابة المؤسسية على الجماعات المسلحة التي لا يزال بعضها يعمل بموجب تكاليفات رسمية إلى تدهور حالة حقوق الإنسان (انظر التوصية ١٣).

ألف - أعمال الخطف والاحتجاز التعسفي والتعذيب

٨٩ - لا تزال ظروف الاحتجاز لإنسانية في جميع أنحاء ليبيا، وتخضع مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية لسيطرة الجماعات المسلحة. ولا تراعي عمليات الاعتقال والاحتجاز على يد الجماعات المسلحة الأصول القانونية الواجبة. وقد تلقى الفريق عدة تقارير عن حالات اختطاف واحتجاز تعسفي تقوم بها الجماعات المسلحة لأغراض سياسية أو لمنفعة مادية. وغالباً ما تستهدف تلك العمليات السياسيين والناشطين وموظفي المصارف والصحفيين.

١ - شرق ليبيا

٩٠ - تلقى الفريق شهادات تشير إلى وجود "فرع سري لسجن قرنادة" في منطقة شحات. وقال الضحايا أنهم اختطفوا من قبل جماعة محلية مسلحة يرأسها أحمد الغرور (قُتل في أجدابيا في آذار/مارس ٢٠١٧). وتم تسليمهم فيما بعد إلى الجيش الوطني الليبي وسجنوا في فرع سري في سجن قرنادة. وأفادوا بأن بعض السجناء يُجرمون من الوصول إلى المرافق الصحية ويتعرضون للتعذيب النفسي و"الضرب الوحشي". ووفقاً للشهادات، يشرف على الفرع السري للسجن كل من منير بلعز وريبع الشريف (من كتبية التوحيد السلفية). وتم تكليف بلعز رسمياً من رئيس أركان الجيش الوطني الليبي عبد الرزاق الناظوري لحراسة محيط السجن. كما توجد مراكز احتجاز سرية تابعة للجيش الوطني الليبي في المناطق الريفية من بنغازي، يديرها صلاح الهويدي ومحمود الورفلي. وفي العديد من الحالات، لم تُنح لمنظمات حقوق الإنسان وأسر المحتجزين قوائم بأسماء السجناء.

٩١ - ووثق الفريق أيضاً حالات تعذيب وحالة اعتداء جنسي في قسم جهاز الأمن الداخلي في الكوفية، الذي يرأسه العقيد محمد إدريس السعيطي (انظر المرفق ٢٤).

٢ - غرب ليبيا

٩٢ - تلقى الفريق أدلة على سوء المعاملة والتعذيب والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية في سجن الهضبة في طرابلس. واستخدم خالد الشريف، المسؤول عن السجن، احتجاز شخصيات أساسية في النظام السابق في الهضبة، لتعزيز نفوذه السياسي على مناصري النظام السابق أثناء محادثات المصالحة الوطنية التي عقدت في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. والعديد من مسؤولي السجن ضالعون مباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان (انظر المرفق ٢٥).

الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الإنقاذ الوطني

٩٣ - شاركت الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الإنقاذ الوطني في العديد من حالات الخطف والتعذيب. واستخدم جهاز الأمن الرئاسي الذي يرأسه محمد سالم دمونة مركز الاحتجاز في منطقة الفلاح (مركز الاحتجاز التابع لجهاز مكافحة الهجرة غير القانونية) ومركز الاحتجاز في منطقة فندق ريكسوس (انظر المرفق ٢٦). ويُعتبر محمد سالم دمونة، الذي انتقل إلى مطار طرابلس الدولي في آذار/مارس ٢٠١٧، المسؤول بشكل مباشر عن خطف العديد من الأفراد، بمن فيهم شخصيات رفيعة المستوى.

الجماعات المسلحة التابعة للمجلس الرئاسي

٩٤ - تلقى الفريق شهادات عن عمليات اختطاف واحتجاز تعسفي وتعذيب للصحفيين والناشطين، شارك فيها هيثم التاجوري، قائد كتيبة ثوار طرابلس، المعروفة حالياً بشعبة الأمن الأولى التابعة للإدارة العامة للأمن المركزي، وذلك عقب تلقيه تكليفاً رسمياً من حكومة الإنقاذ الوطني بداية، ومن حكومة الوفاق الوطني لاحقاً (انظر المرفقين ٢٧ و ٢٨ والتوصية ١).

٩٥ - تدير قوة الردع الخاصة التي يرأسها عبد الرؤوف كارة مركز احتجاز في معيتقة، حيث يحتجز في فرع مستقل فيه ما يتراوح عددهم من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ شخص بسبب الاشتباه بانتمائهم إلى "منظمات إرهابية". ولم تتح قائمة بأسماء هؤلاء السجناء لمنظمات حقوق الإنسان التي لم تتمكن من زيارة القسم "السياسي" المنفصل. وتلقى الفريق تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة ولكن لم يتسن له التحقق من صحة هذه الادعاءات.

٩٦ - ولا يزال الاختطاف طلباً للقدية واسع الانتشار في ورشفاة. وفي مطلع عام ٢٠١٦، قام أمر كتيبة في ورشفاة، نصر الدين بو عميد، بإعدام مسؤول ليبي كان محتجزاً في أحد مراكز الاحتجاز غير الرسمية التابعة له. وقامت كتيبة ورشفاة أيضاً بعمليات الخطف بدافع الانتقام أو لترتيب عملية تبادل عناصر "تابعين لها" تم اختطافهم من قبل جماعات مسلحة في طرابلس.

باء - عمليات القتل الجماعي

٩٧ - عُثر في يومي ٢٢ تموز/يوليه و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على ١٤ و ١٠ جثث على التوالي، في بنغازي. وظهرت عليها علامات طلقات نارية وتعذيب، مما يشير إلى أن الضحايا قد أعدموا. ونُمي للفريق أنه تم تحديد هوية عشر ضحايا على الأقل، وأن بعضهم كانوا مفقودين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي. وذكر مسؤولون في الجيش الوطني الليبي الذين قابلهم الفريق أن التحقيق بندرج تحت سلطة الحاكم العسكري لمنطقة درنة - بن جواد.

٩٨ - وتم العثور، في يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على جثث أحد عشر شخصاً من موالي النظام السابق في طرابلس. وكانوا من المحتجزين في مركز الرومي للاحتجاز، وكانت محكمة في طرابلس قد أمرت بالإفراج عنهم في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأفيد أن إدارة السجن تعمدت تأخير الإفراج عنهم وسلمتهم

إلى جماعة مسلحة، قامت بإعدامهم. وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، رفضت دار الإفتاء الإفراج عن سجناء النظام السابق، مشيرة في فتاها إلى أن ذلك يتنافى مع القانون الإسلامي^(٣١).

جيم - إعدام السجناء بإجراءات موجزة

٩٩ - قامت الجماعات المسلحة بإعدامات بإجراءات موجزة لأسرى الحرب في سرت وبنغازي، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف^(٣٢).

١٠٠ - ويكشف شريطاً فيديو منشوران على شبكات التواصل الاجتماعي عن قيام أفراد من الجيش الوطني الليبي بعمليات إعدام بإجراءات موجزة لأربع سجناء من مجلس شورى ثوار بنغازي، بمن فيهم العقيد محمود الورفلي. وذكر الجيش الوطني الليبي للفريق أن الورفلي قيد الاعتقال. غير أن الورفلي، حتى تاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، يبدو وكأنه لا يزال يعمل بوصفه قائداً للجبهة الأمامية للقوات الخاصة للجيش الوطني الليبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان الفريق قد تلقى تقارير تفيد بأن الورفلي قام بعمليات إعدام بإجراءات موجزة (انظر المرفق ٢٩). وينادي قياديو الجيش الوطني الليبي بالسلفيون علناً بإعدام "المرتدين"^(٣٣).

١٠١ - وقامت أيضاً كتائب عملية البنيان المرصوص بعمليات إعدام بإجراءات موجزة في سرت. وأفاد قائد ميداني تابع للعملية بأن هناك عشرات الحالات من هذا القبيل. وما زال الفريق يواصل التحقيق في هذه الحالات.

دال - الهجمات العشوائية

١٠٢ - قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومجلس شورى ثوار بنغازي بشكل متكرر بقصف الأحياء المدنية في بنغازي التي تخضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي. كما استخدموا مراراً الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق السكنية، مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين^(٣٤).

١٠٣ - وفي الوقت نفسه، لم تُبدِ قيادة الجيش الوطني الليبي أي اكتراث بالمدنيين المحاصرين في منطقتي قنفودة ودرنة، مما تسبب في مقتل عدة مدنيين. وفشلت مفاوضات بشأن السماح بإخلاء المدنيين المحاصرين في قنفودة بشكل آمن بسبب افتقار الجيش الوطني الحر ومجلس شورى ثوار بنغازي للالتزام الحقيقي بهذا الشأن.

(٣١) في مستهل شهر رمضان المبارك (١٢) حقيقة للتذكير والعبارة، Ifta.Ly، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، متاحة على الرابط التالي:
<https://ifta.ly/web/index.php/2013-04-23-10-53-45/3352-12factsinramadan>

(٣٢) اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المادة الثالثة والبروتوكول الإضافي الثاني المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧، البند الثاني (ألف) من المادة الرابعة.

(٣٣) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=wfQJxu2W6Zc>

(٣٤) "موت ثلاثة أطفال في انفجار القوارشة: تحديث"، *Libya Herald*، ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، متاحة على الرابط التالي:
<http://www.libyaherald.com/2016/05/02/four-children-die-in-gwarsha-explosion>

هاء - انتهاكات حقوق الإنسان بحق المهاجرين

١٠٤ - تم الإبلاغ على نطاق واسع عن الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين، بما في ذلك عمليات الإعدام، والتعذيب، والحرمان من الغذاء والمياه والمرافق الصحية. كما أبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن استرقاق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٣٥). ويشارك المهربون وجهاز مكافحة الهجرة غير القانونية وخفر السواحل بشكل مباشر في هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (انظر أيضا الفقرة ٢٤٥).

١٠٥ - وخفير السواحل، عبد الرحمن ميلاد (الملقب ببيجا)، وغيره من خفر السواحل، متورطون بصورة مباشرة في إغراق قوارب المهاجرين باستخدام الأسلحة النارية. وفي الزاوية، أنشأ محمد كشلاف مركز احتجاز أولي للمهاجرين في مصفاة تكرير النفط في الزاوية. وجمع الفريق معلومات عن الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين من قِبَل عدة أفراد (انظر المرفق ٣٠). وبالإضافة إلى ذلك، جمع الفريق تقارير عن سوء الظروف السائدة في مراكز احتجاز المهاجرين في الخمس ومصراتة وطرابلس (انظر الفقرة ٩٣ والمرفق ٣١).

سادساً - تنفيذ حظر توريد الأسلحة

ألف - لحة عامة

١٠٦ - استمر نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة من ليبيا وإليها على أساس منتظم. وبينما يظل التدفق إلى الخارج معتدلاً، ويتألف بشكل أساسي من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الأعداء الداخلة إلى ليبيا تتسم شيئاً فشيئاً بطابع متطور. كما ازدادت المساعدة الخارجية المقدمة إلى الجماعات المسلحة من حيث الدعم المباشر والتدريب والمساعدة التقنية. ولدى ما لا يقل عن اثنتين من الجماعات المسلحة التي تنشط في ليبيا قوات جوية آخذة في الازدياد، واستخدمت في هجمات ضد الجماعات المسلحة الأخرى وضد بعضها بعضاً. وقد استعرض الفريق صور السواتل التجارية للمطارات والمهابط الليبية ذات الصلة، بغية التحقق من تطور القدرات الجوية.

١٠٧ - ولم تتطور على النحو المتوقع العملية السياسية التي كانت استثناءات حظر الأسلحة مصممة لدعمها، نظراً إلى أن العلاقة بين الجماعات المسلحة والكيانات السياسية غرضية وذات طابع مؤقت. ولم تقدم حكومة الوفاق الوطني معلومات بشأن هياكل قوات الأمن الخاضعة لسيطرتها، ولم يكن هناك ما يدل على وجود هذه السيطرة.

١٠٨ - وتُظهر هذه المسائل الحاجة إلى استمرار حظر توريد الأسلحة مع تحديد واضح للقوات المسلحة وقوات الأمن التي يمكن أن تستفيد بشكل شرعي من طلبات الاستثناءات والإعفاءات.

(٣٥) "المنظمة الدولية للهجرة تطلّع على الظروف المشابهة لسوق الرقيق التي تحدّد أحوال المهاجرين في شمال أفريقيا"، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

www.iom.int/news/iom-learns-slave-market-conditions-endangering-migrants-north-africa

باء - عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا أثناء الثورة (شباط/فبراير - أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

١٠٩ - تابع الفريق التحقيق في شحنات الأسلحة والذخائر التي قدمت أثناء الثورة.

١ - تونس

١١٠ - يعتمد المتمرّدون في الجبهة الغربية على عمليات النقل من بنغازي عبر الطريق البحري إلى تونس ومنها عبر الطرق الداخلية إلى جبال نفوسة^(٣٦). وتقرر إثر عقد اجتماع بين اللواء المتوفّي عبد الفتاح يونس وممثلين أجانّب في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١١ تنظيم عملية تسليم كبيرة من الأعتدة إلى الجبهة الغربية^(٣٧).

١١١ - وجمع الفريق ما يزيد عن ثماني حالات تسليم معدات عسكرية عن طريق البحر إلى جرجيس، سددت قَطْر ثمنها، وتبلغ حمولتها حوالي ٤٠ طناً، وهي التي زُعم أن القوات المسلحة التونسية رافقتها إلى معبر ذهبية - وازن الحدودي مع ليبيا^(٣٨). ووجد الفريق أن إحدى الشحنات سُلمت إلى ميناء جرجيس بنهاية نيسان/أبريل ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، وفي مقابلة مع محطة العربية، أكد الباجي قائد السبسي، رئيس الوزراء السابق للحكومة الانتقالية في تونس، أن قَطْر قد تلقت إذنا بنقل معدات عسكرية إلى ليبيا عبر تونس باستخدام قاعدة رمادة الجوية العسكرية الواقعة^(٣٩) على بعد حوالي ٥٢ كم عن معبر ذهبية - وازن الحدودي^(٤٠).

١١٢ - وفي الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١، تم رصف مهبط الطائرات الترابي الواقع جنوب الزنتان بما يمكّن طائرات الشحن العسكرية مثل الطائرة C-17 من الهبوط بأمان. ومنذئذ، كانت معظم عمليات النقل إلى الجبهة الغربية تتم جواً، متجاوزة تونس (انظر S/2012/163 الفقرة ٩٤ و S/2013/99 الفقرات ٧٠-٩١).

٢ - توري

١١٣ - قدم الفريق سابقاً تقريراً عن مارك توري وشركة "توري ديفنس غروب" (انظر S/2016/209 الفقرة ١١٢ والمرفق ٢٣) بشأن محاولات تصدير أسلحة إلى ليبيا خلال العام ٢٠١١.

(٣٦) مات روبنسون، "السلّاح القطري يصل إلى المتمرّدين في جبال ليبيا"، رويترز، ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: <http://www.reuters.com/article/us-libya-weapons-idUSTRE74U3C520110531>؛ إليزابيت ديكنسون، "حسرة مهرب السلّاح"، فورين بوليسي، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <http://foreignpolicy.com/2015/10/02/the-gun-smugglers-lament-libya-zawiya-osama-kubbar-qatar-weapons-arms-proxy>.

(٣٧) "النزاع الليبي: فرنسا ألقت السلّاح جواً للمتمرّدين"، هيئة الإذاعة البريطانية، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: www.bbc.com/news/world-africa-13955751.

(٣٨) وولفرام لانتشر وأحمد لبنوج، "تجدد الفصائل: الحرب في جبل نفوسة"، في الثورة الليبية وعواقبها، بيتر كول وبرين ماكوين، (Oxford University Press, 2015) الصفحة ٢٥٧.

(٣٩) قاعدة رمادة العسكرية تملك الرمز DTTD، انظر <http://ourairports.com/airports/DTTD/>.

(٤٠) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=y9O4VMEFFhM>؛ نفس الادعاء من قبل شخصيتين بارزتين فيما يتعلق بشراء معدات عسكرية خلال الثورة، عبد الحكيم بلحاج وعلي محمد الصلابي، انظر <https://www.youtube.com/watch?v=ea-e4KtYs0M> و <https://www.youtube.com/watch?v=02vhWVAI6Y>.

١١٤ - وكان من المقرر أن تبدأ وزارة العدل الأمريكية بمحاكمة توري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في فينيكس، أريزونا. ولكن الدعوى أسقطت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وسُمع المدعي العام يقول بأن الأحكام التي أصدرها القاضي بشأن التأخر في الكشف عن المستندات... في محكمة جزائية أمريكية أسهمت في القرار بإسقاط الدعوى^(٤١). ويرد طلب عدم قبول الدعوى المشترك في المرفق ٣٢. ويلاحظ الفريق أن الوثيقة تنص على أنه ”بينما تختلف الأطراف بشأن وقائع تلك القضية وينفي المدعى عليهم أي سلوك إجرامي، فإنهم يعترفون بأن التهم الواردة في تلك القضية تستند إلى حقائق“، مما يشير إلى وجود شبكات تهدف إلى توريد أسلحة إلى ليبيا.

١١٥ - ولم تؤدّ استفسارات الفريق الموجهة إلى الولايات المتحدة لطلب المزيد من المعلومات عن هذه القضية إلى استخلاص أية تفاصيل إضافية، كما باءت محاولات الاتصال بممثلي توري القانونيين بالفشل.

٣ - الشبكة الإيطالية

١١٦ - أُلقت الشرطة الإيطالية القبض على ثلاثة مواطنين إيطاليين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وهم متهمون بتهرب طائرات هليكوبتر وأسلحة، بما في ذلك صواريخ أرض - جو وبنادق هجومية وصواريخ مضادة للدبابات إلى ليبيا (وإلى جمهورية إيران الإسلامية) بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥^(٤٢).

١١٧ - ولا تزال القضية قيد الإجراءات القانونية الجارية في إيطاليا، ولا يزال الفريق يواصل التحقيق.

١١٨ - وقد قدم الفريق سابقاً تقريراً عن عمليات نقل الأسلحة من إيطاليا عام ٢٠١١ (انظر S/2015/128، المرفق ١٧). وتؤكد الفريق من أحد الثوار سابقاً بأنه تلقى شحنة أسلحة من إيطاليا ”انطلقت من البلقان كبلد المنشأ“، ويحتمل أن تكون لتلك الشحنة صلة بادعاء نقل الأسلحة من جزيرة سانتو ستيفانو إلى بنغازي.

جيم - نقل الأعتدة بعد الثورة (أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - آب/أغسطس ٢٠١٤)

١١٩ - أعرب الفريق سابقاً عن قلقه إزاء تأثير عمليات نقل المعدات العسكرية في ظل غياب الشفافية وممارسات تتبع الشراء. وقد أبرمت عدة صفقات وانتهت بإصدار شهادات المستخدمين النهائيين بتوقيع نائب وزير الدفاع في حينه، خالد الشريف، بما فيها تلك التي أبلغت اللجنة بشأنها، والتي نوقشت في التقرير السابق (S/2015/128، الفقرات ١١٢-١١٧ و ١٣٤). ولا يزال تحويل مثل تلك الأعتدة مستمراً (انظر المرفق ٣٣).

١٢٠ - وفي هذا السياق، يحقق الفريق حالياً في مزاعم شراء شركتين خاصتين لبيبتين معدات عسكرية لصالح الغرفة الأمنية المشتركة في بنغازي التي أنشئت عام ٢٠١٣ والتي تضم القوات الخاصة في بنغازي ودرع ليبيا والعديد من الجماعات المسلحة المتطرفة. وتوسطت شركة أردنية في تلك الصفقة وتم تيسير

(٤١) Kenneth Vogel and Josh Gerstein، ”وزارة عدل أوباما تُسقط التهم الموجهة للوسيط الليبي في مجال الأسلحة الليبية“، بوليتيكو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط: www.politico.com/story/2016/10/marc-turi-libyan-rebels-hillary-clinton-229115.

(٤٢) ”الشرطة الإيطالية تعتقل أربع أشخاص بتهمة تهريب أسلحة إلى إيران وليبيا“، مالطا اليوم، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: http://www.maltatoday.com.mt/news/world/73976/italy_police_arrest_four_for_smuggling_arms_to_iran_libya#.WTmZwleehqN.

النقل عبر فرع ليبيا لشركة مسجلة في الولايات المتحدة. ولم يتم إخطار اللجنة بأي إعفاء بالنسبة للمعدات العسكرية التي طُلبت. ولا يزال الفريق يواصل تحقيقاته في هذه المسألة. والمعلومات الإضافية مقدمة إلى اللجنة بشكل منفصل.

دال - عمليات نقل فعلية أو محتملة للأعتدة إلى ليبيا، وتقديم التدريب والمساعدة الفنية لليبيا منذ تعزيز حظر توريد الأسلحة (آب/أغسطس ٢٠١٤)

١٢١ - يتواصل نقل الأسلحة والذخيرة إلى مختلف الأطراف في ليبيا بمشاركة الدول الأعضاء والسماسة. كما أن هناك زيادة في الدعم المباشر المقدم من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المسلحة الأجنبية الذي يشمل إنشاء مرافق عسكرية.

١ - تطوير القوة الجوية للجيش الوطني الليبي

طائرات عمودية من طراز *Mi-24p*

١٢٢ - تلقى الفريق معلومات عن تسليم طائرات عمودية هجومية إلى الجيش الوطني الليبي في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتلقى أيضا صورا ذات صلة تظهر طائرة عمودية من طراز *Mi-24p*، مسجل على ذيلها الرقم ٧٨٥ ورقمها التسلسلي ٢١٧٨٥، داخل قاعدة عسكرية شرقي ليبيا. وتتبع الفريق منشأ الطائرة العمودية فوجد أنه يعود إلى بيلاروس. وقد أكدت بيلاروس للفريق أن طائرة عمودية من طراز *Mi-24p* تحمل هذه العلامات قد نُقلت إلى الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٤ كجزء من شحنة تشمل أربع طائرات من هذا النوع. وكانت بيلاروس قد أصدرت شهادة مستخدم نهائي وسجلت النقل في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عام ٢٠١٥ (A/70/168، ص. ٦).

١٢٣ - ولم تتلق اللجنة طلب إعفاء لنقل هذه الطائرة، كما لم تتلق بيلاروس أي طلب من الإمارات العربية المتحدة للحصول على إذن بإعادة تصدير تلك الطائرة العمودية. وقد أرسل الفريق رسالة إلى الإمارات العربية المتحدة يطلب فيها معلومات تفصيلية عن نقل الطائرة العمودية الهجومية إلى ليبيا ولكنه لم يتلق ردا عليها حتى الآن.

الشكل ١

صورة لطائرة من طراز *Mi-24p* مسجل على ذيلها الرقم ٧٨٥ مع وسم ليبيا



المصدر: سري.

الشكل ٢
صورة مقربة تُظهر الرقم التسلسلي ٢١٧٨٥



المصدر: سري.

قاعدة الخادم الجوية

١٢٤ - تظهر الصورتان أدناه تطوير قاعدة الخادم الجوية في شرق ليبيا منذ عام ٢٠١٤، مع زيادة متوافقة في الأصول الجوية.

الشكل ٣

صورتان ساتليتان لقاعدة الخادم الجوية، التَّقَطَّت إحداهما في تموز/يوليه ٢٠١٤ (إلى اليسار) والتَّقَطَّت الأخرى في آذار/مارس ٢٠١٧ (إلى اليمين)



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-1، ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ و WorldView-2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

الشكل ٤

صورة ساتلية للساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في مطار الخادم، تموز/يوليه ٢٠١٤: لا توجد أي هياكل لطائرات أو هياكل أساسية في القاعدة الجوية، وتظهر ساحة مفردة لخدمات الطائرات



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-1، ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤.

الشكل ٥

صورة ساتلية للساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في مطار الخادم، حزيران/يونيه ٢٠١٦: تظهر بناء هياكل أساسية ووجود طائرات وينغ لونغ المسيّرة بلا طيار (انظر المرفق ٣٤) وطائرات من طراز AT-802 للإغارة على الأهداف الأرضية (انظر الفقرة ١٢٦ وما يليها) وطائرتين عموديتين من طراز UH-60



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-1، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الشكل ٦

صورة ساتلية للساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في مطار الخادم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦: تظهر تزايد عدد طائرات AT-802؛ وقد تم بناء حظائر للطائرات الأمر الذي ربما يمنع ظهور المزيد من الأصول الجوية



ملاحظة: أظهرت تقارير واردة في مجلة جاينز ديفنس ويكلي IHS Jane's وجود ست طائرات من نوع AT-802 في مطار الخادم، في تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر أيضا أدناه)^(٤٣).

المصدر: DigitalGlobe, WorldView-3، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٤٣) جيريمي بيني: "الكشف عن قاعدة عمليات أمامية للإمارات العربية المتحدة في ليبيا"، *IHS Jane's Defence Weekly* (مجلة جاينز ديفنس ويكلي)، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي www.janes.com/article/64980/uae-s-forward-operating-base-in-libya-revealed.

الشكل ٧

صورة ساتلية للساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في مطار الخادم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: تظهر استمرار وجود طائرات UH-60 وطائرة واحدة من طراز AT-802 كما يظهر ازدياد عدد حظائر الطائرات بشكل كبير



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-3، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

الشكل ٨

صورة ساتلية للساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في مطار الخادم، آذار/مارس ٢٠١٧: تظهر بناء المزيد من حظائر الطائرات، واختفاء جميع هياكل الطائرات



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

الشكل ٩

صورتان ساتليتان لمنطقة الساحة الجنوبية لخدمات الطائرات في مطار الخادم، التَّقَطَّت إحداهما في تموز/يوليه ٢٠١٤ (الصورة إلى اليسار)، والتَّقَطَّت الأخرى في آذار/مارس ٢٠١٧ (الصورة إلى اليمين): تظهران تنفيذ أعمال هندسية كبيرة من أجل إعداد ساحة جنوبية لخدمات الطائرات وزيادة حظائر الطائرات، مما يوحي بأن المزيد من الأصول الجوية ستعمل انطلاقاً من هذه القاعدة الجوية

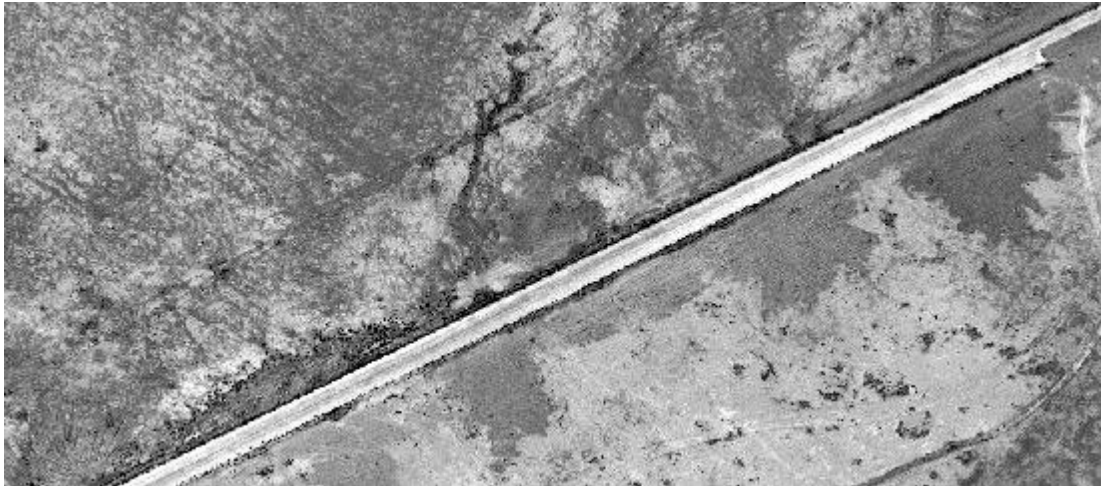


المصدر: DigitalGlobe, WorldView-1، ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، و WorldView-2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

الثكنات والمدخل

الشكل ١٠

صورة ساتلية لمطار الخادم، منطقة المدخل، تموز/يوليه ٢٠١٤



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-1، ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤.

الشكل ١١

صورة ساتلية لمطار الخادم، منطقة المدخل، تظهر وجود أبنية فوق مستوى الطريق آذار/مارس ٢٠١٧



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

الشكل ١٢

صورة ساتلية لمطار الخادم، منطقة المدخل، تظهر وجود هيكل أمني على عرض الطريق آذار/مارس ٢٠١٧



المصدر: DigitalGlobe, WorldView-2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٢٥ - تبين الصور الواردة أعلاه المباني التي شيدت لدعم ازدياد النشاط في القاعدة الجوية، كما تظهر الإنشاءات الأمنية الكبيرة التي نفذت عند المدخل لضبط الدخول.

طائرة ثابتة الجناحين من طراز AT-802i

١٢٦ - تلقى الفريق دليلاً فوتوغرافياً على وجود طائرة ثابتة الجناحين من طراز AT-802i لدى الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا. وكانت شركة إيوماكس Iomax الأمريكية قد قامت بتطوير وتعديل طائرة تجارية كانت تستخدم لأغراض الزراعة/إخماد الحرائق كيما تستعمل في مجال مكافحة التمرد وحماية الحدود، وصارت تُطلب وتُسوّق حالياً تحت العلامة التجارية آرتش إنجل Archangel. ويمكن للفريق أن يؤكد أنه حتى شباط/فبراير ٢٠١٧ كانت الإمارات العربية المتحدة الزبون الوحيد لشركة إيوماكس التي أنتجت وباعت لها ٤٨ وحدة.

١٢٧ - وكان الجيل الأول من طائرات آرتش إنجل Archangel يستند إلى تصميم الطائرة من طراز AT-802i، وهي طائرة ذات محرك وحيد من إنتاج شركة إير تراكتور Air Tractor الأمريكية. وكانت الطائرة التي تظهر في الصورة أدناه جزءاً من شحنة وُردت إلى الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس ٢٠١١.

الشكل ١٣

صورة لطائرة من طراز AT-802i مسجل على ذيلها الرقم ٢٢٨٢



المصدر: Military Edge (http://militaryedge.org/wp-content/uploads/2014/07/AT-802_UAE.jpg)

١٢٨ - وأول طائرة من طراز AT-802i شوهدت في ليبيا، وكان مسجلاً على ذيلها الرقم ٢٢٨٢^(٤٤)، كانت جزءاً من نفس الشحنة التي وُردت إلى الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس ٢٠١١. والطائرة التي شوهدت في ليبيا مزودة في أسفل الجناحين بست نقاط صلبة وبجهاز لتحديد الأهداف مزود بنظم للمشاهدة الليلية بالأشعة تحت الحمراء مُركَّب على صندوق مرن من طراز إيوماكس.

(٤٤) انظر www.airport-data.com/aircraft/2287.html

الشكل ١٤

صورة لطائرة من طراز AT-802i شوهدت في ليبيا، يظهر على ذيلها الرقم ٢٢٨٧ (إلى يمين الصورة) ولا يظهر علمها نتيجة محوه



المصدر: آرنود ديبلاند.

١٢٩ - ويمكن الاطلاع على معلومات عن طائرات النقل التي شوهدت في مطار الخادم في المرفق ٣٥. ويُعتقد أن هذه الطائرات هي التي أفادت التقارير بأن عدة شركات طيران مسجلة في جمهورية مولدوفا تستخدمها في نقل ضباط وقادة الجماعات المسلحة المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر (انظر التوصية ٥).

١٣٠ - ويمكن الاطلاع على تفاصيل التطورات في قاعدة الأبرق الجوية في المرفق ٣٦، والاطلاع على التطورات في قاعدة الزنتان الجوية في المرفق ٣٧.

المحاولات الإضافية

١٣١ - يساور الفريق القلق إزاء عمليات إعادة النقل المستخدمة لإخفاء الجيش الوطني الليبي بوصفه المستخدم النهائي الحقيقي. ويحقق الفريق في قضية قائمة تشمل طائرات عمودية هجومية من طراز Mi-24v قُدمت إلى القوات الجوية في الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر بدون تقديم طلب إعفاء إلى اللجنة (انظر المرفق ٣٨).

الدعم الدولي للجيش الوطني الليبي

الإمارات العربية المتحدة

١٣٢ - تُقدّم الإمارات العربية المتحدة الدعم المادي إلى الجيش الوطني الليبي (انظر الفقرة ١٢٢ وما يليها) وتُقدّم له كذلك الدعم المباشر (انظر الفقرة ١٢٤ وما يليها)، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الدعم الجوي المتاح للجيش الوطني الليبي. ولم يتلق الفريق أي رد من الإمارات العربية المتحدة على استفساراته.

فرنسا

١٣٣ - اعترفت وزارة الدفاع الفرنسية^(٤٥) علنا بوجود عسكريين فرنسيين في ليبيا، في أعقاب وفاة ثلاثة من عناصرها في تحطم طائرة عمودية تابعة للجيش الوطني الليبي بالقرب من مدينة بنغازي. وتفيد التقارير بأن الجنود الثلاثة كانوا في مهمة لجمع الاستخبارات في شرق ليبيا. وقد صرحت فرنسا للفريق بأن أنشطتها العسكرية في ليبيا تتوافق مع القانون الدولي.

مصادر الدعم الأخرى

١٣٤ - أظهرت الضربات الجوية على أهداف في الهلال النفطي لدعم استعادة الجيش الوطني الليبي عددا من محطات تحميل النفط قدرةً على القيام بغارات ليلية يُعتقد أنها خارج قدرات القوة الجوية المتكاملة للجيش الوطني الليبي. وتذكر مصادر سرية أن إحدى الدول الإقليمية هي المسؤولة عن تلك الغارات. ولا يزال الفريق مستمرا في التحقيق.

تطوير القوات الجوية في مصراتة

التحقيقات المتعلقة بالقدرات الجوية والطيارين المرتزقة

١٣٥ - تواصلت الهجمات الجوية من قاعدة مصراتة الجوية منذ عام ٢٠١٦. وكان في القاعدة طائرتان مقاتلتان عاملتان من طراز ميراج F1 يستخدمهما ما لا يقل عن ثلاثة طيارين أجنبى يعملون كمرتزقة. وتفيد التقارير بأن الطيارين نُفذوا طلعات جوية من آذار/مارس حتى الأسبوع الثالث من تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد لقي أحدهم حتفه إثر تحطم طائرته في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بعد شنه غارة على تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. ومنذ تحطم تلك الطائرة، لم يتبق في مصراتة إلا طائرة ميراج F1 واحدة صالحة للعمليات.

١٣٦ - وبينما تمكن الفريق من تحديد هوية الطيار المتوفى وأنه يحمل الجنسية البرتغالية ومقيم بصورة دائمة في ألمانيا، لم تقدم الدولة الأخيرة معلومات يمكن أن تساعد على الكشف عن دلائل ذات صلة تقود إلى الكيانات التي تعاقدت معه ودفعت لقاء خدماته في ليبيا.

١٣٧ - ويتولى طاقم مهندسين من إكوادور صيانة طائرة الميراج F1. وعندما اتصل الفريق بأكوادور أفادت بأنها لا تعلم شيئا عن تلك الأنشطة. وفي حين تم تحديد الحساب المصرفي المتصل بسداد أجور المهندسين، لم تردّ إكوادور على طلب الفريق مزيدا من التفاصيل.

١٣٨ - أما الشركة التي وظفت المهندسين فهي شركة "بوابة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للخدمات اللوجستية"، المسجلة في الأردن (انظر المرفق ٣٩). وممثل الشركة بموجب العقد هو مواطن مولدوفي اسمه سيرغي باناري. وقد أكدت جمهورية مولدوفا بأن السيد باناري له صلة بسمسار الأسلحة رامي غانم الذي يحمل جنسية كل من الولايات المتحدة والأردن. وقد شارك غانم أيضا في توظيف الأطقم

(٤٥) "الحكومة الفرنسية تعترف بـ 'حرب سرية' في ليبيا في أعقاب مقتل ثلاثة جنود أثناء محاربة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، صحيفة التلغراف ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦. متاح على الموقع الشبكي <http://www.telegraph.co.uk/news/2016/07/20/three-french-soldiers-killed-in-libya-as-government-acknowledges/>

الإكوادورية. وقد ألقى القبض على غانم في اليونان^(٤٦) في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بعد أن حاول فيما يُزعم شحن أسلحة إلى حزب الله بطريقة غير قانونية.

١٣٩ - وقد اعترفت الشركة بأنها "قدمت بعض الخدمات إلى حكومة الوفاق الوطني" وذكرت حصول مشادة لها مع "موظف سابق" ممن دُكر في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٦ وتم تحديد هويته كأحد الطيارين الذين يقودون طائرة الميراج F1 من مصراتة (انظر S/2016/209، الفقرة ١٦٩).

١٤٠ - اضطلعت بالتحويلات المنتظمة للأموال من مصرف لانفيجاس باستا (في لاتفيا) شركات مسجلة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (المرفق ٣٩، الفقرة ٤) لصالح العديد من المواطنين الإكوادوريين الذين كانوا أعضاء في القوة الجوية الإكوادورية. وقد تم اكتشاف مدفوعات منتظمة لهؤلاء الأفراد في الفترة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد تلقى المهندسون حوالي ١٠.٠٠٠ دولار شهريا، في حين تلقى الطيارون ٢٠.٠٠٠ دولار. وقد طلب الفريق مزيدا من التفاصيل المصرفية من إكوادور والمملكة المتحدة ولكنه لم يتلق المعلومات المطلوبة.

١٤١ - وعلم الفريق أنه بعد إلقاء القبض على غانم، قام أفراد من مصراتة بالتعاقد مباشرة مع الفريق الإكوادوري. وقد تم تحديد هوية بعض هؤلاء الأفراد المعنيين (المرفق ٣٩، الفقرة ٧). وأكدت عدة مصادر أن رجل أعمال معروف من مصراتة يدعى عبد السلام فكروم، قد شارك أيضا في الجانب اللوجستي من استضافة بعض أعضاء الطاقم خارج القاعدة الجوية في مدينة مصراتة. وقام أيضا بتزويد طياري الميراج F1 بإحداثيات الأهداف المقرر مهاجمتها، على الأقل حتى بدء العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

قاعدة مصراتة الجوية

١٤٢ - شهدت القاعدة الجوية في مصراتة زيادة في عدد الهياكل الأساسية وتركيزا في الأصول الجوية منذ عام ٢٠١٤. وتظهر صورتان في الشكل ١٥ أدناه التطوير الذي أدخل على المنطقة التي تقع إلى الشمال من الساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في المطار منذ عام ٢٠١٤.

(٤٦) TO VIMA "الشرطة تعتقل رجلا يبلغ من العمر ٤٩ عاما بتهمة تهريب الأسلحة"، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. متاح على الموقع الشبكي www.tovima.gr/en/article/?aid=760510.

الشكل ١٥

صورتان ساتليتان لمنطقة تقع إلى الشمال من الساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في قاعدة مصراتة الجوية، التَّقَطَّت إحداهما في شباط/فبراير ٢٠١٤ (الصورة في الأعلى) والتَّقَطَّت الأخرى في آذار/مارس ٢٠١٧ (الصورة في الأسفل)



المصدر: DigitalGlobe، GeoEye-1، 15 شباط/فبراير ٢٠١٤، و WorldView-3، ٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٤٣ - ومع المدرج المصلدة الجديدة وأماكن وقوف الطائرات المزودة بسواتر ترابية، يكون المصريون قد ركزوا في هذا الموقع وجود الطائرات الثابتة الجناحين من طراز G2-Galeb و L-39. كما يمكن أيضا رؤية طائرة عمودية هجومية من طراز Mi-24/Mi-35 وطائرتين عموديتين من طراز Mi-2. ولم يتمكن الفريق من التأكد مما إذا كان هذا التجمع للطائرات ناجما عن عمليات نقل داخل ليبيا. ولكن تقييم الفريق يخلص إلى أن عمليات نقل طائرات جديدة إلى البلد من غير المرجح أن تكون قد حدثت؛ ومن الأرجح أن يكون قد تم إصلاح طائرات كانت غير صالحة للاستخدام سابقا. وهذا مؤشر على حدوث عمليات نقل قطع الغيار وتوفير المساعدة التقنية.

الشكل ١٦

صورتان ساتليتان للساحة الرئيسية لخدمات الطائرات في قاعدة مصراتة الجوية، التقطت إحداهما في شباط/فبراير ٢٠١٤ (الصورة في الأعلى)، والتقطت الأخرى في آذار/مارس ٢٠١٧ (الصورة في الأسفل)



المصدر: DigitalGlobe, GeoEye-1، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، و WorldView-3، ٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٤٤ - تُبيّن صورُ السّاحةِ الرئيسيّة لخدمات الطائرات (انظر الشكل ١٦) أيضا زيادة استخدام الطائرات العسكريّة منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك الطائرات من طراز Mi-24/35 وربما طائرات عمودية من طراز Mi-8. كما تم أيضا نقل طائرة مقاتلة من طراز MiG-25 إلى السّاحة الرئيسيّة لخدمات الطائرات (أسفل ويمين الصورة).

الشكل ١٧

صورتان ساتليتان للسّاحة الجنوبيّة لخدمات الطائرات في قاعدة مصرّاة الجويّة، التّقطّعت إحداهما في شباط/فبراير ٢٠١٤ (الصورة في الأعلى) والتّقطّعت الأخرى في آذار/مارس ٢٠١٧ (الصورة في الأسفل)



المصدر: DigitalGlobe, GeoEye-1، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، و WorldView-3، ٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٤٥ - وفي حين أن الطائرات الرابضة على طول الطرف الشمالي الشرقي من الساحة الجنوبية لخدمات الطائرات (انظر الشكل ١٧) ربما تكون غير صالحة للاستخدام، يُعتقد أن الطائرتين من طراز MiG-23 الرابضتين في منطقة أقرب إلى المركز (جناحا إحداهما مسدلان نحو الداخل) صالحتان للخدمة. ويمكن رؤية سطح إسمنتي صلب جديد في الجانب الأيسر العلوي من الصورة.

الدعم الدولي لعملية البنيان المرصوص

الضربات الجوية

١٤٦ - في ختام عملية برق الأوديسا، صرحت القوات المسلحة للولايات المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(٤٧) إنها قامت بتنفيذ ٤٩٥ ضربة جوية في ليبيا ضمن إطار العملية التي بدأت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وتفيد التقارير أن تلك الضربات الجوية قد استهدفت أصولا للقيادة والتحكم، ومواقع قتالية، وأجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبات، ومعدات هندسية، ودبابات، وأسلحة ثقيلة، ومركبات، تابعة كلها لتنظيم الدولة الإسلامية. والغالبية العظمى من الضربات الجوية التي أجريت في إطار العملية تمت في منطقة سرت. وصرحت الولايات المتحدة مرارا بأن ضرباتها الجوية قد نُفذت "بناءً على طلب حكومة الوفاق الوطني الليبية وبالتنسيق معها"^(٤٨).

القوات الخاصة

١٤٧ - تلقى الفريق تقارير متواصلة تفيد بتواجد أفراد من القوات الخاصة التابعة لكل من إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تعمل في دعم العمليات في إطار عملية البنيان المرصوص، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والدعم المباشر، على حد سواء. ولم تُعلّق أي من هذه البلدان المشاركة على استفسارات الفريق بخصوص تواجد قواتها الخاصة في ليبيا^(٤٩).

(٤٧) قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا "أفريكوم"، "قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا تنهي عملية برق الأوديسا"، نشرة صحفية، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي www.africom.mil/media-room/pressrelease/28564 .africom-concludes-operation-odyssey-lightning

(٤٨) قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا "أفريكوم"، "ضربات جوية أمريكية دعماً لحكومة الوفاق الوطني" ٤ و ٧ و ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي www.africom.mil/media-room/pressrelease/

(٤٩) "لبييون يقولون إن جنودا إيطاليين يقاتلون إلى جانبهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية"، صحيفة لاريوبليك، ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، متاح على العنوان الشبكي www.repubblica.it/esteri/2016/08/10/news/soldati_italiani_in_libia_sirte-145702675/؛ أنطوني لويد "قوات خاصة بريطانية تُدوّر شاحنة انتحارية"، صحيفة ذا تايمز ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، متاح على العنوان الشبكي www.thetimes.co.uk/article/british-special-forces-destroy-suicide-truck-8dpx3r3qt؛ حيدر الخوئي وإيلي جيراثمايه وماتيا توالدو "بعد تنظيم الدولة الإسلامية: كيف نكسب السلام في العراق وليبيا" (لندن، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ٢٠١٧) متاح على العنوان الشبكي www.ecfr.eu/publications/summary/after_isis_how_to_win_the_peace_in_iraq_and_libya_7212؛ نيك باتون ولش "القوات الخاصة الأمريكية تنقل القتال إلى تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا"، سي إن إن، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، متاح على العنوان الشبكي <http://edition.cnn.com/2016/05/18/middleeast/libya-isis-us-special-forces/>

هاء - الدعم الدولي المقدم إلى ليبيا

١٤٨ - تنص الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) على أن تُستثنى من حظر الأسلحة "لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة، وتوفير أي مساعدة تقنية أو تدريب أو مساعدة مالية، حيثما كان الغرض من ذلك حصراً هو مدّ الحكومة الليبية بالمساعدة الأمنية أو المساعدة في نزع السلاح". وقد تم إيضاح ذلك بشكل أكبر في الفقرة الثانية عشرة من ديباجة القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) التي تنص على ما يلي: "حيثما كان الغرض من ذلك حصراً هو تقديم المساعدة الأمنية أو المساعدة في نزع السلاح إلى حكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن الوطني الخاضعة لسيطرتها". كما يكرر القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) أيضاً طلب المجلس بتعيين مركز تنسيق في حكومة الوفاق الوطني من أجل "تقديم المعلومات ذات الصلة بعمل اللجنة عن هيكل قوات الأمن الخاضعة لسيطرتها"، وفقاً للفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تقدم أي معلومات من هذا القبيل.

١٤٩ - ولا تنص هذه القرارات على أي آلية أخرى لتحديد هوية قوات الأمن الوطني الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني. وبالنظر إلى القضايا المتعلقة بالعملية السياسية والولاءات ذات الطابع المؤقت الذي تغلب عليه صفة المعاملات للجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي تقدم الدعم حالياً إلى المجلس الرئاسي، فإن الفريق لا يرى أي تجمع يستفيد من هذا الاستثناء في هذا الوقت. وفي ضوء ذلك، يعتقد الفريق أن أي إمدادات من المعدات العسكرية غير الفتاكة، أو تقديم المساعدة التقنية، أو التدريب أو المساعدة المالية إلى جماعة مسلحة، دون موافقة اللجنة، يتعارض مع الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

١ - الأنشطة التدريبية

خفر السواحل

١٥٠ - قدمت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط مجموعة تدريبية أولية بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، موجهة حسبما أفادت التقارير لفائدة ٧٨ من الأفراد الليبيين على متن سفينتين تابعيتين للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد ذُكر^(٥٠) أن المجموعة التدريبية الأولية شملت المبادئ الأساسية للملاحة البحرية والمزيد من المهارات المتخصصة الأكثر تقدماً. وجاء في الوثيقة نفسها أن التدريب يقدّم إلى كل من خفر السواحل الليبي والقوات البحرية الليبية. وأشار بيان لاحق إلى أن ٨٩ فرداً قد تلقوا التدريب في إطار المجموعة التدريبية الأولى^(٥١).

(٥٠) الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، "القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية صوفيا) تبدأ تدريب خفر السواحل الليبي وقوات البحرية الليبية"، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/13195/eunavfor-med-operation-sophia-starts-training-of-libyan-navy-coast-guard-and-libyan-navy_en.

(٥١) الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، "عملية صوفيا التي تنفذها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط: الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني تحضر حفل تخرج المجموعة التدريبية الأولى من خفر السواحل الليبي وقوات البحرية الليبية"، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح على العنوان الشبكي https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/20095/eunavfor-med-operation-sophia-hrvp-mogherini-attends-graduation-ceremony-first-training_en.

١٥١ - وبدأ تدريب ٢٠ متدرباً من خفر السواحل الليبي وقوات البحرية الليبية في إطار المجموعة التدريبية الثانية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(٥٢). وجاء مرة أخرى في البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي والمتضمن هذه التفاصيل أنه لم يتم تدريب إلا ٧٨ فرداً فقط في إطار المجموعة التدريبية الأولى. وجاء في البيان أيضاً أن توقيع مذكرة التفاهم الأصلية تم مع "خفر السواحل الليبي التابع للقوات البحرية الليبية" وليس مع البحرية وخفر السواحل ككيانين منفصلين، كما يشير الاتحاد الأوروبي إليهما في مواضع أخرى من البيان نفسه وفي إعلاناته العامة الأخرى. وفي الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦)، أحاط مجلس الأمن علماً بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي توسيع ولاية القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لتشمل تدريب خفر السواحل الليبي والقوات البحرية الليبية في مجال إنفاذ القانون في عرض البحر. ولكن لم تحدث الإحاطة التي كان يُتَظَر أن تتلقاها اللجنة من القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بشأن أنشطتها، على النحو المبين في تقرير الرئيس المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7827).

١٥٢ - ولم يتم إخطار اللجنة إلى كون خفر السواحل أو القوات البحرية جزءاً من قوى الأمن الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني، وتبرز قضية السيطرة أكثر من خلال التقارير المتعددة التي تبين ضلوع خفر السواحل بأنشطة إجرامية تشمل (انظر الفقرة ١٠٤)، وأبرز هذه التقارير تلك الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ويرد فيها: "تعرض المهاجرون أيضاً، فضلاً عن ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية التي تضطلع بعمليات البحث والإنقاذ، إلى عمليات اعتراض خطيرة تهدد الحياة قام بها رجال مسلحون يعتقد أنهم من خفر السواحل الليبي. وبعد اعتراض المهاجرين غالباً ما يتعرضون للضرب والسلب ويؤخذون إلى مراكز الاحتجاز أو المنازل الخاصة والمزارع، حيث يُجبرون على العمل القسري، ويتعرضون للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي"^(٥٣).

١٥٣ - وتبرز هذه التقارير المزيد من الشواغل التي أثّرت مع الفريق بشأن مستوى الفرز الذي يخضع له المتدربون.

الحرس الرئاسي

١٥٤ - قدمت فرنسا التدريب على الحماية اللصيقة إلى وحدة من الحرس الرئاسي في طرابلس. وعلم الفريق أن التدريب يقدم على دفعات، بحيث يكون إجمالي عدد المتدربين حوالي ٨٠ فرداً بحلول منتصف عام ٢٠١٧.

(٥٢) الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية "عملية صوفيا: المجموعة التدريبية الثانية لتدريب خفر السواحل الليبي وقوات البحرية الليبية بدأت اليوم"، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح على العنوان الشبكي https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/19518/operation-sophia-package-2-libyan-navy-coast-guard-and-libyan-navy-training-launched-today_en

(٥٣) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "احتجاز ومعاملة غير إنسانية: تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان يتعرض لها المهاجرون في ليبيا"، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي <http://unsmil.unmissions.org/Portals/unsmil/Documents/Migrants%20report-EN.pdf>.

الخلاصة

١٥٥ - أوضح الاتحاد الأوروبي وفرنسا إلى الفريق أن التدريب المضطرب به جاء بناء على طلب من المجلس الرئاسي والسراج، على التوالي. واستخدم كل منهما الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) كتفويض لتدريبهم، دون الإشارة إلى القرارات اللاحقة. وفي رأي الفريق، لا يزال من غير الواضح من الذي يمكن أن يستفيد من الاستثناء، مع وجود تفسيرات متباينة للقرارات (انظر التوصيات ١، و ٢، و ٣، و ١٥).

٢ - الأفراد العسكريون الإيطاليون

١٥٦ - تزامنت إقامة مستشفى عسكري إيطالي في مطار مصراتة مع نشر ما لا يقل عن ١٠٠ من الأفراد العسكريين المسلحين، حسبما أفادت التقارير^(٥٤). وقد تم تأكيد وجود أفراد عسكريين مسلحين كتدريب وقائي لحماية المستشفى في مراسلات رسمية مع الفريق. ولم يقدم إلى اللجنة أي طلب إعفاء أو إخطار بذلك.

واو - المزيد من عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا

١ - ذخائر المدفعية الموجهة

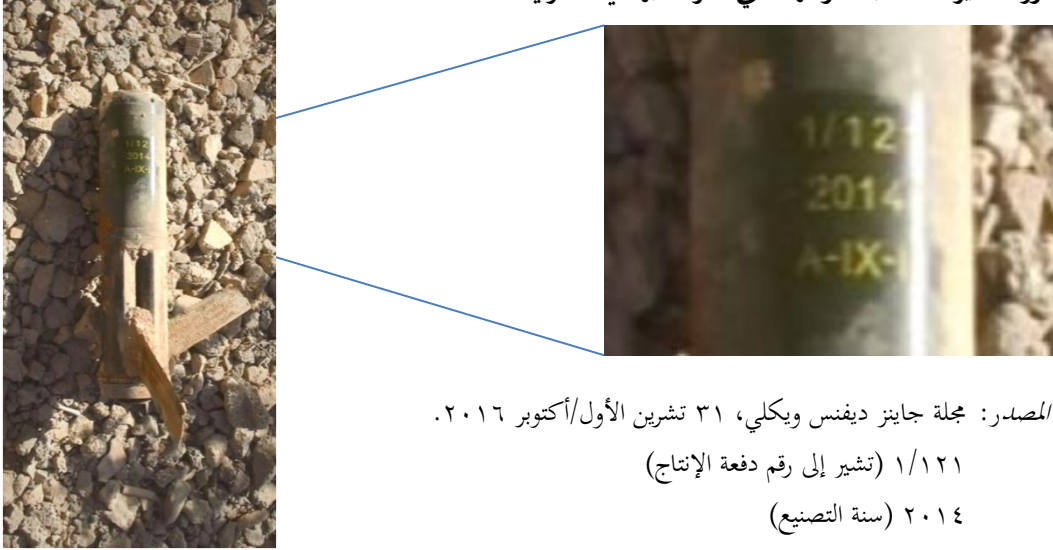
١٥٧ - التُقِّطت صورة قذيفة المدفعية أدناه من قبل مجلس شورى ثوار بنغازي ونُشرت بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وأفاد مجلس الشورى في البداية أن القذيفة هي صاروخ من صنع الولايات المتحدة. وتم تحليل الصورة والكتابة عنها في وقت لاحق في مجلة جاينز ديفنس ويكلي^(٥٥). وتم تعريف القذيفة بأنها من نوع كرازنوبول من صناعة مكتب تصميم المعدات KBP. ولم يقدم إلى اللجنة أي طلب إعفاء أو إخطار بذلك.

(٥٤) حيدر الخوئي وإيلي جيرانمايه وماتيا توالدو "بعد تنظيم الدولة الإسلامية: كيف نكسب السلام في العراق وليبيا (لندن، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ٢٠١٧) متاح على العنوان الشبكي www.ecfr.eu/publications/summary/after_isis_how_to_win_the_peace_in_iraq_and_libya_7212؛ ليبيا: بينوتي يقول إن المستشفى الإيطالي في مصراتة أصبح جاهزا للعمل"، الشبكة الإخبارية لوكالة الأنباء الإيطالية أنسا ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، متاح على العنوان الشبكي www.ansamed.info/ansamed/it/notizie/rubriche/cronaca/2016/10/20/libia-pinotti-operativo-ospedale-italiano-a-misurata_fafbc21c-49b4-48b8-8907-d3e9960893ee.html.

(٥٥) جيريمي بيني ونيل جيسون، "العثور في ليبيا على دليل استخدام المدفعية الموجهة"، مجلة جاينز ديفنس ويكلي، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي www.janes.com/article/65066/evidence-of-guided-artillery-usage-seen-in-libya.

الشكل ١٨

صورة ذخيرة المدفعية الموجهة التي عُثر عليها في بنغازي



المصدر: مجلة جاينز ديفنس ويكلي، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١/١٢١ (تشير إلى رقم دفعة الإنتاج)

٢٠١٤ (سنة التصنيع)

A-IX-I (تشير إلى الحشوة المتفجرة)

١٥٨ - وردا على استفسارات الفريق، أشار الاتحاد الروسي إلى أن قذائف المدفعية الموجهة من نوع كرازنوبول قد صُممت في مكتب تصميم المعدات AO Shipunov KBP في توليا، وصُنعت من قبل AO Kalashnikov Concern في إزهيسك. ولكن شركة AO Kalashnikov Concern لم تصنع قذائف كرازنوبول في عام ٢٠١٤ ولم تصدّرها إلى العملاء الأجانب. كما أشار الاتحاد الروسي إلى أن الحشوة المتفجرة الظاهرة في الصورة ليست تلك التي تُستخدم في هذا النوع من القذائف، وأن شركة AO Kalashnikov Concern باعتبارها المصنّع لم تستخدم كتابة كتلك الظاهرة في رقم دفعة الإنتاج.

١٥٩ - وقام الفريق أيضا بالتحقيق في احتمال أن تكون القذيفة من نوع GP-1 أو GP-6، التي تصنعها شركة الشمال الصينية للصناعات، والتي لها نفس الخصائص الخارجية لقذيفة كرازنوبول. بيد أنه لم يرد أي رد من الصين بخصوص ذلك. ولا تزال التحقيقات جارية.

٢ - وصول شحنات من ناقلات الأفراد المدرعة والمركبات الأخرى

١٦٠ - أكد الفريق صحة تقارير جديدة^(٥٦) تفيد بوصول شحنات من المركبات المدرعة إلى الجيش الوطني الليبي في طبرق بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ووفقا لبوليصة الشحن، فقد تكونت الشحنة من ٩٣ من ناقلات الأفراد المدرعة و ٥٤٩ من المركبات المدرعة والمركبات غير المدرعة. ويرجح أن الناقلات البالغ عددها ٩٣ ناقلة شملت ٧٥ ناقلة من نوع بانثر T6 تنتجها شركة مينيرفا لمركبات الأغراض الخاصة، و ١٨ ناقلة من طراز تايجرا تنتجها شركة ميزكال (وهي شركة منبثقة من الشركة السابقة)، ومقرها تاتين الشركتين في الإمارات العربية المتحدة.

(٥٦) عبد القادر أسد "وصول عدد هائل من المركبات والذخيرة إلى طبرق موجهة إلى ميليشيات حفتر"، المرصد الليبي، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦. متاح على العنوان الشبكي www.libyaobserver.ly/news/huge-number-vehicles-and-ammunition-haftar%E2%80%99s-militias-arrive-tobruk.

١٦١ - وكانت ناقلات الأفراد المدرعة جزءا من نفس العقود التي أبلغَ الفريق عنها سابقا (S/2016/209، المرفقان ٢٩ و ٣٠)، والتي أبرمت بوساطة من شركة أرض الثقة للتجارة العامة Ard el Theqa General Trading^(٥٧) ومقرها الإمارات العربية المتحدة، والتي حددت وزارة الداخلية الليبية بوصفها المستخدم النهائي فيها. وأكد ممثل شركة ميزكال للفريق في عام ٢٠١٥ أنها سبق أن شحنت ١٠ ناقلات من طراز تايجرا إلى طبرق.

١٦٢ - وأشارت تحقيقات الفريق إلى أن السفينة بحري أهما (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٩٦٢٠٩٤٤) نقلت المركبات من الإمارات العربية المتحدة. وسفينة بحري أهما مسجلة في المملكة العربية السعودية، وهي تابعة لشركة نقل بحري مملوكة للدولة السعودية. وقد اتصل الفريق بالسلطات السعودية التي أكدت أن الشحن قد تم وأطلعته على بوالص الشحن (انظر المرفق ٤٠). وغادرت السفينة ميناء جبل علي (الإمارات العربية المتحدة) في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، ورسد في طبرق في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٦٣ - ومُثلت ١٩٥ شاحنة (بيك - أب) صغيرة من طراز تويوتا لاند كروزر، من أصل المركبات البالغ عددها ٥٤٩ مركبة، في ميناء جدة الإسلامي في المملكة العربية السعودية. وتُظهر الصور التالية عملية تسليم ناقلات أفراد مدرعة، وكذلك ورشة تُثبت فيها الأسلحة على المركبات.

الشكل ١٩

صورة لتسليم مركبات من طراز بانثيرا T6 في طبرق



المصدر: www.elbalad.news/2159540?bar=1

١٦٤ - ويبدو أن الشاحنات الصغيرة (بيك - أب) من طراز تويوتا (وبشكل خاص من طراز HZJ 79 ذات المقصورة الواحدة) هي أهم حتى من المركبات المدرعة بالنسبة إلى الجماعات المسلحة في ليبيا، وذلك لسهولة تثبيت مختلف أسلحة دعم المشاة عليها، ولا سيما الرشاشات من عيار ١٢,٧ ملم و ١٤,٥ ملم والبنادق العديمة الارتداد من عيار ١٠,٦ ملم. وبحسب تقييم الفريق، فعندما تكون

(٥٧) وقد استُخدم نفس اسم الشركة من قبل سمسار آخر يدعى محمد تاج والذي يعمل باسم الجيش الوطني الليبي.

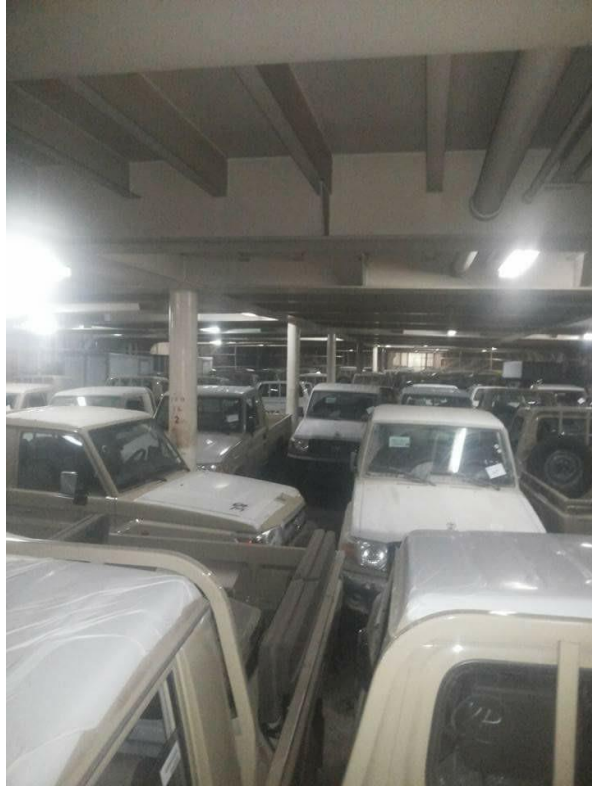
الوحدات المسلحة والأمنية هي المستعمل النهائي لهذه المركبات، ينبغي اعتبار هذه الأخيرة عتادا عسكريا (انظر التوصية ٢).

١٦٥ - وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق تقارير من الدول الأعضاء تشير إلى أن الجماعات المسلحة الليبية تستخدم أيضا الشاحنات الصغيرة (بيك - أب) لمقايضتها مقابل أسلحة وذخيرة وكمدفوعات للمرتزقة.

١٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق معلومات عن عمليات تسليم كبيرة لشاحنات (بيك - أب) صغيرة وسيارات مصفحة رباعية الدفع من طراز تويوتا إلى طبرق في ١٦ كانون الثاني/يناير و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر المرفق ٤١).

الشكل ٢٠

صورة لسيارات من طراز تويوتا سُلمت إلى طبرق في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧



المصدر: وسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل ٢١

صورة لسيارات من طراز تويوتا سُلمت إلى طبرق في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦



المصدر: وسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل ٢٢

صورة لورشة في طبرق تُنبت فيها الأسلحة على مركبات مدنية؛ وهناك ورش مماثلة في أماكن أخرى في البلد، بما في ذلك في مصراتة



المصدر: صفحة عمليات الجيش الوطني الليبي على موقع فيسبوك (www.facebook.com/armylibya1/photos).

الشكل ٢٣

صورة لورشة للجيش الوطني الليبي يتم فيها تثبيت رشاشات من عيار ١٢,٧ ملم و ١٤,٥ ملم مع دروعها على متن السيارات



المصدر: <https://libertedecrire.wordpress.com/2017/03/07/daily-reports-of-the-oil-crescent-war-in-libya/#jp-carousel-3856>

الشكل ٢٤

صورة لسيارة تويوتا تابعة لكتيبة متحالفة مع الجيش الوطني الليبي وهي في طريقها إلى الهلال النفطي في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، ولا يزال غطاء الحماية الأبيض جليبا على غطاء محركها، وهي مجهزة برشاش من عيار ١٤,٥ ملم مضاد للطائرات



المصدر: المرجع نفسه.

الشكل ٢٥

صورة لتجمع لكتيبة أبو سليم تعرض شاحنات (بيك - أب) صغيرة جديدة تماما في آذار/ مارس ٢٠١٧



المصدر: "Deterrent force refuses military ruling", Libya Prospect, 17 March 2017. متاح على الرابط
التالي: <http://libyaprospect.com/index.php/2017/03/17/deterrent-force-refuses-military-ruling/>

الشكل ٢٦

صورة للحرس الوطني الليبي المعلن ذاتيا في عرض عسكري لمركبات جديدة في طرابلس



المصدر: "Libyan national guard parade in Tripoli", Libya Observer, 9 February 2017. متاح على الرابط
التالي: www.libyaobserver.ly/videos/libyan-national-guard-parade-tripoli

صورة لسرايا الدفاع عن بنغازي مع شاحنات (بيك - أب) صغيرة جديدة في منطقة الهلال النفطي



المصدر: "Benghazi defence brigades quit Jufra as PC defence minister orders action against LNA", *Libya Herald*, 9 April 2017، متاح على الرابط التالي: www.libyaherald.com/2017/04/09/benghazi-defence-brigade-quit-jufra-as-pc-defence-minister-orders-action-against-lna/.
 "Defense brigades announces controlling Al-Magroun", *Libya Prospect*, 15 July 2017، متاح على الرابط التالي: <http://libyapropect.com/index.php/2016/07/15/defense-brigades-announces-controlling-al-magroun/>

١٦٧ - ويتم تقديم معلومات إضافية بشكل منفصل إلى اللجنة بشأن احتمال نقل شاحنات (بيك - أب) صغيرة إلى جماعة مسلحة في المنطقة الغربية.

٣ - معدات الاعتراض

١٦٨ - تلقى الفريق تأكيدا لتقارير تفيد بأن شاحنات من معدات الاعتراض والتشويش تم تسليمها إلى طرابلس منذ اعتماد القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) في آب/أغسطس ٢٠١٤. وحصل الفريق على رسالة شكوى من الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات موجهة إلى أحد موردي الأعتدة (انظر المرفق ٤٢). وأجرى الفريق أيضا مقابلة مع مشترٍ لبي سافر إلى ماريبلا في إسبانيا في غير مناسبة لشراء هذه المعدات.

١٦٩ - وقد نُشرت هذه المعدات في عدة مناطق في طرابلس تحت سيطرة جماعات مسلحة مختلفة، بما في ذلك القوة الوطنية المتحركة، وقوة الردع الخاصة، والحرس الوطني وكتيبة أبو سليم. وهذه الجماعات كانت متورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأنشطة إجرامية خطيرة. وتزيد القدرة على التنصت على مكالمات الهاتف النقال وقراءة الرسائل الخاصة من فعالية هذه الجماعات في مجال العمليات وتجعلها متفوقة تكتيكيا بشكل كبير على الجماعات المسلحة المنافسة. والأهم من ذلك، ففي مدينة كثريرا ما تشهد عمليات سطو على المصارف وعمليات اختطاف وقتل، فإن سهولة الوصول إلى المواد القادرة على تعقب تحركات المدنيين تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن هذه المعدات قد استخدمت في عمليات ابتزاز وفي التخطيط لعمليات اختطاف (انظر التوصية ٤).

٤ - شركات الأمن الخاصة

١٧٠ - ينظر الفريق حاليا في تقارير عن وجود شركات أمنية خاصة في ليبيا، لا سيما منها التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالتعاقد مع الشركة الروسية RSB Group لإزالة الألغام من مرافق شركة الإسمنت الليبية في بنغازي (انظر المرفق ٤٣).

زاي - عمليات نقل الأعتدة من ليبيا

١ - تونس

١٧١ - في ٧ آذار/مارس ٢٠١٦، شنت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هجوما كبيرا على مراكز للشرطة والحرس الوطني، وكذلك على معسكر في مدينة بن قردان في جنوب تونس التي تقع على بعد ٢٠ كيلومترا من الحدود الليبية. وصادرت قوات الأمن التونسية عددا كبيرا من الأسلحة، وأدت التحقيقات التي تلت ذلك إلى تحديد مواقع ما يزيد عن ستة مخابئ للأسلحة في المنطقة المحيطة بمدينة بن قردان قرب الحدود الليبية. وأدان مجلس الأمن "بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٧ آذار/مارس... والذي أدى إلى مقتل ١٢ فردا من أفراد قوات الأمن التونسية و ٧ مدنيين، فضلا عن أكثر من ١٧ جريحا"^(٥٨) وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، انتهت السلطات التونسية من إجراء التحقيقات ووجهت الاتهام إلى ٧٧ شخصا.

١٧٢ - وعقب الهجوم، سمحت القوات المسلحة التونسية للفريق بالحصول على الأعتدة التي صادرتها قوات الأمن في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦ في المنطقة المحيطة بمدينة بن قردان، (انظر المرفق ٤٤).

بنادق شركة تورون

١٧٣ - بدعم من السلطات التونسية، حدّد الفريق مجموعة من البنادق ذات السبطانة المزدوجة العامودية تنتجها شركة تورون للسلاح (Sanayi Silah Torun) وتمت مصادرتها في آذار/مارس ٢٠١٦ من مخبأ للأسلحة اكتُشف بعد الهجوم الذي وقع في بن قردان، وكانت قد هُربت من ليبيا.

١٧٤ - وعند استفسار الفريق من السلطات التركية، ادعت شركة تورون للسلاح أنها باعت البنادق إلى شركة "ياسين ميدل إيست كومباني"، وهي وكيل لبيع الأسلحة مقرها في بيروت. ووفقا للسلطات التركية، يفيد البيان الجمركي بأن هذه البنادق حملت على متن سفينة تحمل اسم "حداد ١"، التي اعترضها خفر السواحل اليوناني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وصادرت اليونان الأعتدة التي كانت على متنها (انظر أيضا الفقرة ١٥٣ من الوثيقة S/2016/209).

١٧٥ - بيد أن الأرقام التسلسلية التي وثقتها الفريق في تونس لا تبدو متطابقة مع قوائم التبعئة التي قدمتها شركة تورون للسلاح عن طريق السلطات التركية. ووجد الفريق أيضا أوجه عدم اتساق بين التحقيقات الأولية التي أجرتها الشرطة اليونانية والوثائق التي قدمتها السلطات التركية سابقا (انظر المرفق ٣٤ من الوثيقة S/2016/209). ويبدو من المستبعد أن تكون البنادق قد نُقلت إلى ليبيا بعد أن صادرتها اليونان من على متن السفينة "حداد ١". وطلب الفريق توضيحات من السلطات التركية واليونانية على حد سواء.

(٥٨) بيان صحفي لمجلس الأمن بشأن الهجوم الإرهابي في تونس (SC/12273-AFR/3340)، ٨ آذار/مارس ٢٠١٦. متاح على

الرابط التالي: www.un.org/press/en/2016/sc12273.doc.htm

الشكل ٢٨

صورة لبنادق صادرتها السلطات التونسية، وهي من ماركة تورون "جديدة من طراز ٢٠١٥"
وذات سبطانة مزدوجة عامودية



المصدر: فريق الخبراء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الشكل ٢٩

صورة لبندقية صادرتها السلطات التونسية، وهي من ماركة تورون "جديدة من طراز ٢٠١٥"
وذات سبطانة مزدوجة عامودية



المصدر: فريق الخبراء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٧٦ - ومن القطع الأخرى المثيرة للاهتمام التي تمت مصادرتها جهازاً للرؤية الليلية من طراز NONB2FF تنتجه شركة نايت أول أوبتيكس (Night Owl Optics)، يحمل الرقم التسلسلي ٥٠٠٠٣٠٦٣، عليه إشارة تفيد بأنه صُنع في بيلاروس.

١٧٧ - وتشير البحوث التي أجراها الفريق إلى أن شركة "نايت أول أوبتيكس" تعمل انطلاقاً من شركة عنوانها في تكساس في الولايات المتحدة. ولم تردّ الولايات المتحدة على طلب الفريق تزويده بمعلومات في هذا الشأن.

١٧٨ - وترد في المرفق ٤٤ أمثلة أخرى على قطع تمت مصادرتها.

الشكل ٣٠

صورة لمعدات للرؤية الليلية من شركة نايت أول أوبتيكس



المصدر: فريق الخبراء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢ - مصر

١٧٩ - قدّمت السلطات المصرية قائمة بأسلحة مصنفة حسب النوع والكمية تم ضبطها أثناء تهريبها من ليبيا إلى مصر في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبلغ أكبر عدد من الأسلحة التي تمت مصادرتها ١ ٣٩٥ بندقية. ولم يتم تقديم أي تفاصيل أخرى، ويواصل الفريق العمل مع السلطات المصرية من أجل الحصول على المزيد من التفاصيل من أجل تحديد المورد الأصلي لهذه الأسلحة. وترد القائمة الكاملة في المرفق ٤٥.

٣ - النيجر

١٨٠ - أفاد مسؤولون من النيجر بانخفاض في حجم الاتجار بالأسلحة من ليبيا في عام ٢٠١٧؛ ومع ذلك، فقد أثاروا مسائل مثل استغلال المهاجرين كـ "مهرين" لنقل الأسلحة وقيام مجتمع التبو بتوفير صلات وصل بين تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا وبوكو حرام. وترد تفاصيل عمليات النقل إلى النيجر في المرفق ٤٦.

٤ - مالي

١٨١ - تلقى الفريق تقارير متكررة من مصادر داخل قبائل الطوارق بشأن عمليات نقل الأسلحة من جماعة أنصار الحق التي يرأسها محمد إنغيتالا ومقرها في أوباري، إلى حركة أنصار الدين (QDe.135) في مالي. ويُزعم أن المواد المسلّمة تتألف من أسلحة خفيفة، مثل بنادق هجومية من طراز M80 تنتجها شركة زاستافا وأسلحة مضادة للدبابات ومتفجرات. ومن المفترض أن يكون ابنُ إنغيتالا المسؤول عن تنسيق العمليات.

٥ - الجزائر

١٨٢ - استعرض الفريق تقارير عن قيام السلطات الجزائرية بعمليات ضبط، ولكنه لم يتمكن من تفتيش الأعتدة فعلياً (انظر المرفق ٤٧).

سابعاً - منع تصدير النفط الخام بشكل غير مشروع بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)

١٨٣ - في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦^(٥٩)، أصبحت السفينة "ديستيا آميا" (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٩٠٧٧٣٤٣) أول سفينة تُدرج في قائمة الجزاءات، وذلك لانتهاك التدابير المتصلة بمحاولات تصدير النفط الخام بشكل غير مشروع من ليبيا، عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤). وعادت السفينة إلى ليبيا بعد إدراجها في قائمة الجزاءات لتفريغ حمولتها في مدينة الزاوية، وأتمت هذه العملية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وبناء على طلب دولة العَلَم، أي الهند، وعدم صدور ما يشير إلى اعتراض ليبيا، رفعت اللجنة اسم السفينة من القائمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر المرفق ٤٨).

١٨٤ - ومن الجدير بالذكر أنه في وقت محاولة التصدير، لم يكن المجلس الرئاسي قد عبّر بعدُ جهة اتصال له عملاً بالقرار ٢١٤٦ (٢٠١٤). فعرض الممثل الدائم لليبيا إلى الأمم المتحدة القضية على اللجنة.

١٨٥ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تلقت اللجنة، عن طريق البعثة الدائمة لليبيا، رسالة من عبد الله عتيقة الذي عرّف عن نفسه بوصفه جهة الاتصال التي عينها المجلس الرئاسي، دون تقديم تفاصيل عن بيانات الاتصال به، وحذّر من محاولة محتملة لبيع النفط الخام بصورة غير مشروعة. وطلبت اللجنة بيانات الاتصال الخاصة به؛ بيد أن البعثة الدائمة لليبيا أبلغت الفريق بأنها لم تتلق أي معلومات ذات صلة من طرابلس (انظر المرفق ٤٩).

١٨٦ - وقد أقر المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط بالشحنة التي وجه عتيقة تحذيراً بشأنها. وأوضح للفريق أنه أعطى الأمر إلى شركة الخليج العربي للنفط، وهي شركة فرعية تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، بإعداد مليوني برميل ليتم شحنها إلى مصر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتمكن الفريق من الاطلاع على بعض الوثائق المتعلقة بالسفينة التي كانت ستحمل الشحنة، غير أن اسمها ورقم تسجيلها لدى المنظمة البحرية الدولية قد تم حجبهما من الوثائق (انظر المرفق ٤٩).

١٨٧ - وذكرت مصادر من داخل المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط أن الشحنة كانت قد "أقترحتها مصر" وفقاً لمذكرة تفاهم وقعت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أي قبل يوم واحد من إقرار الاتفاق السياسي الليبي. ونفت مصر أن يكون قد تم الاتفاق على هذه الشحنة، ولكنها أقرت بوجود هذه المذكرة. ومع ذلك، لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذها أو لتنفيذ أي عقد آخر.

(٥٩) أبلغ المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط المجلس الرئاسي بهذه القضية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦. انظر المؤسسة الوطنية للنفط، "NOC acts to block illicit export of oil from Libya by parallel administration", statement, 22 April, 2016. متاح على الرابط التالي: <http://noc.ly/index.php/en/new-4/1452-noc-acts-to-block-illicit-export-of-oil-from-libya-by-parallel-administration>.

- ١٨٨ - ولم يكشف عتيقة للجنة عن اسم السفينة، ولم تتم الشحنة قط على حد علم الفريق.
- ١٨٩ - وهناك صلة بين محاولة أخرى لتصدير النفط الخام قام بها المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط والعقد الذي وقعه مع شركة Europa Shipping SA. ويرد فيه أنه كان من المقرر نقل شحنة من النفط الخام من مرسى الحريقة بين ٢٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٥٠). وبلغت كمية النفط الخام التي سيتم تصديرها، كما ذكر في الاتفاق، ٣ ملايين برميل من مزيج نفط حقلي سرير ومسللة. ولم يتم التصدير حتى الآن.
- ١٩٠ - ويعلم المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط بوجود تلك المحاولات وقد أرسل تحذيرا عاما إلى الشركات التي تحاول ولوج تجارة النفط الليبي^(٦٠). وأصدرت السلطات الشرقية بيانا مضادا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر المرفق ٥١).

ثامنا - وحدة مؤسسات الدولة واختلاس أموال الدولة

- ١٩١ - يخلص الفريق إلى أن المؤسسات المالية الرئيسية في ليبيا لا تزال أكثر انقسامًا من أي وقت مضى. وربما باستثناء المؤسسة الوطنية للنفط، فقد أصبحت الرقابة على هيكلها الأساسية وأصولها وموظفيها أكثر تجزؤًا. وقد أدى ذلك إلى الحد من إمكانية الرقابة وزيادة احتمال الاختلاس.
- ١٩٢ - وانقسم المجلس الرئاسي بشأن تنظيم المؤسسات الرئيسية والتعيينات فيها. فعلى سبيل المثال، حاول فتحى المجبري أن يحل محل مصطفى صنع الله على رأس المؤسسة الوطنية للنفط، ودعا أحمد معيتيق مرارا إلى استبعاد فيصل قرقاب من الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الحالات التي لم يتوصل فيها المجلس الرئاسي إلى قرار، جرى الطعن كذلك في القرار من الخارج، وتم التشكيك في ولاية المجلس.
- ١٩٣ - ونتيجة لذلك، لا يزال بعض الموظفين منقسمين في ولائهم بين سلطات متنافسة حاولت كل منها فرض تعييناتها الخاصة. وتواصل الإدارات المتنافسة وداعموها السياسيون تعزيز مواقفهم من خلال استراتيجيات مختلفة، بما في ذلك الإجراءات القانونية والدعم المقدم من الجماعات المسلحة، التي غالبا ما يكون لها أثر مرعز للاستقرار (انظر التوصية ١٤).
- ١٩٤ - وتتفق المصادر التي استشارها الفريق على أن تدخل الجماعات المسلحة في طرابلس قد ازداد. وتسعى إدارات المؤسسات المتنافسة أحيانا بنشاط إلى الاستفادة من خدمات الجماعات المسلحة لتعزيز مطالباتها. وفي بعض الأحيان، تُعطي الجماعات المسلحة لنفسها دورا لا غنى عنه. وفي بعض الحالات، يتم إدماج جهات مرتبطة بجماعات مسلحة في ملاك موظفي المؤسسات أو في إدارتها.
- ١٩٥ - وأعرب ديوان المحاسبة الليبي عن شواغل هامة بشأن ما يترتب في الميزانية من آثار على الانقسام المستمر. وأشار المكتب للفريق إلى أن نفقات الدولة لا تزال مرتفعة جدا، ولا سيما من حيث العدد المبالغ فيه للموظفين في كشوف المرتبات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل حكومتها الغويل

(٦٠) المؤسسة الوطنية للنفط "National Oil Corporation warns oil market against illegal contracts", statement, 26 March 2017. متاح على الرابط التالي: <http://noc.ly/index.php/en/new-4/2148-national-oil-corporation-warns-oil-market-against-illegal-contracts>.

والثني إبرام العقود باسم الدولة الليبية. والمجلس الرئاسي نفسه مسؤول أيضا عن هدر الأموال، كما تبين من تحويله مبلغ ٤٢ مليون دولار إلى إبراهيم الجضران في منتصف عام ٢٠١٦. وشملت الشواغل الأخرى التي أثّرت ضعف موقف المؤسسات الليبية في العديد من قضايا المحاكم التي تنظر في الملايين من الدولارات، والتي كثيرا ما بدأت بمساعدة من مواطنين ليبيين يسعون إلى تحقيق أرباح منها. وأخيرا، تُبدل محاولات متكررة لبيع أصول مؤسسات وشركات ليبية للحصول على السيولة. وهذه المسائل لا يمكن معالجتها بدون تحقيق الوحدة والاستقرار.

١٩٦ - وتلقى الفريق من عشرات الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات ادعاءات كثيرة بشأن اختلاس أموال الدولة، وكان العديد منهم من الموظفين الداخليين. ونظرا لتعقيد هذه القضايا ومحدودية الوصول إلى ليبيا والموارد المتاحة للفريق، فإن من غير الممكن التحقيق في جميع هذه الادعاءات على نحو قاطع ومفصل.

ألف - المؤسسة الوطنية للنفط

١ - المؤسسة

١٩٧ - حققت محاولات توحيد المؤسسة الوطنية للنفط تحت "رعاية" المجلس الرئاسي بعض التقدم، على الرغم من أن النتائج الملموسة ظلت ضئيلة بعد توقيع اتفاق أولي في فيينا في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي نهاية الأمر، انسحب المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط من الاتفاق في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٩٨ - وشكل الاتفاق السياسي الذي تم توقيعه بين المؤسستين المتنافسين في فيينا^(٦١) (انظر المرفق ٥٢) والاتفاق التقني الذي تم توقيعه لاحقا في اسطنبول إنجازا كبيرا بالنسبة إلى ليبيا المقسمة^(٦٢). ومع ذلك، لم ينل الاتفاق الدعم الكافي. فأولا، اتسم موقف مجلس النواب بعدم التزام واضح (انظر الفقرة ٢٠٢). وثانيا، أعاققت النزاعات الداخلية داخل المجلس الرئاسي تخصيص الموارد المالية التي طلبتها المؤسسة الوطنية للنفط^(٦٣) لتغطية التكاليف الجارية لإنتاج النفط. وبرز الخلاف بين المؤسسة الوطنية للنفط والمجلس طوال الفترة المشمولة بالتقرير^(٦٤).

١٩٩ - وأكدت مصادر داخل مجلسي الإدارة المتنافسين للفريق أن الاتصالات بين الرئيسين المتنافسين، مصطفى صنع الله وناجي المغربي، كانت قد بدأت قبل إنشاء المجلس الرئاسي في طرابلس. وتحللت المفاوضات عدة انتكاسات، ولا سيما عندما دخلت الناقله ديستيا آميا ميناء مرسى الحريقة لتحميل النفط الخام بموجب عقد موقّع مع المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط. وقد غادرت الناقله المحملة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أي قبل ٢٠ يوما فقط من توقيع اتفاق فيينا، وبعد أن بدأت بالفعل

(٦١) Libby George and Ahmad Ghaddar, "Libya to resume oil shipments from Hariga after talks", Reuters, 16 May 2016. متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/libya-oil-exports-idUSL5N18D46D.

(٦٢) Patrick Markey, "In sign of progress, Libya's rival NOC companies agree to merge", Reuters, 3 July 2016. متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-libya-security-energy-idUSKCN0ZJ0H7.

(٦٣) Ahmad Ghaddar and Libby George, "Libya needs big spend to boost vital oil revenue-NOC boss", Reuters, 13 August 2016. متاح على الرابط التالي: <http://af.reuters.com/article/investingNews/idAFKCN1000AR>.

(٦٤) "NOC given no money to pay salaries, let alone invest: Mustafa Sanalla", *Libya Herald*, 22 March 2017. متاح على الرابط التالي: <http://www.libyaherald.com/2017/03/22/noc-given-no-money-to-pay-salaries-let-alone-invest-mustafa-sanalla>.

مفاوضات بين الرئيسين في مالطة وتونس وتركيا. وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، ظل المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط يحاول عقد صفقات مماثلة^(٦٥)، في حين حاول المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط منع شركات النفط من التفاوض مع نظيره الشرقي (انظر المرفق ٥٣).

٢٠٠ - وكرد فعل على إدراج الناقله ديستيا آميا في قائمة الجزاءات، ردت السلطات الشرقية بمنع ناقله سيتشانس من تحميل النفط الخام في مرسى الحريقة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ بموجب عقد وقّعه المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط^(٦٦).

٢٠١ - ووفقا للمقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط، فإن حادثة ديستيا آميا لم تكن تهدف إلى تعطيل المفاوضات؛ فهي تطور مستمر كان قد بدأ قبل أشهر. وقد يشير أيضا إلى انعدام التواصل داخل المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط أو إلى إجراءات انفرادية يتخذها أعضاء مجلس إدارة المقر الشرقي (انظر الفقرة ٢٥٠).

٢٠٢ - وعندما عرّض المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط اتفاق فيينا على لجنة الطاقة في مجلس النواب قبيل الاتفاق بصورة فارة. وأبدت اللجنة قلقها بشأن مسألتين هما: تقاسم الإيرادات ومسألة أن المغربي سيكون الممثل الوحيد للمقر الشرقي للشركة الوطنية للنفط في مجلس الإدارة الموحد. وواصل مجلس النواب الإدلاء بعدة بيانات سلبية بشأن الاتفاق (انظر المرفق ٥٤). وتعرض كل من صنع الله والمغربي لضغوط كبيرة من مختلف أصحاب المصلحة طوال سير العملية.

٢٠٣ - وقد أدى الإحباط الذي ساد المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط بسبب تردد نظيره الغربي في نقل المقر إلى بنغازي، وعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب الأخرى من اتفاق فيينا، إلى "تعليق" الوحدة في أواخر عام ٢٠١٦. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أصدر المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط بيانا أعلن فيه انسحابه من الاتفاق (انظر المرفق ٥٥). وعلاوة على ذلك، أصدر نائب رئيس وزراء حكومة الثني في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ بيانا إلى أصحاب المصلحة في صناعة النفط ادعى فيه أن المؤسسة الوطنية للنفط الموجودة في بنغازي هي المؤسسة الوحيدة في ليبيا التي يحق لها إبرام صفقات النفط (انظر المرفق ٥١). وقبل ذلك بيوم، بعث المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط برسالة تفيد بعكس ذلك إلى الشركات الراغبة في التعامل مع نظيره الشرقي^(٦٧).

٢٠٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط قد استأنف بالفعل أنشطة موازية، وتلقت اللجنة تحذيرا بشأن محاولة جديدة لشحن النفط (انظر الفقرات ١٨٥ وما يليها).

(٦٥) Laura Hurst and Hatem Mohareb, "National Oil in west Libya warns about illicit sales from east", Bloomberg, 7 February 2016. متاح على الرابط التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2016-02-07/national-oil-in-west-libya-warns-about-illicit-sales-from-east

(٦٦) "Eastern NOC blocks Tobruk tanker loading", *Libya Herald*, 3 May 2016. متاح على الرابط التالي: www.libyaherald.com/2016/05/03/eastern-noc-blocks-tobruk-tanker-loading/

(٦٧) المؤسسة الوطنية للنفط، "National Oil Corporation warns oil market against illegal contracts", statement, 26 March 2017. متاح على الرابط التالي: <http://noc.ly/index.php/en/new-4/2148-national-oil-corporation-warns-oil-market-against-illegal-contracts>

٢٠٥ - ورغم أن مجلسي الإدارة لا يزالان موجودين، يبدو أن المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط يضطلع بدور رائد، من الناحيتين المؤسسية والتقنية على حد سواء. وعلى الرغم من توقيع اتفاق فيينا وحصول تقارب وجيز بين المؤسستين، فقد ضاعت فرصة جيدة لإقامة مثال تحمدي به مؤسسات ليبيا الأخرى ذات الصلة التي تقوم بعمل مزدوج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار كلتا المؤسستين في العمل يزيد من احتمال إبرام الصفقات غير المشروعة.

٢ - الإنشاءات

٢٠٦ - بعد سيطرة الجيش الوطني الليبي على محطات تحميل النفط وآبار النفط في المنطقة الوسطى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٨٠)، "مُنحت" مهمة السيطرة على المرافق إلى المؤسسة الوطنية للنفط الموحدة (حتى ذلك التاريخ) التي استأنفت تصدير النفط الخام. وبعد الهجوم الذي شنته سرايا الدفاع عن بنغازي في أوائل آذار/مارس ٢٠١٧، ظلت المؤسسة الوطنية للنفط الموحدة تسيطر على محطات تحميل النفط^(٦٨). وبعد أن استعاد الجيش السيطرة على محطات التحميل في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، استأنف ميناء السدرة النفطي نشاطه تحت إشراف المقر الغربي للمؤسسة الوطنية للنفط^(٦٩).

٢٠٧ - ومن الجدير بالملاحظة أنه، في المناسبات الثلاث كلها، نقلت الأطراف المتحاربة السيطرة على المنشآت النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط، التي يرأسها صنع الله، بما في ذلك بعد إلغاء اتفاق فيينا من جانب المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط.

٢٠٨ - وجرى إنتاج النفط بشكل غير منتظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولكنه ارتفع خلال الأشهر الماضية، أساساً بسبب إعادة فتح صمام الريانة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بعد مفاوضات طويلة، مما مكن من استئناف الإنتاج في حقلَي الشرارة والفيل وإرسال النفط الخام إلى مصفاة الزاوية وإلى مجمع مليته، على التوالي^(٧٠). غير أن هذه الحالة غير مستقرة، ويتوقع مزيد من الانقطاع^(٧١).

باء - مصرف ليبيا المركزي

٢٠٩ - استمر الانقسام داخل مصرف ليبيا المركزي منذ صدور التقرير النهائي السابق للفريق (انظر الوثيقة S/2016/209، الفقرات ٢١٧ إلى ٢٢٦). فما زال هناك شخصان يدعيان تولي منصب

(٦٨) Fadi Fornaji, "NOC lifts force majeure at eastern oil terminals", Libya Herald, 15 September 2016. متاح على الرابط التالي: <http://www.libyaherald.com/2016/09/15/noc-lifts-force-majeure-at-eastern-oil-terminals>.

(٦٩) Abdulkader Assad, "Essidra oil port resumes exports after end of clashes", Libya Observer, 26 March 2017. متاح على الرابط التالي: <https://www.libyaobserver.ly/inbrief/essidra-oil-port-resumes-exports-after-end-clashes>.

(٧٠) المؤسسة الوطنية للنفط، "المؤسسة الوطنية للنفط تؤكد إعادة فتح صمام الريانة"، بيان صدر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <http://noc.ly/index.php/en/new-4/1919-noc-confirms-re-opening-of-shahara-and-el-feel-fields>.

(٧١) Moutaz Ali, "Oil output plunges a third with closure of El-Fil and Sharara pipeline", Libya Herald, 28 March 2017. Available from www.libyaherald.com/2017/03/28/oil-input-plunges-a-third-with-closure-of-El-Fil-and-Sharara-pipeline.

محافظ المصرف المركزي. ويمارس معظم مهام المصرف انطلاقاً من طرابلس، حيث يتولى الصّديق الكبير رئاسة المؤسسة. وفي البيضاء، يرأس علي الحبري فرع المصرف في المنطقة الشرقية ويدعي أيضاً أنه محافظ المصرف.

٢١٠ - والصّديق الكبير، الذي يتولى إدارة حسابات المصرف المركزي وغالبية موظفيه، يتحكم في الواقع في تمويل المجلس الرئاسي. وكان دعمه للمجلس بطيئاً ومحدوداً، مما دفع السراج إلى توجيه سلسلة من الاتهامات إليه علناً، بما في ذلك زعمه أن الصديق الكبير هو من المفسدين^(٧٢). وقال كل من الكبير وعضو مجلس إدارة المصرف المركزي طارق يوسف المقرّيف للفريق إن المجلس نفسه، في رأيه، هو المسؤول عن التأخير في التمويل. وأكد كل منهما أنه لا يمكن أن يقبل أوامر الدفع إلا من وزارة المالية وليس من أعضاء المجلس مباشرة. وأضافا أن الميزانية الطارئة التي أعدها المجلس رديئة النوعية وتفتقر إلى التفاصيل اللازمة.

٢١١ - ودار جدال بين المجلس الرئاسي وفرع مصرف ليبيا المركزي في المنطقة الغربية بشأن مسائل أخرى أيضاً، لا سيما في ما يتعلق بتخفيض قيمة الدينار الليبي^(٧٣). فبينما أصر المجلس على تخفيض قيمة العملة، واعتبره مسألة مركزية أثناء المحادثات في روما ولندن، رفض ذلك فرع المصرف المركزي في المنطقة الغربية. وأوضح المقرّيف للفريق أن المصرف المركزي يؤيد التخفيض مبدئياً ولكن يجب على المجلس أولاً أن يضع عدداً من سياسات التعزيز.

٢١٢ - ويعتبر كل من حكومة النّني ومجلس النواب الحبري محافظاً للمصرف المركزي. وعلى الرغم من أنه لا يسيطر على مقر المصرف المركزي في طرابلس ولا على إيراداته المتأتية من صادرات النفط، فله تأثير كبير على المالية العامة، مما يسلط الضوء على انقسام هذه المؤسسة.

٢١٣ - أولاً، وبعد شكاوى مستمرة من عدم إيصال شحنات سيولة نقدية كافية من طرابلس (انظر الوثيقة S/2016/209، الفقرة ٢١٩)، قام فرع المصرف المركزي في المنطقة الشرقية بطباعة أوراقه النقدية الخاصة. وقامت بطباعة الأوراق النقدية شركة منفصلة، مختلفة عن الشركة التي تقوم عادة بإمداد المصرف المركزي. وعلى الرغم من بذل جهد واضح لإنتاج أوراق نقدية متطابقة تقريباً، فما زالت هناك فروق هامة (انظر المرفق ٥٦). ووافق المجلس الرئاسي على تداول الأوراق النقدية وبالتالي على مبادرة فرع المصرف المركزي في المنطقة الشرقية، لأن المجلس نفسه كان يواجه خصاصاً نقدياً^(٧٤). بيد أن فرع المصرف المركزي في المنطقة الغربية أوقف توزيع الأوراق النقدية في العاصمة.

(٧٢) Sami Zaptia, "Serraj blames Hafter, Saleh, Elkaber and Ghariani for Libya's problems, *Libya Herald*, 2 November 2016. Available from www.libyaherald.com/2016/11/02/serraj-blames-hafter-salah-elkaber-and-ghariani-for-libyas-problems.

(٧٣) كانت قيمة الدينار في السوق السوداء تقل كثيراً عن ٣ دینارات ليبية مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في مطلع نيسان/أبريل، أي يُعيد حلول المجلس الرئاسي بطرابلس. غير أن الانخفاض قد تضاعف تقريباً ليبلغ إلى أكثر من ٥ دینارات مقابل الدولار بحلول أواخر تموز/يوليه ٢٠١٦ وزاد من جديد ليبلغ ٧ دینارات في آذار/مارس ٢٠١٧.

(٧٤) Ajnadin Mustafa and Moutaz Ali, "PC decides it will now accept the east's new 'Russian' banknotes", *Libya Herald*, 26 May 2016. Available from <http://www.libyaherald.com/2016/05/26/pc-decides-it-will-now-accept-the-east-s-new-russian-banknotes/>.

٢١٤ - وثانياً، زعم المسؤولون الإداريون في المنطقة الشرقية للفريق أن المصرف المركزي في المنطقة الغربية لم يدفع نسبة كبيرة من المرتبات في المنطقة الشرقية. وقالوا إن الحبري قد صرف بحلول نهاية عام ٢٠١٦ أكثر من ٣ بلايين دينار من القروض التجارية لحل هذه المشكلة. وزادت هذه القروض ديون الدولة التي يجب أن تسدها حكومة موحدة في المستقبل.

٢١٥ - وأحرز بعض التقدم في المحاولات الرامية إلى توحيد الفرعين المتنافسين طوال عام ٢٠١٦ ولكنها فشلت في نهاية المطاف. والتقى الكبير والحبري مرتين في تونس في منتصف السنة، ولكن ألغى اجتماع ثالث بينهما في ليبيا. ومن المستبعد التوصل إلى حل في الأجل القصير. فمن جهة، يصر فرع المصرف المركزي في المنطقة الشرقية على عدد من التنازلات الكبيرة، أي: الاتفاق على توزيع النقدية (المطبوعة لدى كلا الفرعين)؛ وزيادة في موافقة المصرف المركزي على خطابات الاعتماد للمنطقة الشرقية، التي يفيد بأنها محدودة حالياً بنسبة ١٧ في المائة من المجموع على الصعيد الوطني؛ واستعادة إمكانية وصول المنطقة الشرقية إلى نظام تكنولوجيا المعلومات للمصرف المركزي؛ وتغطية المصرف المركزي لبعض نفقات المنطقة الشرقية بالكامل. ومن ناحية أخرى، يبدو أن لم الشمل والتوفيق ليسا من أولويات المصرف المركزي في المنطقة الغربية، الذي يتضح أنه في موقف أقوى.

جيم - المؤسسة الليبية للاستثمار

٢١٦ - ظلت السلطة على المؤسسة الليبية للاستثمار محل تنازع منذ حلول المجلس الرئاسي بطرابلس، وكان هذا التنازع ينطوي على استخدام القوة في عدة مناسبات.

٢١٧ - ففي البداية، حافظ المجلس الرئاسي على خطوط الاتصال مع المديرين التنفيذيين المتنافسين: حسن بوهادي، الذي يعمل انطلاقةً من مكتب المؤسسة في مالطة، وعبد المجيد بريش، في طرابلس.

٢١٨ - وفي حادثة أولى، أرغمت حكومة الثني بوهادي على الموافقة على تعيين مدير تنفيذي، هو علي الشامخ. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، ألقى قسم البحث الجنائي في بنغازي القبض على بوهادي وهدده ومنعه من السفر إلى أن قام بتنظيم اجتماع للمجلس صوت لصالح تعيين السيد الشامخ (انظر المرفق ٥٧). ويقال إن حكومة الثني أرسلت "المبعوث" ورئيس إحدى الجماعات المسلحة، عبد المجيد مليقطة، لممارسة مزيد من الضغط. ويبدو أن تمهيش بوهادي له علاقة بتواصله مع المجلس الرئاسي. فقد تولى عضو المجلس المقاطع وعضو مجلس النواب القطراني علناً قيادة مقاومة المنطقة الشرقية ضد احتمال وضع المؤسسة تحت سيطرة المجلس الرئاسي (انظر المرفق ٥٨).

٢١٩ - وعلى إثر هذه الأحداث، عين المجلس الرئاسي "لجنة تسييرية مؤقتة" جديدة تضطلع بمهام كل من المدير التنفيذي ومجلس الإدارة إلى أن يتمكن من نقل هيكل إدارة المؤسسة إلى طرابلس من خلال إجراءات رسمية صحيحة. وكان على رأس اللجنة التسييرية عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة هو علي محمود.

٢٢٠ - وأدى تعيين اللجنة التسييرية إلى حوادث لاحقة: فقد مُنع محمود من دخول مكاتب المؤسسة في طرابلس، حيث لم يكن بريش على استعداد للتنحي. وفي رسالة موجهة إلى الفريق، أكد بريش أن قرار المجلس الرئاسي القاضي بتعيين اللجنة التسييرية باطل لأنه لا يمثل القانون الليبي. ورفع قضيته إلى المحكمة الإدارية في طرابلس.

٢٢١ - وأجبرت اللجنة التسييرية السيد بريش على مغادرة مكاتب المؤسسة بمساعدة من أفراد وصفتهم أنهم ينتمون إلى "مكتب الأمن والسلامة في برج طرابلس"، وهم مسلحون عموماً. وكانت المنطقة الأوسع المحيطة ببرج طرابلس آنذاك تحت سيطرة قوة الردع الخاصة التابعة لعبد الرؤوف كارة.

٢٢٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، استعاد بريش السيطرة على مكاتب المؤسسة بعد صدور حكم من محكمة طرابلس الإدارية يرفض تعيين المجلس الرئاسي للجنة التسييرية. وساعدته في العودة مجموعة صغيرة من الرجال يبدو أيضاً أنهم تابعون لكارة. وأعلن كل من اللجنة التسييرية والمجلس أن هؤلاء الرجال كانوا مسلحين، وأنكر بريش هذا القول. وعلى أي حال، من الواضح للفريق أن قوة الأمن التي تسيطر على برج طرابلس هي الفيصل بشأن من يشغل المكتب الرئيسي للمؤسسة، وهذه الحالة لا يمكن قبولها.

٢٢٣ - وعقب صدور حكم محكمة طرابلس الإدارية، أحل المجلس الرئاسي "لجنة إدارة مؤقتة" محل "اللجنة التسييرية"، في تكرار دقيق للمرسوم السابق. واتصل المجلس بجميع كبار موظفي الخدمة المدنية، وفي إشارة إلى بريش، أكد أنه "يمنع التعامل مع أي شخص أو جهة لا تحمل صفة قانونية وشرعية تنفيذاً لقرارات المجلس الرئاسي الصادرة بالخصوص" (انظر المرفق ٦٢).

٢٢٤ - وفي غضون ذلك، انتقلت لجنة الإدارة من برج طرابلس إلى منطقة تخضع لحماية جماعة مسلحة يقودها عبد القادر الروياتي.

٢٢٥ - وأدى استمرار انقسام المؤسسة الليبية للاستثمار إلى زيادة الارتياح في صفوف موظفيها الذين يواجهون ضغوطاً متزايدة من جميع الأطراف. وأسفر ذلك عن إضراب في مكاتب طرابلس يوم ٨ شباط/فبراير^(٧٥). وانقسام المؤسسة هو أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون التصدي للأبناء المستمرة عن حالات (محاولة) الاختلاس.

٢٢٦ - وفي الوقت نفسه، ظلت جميع الأصول المباشرة التي كانت المؤسسة تحوزها خارج ليبيا قبل ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مجمدة بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الصدد. وقد أكد كل من بوهادي وبريش للفريق أن تجميد الأصول دفع مديري المصارف والصناديق إلى تجاهل توجيهات المؤسسة، وهو موقف يعززه في ما يبدو الغموض الذي يكتنف معرفة من يمثل صندوق الثروة السيادي بصورة شرعية.

٢٢٧ - وسبق أن أبلغ الفريق عن صرامة نظام الجزاءات الحالي وكيف أن أصول المؤسسة تفقد من قيمتها بعد حلول أجل استحقاق الاستثمارات لأنه لا يمكن إعادة استثمارها (انظر الوثيقة S/2016/209، الفقرة ٢٥٢ وما يليها). ولم يتغير هذا الوضع، مما يسبب الإحباط لدى المسؤولين الإداريين في المؤسسة. غير أنه سيكون من الصعب تعديل نظام الجزاءات وحل هذه المسائل الإدارية في ظل انقسام الصندوق. ولم يعترض أي من الأطراف المعنية على تجميد الأصول.

(٧٥) Sami Zaptia, "Mass staff walkout at LIA's Tripoli Tower HQ in protest at continued disputed chairmanship", Libya Herald, 9 February 2017. Available from www.libyaherald.com/2017/02/09/mass-staff-walkout-at-lia-tripoli-tower-hq-in-protest-at-continued-disputed-chairmanship.

دال - الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة

٢٢٨ - الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة مؤسسة ليبية استراتيجية رئيسية أخرى معرضة لخطر الازدواجية واختلاس الأموال. فهي تمثل قيمة إجمالية تزيد على ٢٠ بليون دولار، منها ٧ بلايين دولار في شكل أصول نقدية مودعة في مصارف بطرابلس. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كانت إيرادات الشركة تمثل ١٠ في المائة من الميزانية الليبية. وهي أيضاً من كبريات الشركات صاحبة العمل إذ تدفع أكثر من ١٧٠٠٠ مرتب.

٢٢٩ - وأمر الشركة هو في المقام الأول بيد إدارتها التي عينت في عام ٢٠١٣، والتي تعمل من البيضاء ومالطة منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. فهذه الإدارة، التي يرأسها رئيس الشركة فيصل قرقاب، يعترف بها المجلس الرئاسي أيضاً (انظر المرفق ٥٩) ويمكن لأعضائها السفر بحرية نسبية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك طرابلس. ومع ذلك، فقد جرى الطعن في سلطتها في كل من المنطقتين الشرقية والغربية، ولا يآتمر جميع الفروع بأمرها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأعضائها دخول المكتب الرئيسي في طرابلس.

٢٣٠ - ويأتي أقوى تحدٍ لسلطة إدارة عام ٢٠١٣ من الأفراد المرتبطين بحكومة الإنقاذ الوطني. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عينت حكومة الإنقاذ الوطني "لجنة تسييرية" مؤقتة يرأسها مجدي الشيباني، في محاولة للاستعاضة عن الهيكل التقليدي لتدبير الشركة. ويآتمر كل من الشيباني وخلفه عادل ماركوس بأمر وزير الاتصالات السابق في حكومة الإنقاذ الوطني، سامي الفنطازي، وهو قائد جماعة مسلحة، هي القوة الوطنية المتحركة (انظر الفقرة ١٦٩). ولا يزال الفنطازي مكلفاً بوزارة الاتصالات، وتسيطر قواته على المكتب الرئيسي في شارع الزاوية.

٢٣١ - وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن الفنطازي و "اللجنة التسييرية" ما برحا يُحولان أصول الشركة إلى حكومة الإنقاذ الوطني منذ عام ٢٠١٤. ويحقق الفريق في مستندات ومزاعم تفيد بأنهما قد قدما مساعدة مالية مباشرة إلى حكومة الإنقاذ الوطني في مناسبتين منفصلتين على الأقل (انظر المرفق ٦٠).

٢٣٢ - وحاولت حكومة الليبيا أيضاً إحكام سيطرتها على هيكل الإدارة المؤسسية للشركة، على غرار الإجراءات التي اتخذتها في ما يتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار. غير أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح على ما يبدو.

هاء - محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

٢٣٣ - محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار مؤسسة تابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار ويرد اسمها في قائمة الجزاءات بشكل منفصل. وهي صندوق استثماري تقدر قيمته بأكثر من ٣ بلايين دولار. وبسبب علاقتها مع المؤسسة، تأثرت بنفس الانقسامات، ولو بقدر أقل.

٢٣٤ - فخلال عملية فجر ليبيا، في عام ٢٠١٤، انتقل مدير الإدارة القائمة، أحمد كشادة، إلى مكتب الصندوق في مالطة. وعينت حكومة الإنقاذ الوطني إدارة بديلة، مما أدى إلى مؤسستين متوازيتين. وعلى الرغم من أن السيطرة على حافظة الاستثمار متركزة أساساً في يد كشادة على ما يبدو، فقد جرى الطعن فيها مراراً وتكراراً، ويبدو أحياناً أن بعض الشركات الفرعية قد تلقت تعليمات من الإدارة المتنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن قوة الردع الخاصة، تحت قيادة كار، تمنع كشادة أيضاً من دخول المكتب الرئيسي في برج طرابلس.

٢٣٥ - وعلى عكس اللجنة التسييرية للمؤسسة الليبية للاستثمار، فاز كشادة في قضية أمام المحكمة ضد منافسيه في طرابلس. بيد أن ذلك لم يساعده حتى الآن على الوصول إلى برج طرابلس.

٢٣٦ - وتدلل حالة حافظة الاستثمار على إجراءات الجماعات المسلحة ومصالحها. فالتقارير تفيد بعدة حالات من تدخل الجماعات المسلحة. وعلى غرار الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة، يمكن للحافظة وفروعها الحصول على كمية كبيرة من النقدية والموارد داخل ليبيا؛ مما مكنتها مثلاً من "تيسير" سفر المجلس الرئاسي ومصرفات عمله. بيد أن ذلك يجعل منها هدفاً جلياً للجماعات المسلحة والسياسيين الباحثين عن تمويل أنفسهم. ويرد في المرفق ٦١ لمحة عامة عن هذه الحوادث، بما في ذلك الوثائق الداعمة.

واو - الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

٢٣٧ - الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، التي تعمل تحت اسمها المختصر لافيكو (LAFICO)، هي أكبر فرع للمؤسسة الليبية للاستثمار من حيث عدد الكيانات. غير أنها لا تملك أصولاً كثيرة داخل ليبيا نفسها وليس لديها سوى أصول سائلة محدودة بوجه عام. ولذلك فهي هدف أقل وضوحاً لمحاولات الاختلاس. والواقع أن شركة الاستثمار ما زالت تعمل انطلاقاً من برج طرابلس في ظروف مستقرة نسبياً. ولا يعترض أحد على منصب المدير التنفيذي، خالد القنصل.

٢٣٨ - وفي حين أن الاسم المختصر لافيكو (LAFICO) لا يرد حالياً في قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا، فإن اسم الكامل للشركة يرد فيها كاسم مستعار للمؤسسة الليبية للاستثمار (LYe.001)، إلى جانب الاسم المختصر LFIC^(٧٦). فإدراجه كاسم مستعار غير صحيح. وكما ورد في تقرير سابق (انظر الوثيقة S/2013/99، الفقرة ٢٢٥)، فهي في الواقع فرع للمؤسسة وسلف لها. واحتمال الخلط الناجم عن ذلك لم يؤثر في عملياتها. ولشركة الاستثمار إمكانية كاملة للتصرف في أصولها، باستثناء القليل من الشركات التابعة لها في المملكة المتحدة (شركة Baroque Investments Limited (باروك المحدودة للاستثمارات) وشركة Ashton Global Investments Limited (أشتون المحدودة للاستثمارات العالمية))، التي جُمدت أصولها بموجب قائمة منفصلة للاتحاد الأوروبي. بيد أن عدة دول أعضاء قد طلبت إلى اللجنة توضيحاً بشأن فروع الشركة (انظر التوصية ٧).

تاسعا - تمويل الجماعات المسلحة

٢٣٩ - هناك مجموعة متنوعة من مصادر التمويل المتاحة للجماعات المسلحة، سلط الفريق الضوء على معظمها في تقاريره السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق الفريق على وجه التحديد في أربعة مصادر هامة للتمويل هي: تهريب الوقود، والاتجار بالأشخاص، والتدخل في شؤون المؤسسات المحلية، والتجارة المحلية في الأسلحة. والاستنتاجات السابقة بشأن الإيرادات المتأتية من الأنشطة الإجرامية الأخرى وتمويل الدولة لا تزال وجيهة.

(٧٦) يبدو أن الشركة لا تعمل تحت هذا الاسم المختصر ولكنها تواصل استخدام الاسم المختصر لافيكو.

ألف - تهريب الوقود

١ - بحراً

٢٤٠ - قررت المؤسسة الوطنية للنفط العمل بنشاط لمكافحة تهريب الوقود. وأنشأت شركة البريقة لتسويق النفط، إحدى فروع المؤسسة، "لجنة خاصة بمراقبة توزيع الوقود ومشتقاته" للتحقيق في هذه المشكلة. ودفعت نتائج التحقيق الشركة إلى اتخاذ إجراءات ضد بعض الشركات والأفراد^(٧٧) في أوائل عام ٢٠١٧. وفي الواقع، اتهمت الشركة حرس المنشآت النفطية في مصفاة الزاوية بالمشاركة في عمليات تهريب الوقود (انظر التوصية ١١)^(٧٨).

٢٤١ - ويواصل الفريق مراقبة السفن التي تبدي أنماط ملاحية مشبوهة بالقرب من بلدة زوارة الساحلية. وما زال من ورد ذكرهم في التقارير السابقة من الأفراد والشركات يمارسون نشاطهم (انظر الوثيقة S/2016/209، الفقرتان ٢٠٥ و ٢٠٦). وفي عام ٢٠١٦، احتجز خفر السواحل الليبي عدة سفن في المنطقة نفسها في حوادث متصلة بتهريب الوقود (انظر المرفق ٦٣).

الاسم	رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية	العلم	تاريخ الاحتجاز	الجزء من المرفق ٦٣
Captain Khayyam	٨٩٢٧٨١٤	سيراليون	١٣ شباط/فبراير ٢٠١٦	ألف
San Gwann	٨٩٨٧٥١٥	توغو	١٠ أيار/مايو ٢٠١٦	باء
Temeteron	٨٩١٧١٧٠	بليز	٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦	جيم

٢٤٢ - وتزود الشبكات الإجرامية خفر السواحل بمعلومات لمنع العصابات المنافسة لها من القيام بعمليات تهريب ناجحة. كما أن أفراد خفر السواحل في الزاوية ضالعون أيضاً في أعمال التهريب^(٧٩).

٢٤٣ - وفي ما يلي السفن الأخرى التي كانت محط اهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

الاسم	رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية	العلم	الجزء من المرفق ٦٤
Sukran C	٩٢٨٠١٩٦	تركيا	ألف
Selay	٨٨٧٠٨٦٥	تركيا	باء
Haci Telli	٩٣٥٣١٦٣	تركيا	جيم
Hulin	٩٤٤٧٠٤٣	مالطة	دال
Transnav Hazel	٩٤٥٢٢٦٨	غير معروف	هاء

(٧٧) Abdulkader Assad, "Attorney General's office issues arrest warrants, travel bans against several government officials", *Libya Observer*, 26 January 2017. Available from www.libyaobserver.ly/economy/attorney-general%E2%80%99s-office-issues-arrest-warrants-travel-bans-against-several-government

(٧٨) Abdulkader Assad, "PFG relinquishes Al-Zawiya refinery, NOC moves to secure it", *Libya Observer*, 7 January 2017. Available from www.libyaobserver.ly/news/pfg-relinquishes-al-zawiya-refinery-noc-moves-secure-it

(٧٩) Tom Kington, "EU navies find training Libyan coastguard no easy task", *Defense News*, 20 March 2017. Available from www.defensenews.com/articles/eu-navies-find-training-libyan-coast-guard-no-easy-task

الاسم	رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية	العلم	الجزء من المرفق ٦٤
Aqasia	٩٥٥٦٧٥٣	مالطة	واو
بخارى	٩٠١٥٣٤٥	بالاو	زاي
Sichem Singapore	٩٣٢٢٠٦١	مالطة	حاء

٢٤٤ - وأصدرت لجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار في مجلس النواب^(٨٠) في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ بياناً موجهاً إلى السلطات المالطية تشير فيه إلى أن المنتجات المدعومة غير مسموح بتصديرها (انظر المرفق ٦٥). وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وجهت المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الغربية رسالة إلى وزارة الخارجية تطلب فيها إرسال رسائل إلى الدول المجاورة لتذكيرها بأن الشركة هي الجهة الوحيدة المخولة قانوناً باستيراد أو تصدير النفط الخام ومشتقاته (انظر المرفق ٦٦).

٢٤٥ - وكما ذكر في الفقرة ٢٤٠، فإن قائد جهاز حرس المنشآت النفطية في الزاوية، محمد كشلاف، المعروف أيضاً باسم القاصب أو القصب (انظر الفقرتين ١٠٥ و ٢٥٨)، ضالع في شراء الوقود للمهربين. ويقود أيضاً ما يسمى ملبشيا النصر^(٨١). أما أخوه وليد كشلاف، المعروف أيضاً باسم وليد الهادي العربي كشلاف، فيتولى إدارة الجانب المالي لهذه التجارة. ورئيس خفر السواحل في الزاوية، عبد الرحمن ميلاد (الملقب ببيجا) (انظر أيضاً الفقرات ٥٩ و ١٠٥ و ٢٥٨)، هو معاون هام لكشلاف في نشاط الاتجار بالوقود.

٢٤٦ - وهناك مهرب كبير آخر يمارس نشاطه انطلاقاً من الزاوية هو إبراهيم حنيش، الذي يقود جماعته المسلحة الخاصة^(٨٢).

٢٤٧ - وعلى الجانب الآخر من أنشطة الاتجار بالوقود، تتصل شركات السمسة بأصحاب السفن عبر قنوات معتمدة لشراء الوقود من ليبيا (انظر المرفق ٦٧). وعندما أبلغت المؤسسة الوطنية للنفط بتلك العروض، اتصلت بالشركات المعنية لتذكيرها بالطابع غير المشروع للصفقات المقترحة.

٢٤٨ - ويزود مهربو الوقود قباطنة السفن بمستندات ذات مظهر رسمي. وأشار بعضهم، عندما تم الاتصال بهم بعد احتجاز إحدى سفنهم، إلى تلك المستندات للادعاء بمشروعية عملية نقل الشحنة.

٢٤٩ - وتشكل حالة الناقله *Sichem Singapore* (انظر المرفق ٦٤، الجزء حاء) أول محاولة معروفة لدى الفريق تروم بيع منتجات مستخرجة ومكررة داخل ليبيا (في شكل زيت ثقيل). كما أنها أول محاولة معروفة لدى الفريق تم القيام بها انطلاقاً من الساحل الشرقي. وتبين أن تهريب الوقود يمكن أن يتوسع بسرعة عندما لا يوجد رادع موثوق (انظر التوصية ١٠).

(٨٠) يتأس هذه اللجنة علي فرج القطراني، عضو المجلس الرئاسي.

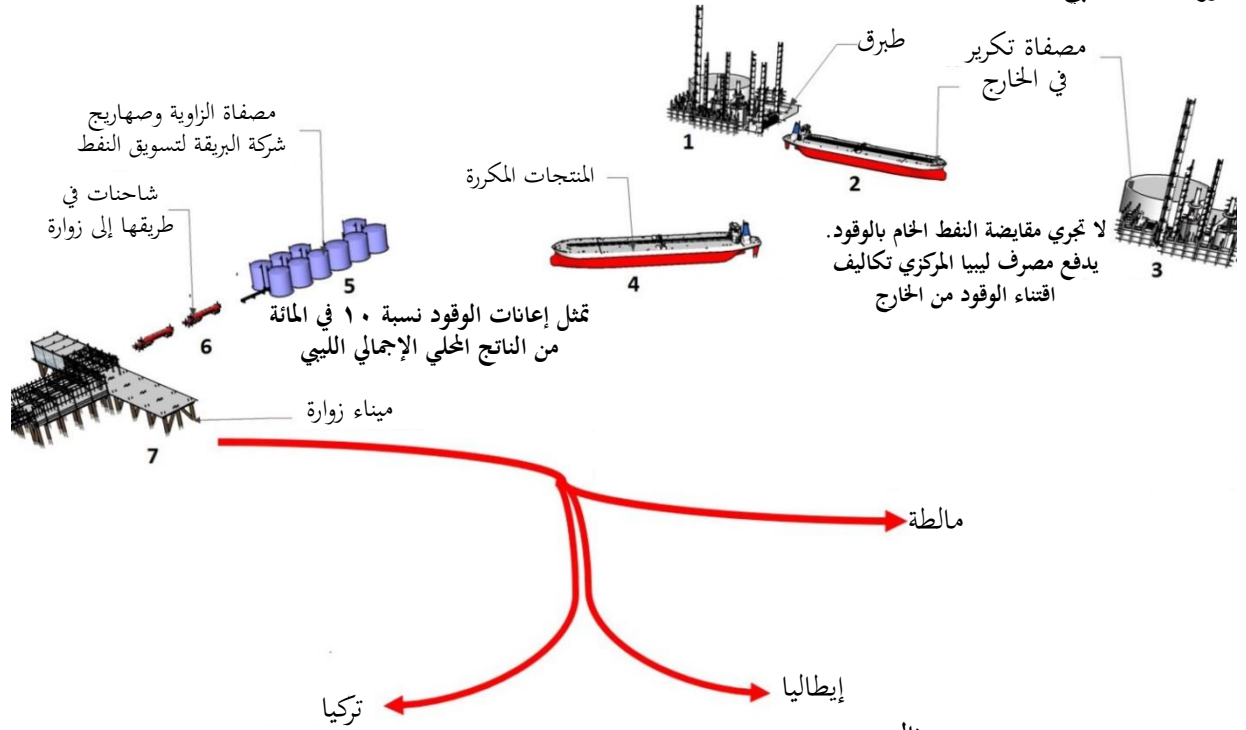
(٨١) Sami Zaptia, "PFG western division Nasr brigade withdraws from Zawia refinery after Sanalla public accusation of fuel smuggling collusion", *Libya Herald*, 5 January 2017. Available from www.libyaherald.com/2017/01/06/pfg-western-division-nasr-brigade-withdraws-from-zawia-refinery-after-sanalla-public-accusation-of-fuel-smuggling-collusion.

(٨٢) Moutaz Ali, "Zawia elders attempt new ceasefire as clashes erupt again", *Libya Herald*, 9 November 2016. Available from www.libyaherald.com/2016/11/09/zawia-elders-attempt-new-ceasefire-as-clashes-erupt-again.

٢٥٠ - وأنكر المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط ضلوعه في هذه القضية، على الرغم من أن واحداً على الأقل من أعضائها قد تورط فيها على ما يبدو. وربما يدل ذلك على انقسامات داخلية في مجلس الإدارة، أدت إلى اتخاذ بعض أعضائه إجراءات انفرادية (انظر الفقرة ٢٠١).

٢٥١ - ويحاول الشكل ٣١ أن يوضح كيف أن تهريب الوقود يلحق بثروة ليبيا أضراراً تؤثر على كل من إنتاج النفط الخام ونظام الإعانات للوقود.

الشكل ٣١
دورة النفط الليبي



مثال

	المجموع	المبلغ (لتر)	السعر/لتر	البنزين
٤	٤٤٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٠,٤٤	الأسواق الدولية
	١١٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٠,١١	٤ ليبيا
٦	٣٣٠.٠٠٠.٠٠٠			الإعانة

المصادر: فريق الخبراء.

٢ - برأ

٢٥٢ - يُنقل الوقود من الزاوية إلى زوارة والعجيلات ورفدالين والجُميل، ثم يهْرَبُ برأ إلى تونس.

٢٥٣ - وقامت "اللجنة الخاصة بمراقبة توزيع الوقود ومشتقاته" بزيارة ميدانية إلى راس جدير والزاوية في تموز/يوليه ٢٠١٦. وقُدِّمَ تقريرها، الذي يتناول تهريب النفط برأ وبحراً، إلى المجلس الرئاسي عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط (انظر المرفق ٦٨). وأصبحت هذه التجارة مصدر قلق للسلطات التونسية أيضاً.

٢٥٤ - وأفادت التقارير مؤخراً عن اتخاذ تدابير للحد من التدفقات غير المشروعة^(٨٣).

باء - تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

٢٥٥ - تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر نشاطان يندرجان ضمن أنشطة تهريب أخرى مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والذهب. وتشارك الجماعات المسلحة مشاركةً فعالة في التهريب أو الاستيلاء على جزء من أرباحه. ويحدث التهريب عملياً دون اعتراض بسبب عدم وجود قوات أمنية يعوّل عليها.

١ - منطقة غرب ليبيا

٢٥٦ - يُجمع المهاجرون القادمون من أغاديز بالنيجر في مستودعات للبضائع موجودة في كل من قطرون وأوباري وسبها ومرزق، حيث تجني عدة جماعات الأرباح من تيسير دخولهم. ويقوم المهربون من قبيلتي التبو والطوارق "بتيسير" عبور المهاجرين للحدود الجنوبية. ويتولى زعماء من قبيلة التبو، مثل آدامو تشيكيه وأبو بكر السوقي، تحصيل الرسوم نقداً لقاء السفر من الحدود إلى سبها. ويتولى زعماء من الطوارق، مثل شريف عابدين^(٨٤)، مراقبة الطريق المؤدية إلى مرزق.

٢٥٧ - وفي سبها، يقال إن أفراداً من قبيلة أولاد سليمان ينظمون أنشطة التهريب. ومن منطقة غدامس إلى منطقتي بني وليد ونالوت، ورد كثيراً اسم علي محمد معتوق وعلي سالك من زنتان باعتبارهما من كبار مهربي المهاجرين (والقنب الهندي).

٢٥٨ - وعلى السواحل، يتركز الميسرون الرئيسيون في الزاوية وزوارا وصبراتة. ويوجد من ضمن هؤلاء الميسرين قائدان لجماعتين مسلحتين هما محمد كشلاف وأحمد دباشي (الملقب بعمّو). ويتعاون قائد خفر السواحل عبد الرحمن ميلاد (الملقب ببيجه) مع كشلاف (انظر الفقرات ٥٩ و ١٠٥ و ٢٤٥)^(٨٥). ويبدو أن موقع الانطلاق الرئيسي هو شاطئ تلليل، في مجمع المنتجعات الكائن في صبراتة.

٢ - منطقة شرق ليبيا

٢٥٩ - يتولى إدارة الطريق الشرقي "سماسة" من كل من إثيوبيا وإريتريا والصومال، يحددون المرشحين للمغادرة ويتولون تدبير الموارد المالية. وينظم الليبيون النقل داخل أراضيهم. ويفيد كل المهاجرين الذين سلكوا هذا الطريق أن رجالاً يرتدون الزي النظامي يشرفون على عمليات نقلهم.

٢٦٠ - ومن المفترض أن تنظم عملية التنسيق في منطقة الكفرة الحدودية في ما بين قبيلتي التبو والزوية وعناصر من قوات الدعم السريع السودانية المنتشرة على طول الحدود مع السودان^(٨٦).

(٨٣) Abdulkader Assad, "Fuel and gas crisis committee confirms success of anti-fuel-smuggling campaign", *Libya Observer*, 1 April 2017. Available from www.libyaobserver.ly/news/fuel-and-gas-crisis-committee-confirms-success-anti-fuel-smuggling-campaign

(٨٤) اسم مستعار محتمل؛ ربما يكون المهرب قد استخدم اسم مستشار رئيس نيجريا الراحل والمهرب المعروف، شريف عابدين، الذي توفي في شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٨٥) Nancy Porsia, "The kingpin of Libya's human trafficking mafia", TRT World, 22 February 2017. Available from www.trtworld.com/magazine/the-kingpin-of-libyas-human-trafficking-mafia-301505

(٨٦) Suliman Baldo, "Border control from hell: how the EU's migration partnership legitimizes Sudan's 'militia State'" (The Enough Project, April 2017). Available from www.enoughproject.org/files/BorderControl_April2017_Enough_Finals.pdf

٢٦١ - وإلى غاية عام ٢٠١٦، كان معظم المهاجرين يُنقلون من الكفرة إلى أجدابيا حيث يوضعون تحت سلطة إبراهيم جضران، أمر جهاز حرس المنشآت النفطية. وأبلغ مواطن إريتيري كان قد احتُجز لمدة عام في أجدابيا الفريق بأن حرس المنشآت النفطية استخدم المهاجرين في عمليات إزالة الألغام دون أن يخضعوا لأي تدريب عسكري أو توفر لهم المعدات الواقية اللازمة. ونقله الحرس في نهاية الأمر إلى جماعة مسلحة أخرى في صبراتة.

٢٦٢ - وبحقق الفريق حالياً في عدد من التحويلات المصرفية الواردة من أقارب مهاجرين يوجدون في السويد. إذ تودع هذه الودائع في حسابات مصارف سويدية عائدة لمهربي المهاجرين لتحويلها في وقت لاحق بواسطة نُظم الحوالة الموجودة في السودان ودي، في الإمارات العربية المتحدة، حيث تُغسل الأموال.

جيم - تدخل المجموعات المسلحة في شؤون مؤسسات الدولة

٢٦٣ - لقد ازداد تدخل الجماعات المسلحة في شؤون مؤسسات الدولة. ويرد بيان باستنتاجات الفريق المتعلقة بهذا الموضوع في الفرع الثامن.

دال - الأموال المتأتية من تجارة الأسلحة على الصعيد المحلي

٢٦٤ - تمثل تجارة الأسلحة داخل ليبيا مصدراً هاماً لإيرادات مختلف الجماعات المسلحة. وقد تلقى الفريق تقارير عن تجارة الأسلحة النشطة في أسواق توجد في كل من الزنتان ومصراتة وأجدابيا وواو. ويشمل العتاد المعروض للبيع نظاماً ثقيلة وأكثر تطوراً. ويتاح مثلاً نظام عامل مضاد للدبابات من طراز Milan يشمل أربع قذائف بمبلغ قدره ٩ ٠٠٠ دولار. وفي بعض الحالات، يتوفر المقاتلون والأسلحة معاً.

٢٦٥ - وتنظم أيضاً تجارة الأسلحة المحلية عبر الأسواق الافتراضية. ويواصل الفريق مراقبة الأسلحة المعروضة للبيع في مواقع ليبية على فيسبوك. وقد أبرزت مؤخراً الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة استخدام الجماعات المسلحة وأفرادها لهذه الأسلحة (انظر المرفق ٣٣)^(٨٧).

٢٦٦ - وختاماً، الجماعات المسلحة ضالعة أيضاً في تجارة تعديل المعدات غير الفتاكة، كالمشاحنات الصغيرة، والمسدسات السوداء أو الذخائر، لاستخدامها في الأغراض العسكرية (انظر الفقرة ١٦٤ والمرفق ٤٦).

(٨٧) N.R. Jenzen-Jones and Ian McCollum, "Web trafficking: analysing the online trade of small arms and light weapons in Libya", Working Paper No. 26 (Small Arms Survey, April 2017)

عاشراً - تنفيذ تدابير تجميد الأصول

ألف - الأصول المجمدة

١ - المعتصم القذافي

٢٦٧ - يقوم الفريق حالياً بتحليل الحسابات المصرفية لثلاث شركات صورية مشتبه فيها ومترابطة كان يملكها المعتصم القذافي (LYi.014)، ويوجد مقرها في مالطة. أولها هي شركة Mezen International Limited، التي لم تعد تعمل بُعيد فرض تدبير تجميد الأصول على القذافي، وتكمن أهمية هذه الشركة حصراً في أنها تُظهر العلاقات والروابط القائمة أصلاً. وعندما أُغلق حسابها الرئيسي في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُحيل الرصيد المتبقي الذي يزيد عن ٥٥ مليون يورو إلى شركة ثانية تدعى Capital Resources Limited. وقد جُمدت حسابات الشركة في مالطة بموجب الجزاءات.

٢٦٨ - ومع ذلك، فقد كان المصدر الرئيسي لتمويل حساب شركة Mezen في عام ٢٠١٠ شركة ثالثة تدعى Moncada International Limited، التي حولت ما يزيد عن ٤٠ مليون يورو خلال تلك السنة في ثلاثة أقساط. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت شركة Moncada ثلاثة ملايين يورو من شركة Mezen قبل أسبوعين من إغلاق هذه الأخيرة لحسابها. وأوضحت السلطات المالطية للفريق أن شركة Moncada قد سُطبت اسمها من سجل الشركات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومع ذلك، تُظهر حسابات الشركة نقل مبالغ نقدية كبيرة بعد ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، عندما أُدرج اسم القذافي في القائمة. وفي الفترة الواقعة بين ٢٦ شباط/فبراير و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، نُقل مبلغ قدره ١٠ ملايين يورو من حساب شركة Moncada الذي لم يجمد أبداً. وكتب الفريق مؤخراً رسالة إلى مالطة ليؤكد الأهمية الحاسمة لتعقب هذه الأموال والتحقيق في مصدرها.

٢٦٩ - واستفسر الفريق أيضاً إيطاليا عن وضع شقة باهظة الثمن يزعم أن ملكيتها تعود للمعتصم القذافي. ويبدو أن الشقة التي يبلغ ثمنها ٥,٥ ملايين يورو قد اشترتها شركة ماس صورية تدعى Diamond VIP Service SRL. وكان أحد الشركاء المؤسسين لتلك الشركة، ويدعى صالح ر. خ. دراه مديراً في شركة Moncada International Limited. وسند ملكية هذه الشركة مسجّل في اسم علي أحمد بينين، وهو شريك آخر في شركة Diamond VIP. ويشتهر أصحاب دعاوى لبييون في أن بينين كان شريكاً وثيق الصلة بالقذافي. وخلال الأشهر التي سبقت شراء الشقة، تلقى بينين كذلك مبلغاً قدره ٩١ ٠٠٠ يورو نظير أتعاب خدمات استشارية من شركة Moncada. وقد صرحت علناً فانيسا هيسلر، المستأجرة المؤقتة للشقة، بأنها كانت على علاقة بالقذافي. ورفعت أيضاً قضية في إحدى محاكم روما ضد بينين، تدعي فيها أنها تلقت الشقة هدية من القذافي الذي كان المالك الحقيقي لها (انظر المرفق ٦٩). وأجابت إيطاليا الفريق بأنه لا توجد حالياً أية أسس يُستند إليها لربط هذه الملكية بالقذافي ومن ثم لا يمكن تجميدها.

٢ - الساعدي القذافي

٢٧٠ - يواصل الفريق تحرياته في مصادر حساب مسجّل في اسم شركة Aurelius Holdings الأوغندية، يُحتفظ فيه بأموال باسم الساعدي القذافي (انظر الوثيقة S/2016/209، الفقرات من ٢٦٨ إلى ٢٧٩) بهدف نقله من النيجر إلى أوغندا. وقد تضمن الحساب مبلغاً يزيد على مليون دولار يعود

الجزء الأكبر منه إلى أربعة مصادر هي: ثلاثة تحويلات مصرفية وإيداع نقدي واحد. وقد شكلت جميع عمليات التحويل للحساب المذكور انتهاكات لتجميد الأصول.

٢٧١ - وتم التعرف على هوية مودع التحويل النقدي بأنه الأوغندي بول نكانجي، المساعد الشخصي لحبيب كاجيمو، الذي كان المدير الآخر لشركة Aurelius وأحد الموقعين على حسابها المصرفي. وهناك بيانات متضاربة عن طريقة الحصول على هذا المبلغ النقدي، لم يتمكن الفريق من تأكيد أي منها. ويدرك الفريق أن القذافي تمكن من الحصول على أموال لا تقل عن مليوني دولار أثناء إقامته في النيجر (انظر المرفق ٧٠)، من ضمنها مبالغ نقدية كبيرة.

٢٧٢ - وتعرّف الفريق على هوية شركة أجرت عملية تحويل واحدة من التحويلات إلى شركة Aurelius، وهي شركة AI-Firdaws International Trading Company التي تتخذ من تونس مقراً لها. وأكدت السلطات التونسية للفريق تورط شركة AI-Firdaws في عملية التحويل تلك وأفادت بأن حسابات الشركة قد جمّدت بسبب شبهة غسل الأموال. والمهم أن شركة AI-Firdaws تلقت وديعة نقدية بقيمة ٦٠٠.٠٠٠ دولار في اليوم ذاته الذي حولت فيه مبلغاً قدره ٤٠٠.٠٠٠ دولار إلى شركة Aurelius.

٢٧٣ - وتعرّف الفريق أيضاً على هوية شركة ثانية أجرت عملية تحويل إلى شركة Aurelius، وهي شركة Adena Way General Trading. وشركة Adena Way هي شركة يوجد مقرها في الإمارات العربية المتحدة، ويتولى إدارتها مواطن ليبي يدعى عادل عبد الله عمر دياب. ولم تظهر حسابات شركته في الإمارات العربية المتحدة أي تحويل إلى شركة Aurelius وقد أُغلقت هذه الحسابات في آب/أغسطس ٢٠١٤. غير أن للشركة حساب في تونس، وقد تم التحويل من هذا الحساب إلى شركة Aurelius بذريعة سداد تكلفة شحن من الشاي. وتبيّن الحسابات الموجودة في الإمارات العربية المتحدة تحويلات منتظمة واردة وصادرة لمبالغ ضخمة نسبياً، وهي تحويلات تدل عادة على عمليات غسل أموال. وتدل أيضاً على وجود صلة بحساب تونسي يعود لشركة Adena Way. وقد سبق التسديد من الحساب التونسي لشركة Adena Way إلى شركة Aurelius مبلغ دفعته شركة ليبية إلى شركة Adena Way. والفريق بصدد التحقيق في أمر تحويل هذا المبلغ.

٢٧٤ - ولم يتسنّ التحقق من مصدر عملية التحويل الثالثة. وقد طلب الفريق مرتين مساعدة أوغندا في تقديم نسخ من جميع الوثائق المصرفية ذات الصلة، وفي عقد اجتماع مع كل من نكانجي وكاجيمو. ولم ترد بعد أجوبة على هذين الطلبين.

٢٧٥ - وتبين مختلف المصادر التي تغذي حساب شركة Aurelius المفتوح من أجل دعم الانتقال المحتمل للساعدي القذافي إلى أوغندا مدى تعقيد عملية تنظيم أموال أعضاء النظام السابق. وتبين أيضاً أن العديد من هذه المعاملات تنطوي على مبالغ نقدية كبيرة. وسيطلب تقفي أثر هذه الأموال قدرأً كبيراً من الموارد وجهداً يكرس لهذا الغرض. ويرى الفريق أن هذا الأمر مستحيل ما لم تستعد ليبيا استقرارها وتُسند للمحققين الليبيين ولاية لا جدال فيها تصدر عن سلطة لا خلاف عليها (انظر التوصيتين ٨ و ٩).

٣ - هنييعل القذافي

٢٧٦ - تبين المعلومات الواردة إلى الفريق أن هنييعل القذافي تلقى مبالغ كبيرة دفعتها بصفة منتظمة مجموعة لا تقل عن أربع شركات لسنوات عديدة قبل اندلاع الثورة في عام ٢٠١١، وهذه الشركات هي: Mariner for Maritime Transport و Golden Delta Mariner Shipping و Diamond Delta و Um Al Houqol و Mariner Shipping. وترتبط هذه الشركات الأربع ارتباطاً وثيقاً من حيث المساهمين فيها وإداراتها ومواقعها.

٢٧٧ - وفي حالة شركة Mariner for Maritime Transport، تتوفر وثائق (انظر المرفق ٧١) تدل على أن القذافي كان أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة. ومع ذلك، تظن مصادر ليبية أنه كان في الواقع مالك الشركة.

٢٧٨ - ويبدو أن إيرادات شركة Mariner كانت تأتي أساساً من قطاع النفط والغاز في ليبيا الذي يشمل: المؤسسة الوطنية للنفط، وشركة المبروك للعمليات النفطية، وشركة الزاوية لتكرير النفط والغاز، وشركة البريقة لتسويق النفط، وعدة شركات أخرى. وجرى كذلك تحويل مدفوعات شهرية تزيد عن عدة مئات الآلاف من اليوروات ودولارات الولايات المتحدة من حسابات هذه الشركة إلى وجهات مختلفة. وقد تبين أن بعض هذه المعاملات هي مدفوعات مباشرة في حساب مصرفي شخصي يملكه هنييعل القذافي، مع الإشارة إلى أوصاف مستبعدة مثل "قرض شخصي". ومن غير الواضح للفريق ما هي الخدمات، إن وجدت، التي قدمتها شركة Mariner إلى الشركات المذكورة أعلاه لتبرير هذه المدفوعات.

٢٧٩ - وبعد ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، توقف تحويل الأموال إلى مختلف حسابات شركة Mariner^(٨٨). غير أن مديري الأعمال ما زالوا مرتبطين بشركات دولية عديدة لها حسابات أو أنشطة في الخارج، بما في ذلك في إيطاليا وتونس وقبرص. والأنشطة الحقيقية لهذه الشركات، التي يحمل الكثير منها أسماء متماثلة، ليست واضحة. ومع ذلك، تواصل نقل كميات كبيرة للغاية من الأموال - ملايين بالعملة الصعبة - عبر تلك الحسابات خلال السنوات التالية للثورة. وتبدو بعض عمليات نقل هذه الأموال مربية، وهي تشمل مدفوعات أرباح أو تحويلات كبيرة من شركة صُنِّيت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٨٠ - وتدلل الحركات المربية المشار إليها أعلاه إلى أن الكيانات الضالعة يمكن أن تكون، أو كانت، شركات صورية. ومراعاة للعلاقة التي قامت في ما سبق بين مديري الأعمال وشركاتهم وهنييعل القذافي، فإن ذلك يشير إيجابية أن يواصل هؤلاء الأفراد إدارة الأموال لصالح الفرد المدرج اسمه في القائمة، مما يشكل انتهاكاً لتجميد الأصول. ويواصل الفريق حالياً تحقيقاته مع الدول الأعضاء المعنية.

٤ - المملكة المتحدة

٢٨١ - التمس الفريق استفسارات من المملكة المتحدة بشأن التحقيق الجاري في أصول أفراد مقربين من النظام السابق، غير أنه لم يتلق رداً منها حتى الآن.

(٨٨) باستثناء عملية تحويل واحدة من مصفاة مليتة للنفط والغاز بقيمة ١٣٧ ٠٠٠ يورو، أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١١.

باء - الأصول المسروقة

٢٨٢ - يحقق الفريق حالياً في عدة تقارير عن حالات أصول ليبية مسروقة إما توجد تحت سيطرة فرد (أو كيان) مُدرج في القائمة، أو يُحشى عليها من الاختلاس، أو كليهما. وقد أُفيد بوجود هذه الأصول في عدة بلدان في القارة الأفريقية. وفي الحالات التي تكون تلك الأموال في قبضة شخص مُدرج في القائمة، لا بد من تجميدها. وفي الحالات التي يحاول فيها أحد فصائل ليبيا السياسية المتنافسة الحصول على تلك الأموال، يلزم ضمان عدم اختلاسها أو استخدامها لتمويل أي أعمال تهدد السلم والأمن في ليبيا. وفي كلتا الحالتين، تكون الشفافية الكاملة بشأن الحالات المزعومة مطلوبة (انظر التوصية ٦).

٢٨٣ - وأصبحت الحاجة الملحة لتحديد كُنه هذه الأصول وتأمينها دافعاً هاماً لإعادة إنشاء وحدة استرداد الأصول المسروقة داخل مصرف ليبيا المركزي في آب/أغسطس ٢٠١٦. وهذه الوحدة مسؤولة بصفة مباشرة أمام محافظ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، وهي تعتمد أيضاً على التعاون مع كل من إدارة القضايا في وزارة العدل الليبية وإدارة المحاماة العامة. والفريق غير مقتنع بأن كل الأطراف الثلاثة المعنية ملتزمة تماماً بجهود الوحدة. وقد تعاملت الوحدة فعلاً مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ويبدو أن المجلس الرئاسي لم يكن معنياً بإنشاء الوحدة أو توجيهها (انظر التوصية ٨).

٢٨٤ - وترد في المرفق ٧٢ تفاصيل تحقيقات الفريق في الأصول المسروقة، التي تنظر فيها جميعاً الوحدة الجديدة لاسترداد الأصول المسروقة في ليبيا.

حادي عشر - تنفيذ الحظر المفروض على السفر

٢٨٥ - قدم الفريق الملاحظات التالية بشأن الموقع الحالي والتحركات الحالية للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

٢٨٦ - أكدت صافية فركاش البرعصي (LYi.019) أنها تقيم حالياً في مصر، ولكنها تطلب استثناء لكي تسافر إلى عمان لأسباب إنسانية. وقد وافقت اللجنة على هذا الطلب.

٢٨٧ - وأكد الفريق وجود هنيبعل القذافي (LYi.010) في لبنان. وقد قدم لبنان معلومات مفادها أن القذافي كان يقيم "في [الجمهورية العربية السورية] كلاجئ سياسي"، وبعد ذلك "خطفته جماعة مسلحة وجلب إلى لبنان بشكل غير قانوني في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥". وبعد أن أفرج عنه خاطفوه، قام فرع الاستخبارات في المديرية العامة لقوات الأمن الداخلي اللبناني باحتجاز القذافي.

٢٨٨ - وأكدت مصادر أخرى أن هنيبعل القذافي كان قد أمضى قبل ذلك فترة من الزمن في دمشق بالجمهورية العربية السورية. ولم ترد هذه الدولة على طلب الفريق للحصول على توضيحات في هذا الشأن. ووفقاً لما أفاد به لبنان، ولما أكدته مصادر أخرى، فإن سفر السيد القذافي إلى لبنان قد حدث بدون معرفتها أو إذن منها، ومن ثم فإنه لا يشكل انتهاكاً بل حالة عدم امتثال.

٢٨٩ - واستناداً إلى المعلومات المتاحة، يبدو أن سفر هنيبعل القذافي إلى الجمهورية العربية السورية يشكل انتهاكاً للحظر المفروض على السفر.

ثاني عشر - التوصيات

حظر توريد الأسلحة

٢٩٠ - يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١: القيام، تحقيقاً لمنفعة عموم الأعضاء، بتوضيح الآلية التي يمكن للدول الأعضاء الرجوع إليها لتحديد قوات الأمن الوطنية الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني والتي يمكن لها أن تستفيد من الاستثناء الخاص بالمساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة مالية، على النحو المبين في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣). [انظر الفقرات ٢٩ و ٥٢ و ٩٤ و ١٥٥]،

التوصية ٢: الإبقاء على الاستثناء الخاص بتقديم المساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة المالية، على النحو المبين في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، في حين تعليق الاستثناء الخاص بلوازم المعدات العسكرية غير المهلكة، حيثما يكون الغرض من ذلك حصراً هو مدّ الحكومة الليبية بالمساعدة الأمنية أو المساعدة على نزع السلاح، على النحو المبين في الفقرة نفسها، بالرجوع إلى الإجراءات المبينة في الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) المتعلقة بالمعدات العسكرية غير الفتاكة. [انظر الفقرتين ١٥٥ و ١٦٤]

يوصي اللجنة بما يلي:

التوصية ٣: أن تتيح علناً، وعقب إحاطة يقدمها المنسق عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، هيكل قوات الأمن الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني، بغية مساعدة الدول الأعضاء في الإذن بتقديم المساعدة الأمنية إلى ليبيا. [انظر الفقرتين ٥٢ و ١٥٥]

التوصية ٤: أن تنظر في تصنيف معدات المراقبة الإلكترونية ضمن المعدات العسكرية بموجب نظام الإجراءات المفروضة على ليبيا، وتبلغ عامة الأعضاء بذلك. [انظر الفقرة ١٦٩]

يوصي الدول الأعضاء بما يلي:

التوصية ٥: أن تزيد التعاون الإقليمي في مجال المراقبة الجوية من أجل توفير الردع ضد انتهاكات حظر توريد الأسلحة عن طريق الجو وتيسير تحديد هذه الانتهاكات وإبلاغ اللجنة بتلك الانتهاكات. [انظر الفقرة ١٢٩]

تجميد الأصول

يوصي مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ٦: إلزام الدول الأعضاء بالإبلاغ عما هو موجود من الأصول الليبية المسروقة على أراضيها، قبل إعادةّها إلى الحكومة الليبية، وعن أي علاقة محتملة بالكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. [انظر الفقرة ٢٨٢]

يوصي اللجنة بما يلي:

التوصية ٧: أن ترفع الاسم الآخر (LFIC) Libyan Foreign Investment Company الذي تُعرف به من القيد الخاص بالمؤسسة الليبية للاستثمار (LYe.001) المدرجة في قائمة الجزاءات؛ وبدلاً من ذلك، تضيف اسماً آخر هو "الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية" (Libyan Foreign Investment Company (LAFICO) في القيد الخاص بالمؤسسة الليبية للاستثمار (LYe.001) المدرجة في قائمة الجزاءات. [انظر الفقرة ٢٣٨]

يوصي ليبيا بما يلي:

التوصية ٨: أن توفّر ما يلزم من سبل الاتصال بوحدة مصرف ليبيا المركزي المكلفة باستعادة الأصول المسروقة، وما يلزمها من دعم وموارد. [انظر الفقرة ٢٧٥]

يوصي الدول الأعضاء بما يلي:

التوصية ٩: أن توفّر ما يلزم من سبل الاتصال بوحدة مصرف ليبيا المركزي المكلفة باستعادة الأصول المسروقة، وما يلزمها من دعم. [انظر الفقرتين ٢٧٥ و ٢٨٣].

التدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة من ليبيا

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١٠: أن يوسع نطاق التدابير المتخذة بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) لتشمل أيضاً محاولات التصدير غير المشروع لمشتقات النفط التي تم استخراجها وتكريرها في ليبيا [انظر الفقرة ٢٤٩]

التوصية ١١: أن يوسع نطاق التدابير المتخذة بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) لتشمل أيضاً محاولات التصدير غير المشروع لمنتجات النفط المستوردة إلى ليبيا في وقت سابق [انظر الفقرة ٢٤٠]

معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١٢: أن تنظر في المعلومات التي قدمها الفريق منفصلاً بشأن الأفراد الذين تنطبق عليهم معايير الإدراج الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

التوصية ١٣: أن تُسهم في إنهاء مناخ الإفلات من العقاب السائد حالياً في ليبيا بالنظر في إخضاع من يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني لنظام الجزاءات المتعلق بليبيا. [انظر الفقرة ٨٨]

ويوصي الفريق ليبيا بما يلي:

التوصية ١٤: أن تنظر في المسألة المطروحة في التقرير النهائي الأخير للفريق (انظر S/2016/209)، التوصية ١٨)، التي اتخذت اللجنة بشأنها إجراء يقضي بإرسال رسالة إلى البعثة الدائمة

لليبيا لدى الأمم المتحدة، في ما يتعلق بكل من مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات. وفي هذا الصدد، وفي ما يتعلق بالمؤسسة الوطنية للنفط، يقترح الفريق الخطوات التالية المحتملة التي يمكن أن تُسهم في إعادة توحيد المؤسسات المالية الحكومية، وهي: التعجيل بنقل مقر المؤسسة الوطنية للنفط إلى بنغازي؛ وإدماج الأعضاء السابقين لمجلس إدارة المقر الشرقي للمؤسسة الوطنية للنفط في الهيكل الإداري الموحد؛ واستعادة إمكانية دخول الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي إلى النظام المركزي لتكنولوجيا المعلومات؛ وبدء مفاوضات في طرابلس بموجب المادة ١٥ من الاتفاق السياسي الليبي، تتعلق بالمؤسسات المذكورة آنفاً. [انظر الفقرة ١٩٣]

توصيات عامة

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١٥: تحديث المبادئ التوجيهية للجنة لكي تعكس الحالة الراهنة لنظام الجزاءات المتعلقة بليبيا [انظر الفقرة ١٥٥].

يوصي الفريق الدول الأعضاء بما يلي:

التوصية ١٦: توجيه انتباه اللجنة الخامسة للجمعية العامة إلى ضرورة تخصيص الأموال اللازمة للخبراء العاملين في هيئات رصد الجزاءات لكي يستفيدوا من التأمين التكميلي الصحي والطبي في حالة الإجلاء عند السفر داخل بلدان شديدة الخطر ("التأمين في حالة الحرب"). [انظر الفقرة ٢٢].

Annexes

Contents

	<i>Page</i>
Annex 1	Abbreviations and acronyms. 74
Annex 2	Overview of the evolution of the Libyan sanctions regime 76
Annex 3	Mandate and appointment 79
Annex 4	Institutions/individuals consulted. 80
Annex 5	Outgoing correspondence 82
Annex 6	Table showing level of responsiveness by Member States or Organizations to requests for information and/or visit from the Panel sent from 25 January 2016 until 7 April 2017 85
Annex 7	Umar al-Aswad criticizing the PC and the CBL 87
Annex 8	Abdullah al-Thinni accuses the PC of being protected by Italian Special Forces deployed in Libya and handing the country to foreign powers (10 January 2017). 90
Annex 9	Handwritten and signed letter from the HoR's Defence and Security Committee to the Panel, 15 November 2016. 92
Annex 10	Military Rule of the LNA 94
Annex 11	List of Salafi Ulemas vetted by Usama al Utaibi in 2014 and authorized to teach Salafi-Madkhali creed in eastern Libya 95
Annex 12	ISIL organization 96
Annex 13	Brigade ABAM securing Sirte 98
Annex 14	Libyan Iron and Steel Company (LISCO) plant in Misrata (December 2016) . . 99
Annex 15	List of armed groups that supported Khalifa al-Ghweil 101
Annex 16	Tripoli agreement signed on 15 March 2017. 102
Annex 17	Links between armed groups, criminal groups and the Coast guard in Zawiya 103
Annex 18	Communiqué by Municipality of Sabratha issued on 27 March 105
Annex 19	Illegally issued passports delivered in Misrata in May 2015. 106
Annex 20	PC-affiliated Minister of Defense orders the Air Force to deter and destroy any warplane attacking Tamanhint Air Base, 6 April 2017 108
Annex 21	Third Force, BDB and the South Shield Coalition, links with the BRSC and listed organizations 109
Annex 22	List of arms transfers from Libyans brokers to ISIL 112
Annex 23	Presence of foreign armed groups in Libya since 2013 115
Annex 24	Letters of appointment issued by Abd al-Razak al-Nadhuri. 120

Annex 25	The list of al-Hadba prison supervisors involved in torture and other abuses against prisoners	122
Annex 26	Presidential Security	123
Annex 27	Tripoli Revolutionaries Brigade	124
Annex 28	Official documents on the establishment and mandates of the First Security Division (<i>al-Ferqa al-Amniya al-Oula</i>), under the command of Haytham al-Tajuri	125
Annex 29	Fronts Commander of the Special Forces	129
Annex 30	Human rights violations against migrants in Zawiyah	133
Annex 31	Migrant detention centres	134
Annex 32	Marc Turi	137
Annex 33	Zastava M93 on the black market	141
Annex 34	Unmanned Aerial Vehicles (UAVs)	144
Annex 35	Transport aircraft at al-Khadim airbase	147
Annex 36	Build-up of Rotary Wing assets - Labraq	154
Annex 37	Zintan airbase	155
Annex 38	Czech Mi-24v	157
Annex 39	Crews of Mirage F1 in Misrata	158
Annex 40	Armoured vehicles transferred to Libya	165
Annex 41	Vehicles Delivered to Tobruk for LNA Affiliated Armed Groups	170
Annex 42	Interception equipment	175
Annex 43	Private Security Company Activity	176
Annex 44	Tunisian seizures of materiel from Libya	177
Annex 45	Egyptian seizures of materiel from Libya	185
Annex 46	Transfers to Niger	186
Annex 47	Weapons seized in Algeria allegedly from Libya	191
Annex 48	Distya Ameya	198
Annex 49	Unknown vessel	204
Annex 50	Contract with eastern NOC	206
Annex 51	Statement of eastern NOC entitlement	211
Annex 52	The Vienna Agreement	212
Annex 53	Western NOC efforts to prevent deals	214
Annex 54	Reluctance against the Vienna Agreement	217
Annex 55	Repeal of the Vienna Agreement	220

Annex 56	Eastern vs. western banknotes	221
Annex 57	Letter from Abdallah al-Thinni to his ‘Minister of Interior’	227
Annex 58	Letter by al-Qatrani	228
Annex 59	PC letter to LPTIC subsidiaries concerning position of CEO	229
Annex 60	Documentation indicating that LPTIC company funds were transferred to the Ministry of Telecommunication	230
Annex 61	Armed group interference at the LAIP.	232
Annex 62	PC letter to high-ranking civil servants on the management of the LIA.	237
Annex 63	Impounded vessels.	238
Annex 64	Vessels of interest	243
Annex 65	HoR statement	270
Annex 66	NOC letter to the Libyan Ministry of Foreign Affairs	271
Annex 67	Brokering companies.	273
Annex 68	Fuel smuggling by land.	277
Annex 69	Excerpt of a summary of a court case brought against the registered owner of the flat.	288
Annex 70	Excerpt of police report of complaint filed by Saadi Qadhafi	289
Annex 71	Hannibal Qadhafi on the Board of Mariner for Maritime Transport	290
Annex 72	Stolen assets under the control of a listed individual and/or at risk of misappropriation.	291

Abbreviations and acronyms

AAS	Ansar al-Sharia / Ansar al-Charia
ABAM	Al-Bunyan al-Marsous
AGOCO	Arabian Gulf Oil Company
APC	Armoured personnel carrier
AQIM	Al-Qaida in the Islamic Maghreb
ASB	Abu Salim Brigade
BDB	Benghazi Defence Brigades
BRSC	Benghazi Revolutionaries Shura Council
CBL	Central Bank of Libya
CID	Criminal Investigation Department
Committee	Security Council Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya
Council	United Nations Security Council
CRA	Civil Registration Authority
DCIM	Department to Counter Illegal Migration
EU	European Union
EUNAVFOR MED	European Union Naval Forces Mediterranean
EUR	Euro
FACT	Front pour l'Alternance et la Concorde au Tchad
FLIR	Forward Looking Infra Red
GNA	Government of National Accord
GTM	Gateway to Mena
HoR	House of Representatives
HSC	High State Council
ICRC	International Committee of the Red Cross
ISIL	Islamic State in Iraq and the Levant
LC	Letters of credit
LIA	Libyan Investment Authority
LIFG	Libyan Islamic Fighting Group
LISCO	Libyan Iron and Steel Company
LNA	Libyan National Army
LPA	Libyan Political Agreement
LPTIC	Libya's Post, Telecommunication and Information Technology Company
LYD	Libyan dinar
MANPADS	Man Portable Air Defence System
MGDB	Military Governor of the Derna-Ben Jawad Region
MoU	Memorandum of Understanding
MSF	Médecins sans frontières
MSPV	Minerva Special Purpose Vehicles
NGO	Non-governmental organization
NMF	National Mobile Forces
NOC	National Oil Corporation

NSG	National Salvation Government
Panel	Panel of Experts
PC	Presidency Council
PFG	Petroleum Facilities Guard
RSF	(Sudanese) Rapid Support Forces
SALW	Small Arms and Light Weapons
SDF	Special Deterrence Force
SLA/MM	Sudan Liberation Army/Minni Minawi
SMSG	Special Representative of the Secretary-General
StAR	Stolen assets recovery
TAC	Tripoli Administrative Court
TRB	Tripoli Revolutionaries Brigade
TSC	Temporary Security Committee
UN	United Nations
UNICRI	United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute
UNMAS	United Nations Mine Action Service
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime
UNSMIL	United Nations Support Mission in Libya
USD	United States Dollar
VBIED	Vehicle-borne improvised explosive device

Overview of the evolution of the Libyan sanctions regime

1. By resolution 1970 (2011), the Security Council expressed grave concern at the situation in Libya, condemned the violence and use of force against civilians and deplored the gross and systematic violation of human rights. Within that context, the Council imposed specific measures on Libya, under Chapter VII of the Charter of the United Nations, including the arms embargo, which relates to arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, in addition to the provision of armed mercenary personnel. The arms embargo covers both arms entering and leaving Libya. The Council also imposed a travel ban and/or an asset freeze on the individuals listed in the resolution. Furthermore, the Council decided that the travel ban and the asset freeze were to apply to the individuals and entities designated by the Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya involved in or complicit in ordering, controlling or otherwise directing the commission of serious human rights abuses against persons in Libya.
2. By resolution 1973 (2011), the Security Council strengthened the enforcement of the arms embargo and expanded the scope of the asset freeze to include the exercise of vigilance when doing business with Libyan entities, if States had information that provided reasonable grounds to believe that such business could contribute to violence and use of force against civilians. Additional individuals subject to the travel ban and asset freeze were listed in the resolution, in addition to five entities subject to the freeze. The Council decided that both measures were to apply also to individuals and entities determined to have violated the provisions of the previous resolution, in particular the provisions concerning the arms embargo. The resolution also included the authorization to protect civilians and civilian populated areas under threat of attack in Libya. In addition, it included a no-fly zone in the airspace of Libya and a ban on flights of Libyan aircraft.
3. On 24 June 2011, the Committee designated two additional individuals and one additional entity subject to the targeted measures. By resolution 2009 (2011), the Security Council introduced additional exceptions to the arms embargo and removed two listed entities subject to the asset freeze, while allowing the four remaining listed entities to be subjected to a partial asset freeze. It also lifted the ban on flights of Libyan aircraft.
4. By resolution 2016 (2011), the Security Council terminated the authorization related to the protection of civilians and the no-fly zone. On 16 December 2011, the Committee removed the names of two entities previously subject to the asset freeze.
5. In resolution 2040 (2012), the Council directed the Committee, in consultation with the Libyan authorities, to review continuously the remaining measures with regard to the two listed entities – the Libyan Investment Authority and the Libyan Africa Investment Portfolio – and decided that the Committee was, in consultation with the Libyan authorities, to lift the designation of those entities as soon as practical.
6. In resolution 2095 (2013), the Council further eased the arms embargo in relation to Libya concerning non-lethal military equipment.

7. By resolution 2144 (2014), the Council stressed that Member States notifying to the Committee the supply, sale or transfer to Libya of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, should ensure such notifications contain all relevant information, and should not be resold to, transferred to, or made available for use by parties other than the designated end user.
8. By resolution 2146 (2014), the Council decided to impose measures, on vessels to be designated by the Committee, in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya and authorized Member States to undertake inspections of such designated vessels.
9. By resolution 2174 (2014), the Council introduced additional designation criteria and requested the Panel to provide information on individuals or entities engaging or providing support for acts that threaten the peace, stability or security of Libya or obstructing the completion of the political transition. The resolution strengthened the arms embargo, by requiring prior approval of the Committee for the supply, sale or transfer of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, to Libya intended for security or disarmament assistance to the Libyan government, with the exception of non-lethal military equipment intended solely for the Libyan government. The Council also renewed its call upon Member States to undertake inspections related to the arms embargo, and required them to report on such inspections.
10. By resolution 2213 (2015), the Council extended the authorizations and measures in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya until 31 March 2016. The resolution further elaborated the designation criteria listed in resolution 2174 (2014).
11. By resolution 2214 (2015), the Council called on the 1970 Committee on Libya to consider expeditiously arms embargo exemption requests by the Libyan government for the use by its official armed forces to combat specific terrorist groups named in that resolution.
12. By resolution 2259 (2015), the Council confirmed that individuals and entities providing support for acts that threaten the peace, stability or security of Libya or that obstruct or undermine the successful completion of the political transition must be held accountable, and recalled the travel ban and assets freeze in this regard.
13. By resolution 2278 (2016) the Council extended the authorizations and measures in relation to attempts to illicitly export crude oil, while calling on the Libyan Government of National Accord (GNA) to improve oversight and control over its oil sector, financial institutions and security forces.
14. On 27 April 2016, the Committee designated a vessel illicitly exporting crude oil. The designation was lifted on 12 May 2016.
15. By resolution 2292 (2016), the Council authorized, for a period of twelve months, inspections on the high seas off the coast of Libya, of vessels that are believed to be carrying arms or related materiel to or from Libya, in violation of the arms embargo.
16. To date the Committee has published four implementation assistance notices which are available on the Committee's website.¹

¹ Available under <http://www.un.org/sc/committees/1970/notices.shtml>.

Mandate and appointment

1. By resolution 2278 (2016), the Council extended the mandate of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011) for a period of 15 months, to carry out the following tasks: to assist the Committee in carrying out its mandate as specified in paragraph 24 of resolution 1970 (2011); to gather, examine and analyse information from States, relevant United Nations bodies, regional organizations and other interested parties regarding the implementation of the measures decided upon in resolution 1970 (2011), 1973 (2011) and modified in resolutions 2009 (2011), 2040 (2012), 2095 (2013), 2144 (2014), 2146 (2014), 2174 (2014) and 2213 (2015) in particular incidents of non-compliance; to make recommendations on actions that the Council, the Committee, the Libyan government or other States may consider to improve implementation of the relevant measures; and to provide to the Council an interim report on its work no later than 180 days after its appointment and a final report no later than 15 June 2017 with its findings and recommendations.
2. In resolution 2095 (2013) the Council also encouraged the Panel, while mindful of the responsibility of the United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), to assist the Libyan authorities to counter illicit proliferation of all arms and related materiel of all types, in particular heavy and light weapons, small arms and man-portable surface-to-air missiles (MANPADS), and to secure and manage Libya's borders, to continue to expedite its investigations regarding sanctions non-compliance, including illicit transfers of arms and related materiel to and from Libya, and the assets of individuals subject to the assets freeze established in resolutions 1970 (2011) and 1973 (2011) and modified in resolution 2009 (2011), 2040 (2012) and 2095 (2013) and encouraged UNSMIL and the Libyan government to support Panel investigatory work inside Libya, including by sharing information, facilitating transport and granting access to weapons storage facilities, as appropriate.
3. In resolution 2146 (2014), the Council expanded the Panel's mandate to the measures imposed by that resolution and directed the Panel to monitor the implementation of these measures.
4. In resolution 2174 (2014) the Council requested the Panel to provide information on individuals and entities who meet additional designation criteria related to acts that threaten the peace, stability or security of Libya, or obstruct or undermine the successful completion of its political transition.
5. Following the adoption of resolution 2278 (2016), five of the Panel's experts were appointed on 12 May 2016 and the sixth on 31 May 2016.

Institutions/individuals consulted

List of institutions/individuals consulted

This list excludes certain individuals, organizations or entities with whom the Panel met, in order to maintain the confidentiality of the source(s) and not to impede the ongoing investigations of the Panel.

Austria	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Justice
Belgium	
<i>Embassies</i>	Libya
<i>Organisations</i>	EEAS
Chad	
<i>Embassies</i>	France, Italy, USA, Libya
<i>Organizations</i>	Operation Barkhane, Intelligence Fusion Cell
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence, Ministry of Interior
Egypt	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs
<i>Organizations</i>	Justice First Foundation
France	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence
Germany	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence, Ministry of Interior
<i>Organizations</i>	US AFRICOM
Italy	
<i>Organizations</i>	EUNAVFOR, Combined Fusion Cell on Libya, San Egidio Community
Libya	
<i>Government</i>	Presidency Council, House of Representatives, Temporary Security Committee, Operation Room Sirte-Misrata, Misrata Military Council, Misrata Municipal Council
Malta	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Justice
Niger	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of the Interior, Ministry of Defence
Qatar	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence
Sudan	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, National Intelligence and Security Service
Sweden	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs
Switzerland	
<i>Organizations</i>	Small Arms Survey
Tunisia	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence
<i>Organizations</i>	UNSMIL, UNMAS, International Crisis Group, Libya Institute for Advanced Studies
<i>Embassies</i>	France, Spain, UK
Turkey	

<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs
United Arab Emirates	
<i>Government</i>	Ministry of Foreign Affairs
United Kingdom	
<i>Government</i>	Foreign & Commonwealth Office, Home Office, Ministry of Defence, Department for International Development
USA	
<i>Government</i>	State Department, Department of Justice, Department of the Treasury
<i>Organizations</i>	UNIDIR

Outgoing correspondence

Panel official outgoing correspondence to Member States since the drafting of submission of its last final report (S/2016/209)

OC no.	Addressee	About	Date
2213 mandate			
18	United Arab Emirates	Assets Freeze	12-Feb-16
19	Tunisia	Assets Freeze	12-Feb-16
20	Malta	Oil measures, Designation Criteria, Arms Embargo	12-Feb-16
21	Security Council	Final report	4-Mar-16
22	CBL	Assets Freeze	23-Mar-16
23	Lebanon	Travel Ban	29-Mar-16
2278 mandate			
24	Individual; cc: Committee Chair	Individual's reply to Panel's investigations	31-Mar-16
25	Committee Chair	Info about Vessel Distya Ameya	22-Apr-16
26	Committee Chair	Vessel Distya Ameya update	26-Apr-16
27	Lebanon	Travel Ban	27-Apr-16
28	Committee Chair	Arms Embargo	28-Apr-16
29	Egypt	Visit	23-May-16
30	Libya	Visit and visas	27-May-16
31	Libya	Visit	3-Jun-16
32	Libya	Visa	15-Jun-16
33	Morocco	Visit	17-Jun-16
34	Chad	Arms Embargo queries and visit	17-Jun-16
35	Sudan	Arms Embargo queries and visit	17-Jun-16
36	Greece	Designation Criteria	17-Jun-16
37	Committee Chair	FTF report inputs res. 2292	7-Jul-16
38	Libya	Arms Embargo, Visit	8-Jul-16
39	Spain	Arms Embargo	8-Jul-16
40	Algeria	Arms Embargo queries and visit	13-Jul-16
41	Committee Chair	Technical updates to IAN 3	13-Jul-16
42	Chad	Visit and visas	15-Jul-16
43	Lebanon	Visit	15-Jul-16
44	Chad	Visit	28-Jul-16
45	Ghana	Assets Freeze	3-Aug-16
46	United Arab Emirates	Arms Embargo queries and visit	4-Aug-16
47	Libya	Arms Embargo	4-Aug-16
48	Tunisia	Oil measures, Designation Criteria	5-Aug-16
49	Germany	Arms Embargo	9-Aug-16
50	Libya	Arms Embargo	9-Aug-16
51	US	Arms Embargo	9-Aug-16
52	US	Arms Embargo	9-Aug-16
53	UK	Arms Embargo	9-Aug-16
54	France	Arms Embargo	9-Aug-16
55	Jordan	Arms Embargo	12-Aug-16

OC no.	Addressee	About	Date
56	United Arab Emirates	Visit	16-Aug-16
57	Syria	Travel Ban	1-Sep-16
58	Jordan	Travel Ban	1-Sep-16
59	Oman	Travel Ban	1-Sep-16
60	Saudi Arabia	Arms Embargo	16-Sep-16
61	Tunisia	Visit	16-Sep-16
62	Malta	Assets Freeze	21-Sep-16
63	Libya	Assets Freeze	27-Sep-16
64	SC President	Interim report	28-Sep-16
65	Caracal International LLC	Arms Embargo	3-Oct-2016
66	Committee Chair	Arms Embargo	3-Oct-2016
67	Czech Republic	Arms Embargo	4-Oct-2016
68	Egypt	Visit	4-Oct-2016
69	Niger	Visit	4-Oct-2016
70	Chad	Visit	4-Oct-2016
71	Ecuador	Arms Embargo	12-Oct-2016
72	United States	Arms Embargo	14-Oct-2016
73	Germany	Visit	14-Oct-2016
74	Spain	Arms Embargo	14-Oct-2016
75	Sudan	Arms Embargo	18-Oct-2016
76	Committee Chair	Recommendation 8	26-Oct-2016
77	Committee Chair	Input on request for guidance on Arms Embargo	31-Oct-2016
78	United States	Arms Embargo	7-Nov-2016
79	Malta	Assets Freeze	7-Nov-2016
80	Committee Chair	2146 focal point letter	8-Nov-2016
81	Committee Chair	Input on an assets freeze exemption request	9-Nov-2016
82	Turkey	Visit	16-Nov-2016
83	Qatar	Visit	16-Nov-2016
84	Tunisia	Visit	30-Nov-2016
85	Committee Chair	IAN 4 update	1-Dec-2016
86	Egypt	Visit	2-Dec-2016
87	Mr. Erik Goaid	Assets Freeze	2-Dec-2016
88	Sam Serj	Assets Freeze	2-Dec-2016
89	Niger	Visit	8-Dec-2016
90	Libya	Renewal of visas	15-Dec-2016
91	Chad	Visit	22-Dec-2016
92	Committee Chair	Input on an assets freeze exemption request	19-Dec-2016
93	Russian Federation	Arms Embargo	21-Dec-2016
94	Moldova	Arms Embargo	22-Dec-2016
95	United Kingdom	Assets Freeze	29-Dec-2016
2017			
1	Sudan	Visit	4-Jan-2017
2	Latvia	Arms Embargo	6-Jan-2017
3	United Kingdom	Arms Embargo	6-Jan-2017
4	Tunisia	Visit	9-Jan-2017
5	Russian Federation	Visit	12-Jan-2017
6	Turkey	Visit	20-Jan-2017
7	Qatar	Visit	30-Jan-2017

OC no.	Addressee	About	Date
8	Sudan	Visit	1-Feb-2017
9	Ghana	Assets Freeze	1-Feb-2017
10	Egypt	Visit	2-Feb-2017
11	Kenya	Assets Freeze	2-Feb-2017
12	Italy	Arms Embargo	3-Feb-2017
13	Italy	Arms Embargo	3-Feb-2017
14	United States	Visit	3-Feb-2017
15	Qatar	Visit	8-Feb-2017
16	Tunisia	Visit	10-Feb-2017
17	Montenegro	Arms Embargo	10-Feb-2017
18	Sweden	Arms Embargo	10-Feb-2017
19	Turkey	Arms Embargo	10-Feb-2017
20	United States	Arms Embargo	10-Feb-2017
21	Brazil	Arms Embargo	10-Feb-2017
22	Burkina Faso	Assets Freeze	17-Feb-2017
23	Ecuador	Arms Embargo	17-Feb-2017
24	France	Assets Freeze	17-Feb-2017
25	Qatar	Arms Embargo	20-Feb-2017
26	EUNAVFOR	Arms Embargo	20-Feb-2017
27	Greece	Arms Embargo	22-Feb-2017
28	Marshall Islands	Arms Embargo	22-Feb-2017
29	Egypt	Arms Embargo	23-Feb-2017
30	United Arab Emirates	Arms Embargo	23-Feb-2017
31	South Africa	Assets Freeze	27-Feb-2017
32	Committee Chair	Vessel SicheM S. Oil	28-Feb-2017
33	France	Arms Embargo	2-Mar-2017
34	Italy	Arms Embargo	28-Mar-2017
35	China	Arms Embargo	15-Mar-2017
36	Austria	Arms Embargo	21-Mar-2017
37	Tunisia	Visit	21-Mar-2017
38	Russian Federation	Arms Embargo	24-Mar-2017
39	France	Arms Embargo	24-Mar-2017
40	Committee Chair	Vessels update	3-Apr-2017
41	Bulgaria	Arms Embargo	3-Apr-2017
42	China	Arms Embargo	6-Apr-2017
43	France	Arms Embargo	6-Apr-2017
44	Italy	Assets Freeze	7-Apr-2017
45	Greece	Arms Embargo	7-Apr-2017
46	Tunisia	Assets Freeze	7-Apr-2017

Table showing level of responsiveness by Member States or Organizations to requests for information and/or visit from the Panel sent from 25 January 2016 until 7 April 2017

Member State or Organization	Number of letters sent	Requested info fully supplied	Info partially supplied	No answer / information not supplied	Request for visit
Algeria	1			1	Pending
Austria	1	1			N/A
Brazil	1			1	N/A
Bulgaria	1			1 (recent letter)	N/A
Burkina Faso	1	1			N/A
Chad	4	4			Granted
China	2			2 (1 recent letter)	N/A
Czech Republic	1	1			N/A
Ecuador	2		1	1	N/A
Egypt	4	3	1		Granted
France	5	1	1	3	N/A
Germany	2	1	1		Granted
Ghana	2			2	N/A
Greece	3	3			N/A
Italy	4	2	2		N/A
Jordan	2	1	1		N/A
Kenya	1			1	N/A
Latvia	1	1			N/A
Lebanon	2		2		N/A
Libya	8	3		5	Granted
Malta	3	3			Granted
Marshall Islands	1			1	N/A
Moldova	1	1			N/A
Montenegro	1	1			N/A
Niger	2	2			Granted
Oman	1	1			N/A
Qatar	4	3		1	Granted
Russian Federation	3	2		1 (recent letter)	N/A
Saudi Arabia	1	1			N/A
South Africa	1			1	N/A
Spain	2	2			N/A
Sudan	4	4			Granted
Sweden	1			1	N/A

Syria	1	7	1	1	N/A
Tunisia	9	3	1	1	Granted
Turkey	3	2			Granted
United Arab Emirates	3			1	Granted
United Kingdom	3		1	2	N/A
United States	4	1	1	2	N/A

Umar al-Aswad criticizing the PC and the CBL

1. For the LPA's first anniversary, Umar al-Aswad, a boycotting member of the Presidency Council, drafted an open letter in which he asserts that the PC is weak and paralysed. He points out a lack of transparency within the Libyan executive bodies and the financial institutions.
2. In addition, al-Aswad threatens to sue the Governor of the CBL in Tripoli, Sadiq al-Kebir, because of his alleged use of frozen assets from the Libyan Investment Authority. He also calls on the President of the Audit Bureau to issue an order to stop the members of the GNA from using public funds as they have not been endorsed by the HoR.

المجلس الرئاسي



دولة ليبيا

أن تعيشوا وهم الشرعية الخارجية لا يفيد ، إنما الشرعية تأتي من الداخل . ألم تسألوا أنفسكم ماذا قدم المجلس الرئاسي للشعب الليبي طوال عام كامل ؟ وماذا قدمت هذه الحكومة المفوضة - على حد تعبيركم - ، و الحديث يطول في هذا المجال فلا تضيعوا البلد وتضيعوا أنفسكم .

لقد عقدنا اجتماعا على هامش اجتماع لجنة الحوار يوم 2016/9/6 بتونس ، بعد رفض مجلس النواب الحكومة في جلسته يوم 2016/8/22 ولم يستمر سوا ساعتين ، ولم تعقد اجتماعا إلا بعد 31 يوما استغرقت في السفر خارج ليبيا أي في يوم 2016/10/7 ، اتفقنا فيه على أن تعرض القرارات المتخذة للإطلاع عليها ، كما طلبنا الإطلاع على المصروفات المالية للمجلس ، وعلى أن أستطلع كل من مدينتي جادو وغدامس ليختار المجلس المدينة الأنسب لاحتضان مشاورات تشكيل الحكومة الثالثة ونفذت ما طلب مني ، إلا أن القرارات والمصروفات لم تعرض علينا حتى يومنا هذا .

يبدو أنكم استحسنتم هذا الوضع لكن نتاجه القانونية بالتأكيد ستكون وخيمة عليكم عاجلاً أم أجلاً مستعافى ليبيا بأذن الله وميسال كل شخص عن أفعاله.

2- السادة الذين يتصرفون باسم وزراء كل فيما يخصه ، إنما يقوم بذلك انتحالاً للشخصية دون سند من القانون (أي دون اعتماد من مجلس النواب ، ودون حلف اليمين) الأمر الذي يجعل من تصرفاتكم معدومة فضلا عن التهم الجنائية المترتبة على الأفعال المسندة إليكم .

3- السادة رئيس و أعضاء المجلس الأعلى للقضاء سند العدالة وجورها (إن التأخير في الفصل في القضايا التي تتعلق بمصير الأمة وثرواتها لا يرضي الله إذا تأخر لحين فوات الأوان ، وقد اتفق شراح القانون على أن العدل البطيء هو نوع من الظلم ، مع تقديرنا الكامل لجهازنا القضائي .

4- السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي بحكم عملك ومركزك القانوني وتاريخك الوظيفي ، أنت أول من يعلم ماهو صندوق الاستثمار الليبي ، وماهي الأموال المجمدة ، وأن سماحك باستخدامها أو الوصول إليها أمر بالغ الخطورة ومسئول عنه لا محاله عاجلاً أم أجلاً ، ولن ينفعك أحد إذا تهاونت وفي التاريخ الحديث عبرة لمن يعتبر ، فقد سبق الى المحاكمة رؤساء دول و أركان حكم ، وهذا الأمر بلا شك ينطبق على الجميع .

5- السيد رئيس ديوان المحاسبة : تحمل مسئوليتك القانونية و الرقابية فيما يخص المساس بالأموال المجمدة وصندوق الاستثمار، ولن يغفر التاريخ ولا القانون لك أو لغيرك من الجهات ذات العلاقة السكوت عن هذا الخطر الماحق . لا تسمح لحكومة لم تتل ثقة السلطة التشريعية وهو البرلمان ولم تؤدي القسم أن تنصرف في أي مبلغ كان ، إن الصرف يجب أن يكون من خلال ميزانية معتمدة و الصرف من خارج الميزانية أمر مجرم ، سيكون الماتح و المتلقي كلاهما



2016 / 12 / 18

خطاب مفتوح

إلى السادة : الجهات الداخلية والخارجية الميمنة في هذا الخطاب .

بات من اللازم والضروري أمام تصاعد حمى العيث بمستقبل ليبيا و المساس بكيانها ومستقبلها، وأمام هذا الكم الهائل من الظلم والظلال و الجهالات ، مساساً بسيادة ليبيا وتصرفاً عشوائياً بأموالها الثابتة والمنقولة تصرفاً معيباً وباطلاً ومشوهاً في أن ، بات لزاماً أن أتوجه بها الخطاب المفتوح إلى جهات داخل ليبيا و أخرى خارجها لكي يتيقن في حقها تماماً عنصري العلم و الإرادة وهي تقوم بهذه التصرفات ، و أنها إنما تقوم بها عن سابق تصور وتصميم ، تحقيقاً لمصالحها الخاصة و استغلالاً لوظيفتها بالنسبة للجهات في الداخل ، وبالنسبة للجهات في الخارج إنما تعمل لصالح شركاتها ومؤسساتها ، ضاربين جميعاً بعرض الحائط سيادة ليبيا على أموالها وحق الشعب الليبي في صون أمواله و مذكراته من الأموال المجدمة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة التي اتخذت في العام 2011 ، وواقع الحال أن الشعب الليبي أوحج اليوم قبل أي وقت مضى لاستمرار الإبقاء على تجميدها حيث الأوضاع الداخلية ليست بخافية على أحد متدهورة للغاية.

وإنما ننقل هذا بكل وضوح إلى هذه الجهات التي سيرد ذكرها ، حتى نؤسس لمقاضاتها بأفضل بناء قانوني ، إن لزم الأمر .

أولاً : الجهات الداخلية :

1- السادة الزملاء رئيس و أعضاء المجلس الرئاسي .

القرارات التي تصدرونها تأتي بالمخالفة للاتفاق السياسي وبنوده ، وبالتالي فجميع قراراتكم باطلة . وجود أعضاء خارج المجلس الرئاسي لم يوقعوا على هذه القرارات ، هو فيتو على هذه القرارات يبطلها ، حكومتكم غير شرعية لم توقع عليها ، لأنها تمت بالمخالفة للاتفاق السياسي م1 ف2 ، من ان يتم اختيار مجلس الوزراء على أساس الكفاءة ومبدأ تكافؤ الفرص ، و الجميع يعلم كيف تم اختيار الحكومة عندما أوضحنا ذلك للشعب الليبي تحت قبة البرلمان بحضوركم وبأدلة لا تقبل اثبات العكس ، لا يصحح وضع الحكومة قانوناً إضافة كلمة المفوض على الإطلاق ، وضعها منعدم وقراراتها معدومة قانوناً بلا أدنى شك ، دليل ذلك إلغاء قرارات صدرت عنكم بأحكام من القضاء وأول الغيث قطرة . الحكومة لم تعتمد من مجلس النواب ولم تؤدى اليمين القانونية ، وبالتالي لا شرعية لها وهذا الأمر من البيهيات .

اللجنة المالية أيضا غير قانونية بالمطلق ، وقد صدر حكم قضائي أيضا بعدم شرعيتها ، وكل مشارك في هذه الأفعال سيكون مسؤول أمام القانون . الهروب الى الامام لا يفيد في شيء ،



مستول عن هذا الفعل ، وكذلك من يقف متفرجاً متى كان واقع على كاهله رفض ومنع هذه التجاوزات .

لا ينكر أحد أنك أصدرت تقارير ومراسلات تتعلق ببعض الموضوعات و التجاوزات المالية وهو أمر جيد ، لكنى أصارحك بأنه ألمني كثيراً أن أراك تجلس خارج ليبيا تتناقش أموراً المالية و السيادية ومصروفاتها و أموالاً تمثل جزءاً من ميزانيتها و أنت رئيساً لجهاز رقابي في سابقة هي الأولى عبر التاريخ القديم و الحديث. لكن موقفك الذي يجب أن يكون في موضوع الأموال المجمدة و التهافت في السيطرة على صندوق الاستثمار أمر ملح وحيوي و هام ، فأنت عين الرقابة و أداتها.

6- السيد النائب العام : أنتم ممثل الدعوى العمومية في المجتمع و النائب عنه في مباشرة الدعوى بحسب القانون ، اضطلعوا بدوركم في حماية الشعب الليبي من الأفعال التي تهدد مصالحه القومية و الاقتصادية لأن المساس بها تهديد لأمنه القومي . الصندوق السيادي الليبي رابع أكبر صندوق استثماري في العالم ، رصيد الأجيال القادمة ، لا تسمحوا لأحد أن يتلاعب به و اللاعبون كثر . لا تتفرجوا على جرائم مالية ترتكب ، افتحوا تحقيقات موسعة و متفاجئون و تصدمون بما يجري .

7- السادة الموظفون السامون العاملون بصندوق الاستثمار و محفظة ليبيا و شركات الاستثمار الداخلية و الخارجية و المصارف الداخلية و الخارجية التي لديها أموال ليبية بجميع مسمياتها و دائع أو أسهم أو سندات أو قروض دائنة . تحسسوا مواقعكم و مراكزكم القانونية ، فإن أي مساس بالأموال أو ما شابهها من أموال ليبيا و الليبيين ستسألون عنها ولن تمر دون عقاب . ولن ينفع أحد منكم من يستقوى بالخارج ، اعلّموا أن ليس هناك دولة واحدة تضحي بمصالحها مع دولة أخرى من أجل شخص باع وطنه و شعبه و ضميره و ساهم في خراب اقتصاد بلده ، فلا احترام لمن باعوا مصالح أوطانهم بأي ثمن .

ثانياً: الجهات الخارجية :

- السيد معالي الأمين العام للأمم المتحدة .
- السيد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة رئيس بعثة الدعم في ليبيا .
- السادة سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .
- السيد معالي الأمين العام في الجامعة العربية .
- السيد معالي الأمين العام للاتحاد الأفريقي .
- السيدة ممثل الإدعاء بمحكمة الجنايات الدولية .
- السادة لجنة العقوبات .
- السادة سفراء الإتحاد الأوربي .

Abdullah al-Thinni accuses the PC of being protected by Italian Special Forces deployed in Libya and handing the country to foreign powers (10 January 2017)

ديوان رئاسة الوزراء



الحكومة الليبية المؤقتة

بيان الحكومة الليبية المؤقتة رقم (2) لسنة 2017 بشأن تواجد القوات الإيطالية فوق الأراضي الليبية

تمر ليبيا هذه الفترة الزمنية من تاريخها بمرحلة حالكة السواد في ظل هذا الانقسام السياسي الحاد وتدخل الغرباء وتربص الأعداء وخيانة من أرضعتهم من ثديها وأعتبرتهم أبناء حيث الوضع الأنساني الذي أقل ما يوصف بأنه مأساوي والأنفلتات الأمني وانتشار السلاح والوضع الصحي المنهار مع نقص السيولة الذي يوشك أن يوقع الجميع في كارثة لا تبقى ولا تدر وذلك كله بفعل أمواء ومصالح ثلثة من الذين يعتقدون بأنهم يمثلون الشعب الليبي وحريصون على مصلحة ليبيا وكرامتها وبعد أن تحولت ليبيا إلى مسرحاً للعبث السياسي وحلبة لتصارع القوى الكبرى التي لا يهمها سوى مصالحها رغم أذعانها المتكرر بأنها حريصة على وحدة التراب الليبي ولم شمل الليبيين بينما لم تتوقف حكومات تلك القوى على صب الزيت على النار وإذكاء الفتن بين أبناء الشعب الليبي والعمل على إطالة أمد الأزمة بالرغم من مطالبة جموع الليبيين على ضرورة أن يكون الحل متمثلاً في حواراً وطنياً وليس سياسياً ومصالحية مجتمعية وفي الوقت الذي يخوض فيه الجيش الليبي رغم قلة العدد والعتاد حرباً ضروساً ومقدسة على الإرهاب ومحاولة البرلمان الدؤوبة في إقناع الأطراف الدولية على تبني طرح حل الحوار الليبي الليبي والمجهودات التي تبذلها الحكومة المؤقتة على الرغم من عدم وجود موارد تغطي المشاريع الخدمية المزعم تنفيذها لصالح المواطن نتفاجأ بنزول وحدات من القوات الإيطالية بالعاصمة طرابلس وبمعلومات أخرى تشير إلى وجود أكثر من ألف جندي أمريكي دخلوا خلصة وتمركزين بأحدى ضواحي العاصمة الأمر الذي يعكس عدم رغبة المجتمع الدولي في إيجاد تسوية للأزمة الليبية بل أصبح ماض ويشكل شبه مؤكد على أستنساخ التجربة العراقية في ليبيا وإدخال ليبيا والليبيين في جحيم لا يخفف من وطأته سوى عمل الشرفاء من الوطنيين ودعاء الصالحين وبناءاً على ذلك .. فإن الحكومة الليبية المؤقتة تعتبر تلك الخطوة تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي بل تعده احتلالاً صريحاً سوف يجابه بالرفض والمقاومة من كافة الليبيين أبناء وأحفاد المجاهدين في حقبة إيطاليا الفاشية.

ديوان رئاسة الوزراء



الحكومة الليبية المؤقتة

وتدعو الحكومة الليبية المؤقتة الحكومة الإيطالية إلى احترام المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية وسيادة ليبيا العضو بالجامعة العربية والأمم المتحدة وتحمل الحكومة الليبية الحكومة الإيطالية المسؤولية الكاملة جراء تواجد هذه القوات وما سوف ينجم عنه من ردود فعل شعبية يكون ضحيتها جنود شباب زج بهم في أتون حرب مع شعب ضاق الأمرين من إيطاليا وهزمها وسيهزمها بإذن الله لأنه يدافع عن شرفه وأرضه.

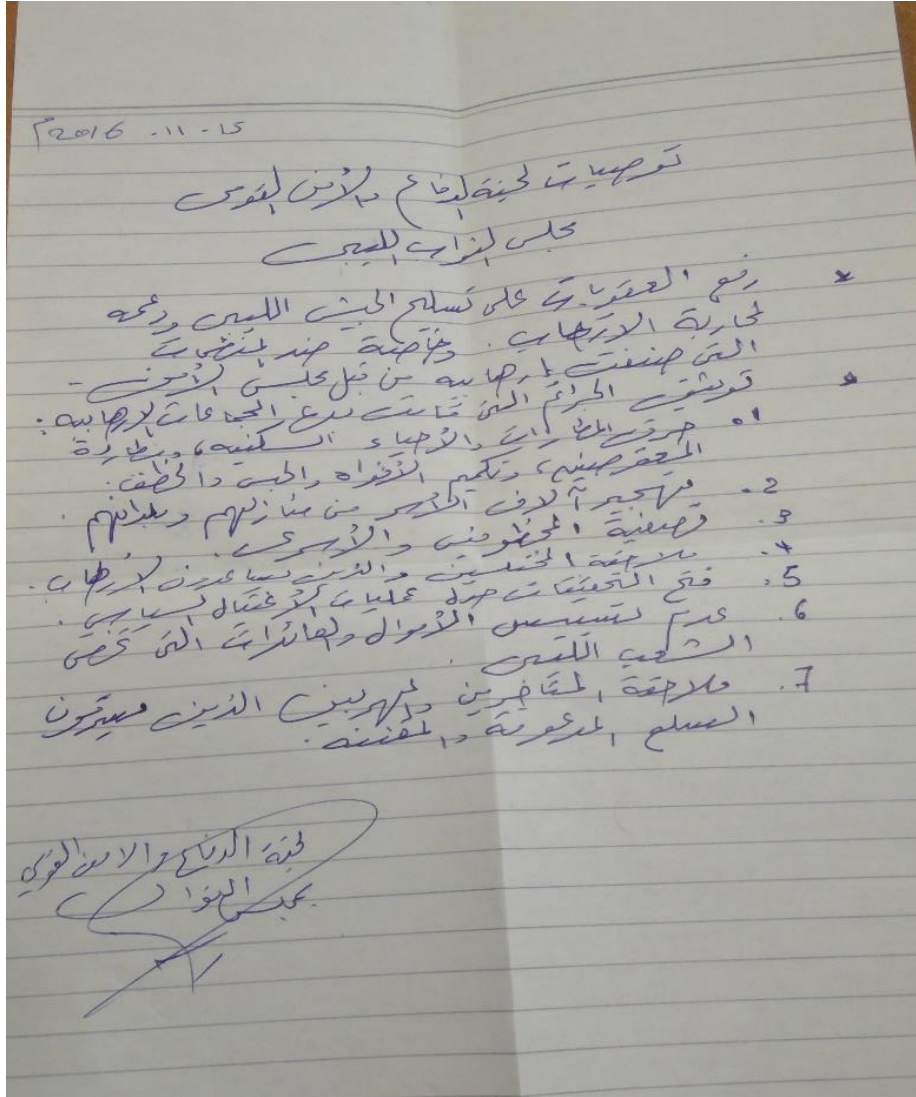


صدر في البيضاء يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر ربيع الثاني 1438 هجرية الموافق 2017/01/10

البيضاء - المجمع الإداري +218 69 462 0601 (2) +218 69 462 0602 (3) www.pm-ly.com

Source: Internet²

Handwritten and signed letter from the HoR's Defence and Security Committee to the Panel, 15 November 2016



Source: House of Representatives, Defence and Security Committee

Unofficial Translation:

15/11/2016

Recommendations from the
Defence and Security Committee of the HoR

*To lift the embargo imposed on the Libyan National Army. To support the LNA's struggle against terrorism especially against groups classified as terrorist by the Security Council;

* To document the crimes committed by terrorist groups such as:

1/ Burning airports and built-up areas. Persecuting political opponents (detention, kidnappings);

2/Displacing thousands of families from their homes;

3/ Executing kidnapped people and prisoners;

4/ Bribing and supporting terrorist groups

5/ Political assassinations;

6/ Embezzlement of funds and income belonging to the Libyan people;

7/ Profiting from the trade in subsidized products.

Defence and Security Committee

Military Rule of the LNA

1. Security clearance documents are signed and delivered by the General Investigations Apparatus (referred to as the Internal Security – *al Amn al Dakhili*) in eastern Libya. The process of obtaining such clearance is imposed on all Libyans wanting to travel abroad through al-Labraq. The Internal Security - Benghazi was involved in several cases of torture, kidnapping and arbitrary detention.

Mandatory security clearance form delivered by the General Investigations Apparatus, delivered in Benghazi, on 26 March 2017



Source: Confidential

**List of Salafi Ulemas vetted by Usama al Utaibi in 2014 and authorized to teach
Salafi-Madkhali creed in eastern Libya**

Salem al Wissari (Abu al-Abbass)
Hamad ben Issa (Abu Ays)
Adel al Qwarsha (Abu Hamza)
Faraj al Maliki (Abu al Abbass)
Al Mabrouk al-Qadi (Abu Jaber)
Mas'oud al Nadhuri (Abu al Rabi)
Ezzeddine Mouhammad (Abu Munir)

Source: Internet³

³ <http://bayenahsalaf.com/vb/showthread.php?t=22097>.

ISIL organization

1. The documents below have been found by the al-Bunyan al-Marsous (ABAM) Operation in the aftermath of their capture of Sirte in January 2017.
2. The first document shows an identity card. On the last line, as a part of ISIL's careful arms management, appears the fighter's weapon type and serial number.

Identity card of an ISIL foreign fighter

الكنية : طاهر الكنتوش	
العمر : 30	البلد الأصلي : غانا
المدينة : سرت	الولاية : طرابلس
الوظيفة : جندي	المركز : ديوان الجند
لون العينين : أسود	لون الوجه : أسود
فصيلة الدم : O+	لون الشعر : أسود
رقم السلاح : 5943	نوع السلاح : كلاشنكوف

Source: ABAM

Name: Tahar al-Kantush

Governorate: Tripoli

City: Sirte

Nationality: Ghana

Age: 30

Based: Soldiers Barracks

Position: soldier

Face color: black

Eyes color: black

Hair color: black

Blood group: O+

Weapon type: Kalashnikov

Serial number: 5943

3. The main source of financing for ISIL came from a system of taxation based on monthly 'alms' (religious contributions or *Zakat*) withheld from the soldiers' salaries.

Voucher handed out to a soldier, Ahmed al-Niran Al-Warfalli, after he paid his monthly tax

ديوان الزكاة والصدقات

ولاية طرابلس / مركز سرت

بطاقة المركزي

الموافق: 19 / 14 / 2016 م

التاريخ: 1437 / 7 / 1 هـ

الاسم: أحمد أبو النيران علي الوظير الكودي

رقم الشهرة: 22858

الشهر الذي تم فيه الزكاة: ربيع الثاني

العنوان: الشعبية

نوع الزكاة: عروضة تجارة

الإدارة العامة لقطاع الزكاة والصدقات ولاية طرابلس

Source: ABAM

Brigade ABAM securing Sirte

Brigade Bunyan al-Marsous securing 20 bombs previously abandoned by ISIL



Source : Internet⁴

⁴ <http://www.libya-al-mostakbal.org/88/15451/البنیان-المرصوص-البنیان-20-على-عشرنا-المرصوص-البنیان-جنوب-طيران-صاروخ-20-على-عشرنا-المرصوص-البنیان.html>

Libyan Iron and Steel Company (LISCO) plant in Misrata (December 2016)

1. The plant is in close proximity of the company's port terminal. The imagery below shows a square "military zone", in which arms and ammunition are stored. It is also a gathering and starting point for the fighters joining armed groups in Benghazi.

Aerial view of the distance from the Military compound to the LISCO port



Source: Google Earth, unknown date (left) and Digital Globe, World View 3, 19 December 2016 (right)

LISCO plant



Source: Google Earth

2. According to several contacts in Misrata, the LISCO plant is a key hub for the military support provided to the BRSC.
3. The same sources report that one of the BRSC supply routes from Misrata to Benghazi originates from the Hun arms storage (Juffra region). The ammunition is transported by land from Hun to the LISCO plant in Misrata. The equipment is then stored in containers in the LISCO military compound.
4. From there, arms and ammunition are loaded onto a trawler or a fishing vessel at the LISCO port terminal. The trawlers sail to Benghazi, remaining most of the time inside territorial waters. Sometimes, while underway, shipments are loaded on a Misrata coast guard speedboat to continue the journey to Benghazi. Lately, many such speedboats have been intercepted by LNA airstrikes. On their way back to Misrata, the speedboats transport injured fighters.

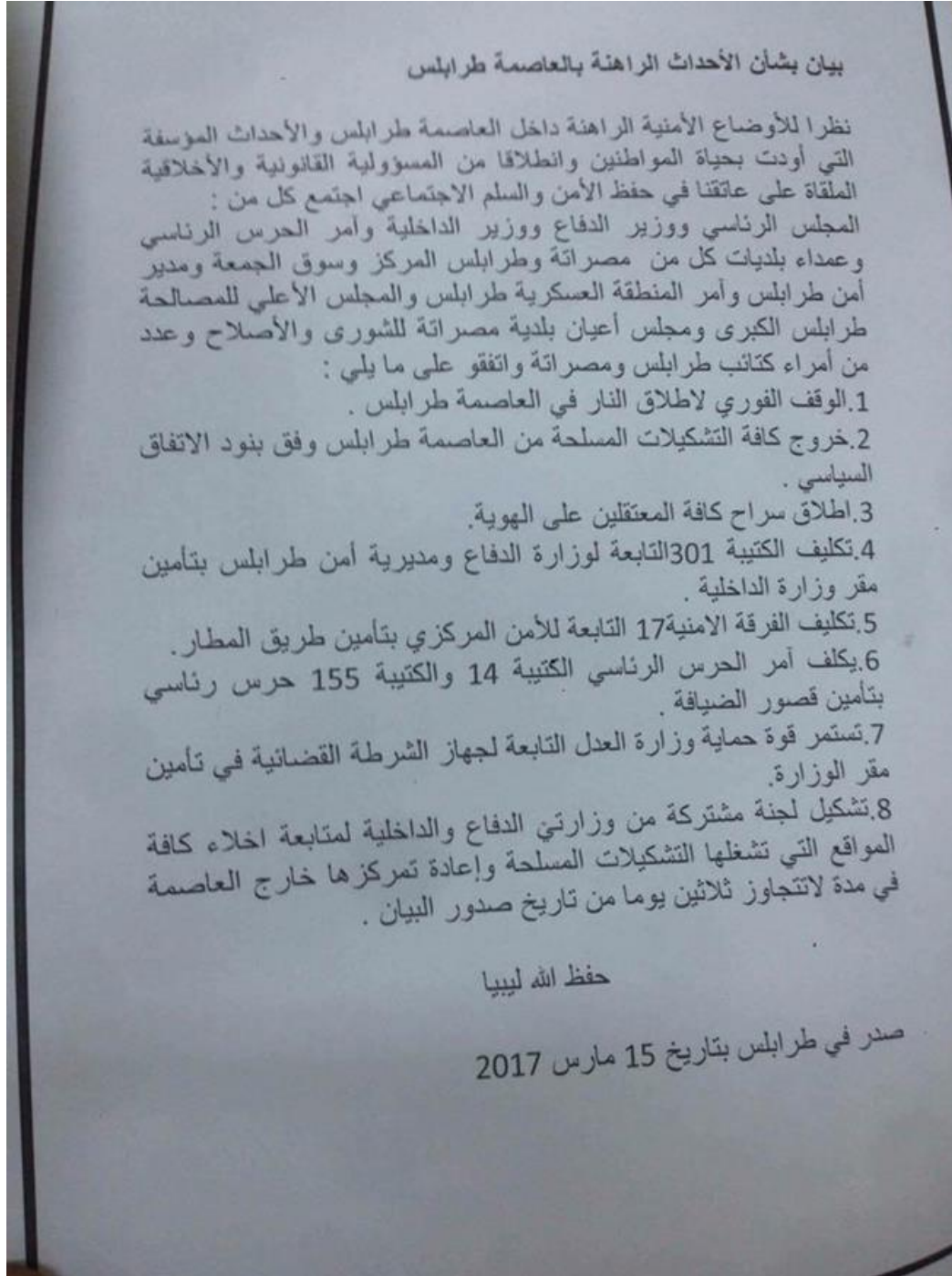
List of armed groups that supported Khalifa al-Ghweil

1. The National Guard (created in February 2017) is mostly composed of Misratan brigades. It also includes a number of Ex-LIFG and militant Islamist groups in Tripoli. Its composition seems to be different from the National Guard created in 2013, under the leadership of Khaled al-Sharif and deployed in al-Hadba. Either way, both groups support the NSG.

Armed Group	Location	Commander
Al-Ihsan Brigade (Ex-LIFG)	Ghabat al-Nasr	Tareq al-Gadban
Al-Marsa al-Kubra Brigade (Misrata)	Tripoli International Airport / Qasr Ben Ghashir	Salem al-Zufri
Mobile National Forces (Amazigh)	Janzur and Seraj (Previously Ghot al-Shaal and Seyahiya)	
Suhadaa Qaswara/ al-Haraka (Misrata)	Tripoli International Airport / Qasr Ben Ghashir	Salah Badi
Presidential Security (Misrata)	Tripoli International Airport/ (Previously al-Qusur)	Mohammad Salem Dimona
Usud al-Wadi (Misrata)		Hassan Said
Jamal al-Ghazawi Brigade	Old City Tripoli	
Salah al-Burki (Misrata)	Salaheddine (Previously Abu Selim)	
Brigade Bashir al-Baqra - (Islamist Militancy)	Tajura	Bashir al-Baqra
Abu Azam Brigade - 12 th Security Unit - (Islamist Militancy)	Al-Madina al-Riyadiya	Abdallah al-Buseyfi
Baeyo Brigade (Misrata)	Qasr Ben Ghashir	Mohammad Baeyo (alias Sherikhan)
Ahmad al-Khoja Brigade (Tripoli)	Tariq al-Seqa	Ahmad al-Khoja
National Guard (Ex-LIFG)	Al-Hadba	Khaled al-Sharif
Libya Revolutionaries Operation Room – 11 Cie (Zawiya)		Ahmad Ben Naji

Source: Panel interviews with various sources from Tripoli

Tripoli agreement signed on 15 March 2017



Source: Social Media

Links between armed groups, criminal groups and the Coast guard in Zawiya

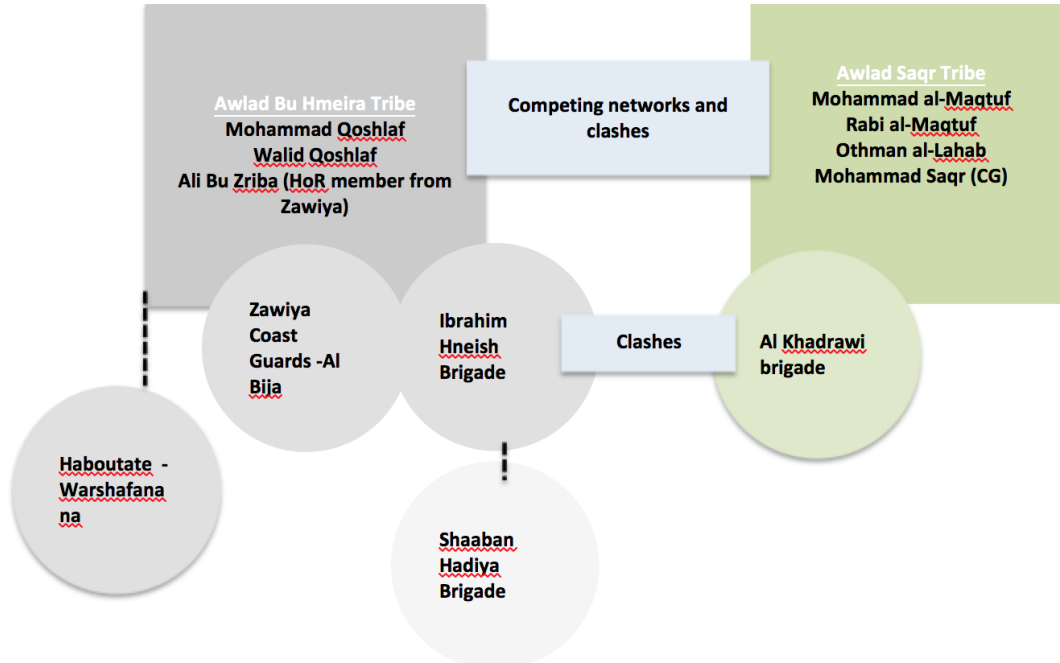
1. Sources provided the Panel with a detailed description of the modus operandi of smuggling networks in Zawiya.
2. Competition over the control of the fuel smuggling business in Zawiya has deepened historic tribal divisions between Awlad Bu Hmeira and Awlad Saqr in Zawiya. Since 2012, the Nasr Brigade, under the command of Mohammad Koshlaf from the Awlad Bu Hmeira tribe, has been in control of the Zawiya refinery. Koshlaf's monopoly over the refinery has since been disputed by Awlad Saqr and the allied armed groups of Othman al-Lahab and al-Khadrawi.
3. In late 2014, the expansion of the migrant smuggling and human trafficking business in Zawiya further increased the competition. The commander of the al-Nasr brigade opened a detention centre in Zawiya. The Panel received information that the detention centre, commanded by a former army Colonel, Fathi al-Far, is used to 'sell' migrants to other smugglers. Meanwhile, Koshlaf also became active in migrant smuggling.
4. Since 2014, Koshlaf's network gained influence over the coast guard operations in Zawiya, notably through the officer Abd al-Rahman Milad (also from the Awlad Bu Hmeira tribe). In 2015, The Zawiya coast guard's patrol boat (see photograph below), operated by Abd al-Rahman Milad (alias al-Bija), was involved in intercepting migrants and transferring them to the al-Nasr detention centre. An armed group from Awlad Saqr, also involved in the migrant smuggling business, attempted to take over control of the boat in March 2016.
5. Repeated violent clashes in Zawiya in 2016 and 2017, between armed groups controlled by Ibrahim Hneish and Mohammad Koshlaf on one side and al-Khadrawi and al-Lahab on the other, show how strong the competition over the criminal business is.
6. According to several sources, competing groups have regularly targeted migrants under the custody of their rivals, provoking death and injury of several migrants.
7. Shaaban Hadiya's armed group involvement in the smuggling business, if any, is unclear. However, a commander of Hadiya's group was seen by Panel's sources fighting alongside Ibrahim Hneish, which might indicate links between Shaaban Hadiya and the Koshlaf clan.
8. Koshlaf's al-Nasr brigade in Zawiya collaborates with the al-Haboutate brigade of Warshafana, in organizing the migrant smuggling. Reportedly, this has led to the opening of the coastal road between Zawiya and Tripoli over the last few weeks.

Coast guard's patrol boat in Zawiya. This is the only patrol boat of this size operating between Tripoli and the Tunisian border



Source: Confidential

Links between armed groups, criminal networks and the coast guard in Zawiya



Source: Panel of Experts interviews

Communiqué by Municipality of Sabratha issued on 27 March

The Sabratha Municipal Council denounces fuel smuggling networks and fuel shortages caused by the smuggling. It also denounces the lack of means at its disposal to deal with these networks.

Logo of Sabratha Municipal Council: المجلس البلدي صبراتة / Sabratha Municipal Council

Logo of Ministry of the Interior: وزارة الحكم المحلي

Logo of Sabratha Municipality: بلدية صبراتة / SABRATHA MUNICIPALITY

التاريخ: 27 / 3 / 2017م
الموافق: / /

ر. إشاري ب/ص/4/2017
ر. الملف:

بيان المجلس البلدي صبراتة رقم (4) لسنة 2017م بشأن عمليات تهريب الوقود (البنزين والناظفة)

يعرب المجلس البلدي صبراتة عن استيائه الشديد من كثرة عمليات تهريب الوقود (البنزين والناظفة) وعبورها من بلدية صبراتة وانتشارها بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة إلى أن أصبحت تجارة رانجة يمارسها تجار الأزمات والمهربين بشكل يومي .

وفي الوقت الذي اتخذ فيه المجلس كافة التدابير والاجراءات التي من شأنها مكافحة ومحاربة هذه الظاهرة في نطاق صلاحياته وبحسب الامكانيات المتاحة لديه إلا أنها لم تفي بالغرض ولم تساهم في إيقاف هذه الظاهرة التي أثقلت كاهل الاقتصاد الليبي وتسببت في نقص وانقطاع الوقود بأنواعه وغلاء سعره في بلدية صبراتة و تسببت أيضا في غلق أغلب محطات الوقود الرسمية في البلدية وكثيرة طوابير السيارات على المحطات التي تعمل بصورة متقطعة .

وفي ذات السياق فقد لوحظ ازدياد هذه العمليات في الأونة الأخيرة وخاصة في الفترة الليلية وفي الصباح الباكر وبمعاينة من مجموعات مسلحة في ظل عجز الجهات الأمنية على مكافحتها ومحاسبة ومعاقبة المتورطين فيها .

و إذ نقدم هذا البيان لنعلم الجميع أسفين عن عجزنا وعدم قدرتنا على إيجاد حل لإيقاف عمليات تهريب الوقود خصوصا وأنها تمس قوت المواطن اليومي وما استطعنا علاجه من توفير أسطوانات الغاز وتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين وغيرها من الخدمات الأخرى هو من صميم عملنا ولن نقصر في ما استطعنا عليه خدمة للمواطن .

وأخيرا ندعوا كافة الجهات الأمنية في المدينة والمنطقة بشكل عام لوضع حل جذري لهذه الظاهرة ومعالجتها من مصدرها الرئيسي كما ندعو أولياء الأمور والفاعلين في المنطقة لمناصحة أبنائهم وحثهم على الابتعاد عن إهدار مقدرات البلد وسرقة أموال الليبيين .

دولة ليبيا
المجلس البلدي صبراتة
المجلس البلدي صبراتة

218 233 62 2333
+ 218 233 62 2333

صبراتة - الطريق الساحلي الشرقي

www.sabratha.gov.ly
info@sabratha.gov.ly

Source: Social Media

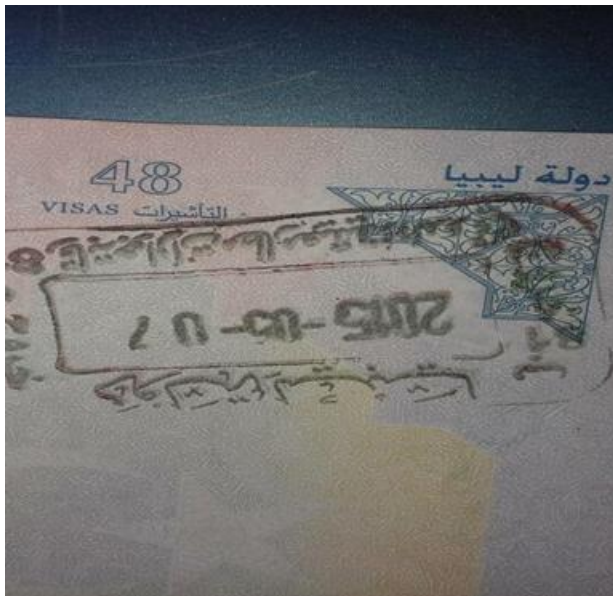
Illegally issued passports delivered in Misrata in May 2015

1. Civil Register Agency sources confirmed to the Panel that they do not have a Libyan national under the same name figuring in the passport below and born in Benghazi on 1 January 1987 in their register. They also confirmed that the passport was issued illegally in Misrata. The beneficiary of the passport (a Sudanese national) used this passport to travel to Turkey between May and September 2015. This is not an isolated incident. In January 2015, AAS Sirte had taken control of the Passport Administration in order to facilitate international travels of its foreign fighters. In Benghazi, AAS Benghazi had also taken control of the Passport Administration before they lost it to the LNA in 2015.

Photo of an illegally issued passport



Departure Stamp at Mitiga Airport on 7 May 2015



Arrival and departure stamps at Istanbul Ataturk Airport on 7 May 2015 and 22 September 2015. Entrance stamp in Mitiga on 22 September 2015



Source: Confidential

PC-affiliated Minister of Defense orders the Air Force to deter and destroy any warplane attacking Tamanhint Air Base, 6 April 2017

Source: Social Media

الوزارة الدفاعية
المجلس الوطني
دولة ليبيا
مكتب الوزير
وزارة الدفاع

الرقم الإشاري: 43-2525
التاريخ: 8/4/2017
الوقت: 5:47 مساءً
المنوع: الزواجر من قاعدة فزان

إلى / رئاسة الأركان العامة
إدارة العمليات بالجيش الليبي
رئاسة أركان القوات الجوية
قاعدة طرابلس الجوية
الكلية الجوية مصراتة

إجراء انكم.. الفورية بالنفاذ عن قاعدة تمنهنت الجوية وإعتراض وتدمير الطائرات المغيرة على القاعدة .
وحماية أرواح أفراد الوحدات العسكرية المتمركزة بالقاعدة والمكثفين بحمايتهم .

إجراء انكم بالخصوص ..

المهدي إبراهيم البرغسي
وزير الدفاع المفوض

صورة منه إلى :
• إدارة التفويض العام / للعلم
• إدارة الاستخبارات العسكرية / للعلم
• الملف الدوري / للحفظ

Third Force, BDB and the South Shield Coalition, links with the BRSC and listed organizations

Head of the Misrata Military Council Ibrahim Ben Rajab, accompanied by members of the Misrata Military Council and elements of the BDB in al-Jufra (unknown date).



Source: BDB Media Center

Ahmad al-Tajuri from the BDB, Ahmad al-Hasnawi commander of the South Shield and Ismail al-Sallabi from the BRSC in Tamanhint, in April 2017



Source: Social Media

Ahmad al-Hasnawi at Misrata Military Academy posing in front of an L-39 aircraft

Source: Social Media

Ahmad al-Hasnawi links with al-Qaida affiliated movements and ISIL

1. Ahmad al-Hasnawi is known for providing logistical support to Jihadist networks operating in the Sahel region, including AQIM (QDe.014), al-Mourabitoun and Ansar al-Dine (QDe.135), as confirmed by several sources, including amongst his allies in the south. The Panel also received reports of business links between al-Hasnawi and ISIL. During the BDB offensive against oil terminals in March 2017, the presence of al-Hasnawi in al-Nowfliya, where ISIL elements are still active according to the ministry of Defence sources in Tripoli, raises a number of questions concerning the extent of his relations with ISIL.

Potential links between the BDB, AAS Benghazi and ISIL elements in Sirte

2. In 2015, ISIL and the BRSC (including AAS Benghazi), had been fighting side by side in several locations in Benghazi, including al-Saberi and al-Qwarsha. By early 2016, the BRSC and ISIL in Benghazi stopped jointefforts. Both movements made their disagreements public. During the same period, a series of victories by the LNA forced many BRSC commanders, including Ismail al-Sallabi, Ziad Balam and Wissam Bin Hmeid to move to Misrata.

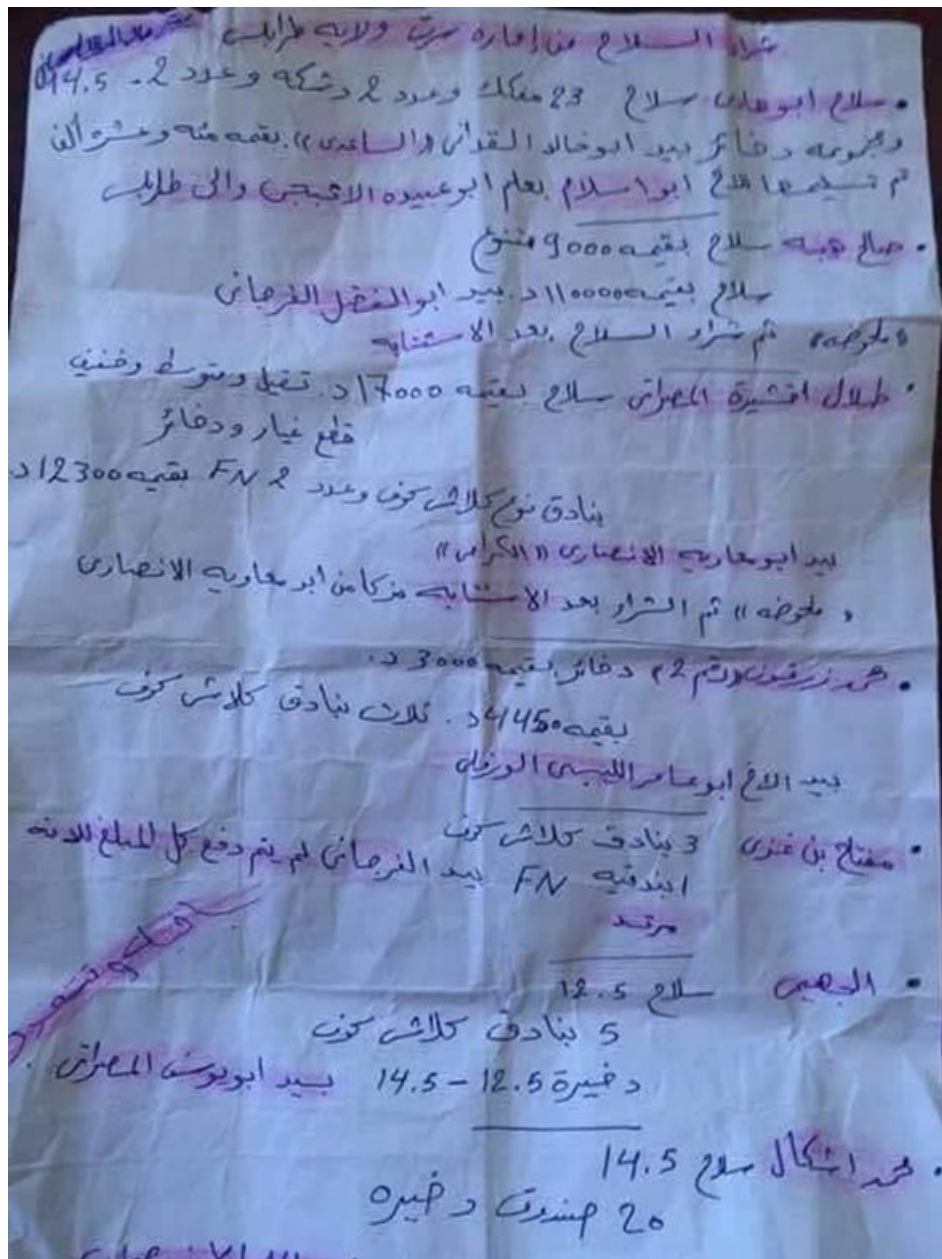
3. However, relations have continued between some BRSC commanders (who later founded the BDB) and some ISIL figures in Sirte. Several sources in Misrata indicated that Wissam Bin Hmeid tried to mediate for the safety of some of ISIL's leaders in Sirte in 2015, in spite of repeated attacks against Misrata-controlled checkpoints. The sense of a common cause, and in certain cases, family and tribal links, play a role in preserving those alliances. In May 2016, during preparations to launch

ABAM operation, Wissam Bin Hmeid was put under house arrest due to his suspected links with ISIL elements in Sirte.

4. Moreover, the launching of Operation ABAM has further divided Misrata, between those who are suspicious of BRSC commanders based in Misrata, and those who are 'ready to tolerate the BDB's undesirable links with ISIL and AAS Benghazi for the sake of the cause'. Military sources in Misrata emphasized that 'the leadership of the BDB has no links with listed organizations, but some commanders from Benghazi have links with AAS Benghazi'. During Operation ABAM, the BDB was not part of the attacking forces in Sirte. However, they were put in charge of guarding of the strategic al-Lud checkpoint between Bu Njeim and Wadan, a region that has witnessed extremist activity since 2015. Reports indicated that some ISIL leaders in Sirte were allowed to pass through this checkpoint, shortly before and during Operation ABAM. The BDB was also put in charge of protecting the southern flank of Misratan forces from the LNA position in Zela.

List of arms transfers from Libyans brokers to ISIL

Usama Jadhran, brother of Ibrahim Jadhran, sold weapons to Abu Usama al-Tunsi, an ISIL figurehead in Sirte, for an amount of 130,000 LYD



عدد
5 مقارن بتدقيقه .
6800 دينار
2 مشرك قبله بقرار بيد عاطف الكرامي
ثم اقرار بعد الاستشارة .
مصلحة الفيزياء الفيزيائية العراقية
مقامه امريكايه سوداير اللوزي عيار
مقارن لغير عدد 1
كلايه كون عدد 2 بنادق
عدد 240 مقامه قنايه .
مصلحة الفيزياء الفيزيائية العراقية
عدد 1 دفيوه سونيا بقيمة 5500 د .
بيد ابو الفاضل الفيزيائي
مصلحة العراق
عدد 1 ابنارق كلايش كون بقيمة 1640 د .
بيد عاطف الكرامي
مصلحة الفيزياء الفيزيائية العراقية
عدد 1 دفيوه سونيا بقيمة 17300 د بيد علي قاسم
مصلحة العراق
عدد 1 ابنارق كلايش بقيمة 13000 د بيد علي قاسم
مصلحة العراق
عدد 1 ابنارق كلايش بقيمة 13000 د بيد علي قاسم
مصلحة العراق
عدد 1 ابنارق كلايش بقيمة 13000 د بيد علي قاسم
مصلحة الفيزياء الفيزيائية العراقية
عدد 1 ابنارق كلايش بقيمة 13000 د بيد علي قاسم
مصلحة الفيزياء الفيزيائية العراقية
عدد 1 ابنارق كلايش بقيمة 13000 د بيد علي قاسم

Source: Confidential

A list of marriage contracts of ISIL showing the name of Usama al-Tunsi again

عقود النكاح

الرقم	اسم الزوج	اسم الزوجة	الصداق المعجل	القدر المؤجل
١	أبو أحمد السويسي	أم آدم الفرنسية	ساعة يدوية	لا شيء
٢	أبو أسامة التونسي	أم آدم الفرنسية	ساعة يدوية	لا شيء
٣	أبو إسلم العرسي	مهدى	خاتم ذهب	لا شيء
٤	أبو الدرداء الأمريكي	أم خير	٥٠٠ دينار ليبي	لا شيء
٥	أبو النور التونسي	بيان محمد	لا شيء	مصحف و بنديقة كلاشكوف
٦	أبو أمير السوداني	رحمة الله النيجيرية	لا شيء	لا شيء
٧	أبو أنور المهاجر	زهرة	١٠٠٠ دينار ليبي	لا شيء
٨	أبو حمزة الكتاني	جازية	١٠٠٠ دينار ليبي	لا شيء
٩	أبو سعيد المالي	فاطمة النيجيرية	لا شيء	بنديقة كلاشكوف
١٠	أبو صهيب المصري	مريم	لا شيء	٥٠٠ دينار ليبي
١١	أبو عبد الرحمن	ليلة	١٠٠٠ دينار ليبي	٢٠٠ دينار ليبي
١٢	أبو عبيدة السنغالي	براندي سخنة	لا شيء	قراءة تفسير سورتي التوبة و الأنفال
١٣	أبو علاء التونسي	فتحية	٢٠٠ دينار ليبي	لا شيء
١٤	أبو مالك الكتاني	أم خديجة	١٠٠٠ دينار ليبي بعد إعطائه المنحة	لا شيء
١٥	أبو منصور التونسي	مريم النيجيرية	لا شيء	حزام ناسف
١٦	أبو يحيى السوداني	عائشة	٥٠٠ دينار ليبي	لا شيء
١٧	أبو يحيى الصومالي	أم شنز	جلاكسي S4	لا شيء
١٨	الأمين زيني ولد حمدان (أبو عمر المالي)	مباركة بابا حبيب	٢٠٠٠ دينار ليبي	٥٠ جراماً من الذهب
١٩	جبريل عبد الله محمد	سالمة ونيس	١٠٠٠ دينار ليبي	٢٠٠ جرام ذهب
٢٠	زكريا الفلبيني	ليلي	لا شيء	لا شيء
٢١	صلاح فرج	حنان محمد	١٠٠٠ دينار ليبي	١٠ أوقيت ذهب
٢٢	عبد الرحمن الفرنسي	رحمة	٢٠٠ دينار ليبي	لا شيء
٢٣	عمر عيسى محمد	خديجة أبوبكر	٥٠٠٠ دينار ليبي	لا شيء
٢٤	مسكين	أم طلحة	١٠٠٠ دينار ليبي	لا شيء





Source: Confidential

Presence of foreign armed groups in Libya since 2013

Sudanese Groups

Sudanese Liberation Army/ Minni Minawi (SLA/MM)

1. The deployment of Sudanese armed groups, with the approval of their hierarchy, started in March 2015, notably with the presence of SLA/MM in Ubari, al-Waw and al-Wig areas. At first, SLA/MM fighters joined Tebu-led brigades in the South of Libya, and in later phases in Benghazi. By March 2016, they had gained autonomy and played a key role in the capture and protection of oil installations by the LNA.

2. In early 2017, according to internal sources, some SLA/MM field commanders decided to withdraw from Libya due to insufficient levels of remuneration and fears of political repercussions. In fact, they blamed the movement's leaders for 'keeping the money for themselves'. A field commander interviewed by the Panel in February 2017 confirmed that mid-ranking commanders and the rank and file had been looking to go back to Sudan. He added that he himself was waiting to gather enough fuel and money to leave Libya.

Sudanese Liberation Army/ Al-Nur and and Ex-JEM commanders

3. In addition to SLA/MM forces, SLA/Al-Nur is engaged in Libya, alongside the LNA. According to sources within the movement, they had 1,500 fighters in Libya by mid-2016. They had been approached by Arab intermediaries to facilitate their contacts with the LNA.

4. Ex-JEM commanders have also joined the Libyan armed conflicts. Abdallah Jana is such an Ex-JEM commander. He entered Libya with 13 vehicles in 2016, but increased his assets to 70 vehicles by February 2017. He is reported to visit Sudan every two to three months to recruit new fighters.

5. Abdallah Banda, an Ex-JEM commander and Justice and Liberation Movement's deputy chief, is familiar with Libya's former regime networks. According to Justice and Liberation Movement (JLM) sources, he facilitated contacts between Libyan and Darfuri armed group commanders. He regularly moves between Libya and Darfur.

Justice and Equality Movement

6. JEM officials interviewed in 2016 confirmed that the JEM had been approached by several Libyan parties, including Islamist figures and the LNA, but they denied any actual involvement in Libya. However, interviews with JEM and Ex-JEM officials revealed that there was at least one attempt to join Libya from South Sudan, in late 2015. Yehya Omda, Artillery Chief of Staff of the movement, was able to leave South Sudan and deployed along the Chadian-Libyan border. Ex-JEM sources also reported that Omda is recruiting amongst Sudanese refugees in the region of Um Nabaq in Chad.

Chadian groups

Le Front pour l'alternance et la concorde au Tchad (FACT)

7. The FACT was founded in April 2016 by Mahamat Nuri and Mahdi Ali Mahamat. The two men broke ties and Mahdi is now heading the movement and coordinating its activities in Libya. The presence of Chadian groups in the Fezzan dates back to late 2014. They were unable to operate on the Chadian side of the Libyan-Chadian border and were hosted in Sabha by the Third Force on the condition of ceasing their military actions against the Chadian regime, according to Third Force sources. However, the security developments in Libya and the spread of fighting to Sirte, Sabha, al-Jufra and Braq al-Shate' led to FACT's recruitment by Misrata-allied forces. They are deployed at the al-Hjara al Sawda base in al-Jufra and in Sabha. According to FACT sources, they had 700 fighters deployed in Libya by the end of 2016. However, other sources mentioned a force composed of 1,000 to 1,500 fighters.

Conseil de Commandement Militaire Pour le Salut de la Republique (CCMSR)

8. Created in July 2016 by former UFDD spokesperson, Mahamat Hassan Boulemaye, the CCMSR has split from the FACT. On 14 April 2016, a CCMSR base in Doualki, near Sabha, was bombed by LNA forces resulting in six dead. This was confirmed by Boulemaye who blamed President Deby for the attack.

Rassemblement des forces democratiques (RFC)

9. The group had started operating in the southeast of Libya by the end of 2015. It was allegedly involved in attacks against convoys of drug traffickers. Allegedly, it was deployed in the Oil Crescent, alongside the LNA. The Panel could not reach out to sources within the movement. Two of the checkpoints (between Rebiana and Sabha) run by the group were allegedly attacked by ISIL cells early 2016.

Mahdi Ali Mahamat visiting the FACT base in Sabha in October 2016



Source: Confidential

French decrees of January 2017 imposing financial sanctions against Mahamat Nuri and Mahdi Ali Mahamat

JORF n°0016 du 19 janvier 2017
texte n° 10

**Arrêté du 18 janvier 2017 portant application des articles
L. 562-1, L. 562-3 et suivants du code monétaire et
financier**

NOR: ECFT1701040A

ELI: <https://www.legifrance.gouv.fr/eli/arrrete/2017/1/18/ECFT1701040A/jo/texte>

Par arrêté du ministre de l'économie et des finances et du ministre de l'intérieur en date du 18 janvier 2017, vu le [code monétaire et financier](#), notamment ses articles L. 562-1, L. 562-3 et suivants, sont gelés les fonds, instruments financiers et ressources économiques qui appartiennent à M. Mahamat MAHADI ALI, alias Mahadi Ali MAHAMAT, alias Mhadi Ali MAHAMAT, alias Mahadi Issa Gorane, né le 9 juin 1969 à Moussoro Kanem (Tchad), de nationalité tchadienne, pour une durée de six mois.

Les mouvements ou transferts de fonds, instruments financiers et ressources économiques au bénéfice de cette personne sont interdits pour une durée de six mois.

Le ministre de l'économie et des finances et le ministre de l'intérieur sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de la mise en œuvre du présent arrêté, qui entre en vigueur à la date de sa publication au Journal officiel de la République française.

Notification des voies et délais de recours

Le présent arrêté peut être contesté dans les deux mois à compter de sa notification :

- par recours gracieux adressé au ministre de l'intérieur, direction des libertés publiques et des affaires juridiques, place Beauvau, 75800 Paris Cedex 08, ou au ministre de l'économie et des finances, 139, rue de Bercy, 75572 Paris Cedex 12, télédod 233, liste-nationale@service-eco.fr ;
- ou par recours contentieux auprès du tribunal administratif de Paris, 7, rue de Jouy, 75181 Paris Cedex 04, téléphone : [01-44-59-44-00](tel:01-44-59-44-00), télécopie : [01-44-59-46-46](tel:01-44-59-46-46), urgences télécopie référés : [01-44-59-44-99](tel:01-44-59-44-99), greffe.ta-paris@juradm.fr.

JORF n°0016 du 19 janvier 2017
texte n° 11

**Arrêté du 18 janvier 2017 portant application des articles
L. 562-1, L. 562-3 et suivants du code monétaire et
financier**

NOR: ECFT1701041A

ELI: <https://www.legifrance.gouv.fr/eli/arrêté/2017/1/18/ECFT1701041A/jo/texte>

Par arrêté du ministre de l'économie et des finances et du ministre de l'intérieur en date du 18 janvier 2017, vu le [code monétaire et financier](#), notamment ses articles L. 562-1, L. 562-3 et suivants, sont gelés les fonds, instruments financiers et ressources économiques qui appartiennent à M. Mahamat NOURI, alias Nouri Allatchi MAHAMAT, alias Mahamat NOURI ALLATCHI, alias Mahamat ALLATCHI NOURI, alias Mahamat NOURI ALLATCHIMI, né en 1947 à Faya-Largeau (Tchad), de nationalité tchadienne, pour une durée de six mois. Les mouvements ou transferts de fonds, instruments financiers et ressources économiques au bénéfice de cette personne sont interdits pour une durée de six mois. Le ministre de l'économie et des finances et le ministre de l'intérieur sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de la mise en œuvre du présent arrêté, qui entre en vigueur à la date de sa publication au Journal officiel de la République française.

Notification des voies et délais de recours

Le présent arrêté peut être contesté dans les deux mois à compter de sa notification :

- par recours gracieux adressé au ministre de l'intérieur, direction des libertés publiques et des affaires juridiques, place Beauvau, 75800 Paris Cedex 08, ou au ministre de l'économie et des finances, 139, rue de Bercy, 75572 Paris Cedex 12, télédéc 233, liste-nationale@service-eco.fr ;
- ou par recours contentieux auprès du tribunal administratif de Paris, 7, rue de Jouy, 75181 Paris Cedex 04, téléphone : [01-44-59-44-00](tel:01-44-59-44-00), télécopie : [01-44-59-46-46](tel:01-44-59-46-46), urgences télécopie référés : [01-44-59-44-99](tel:01-44-59-44-99), greffe.ta-paris@juradm.fr.

Source: Legifrance.gouv.fr

Letters of appointment issued by Abd al-Razak al-Nadhuri

Letter of appointment by Abd al-Razzak al-Nadhuri for Munir Bulaz to secure Gernada prison

القوات المسلحة العربية الليبية
القيادة العامة
رئاسة الأركان العامة

ع.س. ك.ك.ف.
م.ج.د. 20/6/16
م.ج.د. 1046/167



السيد // م/أول / منير عبدالرازق سعد بلعز

بكتف الضابط المذكور أعلاه بأمرة المجموعة بالكشف العرفق لحماية وحراسة
سجن الشرطة العسكرية قرنادة والتابع الى رئاسة الأركان العامة

أجراءكم بالمصوب



المرافق:
ش.م.م.م.م.م.

السيد // م/أول / منير عبدالرازق سعد بلعز
رئيس الأركان العامة للجيش الليبي

م.ج.د. 1046/167

م.ج.د. 1046/167

Source: Confidential

Letter by Abd al-Razzak al-Nadhuri extending the mandate of Colonel Idriss al-Seati as the head of the General Investigations Department in Benghazi

الموضوع: بشأن الاستمرار في العمل
الموافق: 02 17/ 02 20 م
الرقم الاشاري: ح - ع / 167

127

مجلس النواب الليبي
الحاكم العسكري
د. د. د. بن جواد

عقيد / ادريس محمد المسعيطي
مدير مكتب جهاز المباحث العامة / بنغازي

اشارة الي كتابكم المرقم ص 485 بتاريخ 2017.1.31م بشأن
ما تتطلبه المرحلة وحساسية الموقف الامني داخل بلدنا وخاصة مدينة
بنغازي والتي شارف اعلان تحريرها من الدواعش والارهابيين
ولمقتضيات المصلحة العامة .
عليه /
يطلب منكم الاستمرار في عملكم كمدير لمكتب جهاز المباحث
العامة / بنغازي
والسلام عليكم ..

لسواء /
عبدالرازق حسين جمعة الناظوري
الحاكم العسكري درنة بن جواد

..صوره منه الي/

- سيدي القائد العام للقوات المسلحة / للعلم
- رئيس الوزراء بالحكومة المؤقتة / للعلم
- رئيس جهاز المباحث العامة / للعلم
- مدير مكاتب جهاز المباحث العامة بالمنطقة الشرقية / للعلم والتنفيذ
- الملف الدوري العام / للحفاظ

Source: social media

The list of al-Hadba prison supervisors involved in torture and other abuses against prisoners

1. Some of the al-Hadba personnel were selected from among relatives of victims from the Abu Selim prison massacre, committed by Qadhafi's security services and resulting in the death of more than 1,200 prisoners. Armed groups in Libya have often recruited relatives of victims of the former regime, some of whom have sought vengeance. The prison manager Saleh al-Deaiki, who was seen in a video footage beating Saadi al-Qadhafi, is a former prisoner of Abu Selim.

List of al-Hadba supervisors

Saleh al-Deaiki – Prison supervisor
Abd al-Basset Abd al-Salam Ben Naji
Khaled al-Tamzini
Walid al-Qamudi
Najmi al-Rheibi
Ali Mashlit

Presidential Security

1. The ‘Presidential Security’ is run by the Dimona clan (Mohammad, Bassem and Ali Dimona). It has been involved in attacks against individuals and commercial entities, including banks, in Hay al-Andalus in Tripoli in March 2017. The clan has also been involved in several kidnappings, as reported by former detainees interviewed by the Panel. Until recently, the ‘Presidential Security’ was in control of the al-Felah Department to Counter Illegal Migration (DCIM) centre, which was also used as an informal detention centre for Libyans. The Dimona clan also organised other informal detention facilities, including at Tripoli International Airport, to where it retreated following its ousting from al-Felah and al-Qusur areas in March 2017.

2. A document signed by Sergeant Mohammad Salem Dimona, in charge of the ‘Presidential Security’, denying his responsibility in attacking the HSC. However, according to several sources, Dimona’s group was indeed responsible for the attack.

Communiqué by the Presidential Security denying its responsibility in the attack against the HSC president on 20 February 2017



Source: Social Media

Tripoli Revolutionaries Brigade

The case of Mohammad Imheisen (March 2016)

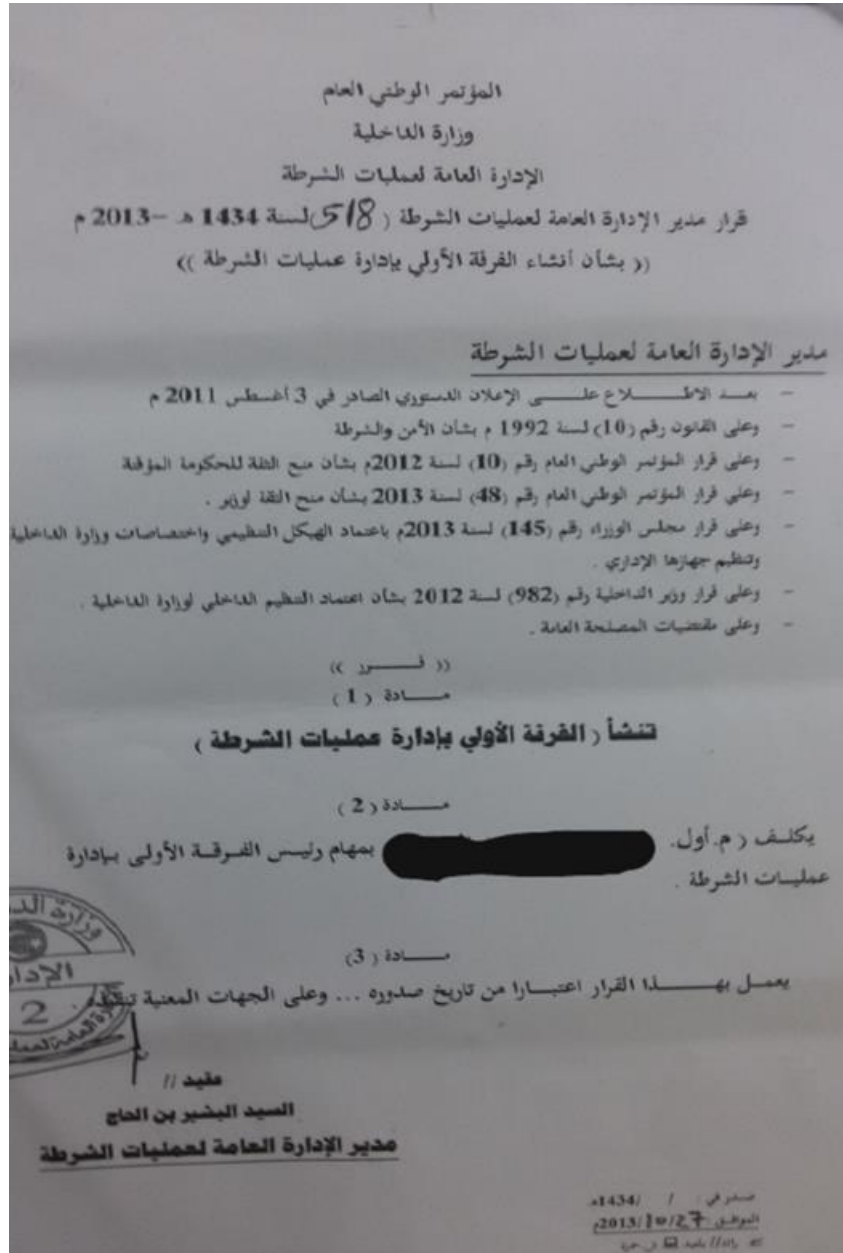
1. Misratan journalist Mohammad Imheisen was kidnapped at a checkpoint where al-Tajuri was present, in central Tripoli on 30 March 2016. Imheisen was detained and tortured in a prison in Mitiga, controlled by al-Tajuri, before being transferred to another prison under the control of Abd al-Ghani al-Kikli. Al-Tajuri and al-Kikli were reported to be present during at least one of the torture sessions.

The case of Jamal Zubia, former NSG Media Office Director (August-December 2016)

2. Jamal Zubia was kidnapped during a rally on 29 July 2016 held on Martyrs' Square in Tripoli. He was first kidnapped by a group affiliated with the ASB of Abd al-Ghani al-Kikli, before being handed over to Haytham al-Tajuri personally. Zubia and other detainees were later transferred to a detention facility in Mitiga base, under the control of al-Tajuri. On 9 October 2016, following the ousting of Haytham al-Tajuri from Mitiga, Zubia was transferred to a detention center under the nominal control of the Diplomatic Police. Zubia reported scenes of torture in that detention facility. He was finally released in December 2016, as a result of tribal mediation.

Official documents on the establishment and mandates of the First Security Division (*al-Ferqa al-Amniya al-Oula*), under the command of Haytham al-Tajuri

Decree to establish the First Security Division in 2013.



Source: social media

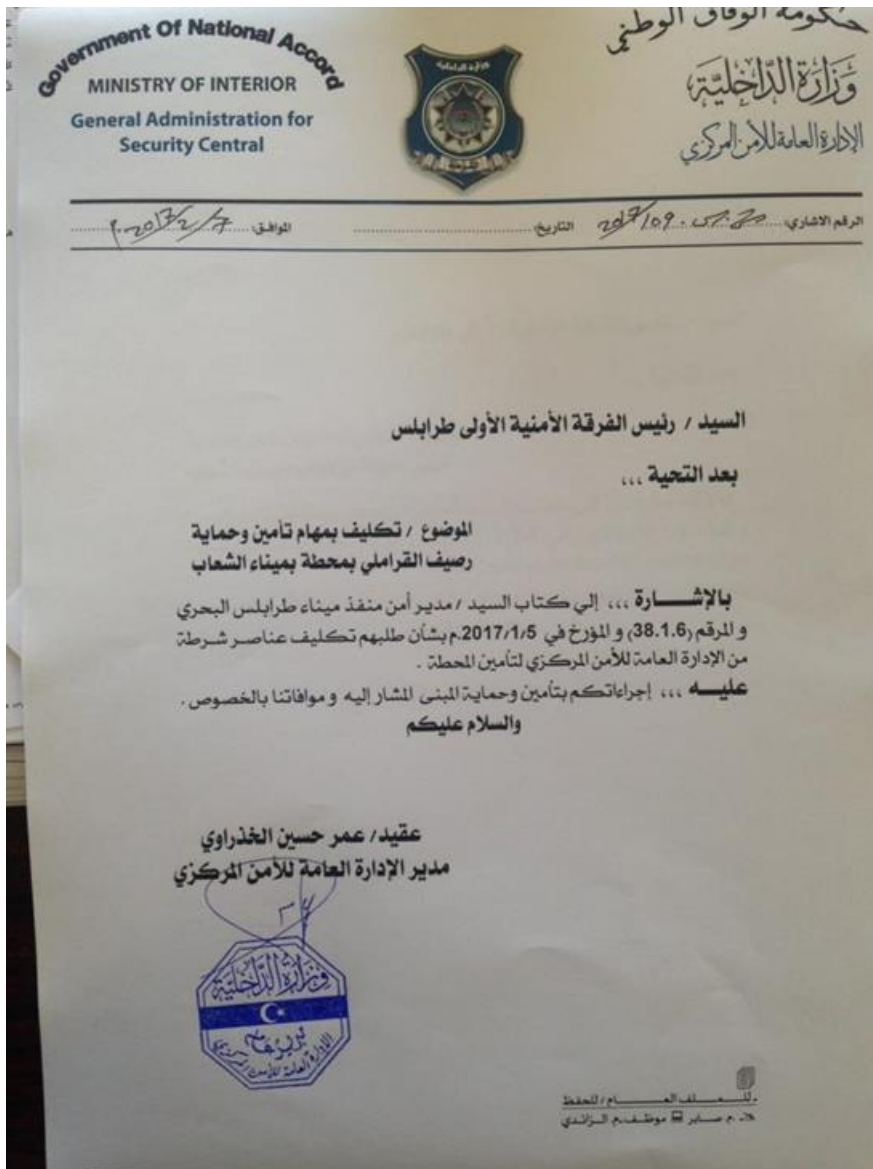
1. The First Security Division under al-Tajuri is in charge of providing security for diplomatic representations established in or visiting Tripoli. It has much more resources at its disposal than the 'normal' diplomatic police forces.

Letter of introduction signed by the Commander of the Diplomatic Police and addressed to the Commander of the First Division.



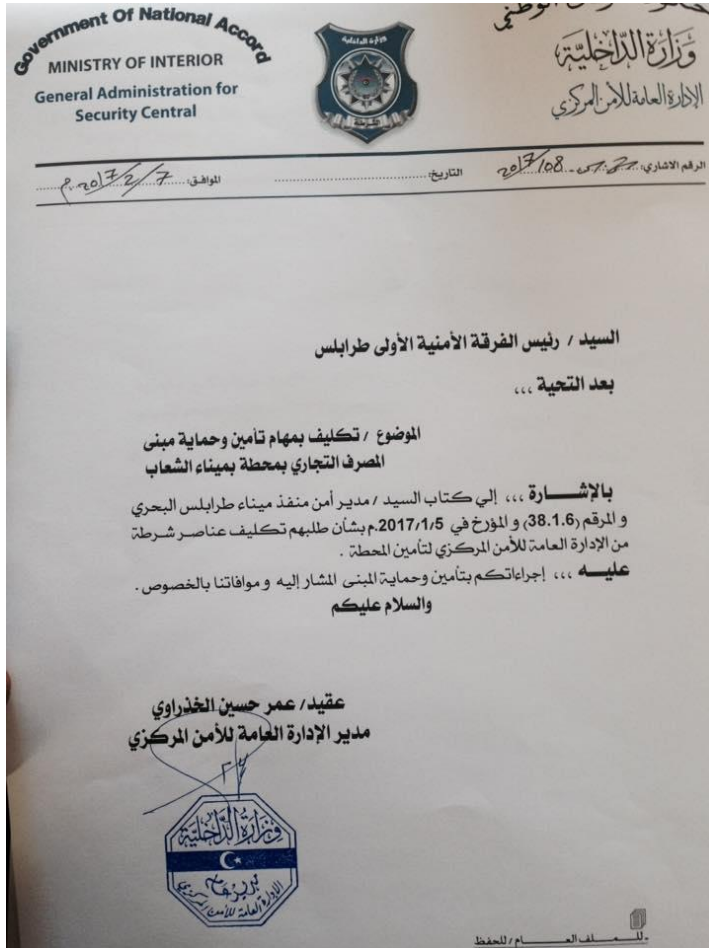
Source: social media

Letter by the Director of the Central Security Administration, Omar al-Khadrawi, mandating the First Security Division to protect the port of Tripoli on 7 February 2017, in spite of al-Tajuri's involvement in currency exchange schemes and related illegal or fake importations



Source: social media

Letter dated 7 February 2017 by the Director of the Central Security Administration, Omar al-Khadrawi, mandating the First Security Division to protect the Commercial Bank branch of Tripoli port. This mandate is issued in spite of the involvement of al-Tajuri in attacks against bank employees in order to obtain authorizations for letters of credits



Source: Social media

Fronts Commander of the Special Forces

Military order signed by Mahmud al-Warfalli on 9 April 2017, after the LNA had reported to the Panel in a meeting on 24 March that he had been imprisoned



Source: Confidential

Photos believed to be taken in January and February 2017 showing Mahmud al-Warfalli executing several unidentified individuals



Source: Social Media



Source: Confidential



Source: Confidential

Mahmud al-Warfalli (left) in a photo next to the exhumed body of Jalal al-Makhzoum, a BRSC military commander



Source: Social Media

Human rights violations against migrants in Zawiya

1. Abd al-Rahman Milad (alias al-Bija) is the head of the Zawiya branch of the coast guard. He obtained this position thanks to the support of Mohammad Koshlaf and Walid Koshlaf. Both had leverage over the coast guard hierarchy, according to internal sources in the coast guard.
2. Fathi al-Far, a former army colonel, is the head of al-Nasr detention centre. The centre is under the de facto control of al-Nasr Brigade of Mohammad Koshlaf. The Panel collected testimonies of the inhumane detention conditions at al-Nasr, which is not suitably equipped to hold migrants. Women and children live in critical conditions.
3. In addition, many migrants are frequently beaten, while others, notably women from sub-Saharan countries and Morocco, were sold on the local market as ‘sex slaves’.
4. Tareq al-Hengari is also a member of the coast guard. He shot at migrants’ boats at sea, causing the death of an unknown number of migrants, in an attempt to undermine the smuggling business of Koshlaf’s competitors.

Migrant detention centres

'Al-Felah' detention centre in Tripoli – March 2017

1. The following photographs, showing inhumane conditions of detention in the al-Felah detention centres, were taken following the ousting of the Presidential Security from al-Felah and



al-Qusur areas in Tripoli.



Source: Confidential

The al-Kraram detention center in Misrata – March 2017

2. Conditions are marginally better from other centres but remain extremely poor and inhumane, according to human rights activists who visited the prison.



Source: Confidential

Detention centre in Zliten– March 2017



Source: Confidential

Marc Turi

Case 2:14-cr-00191-DGC Document 438 Filed 10/03/16 Page 1 of 4

1 JOHN S. LEONARDO
 United States Attorney
 2
 3 JULIE A. EDELSTEIN
 Trial Attorney
 Counterintelligence and Export Control Section
 4 National Security Division
 U.S. Department of Justice
 5
 District of Arizona
 6 DAVID A. PIMSNER
 KRISTEN BROOK
 7 Assistant U.S. Attorneys
 Arizona State Bar No. 007480
 8 Arizona State Bar No. 023121
 Two Renaissance Square
 9 40 North Central Avenue, Suite 1200
 Phoenix, Arizona 85004-4408
 10 Telephone (602) 514-7500
 David.pimsner@usdoj.gov
 11 Kristen.brook@usdoj.gov
 Attorneys for plaintiff

12
 13 IN THE UNITED STATES DISTRICT COURT
 14 FOR THE DISTRICT OF ARIZONA

15 United States of America,
 16 Plaintiff,
 17 vs.
 18 1. Marc Turi, and
 19 2. Turi Defense Group,
 20 Defendants.

CR-14-00191-PHX-DGC

**JOINT MOTION TO DISMISS WITH
 PREJUDICE**

21 The United States of America, by and through undersigned counsel, and Marc Turi
 22 and Turi Defense Group, by and through their respective counsel, move this Court under
 23 Rule 48(a) of the Federal Rules of Criminal Procedure for an order dismissing all counts
 24 with prejudice in the above-captioned matter for the reasons stated herein.

25 **MEMORANDUM OF POINTS AND AUTHORITIES**

26 The issue of discovery has been extensively litigated in this matter. On October 3,
 27 2014, Defendants filed a motion seeking in part "documents or other evidence relating to
 28 instances in which the United States assisted or considered assisting in the covert

1 transportation, provision, acquisition, transfer, or transport of 'Defense Articles' to or
2 from any person, entity, group of people, quasi-governmental entity, or government within
3 the territory of Libya from 2010 to the date of the request." (Dkt. No. 63 at 3) (citing Dkt.
4 No. 55 at 5).

5 On October 22, 2014, the Court found Defendants' request was "overly broad" and
6 required the government to produce "a narrower category of information: documents which
7 relate to efforts by the United States to arrange for arms brokers to arrange covert transfers
8 of weapons to the NTC in Libya between the beginning of 2010 and the end of 2011"
9 ("Category 2 documents"). (Dkt. No. 63 at 4).

10 The government searched for records as required by the October 22, 2014 order.
11 The government apprised the Court of the results of its search for such documents through
12 a motion under Section 4 of the Classified Information Procedures Act, 18 U.S.C. App. 3 §
13 4. Subsequently, the Government apprised counsel for Defendant Turi of the results in a
14 classified document.

15 On June 16, 2015, Defendants filed a motion seeking an order requiring the
16 government to show cause why it should not be sanctioned for failing to produce Category
17 2 documents relating to the Court's October 22, 2014 Order. (Dkt. No. 171). The motion
18 was briefed and the Court conducted a status conference on August 11, 2015, during which
19 there was an extensive discussion of the meaning of the terms "efforts" versus
20 "contemplation," and that the government's disclosure obligations were limited to "efforts."
21 During the hearing, the Court noted that, by its October 22, 2014 Order, it intended to order
22 the disclosure of a document "if it relates to an effort to arm rebels, something that actually
23 occurred, then it should be disclosed," but it also pointed out that "there is a difference
24 between actively contemplating and doing it." (RT 8/11/15 at 7, 9). On October 2, 2015,
25 the Court denied the Defendants' motion and again reiterated that "Category 2 does not call
26 for documents relating to 'possible efforts' or 'contemplated efforts' to arm Libyan rebels."
27 (Dkt. No. 249 at 4).

28 Defendants again filed a motion seeking to compel additional information. On
March 25, 2016, the Court issued an order reversing its prior rulings and ordered more

1 extensive discovery. As a result, government counsel consulted various government entities
2 in accordance with the order.

3 While the latest discovery order was pending, Defendants negotiated with the
4 Directorate of Defense Trade Controls ("DDTC").¹ Defendants and DDTC have now
5 reached an administrative settlement that is memorialized in a signed consent agreement
6 between DDTC and the Defendants (Attached as sealed Exhibit A).

7 In light of the Court's discovery rulings, the administrative resolution between
8 DDTC and the defendant, and other factors, the government seeks leave of the Court to
9 dismiss the criminal matter with prejudice pursuant to Rule 48(a). Dismissal is appropriate
10 under Rule 48(a) in these circumstances. *See, e.g., United States v. Gonzales*, 58 F.3d 459,
11 461 (9th Cir. 1995) (reversing denial of prosecution's motion to dismiss charges with
12 prejudice, made with consent of defendant, and noting that "in the category of cases in which
13 the defendant consents to the prosecution's request, there is a question as to whether a
14 district court may ever deny an uncontested Rule 48(a) motion").

15 While the parties disagree on the facts of this case and the defendants' deny any
16 criminal conduct, the defendants' acknowledge that the charges obtained in this case were

17 ///

18
19 ///

20
21 ///

22
23
24 ///

25 _____

26
27 ¹ DDTC is the regulatory body responsible for enforcing compliance with the
28 International Traffic in Arms Regulations ("ITAR"), 22 C.F.R. Chapter I, Subchapter M,
Parts 120 - 130.

1 based in fact. Undersigned counsel avows that counsel for Turi and Turi Defense Group
2 join in this motion and the relief requested herein.

3 Respectfully submitted this ____ day of October, 2016.

4 JOHN S. LEONARDO
5 United States Attorney
6 District of Arizona

PERKINS COIE LLP

7 /s/ Kristen Brook
8 KRISTEN BROOK
9 DAVID A. PIMSNER
10 Assistant U.S. Attorneys

/s/ Jean-Jacques "J" Cabou
JEAN-JACQUES "J" CABOU
Counsel for Marc Turi

/s/ Thomas D. Ryerson
THOMAS D. RYERSON
/s/ Alexis E. Danneman
ALEXIS E. DANNEMAN
Pro bono Counsel for
Turi Defense Group

11
12
13
14
15 **CERTIFICATE OF SERVICE**

16 I hereby certify that on or about October 3, 2016, I electronically transmitted the attached
17 document to the Clerk's office using the CM/ECF System and sent a copy of the attached
18 document to the following CM/ECF registrants:

19 Jean-Jacques Cabou, Attorney for Defendant Turi, and
20 Thomas Ryerson and Alexis Danneman, Attorneys for Turi Defense Group

21 KB/nh
22
23
24
25
26
27
28

Zastava M93 on the black market

1. Monitoring of social media by the Panel indicates that arms dealers within Libya continue to use online markets to sell and/or acquire material such as rocket propelled grenade (RPG) launchers, recoilless rifles, anti-tank guided missile systems, heavy machine guns (12.7mm and 14.5mm), and man-portable air-defence systems (MANPADS).⁵ Among the weapons for sale on a Libyan Facebook page were two Zastava Arms M-93 ‘Black Arrow’ anti-materiel rifles.⁶ In 2015, Serbia had already confirmed to the Panel the delivery of 25 M93 to the Libyan Ministry of Defence for the amount of USD 126,250 (see delivery certificate below), after a successful exemption notification to the Committee. In all likelihood, they were diverted. In April 2016, Facebook closed six accounts that had been used for arms sales in Libya.⁷

⁵ see C.J. Chivers, “Facebook Groups Act as Weapons Bazaars for Militias”, New York Times, 6 April 2016, http://www.nytimes.com/2016/04/07/world/middleeast/facebook-weapons-syria-libya-iraq.html?_r=0;

Michael Smallwood, “9K32M MANPADS components offered for sale in Libya via social media”, Armament Research Services, 6 March 2015, <http://armamentresearch.com/9k32m-manpads-components-offered-for-sale-in-libya-via-social-media/>.

⁶ N. R. Jenzen-Jones and Graeme Rice, “The Online Trade of Light Weapons in Libya”, Security Assessment in North Africa Dispatch No. 6, April 2016, p.7. <http://www.smallarmssurvey.org/sana/publications/listed-in-chronological-order/dispatches/sana-dispatch-6.html>.

⁷ Internet links can obviously not be provided, but were documented in the reports cited below.

CARGO MANIFEST

ICAO Annex 9
APPENDIX 3

Operator: RSB		Agent:	
Marks of Nationality and registration:		RUBY STAR	
Flight number: RSB		Date: 23.maj	
DEPARTURE FROM (Place and country): NIS		ARRIVAL AT (Place and country): TRIPOLI	
Point of loading: INI		TIP	
Air Waybill Number	Number of packages	KG	PALLETS
000-0000-4878	200	27000	
Nature of goods			
For use by operator only			
For official use only			
1. ROCKET 80MM HEAT M-78A FOR NRL M-78 - 3,000 PCS			
2. HAND ROCKET LAUNCHER 80MM M-78 - 40 PCS			
3. PISTOL, EXTREM CZ-003 - 200 PCS			
4. SUBMACHINE GUN 7,62X39MM M02 - 500 PCS			
5. MACHINE GUN 7,62X45MM A04 PKM - 200 PCS			
6. MACHINE GUN 12,7X108MM M-02 COYOTE - 10 PCS			
7. LONG RANGE RIFLE 12,7X108MM M-03 - 20 PCS			
PCA AIRPORT NIS (INCOTERMS 2010)			
MANIFEST TOTAL		200	27000

To be completed only when required by the State.

Page 1 (of) 1 Pages

Prepared by
P. Opaskovic
23.maj.14
[Signature]

Source: Republic of Serbia

التاريخ Date: 2017.05.29
 رقم الوثيقة Ref. Number: 6686-60



Ministry of Defense

رئاسة مجلس الوزراء
 وزارة الدفاع
 ديوان الوزارة

DELIVERY VERIFICATION CERTIFICATE

We, **Ministry of Defense of Libya** confirm receiving the item hereunder, delivered from Republic of Serbia, according to the following End User Certificates:

- End User Certificate No. 7208-60/01 dated 19. 05. 2013. and
- End User Certificate No. 7208-60/03 dated 19. 05. 2013.,

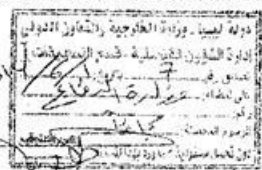
from the seller company "**Charso Limited**", address: 210 Makariou III Avenue, Eli Court, 3030 Limassol, Cyprus.

Specification of the delivered goods:

No.	Description of the goods	Quantity/ Pcs
1.	Hand Rocket Launcher 90mm M-79	40
2.	Rocket 90mm HEAT M-79 for HRL M-79	2.000
3.	Submachine gun 7,62x39mm M-92	500
4.	Machine gun 7,62x54mm M-84 PKM	200
5.	Machine gun 12,7x108mm M02 Coyote	15
6.	Long range sniper rifle 12,7mm M93	25
7.	Pistol 9mm CZ999 Scorpion	200

We undersigned confirmed that all of the facts contained in this certificate are true and correct to the best of its knowledge and belief.

For and behalf of
 Ministry of Defense of Libya
 Col - Kaled Omar



Tel. +Fax : +218 21 461 2555, +218 21 461 1216
 www.defense.gov.ly

Source: Republic of Serbia

Unmanned Aerial Vehicles (UAVs)

Wing Loong and Schiebel Camcopters

1. As the satellite imagery in the arms embargo section of the report shows, two Wing Loong UAVs have been operating from al-Khadim airbase since June 2016. In September 2016, the Benghazi Revolutionaries' Shura Council (BRSC) claimed that the United Arab Emirates and Italy were operating MQ 9 Reaper, Predator, and Schiebel Camcopter S 100 UAVs over Benghazi. However, BRSC mistakenly identified the Wing Loong UAV as a MQ 9 Reaper. Later BRSC claimed that the Wing Loong UAVs used missiles to hit specific targets in BRSC-controlled areas in Benghazi.

Picture: Wing Loong UAV, the description "MQ-9 Reaper" is false. The Wing Loong has a dihedral (upward) V-tails in contrast to the Reapers anhedral (downward) V-tails.



Source: BRSC information channel reposted on social media⁸

2. The Wing Loong must be operated by a foreign country, most probably the United Arab Emirates from al-Khadim airbase. The UAV was developed by the Chengdu Aircraft Industry Group in the People's Republic of China and the Panel can confirm that the United Arab Emirates was one of the first foreign customers. Saudi Arabia and later Egypt are the two other countries in the region

⁸ <https://twitter.com/oded121351/status/793842662407335936>; Twitter account Menastream, posted on 26 December 2016, <https://twitter.com/menastream/status/813427624605339648>.

to have purchased first generation Wing Loong, which have only one pod for guided weaponry with a maximum load of 100kg.

3. The Khamis Brigade had purchased four Schiebel Camcopter S 100 in 2009⁹ and armed groups have been operating at least two of them. One was shot down by *Fajr Libya* in 2015 near the al-Watya airbase in the west of Libya.¹⁰

4. It is possible that a foreign country is operating these UAVs over Benghazi. The Camcopter was developed by the Austrian company Schiebel in cooperation with the United Arab Emirates's Abu Dhabi Autonomous Systems Investments Company (ADASI).¹¹

Picture: Schiebel Camcopter



Source: BRSC information channel reposted on social media¹²

⁹“Rot-weiß-rote Drohnen in Gaddafis Diensten”, Der Standard, 1 March 2011,

<http://derstandard.at/1297819293825/Austro-Kriegsmaterial-Rot-weiss-rote-Drohnen-in-Gaddafis-Diensten>.

¹⁰ “Austrian-made UAV Schiebel Camcopter S-100 Shot Down in Libya”, defence-blog.com, 15 January 2015, <http://defence-blog.com/news/austrian-made-uav-schiebel-camcopter-s-100-shot-down-in-libya.html>.

¹¹ <http://www.adasi.ae/al-sabr-system.aspx>.

¹² Twitter account Oded Berkowitz, posted on 2 November 2016, <https://twitter.com/oded121351/status/793842662407335936>.

Photograph: Schiebel Camcopter shot down in the vicinity of al-Watya airbase in January 2015



Source: defence-blog.com¹³

¹³ “Austrian-made UAV Schiebel Camcopter S100 Shot Down in Libya”, op.cit.

Transport aircraft at al-Khadim airbase

1. On 27 June 2016 satellite imagery analysed by IHS¹⁴ captured next to the two Wing Loong two Il-76 cargo planes and an Il-18 turboprop airliner. The presence of these specific aircraft provides evidence for the Panel's assessment that a series of Il-76TD and one IL-18D owned by a network of Moldovan companies, are operating in Libya, with at least two of them operated without registration. The Panel has received information that the planes are chartered by Haftar's LNA and the United Arab Emirates to transport personnel, equipment and cash.

2. The IHS's analysis identified the Il-18 on 27 June 2016 noting that "the only known operators of the type are North Korea's air force and Air Koyo airline and the Russian aerospace research and development company NPP Mir." Only three Il-18 are still registered world-wide. However, the Panel's investigation on a series of Moldovan aircraft operating regularly in Libya shows that one IL-18 with tail number ER-ICS is flying although it is not registered. The same Il-18 as well as an Il-76 was documented on satellite imagery on 30 December 2016.

Picture: Il-18, al-Khadim air base, 30 December 2016



Source: Digital Globe, WorldView 3, 30 December 2016

¹⁴ IHS, "Analysis: UAE's forward operating base in Libya revealed", Jane's Defence Weekly, 27 October 2016.

Picture: IL-76, al-Khadim air base, 30 December 2016

Source: Digital Globe, WorldView 3, 30 December 2016

IL-18D

3. Recent reports have highlighted that several airlines registered in Moldova were sighted transporting officers and commanders of armed groups allied to Haftar's LNA. The Il-18D with tail-number ER-ICS was documented on 15 September 2016 at the Zintan airport (see photograph). According to information received by the Panel, the plane was chartered by an United Arab Emirates-based entity to fly tribal elders from the east to a reconciliation conference in Nalut in the Nafusa mountains. The Panel had further received information that the same plane was regularly chartered to transport cash and military equipment to forces allied to Haftar's LNA.¹⁵ The plane was also documented in Benina on 25 November 2016, unloading materiel for the LNA, and in Zintan on 1 January 2017, with military officers allegedly returning from their graduation in another Member State.¹⁶ As mentioned above, the Panel documented through satellite imagery an IL-18 on 30 December 2016 and IHS on 27 June 2016 on the al-Khadim air base mentioned above.

¹⁵ Similar information were obtained by the think tank Africa Intelligence, see 'Ghilan Family Gives Khalifa Haftar Air Support', Maghreb Confidential n°1232, Paris, 19 January 2017, p.1.

¹⁶ Arnauld Delalande, "Erik Prince's Mercenaries Are Bombing Libya. For-profit combat pilots fly Emirati Air Tractorshttp", War is Boring, 14 January 2017, //warisboring.com/erik-princes-mauercenaries-are-bombing-libya/

Photograph: IL-18D in Zintan on 15 September 2016



Source: Confidential

Pictures: the same IL-18D in Benina on 25 November 2016 being unloaded by LNA soldiers



Source: Social media¹⁷

¹⁷ Twitter account of Arnaud Delalande, 26 November 2016
https://twitter.com/Arn_Del/status/802565205372768256

The same IL-18D registered with Moldovan company Grixona, Chisinau 30 September 2013. The unique colour scheme has remained unchanged.



Source: Russianplanes.net¹⁸

4. The IL-18D was owned by Grixona since 2007. The company was renamed Sky Prim Air in 2013. The Panel requested the log information for the flights mentioned above, but the Moldovan authorities explained that the airplane has been de-registered from their Aviation register since 8 July 2015. It has not been re-registered since in any other country, i.e. this plane currently operates in Libya without proper registration and thus with no aviation authority to report to.

Registration history of IL-18d with tail number ER-ICS:

<u>ER-ICS</u>	<u>IL-18D</u>	<u>187009903</u>	<u>Grixona</u>	<u>ex UR-CEO @ Sevastopol-Avia</u>	<u>2007</u>	<u>2013</u>	<u>to Sky Prim Air @ Sky Prim Air</u>
<u>ER-ICS</u>	<u>IL-18D</u>	<u>187009903</u>	<u>Sky Prim Air</u>		<u>2013</u>	<u>2015</u>	<u>Libya unregistered</u>

Source Aerotransport.org data bank and Moldovan Aviation Registry

5. Grixona and Sky Prim Air are private companies owned by Griogore Ghilian. Based on flight data the Panel has received from Libyan airport administration, Sky Prim Air has been operating four

¹⁸ Photo by Aleksei Grichkov, photo ID 159938, 20 September 2013, <http://russianplanes.net/id159938>

IL-76TD cargo planes in Libya in 2014-15. Flights were regularly conducted from the United Arab Emirates and from Sudan.

6. Sky Prim Air was flying four different IL-76TDs:

- 1) ER-IAM
- 2) ER-IAH
- 3) ER-IAK
- 4) ER-IAN

7. The planes have since been re-registered with other Moldovan companies. Two (ER-IAM and ER-IAH) are registered under ER-IBI and ER-IBU with Air Stork, a company that has the same address as Aerotranscargo (the Panel has reported on suspicious flights from Ostend, Belgium, to Libya (see S/2015/128, paragraphs 130 and 174). Aerotranscargo aircraft have previously been chartered by the Libyan company Global Aviation and Services Group (GASG) owned by Libyan businessman Abd al-Salam Aradi. Aerotranscargo had operated cargo flights for GASG in the same time period.

8. Another IL-76TD (ER-IAK) is now registered under ER-IAZ with Oscar Jet – a Moldovan company allegedly owned by Valdimir Ghilan, the son of Griogore Ghilian.¹⁹ It was previously purchased by Grixona/Sky Prim Air purchased in March 2013 from Veteran Avia, an Armenian company that figured prominently in previous Panel reports in connection with arms transfers (see S/2015/128, paragraph 173 and S/2016/209, paragraph 141).

Registration history ER-IAK now owned by Oscar Jet as ER-IAZ:

<u>EK-76401</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>1023412399</u>	<u>Veteran Airline</u>	<u>ex RA-76401 @ Moscow Airline</u>	<u>12.07.2011</u>	<u>Mrz 13</u>	<u>to ER-IAK @ Grixona</u>
<u>ER-IAK</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>1023412399</u>	<u>Grixona</u>	<u>ex EK-76401 @ Veteran Airline</u>	<u>Mrz 13</u>	<u>2013</u>	<u>to Sky Prim Air @ Sky Prim Air</u>
<u>ER-IAK</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>1023412399</u>	<u>Sky Prim Air</u>	<u>ex EK-76401 @ Veteran Airline</u>	<u>2013</u>	<u>Dez 15</u>	<u>to ER-IAZ @ Oscar Jet</u>
<u>ER-IAZ</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>1023412399</u>	<u>Oscar Jet</u>	<u>ex ER-IAK @ Sky Prim Air</u>	<u>Dez 15</u>		<u>Active</u>

Source: Aerotransport.org data bank

9. Further, the IL-76TD with tail number ER-IAN was documented as being operated by Sky Prim Air on 22 February 2015 from Khartoum to al-Hamada airstrip and on 8 February from Sharjah, United Arab Emirates, to Tobruk. Yet, according to aircraft databases, this plane was registered with Aerotranscargo until 23 December 2014. Again, the Moldovan authorities confirmed

¹⁹ see 'Ghilan Family Gives Khalifa Haftar Air Support', Maghreb Confidential n°1232, Paris, 19 January 2017, p.1.

that the plane was definitively de-registered. The aircraft has since not been registered with any other aviation authority.

10. Finally, as mentioned above the Panel has noted several flights conducted in Libya by the IL-76TD cargo plane with the tail number ER-AIX owned by Oscar Jet.

Registration history of ER-IAX

<u>ER-IAR</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>63470088</u>	<u>Sky Prim Air</u>	<u>ex EY-701 @ Khatlon Air</u>	<u>Jun 2015</u>	<u>Feb 2016</u>	<u>to ER-IAX @ Oscar Jet</u>
<u>ER-IAR</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>63470088</u>	<u>Buraq Air Transport</u>	<u>leased from Sky Prim Air</u>	<u>08.08.2015</u>	<u>2015</u>	<u>Leased & Returned</u>
<u>ER-IAX</u>	<u>IL-76TD</u>	<u>63470088</u>	<u>Oscar Jet</u>	<u>ex ER-IAR @ Buraq Air Transport</u>	<u>Feb 2016</u>		<u>Active</u>

Source: Aerotransport.org data bank

11. On 11 December 2016, a few days after the 12th Brigade allied to the LNA had taken the Brak al-Shati military air base, Brig. Gen. Mohammed Bin Nayel flew on board of an IL-76TD cargo airplane with the tail number ER-IAX operated by OscarJet.²⁰

²⁰ Arnaud Delalande, op.cit.

Picture: IL-76TD wit tail number ER-IAX on 11 December in Brak al-Shati



Source: Social media²¹

²¹ Twitter account of Oded Berkowitz, 12 December 2016,
<https://twitter.com/oded121351/status/808194311904985088>



Source: Video, n.a.

Build-up of Rotary Wing assets - Labraq

Satellite imagery 14: Labraq airfield, central apron, March 2014



Source: Digital Globe, GeoEye 1, 05 March 2014

Satellite imagery 15: Labraq airfield, central apron, March 2017

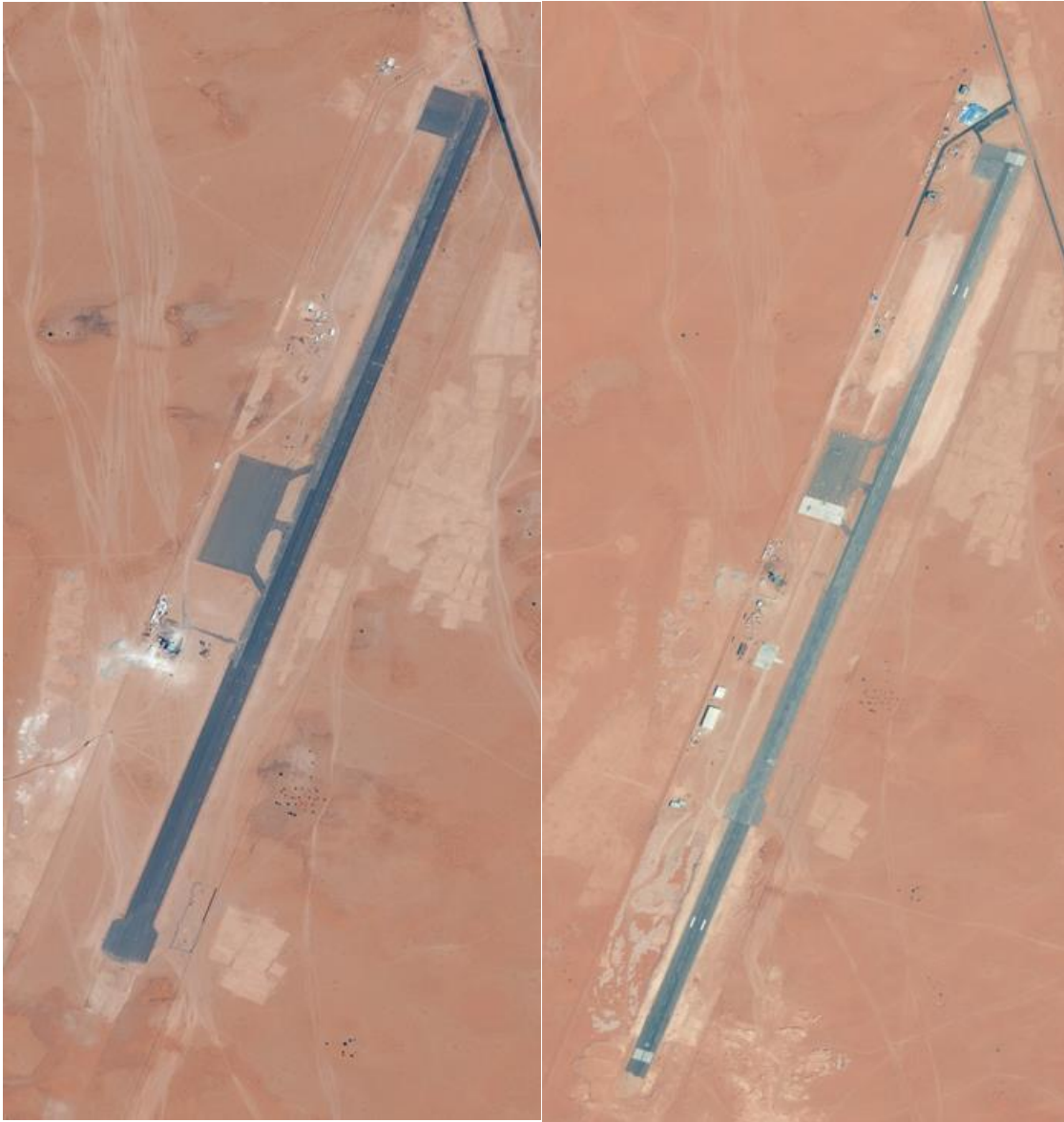


Source: Digital Globe, World View 2, 06 March 2017

1. Rotary wing assets have increased at Labraq airbase since 2014 with two probable Mi-24/35 attack helicopters and a support helicopter.

Zintan airbase

Satellite imagery 16: Zintan airbase, May 2014 (left) and September 2016 (right)



Source: Digital Globe, WorldView 2, 04 May 2014 and GeoEye 1, 15 September 2016

1. The images show the extension of the runway at Zintan from 2,000 meters in 2014 to 2,778 meters in 2016. The only aircraft identified at the airfield are rotary wing, including two attack helicopters and a support helicopter, assessed as Mi-24 and an Mi-8, shown below, which were not present in 2014.

Satellite imagery 17: Zintan airbase apron



Source: Digital Globe, WorldView, 15 September 2016

Czech Mi-24v

1. After receiving information on a potential re-transfer of Mi-24v rotary wing aircraft sold by the Czech state-owned company LOM Praha s.p. to the United Arab Emirates, the Panel contacted the Czech authorities, who confirmed that seven Mi-24v were sold to the United Arab Emirates and the export license granted in September 2015. The contract contained, according to the Czech authorities, a standard anti-retransfer clause. As of October 2016 the overhauled airframes and gearboxes had been delivered to the United Arab Emirates, yet not the engines and auxiliary units.
2. By the end of January 2017, the Panel received a confidential copy of a contract signed by Gen. Saqr Jerushi, the head of the LNA's Air Force for the purchase of eleven Mi-24v helicopters as well as armament to be fitted, such as 9K114 anti-tank guided missiles, GSH-23L twin-barrel auto-cannon with their container, 12.7mm machine guns, PKM machine guns (7.62x54mm), self-loading rifles (7.62x39mm), and 9mm handguns with suppressors. The technical descriptions of seven of the eleven helicopters as well as serial numbers are identical to the information provided to the Panel by the Czech authorities. Pending the progress of ongoing investigations by national law enforcement agencies, the Panel should be able to provide more details its next report.

Crews of Mirage F1 in Misrata

Contract signed by Gateway to MENA For Logistics Services (GTM)

TECHNICAL SERVICES CONTRACT

On this 14 September 2015, between

1. Gateway to Mena for logistic services, registered 200138167, with registered office at 43 Abdul Hamid Sharaf St. P.O. Box 950691 Amman 11195 Jordan, hereinafter referred to as "Mandator" as one of the parties,

and

2.

hereinafter referred to as "Contractor" as the other party,

1. The Mandator requires from the Contractor the services of Engine mechanic / Armament and Arming Technician / Aeronautical and Radio electrician / Body Technician for maintenance and repair of Mirage F1 aircraft (the "Services").

2. The Contractor, acting as independent contractor, undertakes the provision of the services under the conditions of this agreement.

3. The place of the Services is Libya.

4. The contract is valid for 90 days period with possible extension for another 90 days. Starting date of the Services is the date of Contractor's arrival at 19.09.2015

5. The Contractor undertakes to execute any and all of his obligations under this agreement with due diligence, at the highest professional level, with skill and to the best of his ability, while maintaining a high professional standard, all subject and in accordance with the Mandator's needs, instructions and supervision.

While delivering the Services, the Contractor shall be fully under the operational control and shall strictly follow the instructions of an appointed Supervisor of the Mandator who will be solely responsible for their supervision, daily direction and control.

Services shall be delivered on 24/7 basis.

6. The Mandator undertakes to provide the Contractor with all the materials, consumables, etc., concerning the provision of the Services, as well as any information, required by the Contractor, necessary for the proper performance of his duties.

The Mandator undertakes to position the Contractor for execution of the Services in operational and equipped maintenance warehouses in a zone free from hostile activities.

The Mandator undertakes to provide the Contractor:

- with full hospitality of minimum 3 star accommodation on room and board basis;
- life insurance;
- health insurance;

Insurances could be dealt by the Contractor and expenses reimbursed by the Mandator, based on preliminary approval of the insurance policy and cost.

7. Remuneration of the Contractor for due delivery of his Services is agreed to be 10 000 \$ monthly.

As a guarantee for the due performance of this agreement a 15% deposit is to be withhold from each payment by the Mandator and shall be payed upon the Contractor's obligations fulfillment and termination of this agreement.

Payment of the remuneration is monthly, between the 15st and the 20th of each



[Handwritten signature]

month in cash against receipt or by wire transfer to the following bank account [REDACTED]

Each party shall be responsible for its own taxes, social security payments and/or banking charges, etc., in relation to this agreement.

8. The Contractor fully indemnifies the Mandator for any and all damages to health, life, profits, equipment and personal belongings, given the life and health insurance policies are validly issued and paid for. This indemnification stretches to the heirs of the Contractor. In case the heirs claim against the Mandator any payments for compensation, damage etc., the Mandator is entitled to a compensation lump sum against the Contractor's property/inheritance to the amount of the claims.

9. Independent Contractor: Contractor acknowledges that he shall perform his obligations hereunder as an independent contractor and not as an employee nor agent of the Mandator. Contractor further acknowledge that he is not on Mandator's payroll and social security or tax withholding rolls.

10. This contract is terminated:
- upon its term expiration;
 - by unilateral notification by the Mandator in case the Contractor fails to provide the required quality of Services – in such case the performance deposit of the Contractor serves as a compensation to the Mandator.

11. All disputes that may arise in connection with the performance of the present contract shall be settled in the way of agreement. If this proves impossible all disputes and disagreements shall be governed by and construed in accordance with Serbian Law by the courts in Belgrade.

This Agreement has been signed in two uniform copies, for each of the Parties.

For and on behalf of the Mandator:

Contractor:

Name: Banari Sergiu

Signature: 


Signature:

For and on behalf of the Mandator:

Contractor:



1. The relation between Rami Ghanem and Sergiu Banari is also confirmed through the analysis of their respective Facebook accounts, adding to the information provided by a Member State. Both individuals are related through their Facebook, as well as their wives.

2. The money transfers from accounts at *Latvijas Pasta Bank* (Latvia) lead to a number of Ecuadorian citizens linked to the Ecuadorian Air Force (although their current relation with this institution is unknown). The transfers detected happened between June 2015 and December 2015. It is to be noted that Ghanem was arrested in December 2015. The companies ordering the transfers are also identified in the following table.

DATE	BENEFICIARY	CONCEPT	AMOUNT	FM	TO
18/06/2015	Individual 1	Payment for it services	9,900.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
18/06/2015	Individual 2	Payment for it services	9,900.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/07/2015	Individual 3	Payment for law services	9,887.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/07/2015	Individual 4	Payment for law services	9,887.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/07/2015	Individual 5	Payment for law services	9,887.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/07/2015	Individual 1	Payment for it services	9,887.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/07/2015	Individual 2	Payment for it services	9,887.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
27/07/2015	Individual 6	Payment for law services	9,858.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/09/2015	Individual 7	Payment for it services	9,857.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
15/09/2015	Individual 8	Payment for it services	9,857.00	IREWORK TRADING LP	BANCO PICHINCHA
21/09/2015	Individual 1	Payment for it services	10,175.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
22/09/2015	Individual 9	Payment for it services	19,826.00	IREWORK TRADING LP	BANK OF AMERICA
29/09/2015	Individual 2	Payment for law services	9,856.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
05/10/2015	Individual 6	Payment for	9,857.00	DEAL LOGIC	BANCO GENERAL

		law services		DOX LP	RUMINAHUI S.A.
26/10/2015	Individual 1	Payment for it services	9,858.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
26/10/2015	Individual 9	Payment for it services	19,993.00	IREWORK TRADING LP	BANK OF AMERICA
06/11/2015	Individual 7	Payment for it services	9,857.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
06/11/2015	Individual 8	Payment for law services	9,857.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO PICHINCHA
10/11/2015	Individual 6	Payment for law services	9,860.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
13/11/2015	Individual 2	Payment for it services	9,860.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
11/12/2015	Individual 7	Payment for it services	9,808.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
14/12/2015	Individual 1	Payment for it services	9,808.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
16/12/2015	Individual 2	Payment for it services	15,690.00	IREWORK TRADING LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.
22/12/2015	Individual 6	Payment for law services	9,870.00	DEAL LOGIC DOX LP	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.

3. There are nine different individuals involved. The amounts transferred indicate that the pilots received almost USD 20,000 per month and the engineers USD 10,000. The discontinuous payments suggest that other salaries were paid from and deposited to different accounts. All of the destination accounts but one (Individual 9, actually one pilot), belong to Ecuadorian banks.

BENEFICIARY	BANCO GENERAL RUMINAHUI S.A.	BANCO PICHINCHA	BANK OF AMERICA
Individual 9			2
Individual 1	5		
Individual 7	3		
Individual 5	1		
Individual 3	1		
Individual 2	5		
Individual 8		2	
Individual 6	4		
Individual 4	1		
Total	20	2	2

4. The Panel is currently investigating the business network behind the two ordering customers (United Kingdom registered). This network of companies goes through the Marshall Islands back to the United Kingdom. Both ordering companies are registered at the same address in Scotland.

COMPANY	COMPANY NUMBER	ADDRESS
Deal Logic Dox LP	SL015607	12 South Bridge, Suite 1, Edinburgh, Scotland, EH1 1DD
Irework Trading LP	SL011876	12 South Bridge, Suite 1, Edinburgh, Scotland, EH1 1DD

Source: UK Companies House

5. After the arrest of Rami Ghanem, some Libyan military officers at the air force academy in Misrata have taken the lead in contracting at least one of these Ecuadorian citizens, as shown in the excerpts below:

**Presidency of General Staff
Air Academy**

Employment Contract ([REDACTED]):

Today, [REDACTED]/12/2016, this contract entered at the premises of the Air Force Academy, Misrata between the following:

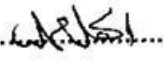
1- The Air Academy, located in Misrata city, represented for signing this contract by, **Colonel Eng. Alhadi Ali Makhlouf**, in charge of planning office of Mir-F1 and, the commander of technical affairs at the academy, referred hereinafter as the (First Party).

This contract is made in Arabic and English of four copies for each language and each party keeps two copies of each couple.


Signatories:


Air Force Academy, (First Party), represented by:

- Name: Eng. , Alhadi Ali Makhlof

Signature: 

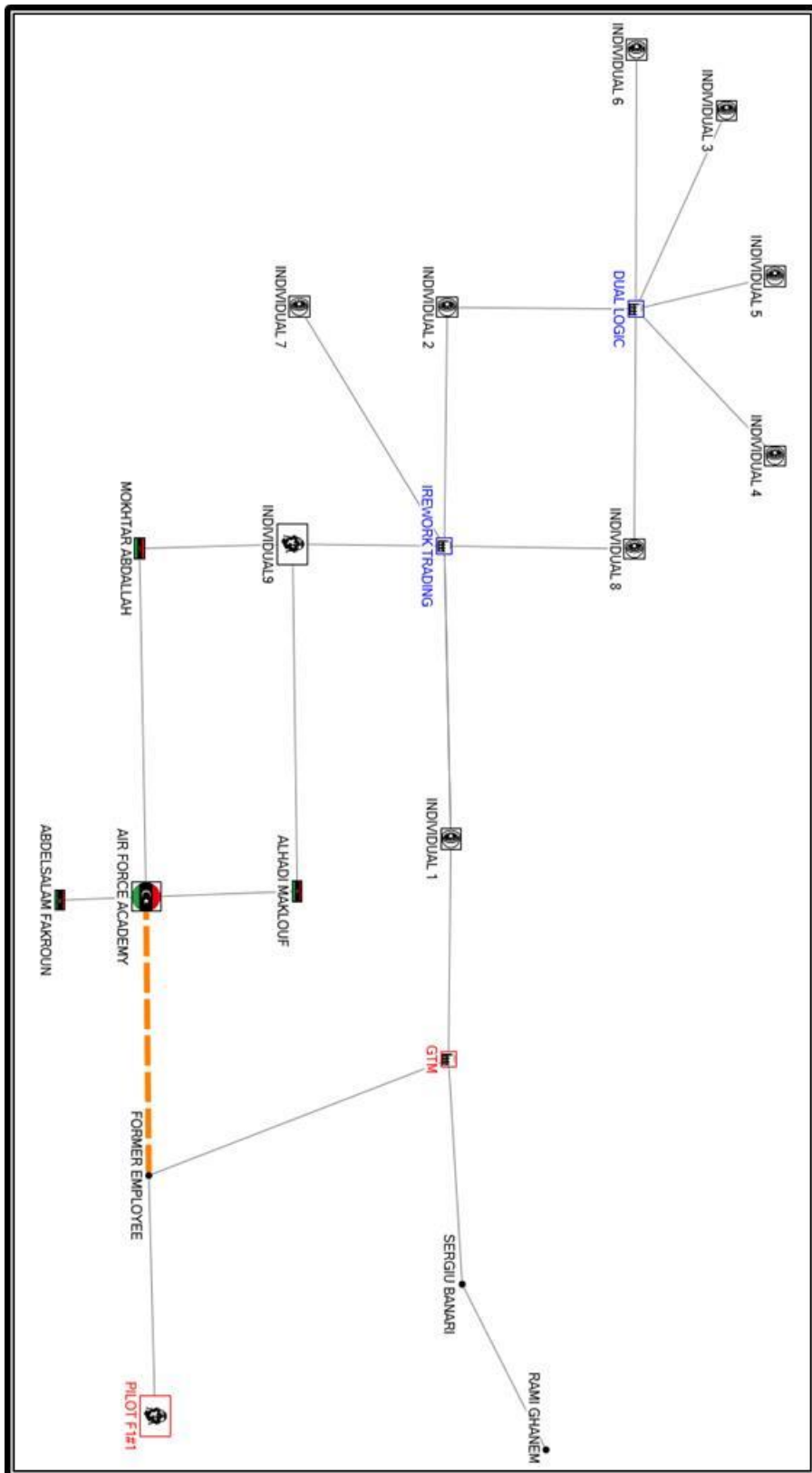
- Name: Technician Mokhtar Abdallah Wahala

Signature: 



Source: Confidential

6. The following graph explains the connections. Individual 1 is the engineer mentioned in the contract arranged by GTM, shown at the beginning of this Annex. Individual 9 is the individual contracted by GTM with whom it has an altercation.

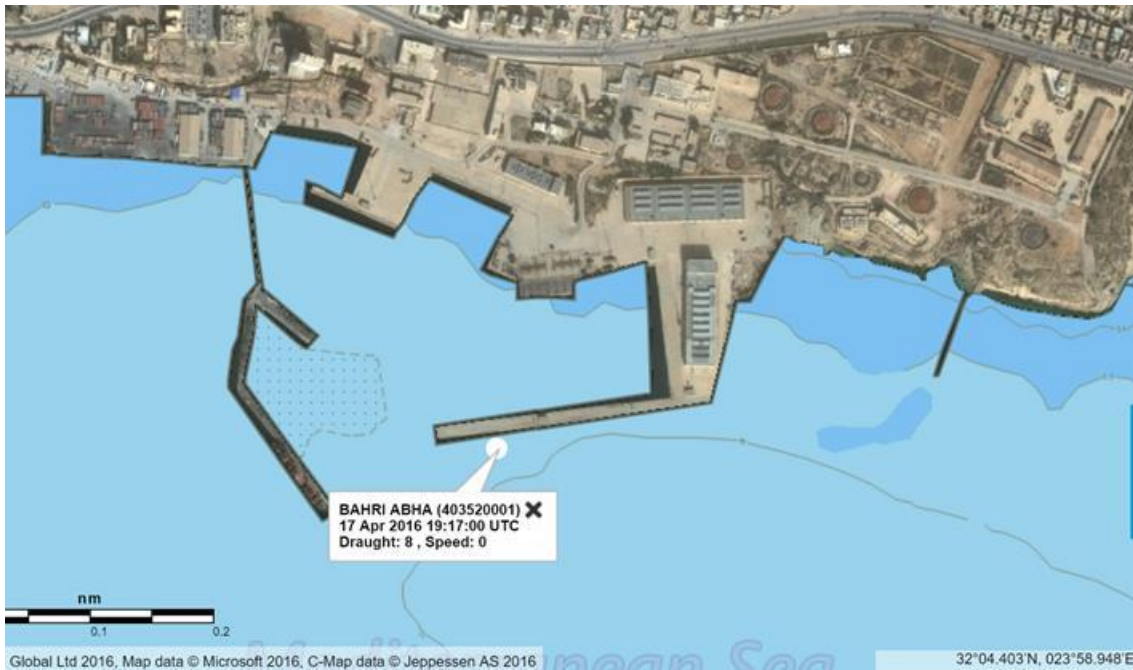


Armoured vehicles transferred to Libya

Panthera armoured vehicles with turrets (ready to be equipped with weapon systems)



Source: Libyan Observer, 24 April 2016




This is the position of the vessel BAHRO ABHA while docked in Tobruk (AIS data):

32°04.403'N, 023°58.948'E

Bill of lading of the vessel 'Bahri Abha' (IMO 9620944) delivering APCs:

BILL OF LADING FOR COMBINED TRANSPORT AND PORT TO PORT SHIPMENT

THE NATIONAL SHIPPING COMPANY OF SAUDI ARABIA (BAHRI) - FMC CRG. NO. 004197



SHIPPER/EXPORTER (1) NEW IDEAL TRADING EST. JEDDAH SAUDI ARABIA		DOCUMENT NO (4) NSAUBA010JELK001
CONSIGNEE (2) (NOT NEGOTIABLE UNLESS CONSIGNED TO ORDER) (NAME, ADDR. PHONE) LIBYA CAPITAL FOR IMPORTING OF ARAB AND PARTS. Tel: 00218918598865 TOBRUK-LIBYA.		EXPORT REFERENCES (5)
FORWARDING AGENT - REFERENCES - NAME, ADDRESS & TELEPHONE NO. (6) NEW IDEAL TRADING EST. JEDDAH SAUDI ARABIA		POINT AND COUNTRY OF ORIGIN (7)
NOTIFY PARTY (3) (COMPLETE NAME, ADDRESS AND TELEPHONE NO.) SAME AS CONSIGNEE		CARRIER'S AGENT AT PORT OF DISCHARGE AND TELEPHONE NO. (8) RAS ALHILAL MARINE SERVICES CO. SHIPPING AGENCY ALFATEH TOWERS 2, 16 GROUND FLOOR TRIPOLI-LIBYA

PRE-CARRIAGE BY (9*)	PLACE OF RECEIPT (9A*)	ONWARD INLAND ROUTING (14*)
CARRIER'S RECEIPT (10) AS ADRS ROFO SHIPMENT	PORT OF LOADING (11) JEDDAH, SAUDI ARABIA	PLACE OF DELIVERY (15*)
PORT OF DISCHARGE FROM VESSEL (12) TOBRUK, LIBYA	FOR TRANSHIPMENT TO (13)	

CARRIER'S RECEIPT		PARTICULARS FURNISHED BY SHIPPER - CARRIER NOT RESPONSIBLE (SEE SUB-CLAUSE 5 (d))		
MARKS AND NUMBERS (16)	NO. OF PKGS. (17)	DESCRIPTION OF GOODS (18)	GROSS WEIGHT (19)	MEASUREMENT (20)
AS ADRS ROFO SHIPMENT	195	195 UNITS TOYOTA LAND CRUISER PICKUP SINGLE CAB, 4.0LTRS, V6, 2016YM. CARRIER NOT RESPONSIBLE FOR ANY SCRATCHES OR MINOR DENTS FREIGHT PREPAID LINER IN FREE OUT	428000	3705.000

RECEIVED in apparent good order and condition unless otherwise stated herein for carriage from the port of loading named herein or a place of receipt (Box 9A above), if mentioned herein, to the port of discharge named herein or at the place of delivery (Box 15 above), if mentioned herein. Such carriage being always subject to the terms, rights, defenses, provisions, conditions, exceptions, limitations and liberties contained on the reverse side hereof numbered 1-25 and those terms and conditions contained in the carrier's applicable tariff. The Merchant's attention is drawn in particular to the carrier's liberties in respect of on-deck stowage (see Clause 30) and potential routes and stowage (see Clause 6). In accepting this Bill of Lading, the Merchant agrees to be bound by all terms and conditions stated herein whether written, printed, stamped or incorporated on the face or reverse side hereof.

IN WITNESS WHEREOF, three (3) original Bills of Lading, all of like tenor, have been executed on behalf of the Carrier National Shipping Company of Saudi Arabia (hereinafter Bahri), ONE of which being accomplished the others shall stand void.

By: _____
As Agents for the Carrier Bahri

Bill of Lading No. **NSAUBA010JELK001**

Date: **JEDDAH - 07/04/2016**

Place of Issue: _____

COPY-NOT NEGOTIABLE

FREIGHT DETAILS, CHARGES ETC.
(See Clauses 9 and 15)

FREIGHT AS ARRANGED

Declared Value \$ _____

If Merchant enters actual value of the Goods and pays the applicable AD VALOREM tariff rate, the Carrier's Package Limitation shall not apply.

*APPLICABLE ONLY WHEN DOCUMENT USED AS A COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING (See Clause 5(b)).

(CONTINUED ON REVERSE SIDE)

DATE/TIME: 16/05/16 17:17:07
Mode: ROR
Page: 1

Master: Piece of Delivery
R A T E
Freight
Collect

NATIONAL SHIPPING CO. OF S/A
REGISTRY: SAUDI ARABIA
Port of Loading: TORONTO
Port of Discharge: TORONTO

25/03/16
Bill Date:
Port of Loading: JEBEL ALI (UDMAL)
Port of Discharge: TORONTO

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

Weight	MSR#	Freight	Code	Rate	Freight	Collect
53104	7135.181			100.00	5310.40	
24000	2190.471			780.00	1896.00	
TOTAL NUMBER OF PAGES: 140						

Weight	MSR#	Freight	Code	Rate	Freight	Collect
590331	4679.951			700.00	4139.00	
280000	2446.021				5380.00	
TOTAL NUMBER OF PAGES: 134						

Weight	MSR#	Freight	Code	Rate	Freight	Collect
442841	7098.879			700.00	3150.00	
208000	2907.521				7700.00	
TOTAL NUMBER OF PAGES: 134						

DATE/TIME: 16/05/16 17:17:07
Mode: ROR
Page: 2

Master: Piece of Delivery
R A T E
Freight
Collect

NATIONAL SHIPPING CO. OF S/A
REGISTRY: SAUDI ARABIA
Port of Loading: TORONTO
Port of Discharge: TORONTO

25/03/16
Bill Date:
Port of Loading: JEBEL ALI (UDMAL)
Port of Discharge: TORONTO

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

RECEIVER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

SHIPPER: (SI) DS STEEL GENERAL TRADING (LLC)
Vessel: HAJRI ABHA 010 NA
Voyage No.: 181734
No. of Pieces: 140
No. of Pallets: 140
No. of Containers: 140
No. of Seals: 140
No. of Seals/Party: 140

(FX): 851-859-6645 (OR) OF STEEL GENERAL TRADING (LLC) (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) UNITED ARAB EMIRATES (CITY) DUBAI (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 7 202189428218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218	TOTAL NUMBER OF PAGES 110 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218	110 UNIT L W BEL 138AL 700L 270 (R) 487131 7000 871 217660 2017 2011 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218	(COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218	(COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218	(COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218 (COUNTRY) SAUDI ARABIA (CITY) RIYADH (CONTACT) (TEL) 852-823-4218
---	---	---	--	--	--

Source: Kingdom of Saudi Arabia

Letter from the former Libyan Minister of Interior dated 18 December 2014 asking the Libyan Ambassador to the United Arab Emirates to intervene in the blockage of the transfer of 100 armoured vehicles and coordinate with the United Arab Emirates Ministries of Defence and Foreign Affairs.



Source: MSPV, 2015

Vehicles Delivered to Tobruk for LNA Affiliated Armed Groups

1. The Panel received from several sources information on a delivery of over 300 Toyota pickups and armoured Landcruisers to Tobruk on 16 January 2017. A verification of maritime data showed that the only vessel appropriate to carrying vehicles and docked in Tobruk is the SHAM 1.

2. The SHAM 1 (IMO 7920857) is a vehicle carrier. It called at Tobruk port on 16 Jan 2017, mooring for 36 hours.

7920857	Tobruk	Libya	15-Jan-17 07:11	2017 -01- 16	SHAM 1	VEHICLES CARRIER	Med Wave Shipping SA
7920857	Tobruk	Libya	19-Dec-16 19:51	2016 -12- 21	SHAM 1	VEHICLES CARRIER	Med Wave Shipping SA
7920857	Tobruk	Libya	07-Nov-16 10:05	2016 -11- 07	SHAM 1	VEHICLES CARRIER	Med Wave Shipping SA
7920857	Tobruk	Libya	23-Oct-15 22:44	2015 -10- 23	SHAM 1	VEHICLES CARRIER	Med Wave Shipping SA

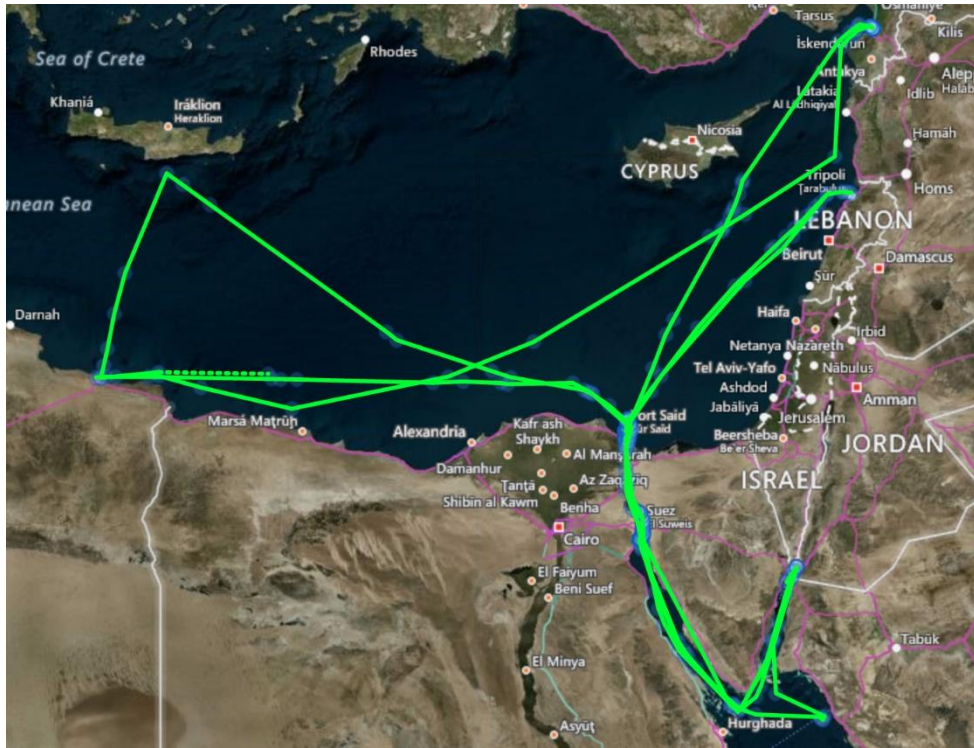
Source: IHS Seaweb

3. The vessel's details are:

Ship Name	SHAM 1	Shiptype	Vehicles Carrier
LR/IMO No.	7920857	Gross	9,367
Call Sign	ODWM	Deadweight	4,401
MMSI No.	450568000	Year of Build	1980
Flag	Lebanon	Status	In Service/Commission
Operator	Med Wave Shipping SA	Shipbuilder	Usuki Iron Works - Usuki

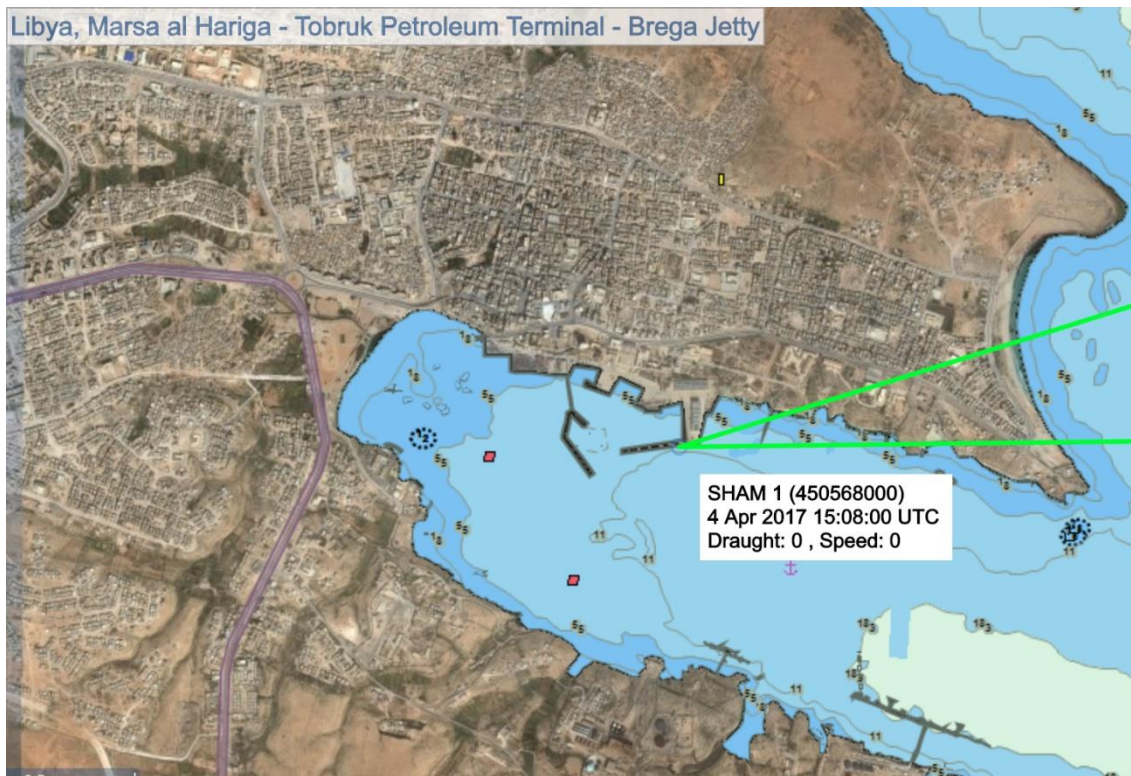


The vessels movements from October 2016 to January 2017



Source: IHS Seaweb

4. The Panel had further received confidential information that another delivery to Tobruk was conducted on 4 April 2017. Again, maritime data showed the SHAM 1 docked at the port.



Source: IHS Seaweb

The SHAM 1 arrived from Port Said (Egypt) to Tobruk and then to Iskanderun (Turkey).



Source: IHS Seaweb

5. The owner of the SHAM 1, Med Wave Shipping SA, is registered in Amman, Jordan. The Panel continues to investigate who chartered the vessel. However, the IHS data also shows that the vessel is listed by the Office of Foreign Assets Control (OFAC) of the U.S. Department of Finance since January 2015, when it was still registered under the name of CITY OF MISURATA. The listing seems to be linked to the former owner of the vessel, Merhi Ali Abou Merhi, a Lebanese businessman linked to Hizbollah through a ring of companies (money laundering according to the OFAC).²² Abou Merhi led the *Joumaa* criminal organization.²³ It should be noted that the SHAM 1 still flies the Lebanese flag and that the ownership of the vessel changed to a new company at the moment the vessel was listed.

Company Detail

Short Name	Med Wave Shipping SA
Full Company Name	Med Wave Shipping SA
Nationality of Registration	Honduras
Status	Existing
Founded	2015

Relationships

Addresses

No.	01
Address	Office 511, 5th Floor, Baraka Building, Dauwar al-Waha, Amman, Jordan.
Telephone	+962 6 554 0308

Source: IHS Seaweb

²² <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20151001.aspx>.

²³ <http://yalibnan.com/2016/03/09/us-denies-lebanese-businessman-merhi-abou-merhi-was-cleared-over-links-with-hezbollah/>.

Details:

Type:	Vessel	List:	SDN
Vessel Name:	CITY OF MISURATA	Program:	SDNTK
Call Sign:	3EMY5	Vessel Flag:	Panama
Tonnage:		Vessel Type:	
Gross Registered Tonnage:		Vessel Owner:	
		Remarks:	(Linked To: MERHI, Merhi Ali Abou; Linked To: ABOU-MERHI LINES SAL)

Identifications:

Type	ID#	Country	Issue Date	Expire Date
Vessel Registration Identification	IMO 7920857			
MMSI	354134000			

Source: OFAC

Photograph: Toyotas HZJ 79 delivered to Tobruk



Source: Confidential

Interception equipment

Page 1 of a letter of complaint by LPTIC Chairman to ZTE



الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة
Libyan Post, Telecommunication & IT Holding Company

ZTE Corporation
ZTE Plaza
Keji Road South
Hi-Tech Industrial Park
Nashan District
Shenzhen
People's Republic of China

التاريخ :
الإساري :

CC:

- (1) The Minister of Foreign Affairs for Libya
- (2) H.E. Mr Usama Siala, the President of Libya's General Telecommunications and Informatics Authority
- (3) Libya's President of Administrative Control Authority.

30 September 2015

URGENT EXPLANATION REQUIRED FROM ZTE CORPORATION

ZTE CORPORATION IS DIRECTLY INVOLVED IN THE ILLEGAL AND UNLAWFUL SUPPLY AND INSTALLATION OF INTERCEPTION EQUIPMENT ON THE LIBYANA TELEPHONE NETWORK IN LIBYA

I write to you in my capacity as Chairman of the Libya Post and Telecommunications, Information Technology Company ("LPTIC"). As you will be aware, LPTIC is the owner of all mobile and other telecommunications assets in Libya. LPTIC is owned and controlled by the State of Libya, reporting directly to the Government of Libya and its Prime Minister, H.E. Abdulla al-Thani.

I have very recently been made aware of some very disturbing news involving ZTE. I have been informed that ZTE has illegally and unlawfully supplied and installed cellular interception equipment on the mobile network of Libyana in Libya. The equipment is designed to intercept and record telephone conversations made on the Libyana network. Neither LPTIC nor its management team in Libyana has commissioned ZTE to install this equipment. It would seem that ZTE has installed the relevant equipment in collusion with rogue militia acting outside of the legal framework of LPTIC and the authority of the recognised Government of Libya. Given the political context of Libya, ZTE would seem to be directly involving itself in supporting illegal and non-state participants acting to undermine the legitimate and internationally recognised Government of Libya and its efforts to bring peace and stability to Libya.

Source: LPTIC

Private Security Company Activity

RSB

1. The Russian RSB-group has confirmed that it was contracted to clear an industrial facility from mines and IEDs in Benghazi.²⁴ Oleg Krinistyn, founder, of RSB-group, had already mentioned in an interview on 28 September 2016 that 86 of his employees were involved in demining, but did not disclose the contractor's name.²⁵ A commander of the Libyan Air Force denied that Libya had contracted any private military company and later the spokesman of the LNA, Col. al-Mesmari, insisted that the RSB-group had been contracted by the Libyan Cement Company.²⁶

²⁴ "Russia's RSB-Group Demined Plant in Libya on Country's Official Request – CEO", Sputnik News, 13 March 2017, <https://sputniknews.com/middleeast/201703131051530014-rsb-libya-demining-request/>.

²⁵ Pierre Avril, "Les mercenaires russes sortent de l'ombre en Syrie", Le Figaro, Paris 28 September 2016, p.14.

²⁶ "Russian Private Company in Benghazi Hired by Cement Company, Not Armed Forces", Sputnik News, 13 March 2017, <https://sputniknews.com/middleeast/201703131051522699-russia-benghazi-libya-military-company/>.

Tunisian seizures of materiel from Libya

AK-47 Type (AKM) self-loading rifle				
	Serial number			
	Year	Number	Country of Production	Factory/Producer
1	1977	976652	Russia	Tula Arsenal
2	1977	406296	Russia	Tula Arsenal
3	1975	865780	Russia	Tula Arsenal
4	1975	866165	Russia	Tula Arsenal
5	89	11693	Egypt	
6	1975	585307	Russia	Tula Arsenal
7	1963	EC2080	Russia	Tula Arsenal
8	1977	945342	Russia	Tula Arsenal
9	1977	954558	Russia	Tula Arsenal
10	1977	932306	Russia	Tula Arsenal
11	1977	918703	Russia	Tula Arsenal
12	1971	KU 6657	Russia	Izhevsk
13	1976	256460	Russia	Izhevsk
14	82	KV 7061	East Germany	
15	1975	840826	Russia	Tula Arsenal
16	1975	819477	Russia	Tula Arsenal
17	1978	RW 1740	Romania	Romania
18	1985	PM 0001	Romania	Romania
19	1985	2770	Romania	Romania

AKM (folding stock) self-loading rifle				
	Serial number			
	Year	Number	Country	Factory
3	1977	PP07939	Poland	Poland
4	1986	301863	Yougoslavia	Zastava

Type 56-1 self-loading rifle			
	Serial number	Country	Factory
1	18012173	China	Norinco
2	846797	China	313

AK-103 2 self-loading rifle			

	Serial number				
	Year	Number		Country	Factory
1	2005	051453705		Russia	Izhevsk
2	2006	061384485		Russia	Izhevsk
3	2007	071410072		Russia	Izhevsk
4	2007	071495587		Russia	Izhevsk
5	2005	051443114		Russia	Izhevsk
6	2005	051485721		Russia	Izhevsk
7	2008	081430812		Russia	Izhevsk
8	2008	081363184		Russia	Izhevsk
9	2007	071405819		Russia	Izhevsk
10	2005	051463138		Russia	Izhevsk
11	2007	071492017		Russia	Izhevsk
12	2005	051364737		Russia	Izhevsk
13	2007	071420705		Russia	Izhevsk
14	2007	071421333		Russia	Izhevsk
15	2007	071458363		Russia	Izhevsk
16	2007	071376559		Russia	Izhevsk
17	2007	071496377		Russia	Izhevsk
18	2007	071448896		Russia	Izhevsk

Torun over-under shotgun					
	Serial number				
	Year	Number		Country	
1	2015	0027		Turkey	Torun Silah Sanayi
2	2015	0031		Turkey	Torun Silah Sanayi
3	2015	0035		Turkey	Torun Silah Sanayi
4	2015	0043		Turkey	Torun Silah Sanayi
5	2015	0048		Turkey	Torun Silah Sanayi
6	2015	0051		Turkey	Torun Silah Sanayi
7	2015	0052		Turkey	Torun Silah Sanayi
8	2015	0275		Turkey	Torun Silah Sanayi
9	2015	0415		Turkey	Torun Silah Sanayi
10	2015	0431		Turkey	Torun Silah Sanayi

1. Seized material also included:

6 FN-FAL self-loading rifles

4 PKM machine guns

1 FN Herstal MAG machine gun

2 Dragunov SVD designated marksman rifles

2 DShK 12.7mm heavy infantry machine guns

Over 240 7.62×39mm box magazines (steel and plastic)

AK 103-2

2. In previous years, the Panel regularly documented AK 103-2 seized from terrorist groups in Tunisia (see S/2013/99 para 122) and other neighbouring countries (S/2014/106 para 118 and 138). Those were usually limited to two to three rifles and in most cases, the Russian Federation could confirm their deliveries to Libya between 2005 and 2008. The Tunisian authorities secured at least ten AK 103-2 during or in the aftermath of the Ben Guerdane attack. The Panel continues to observe AK 103-2 originating from Libya used in neighbouring countries by extremist groups. Libya remains an important source of armament for extremist armed groups in the region.

Photograph: AK 103-2 self-loading rifles produced between 2005 and 2008





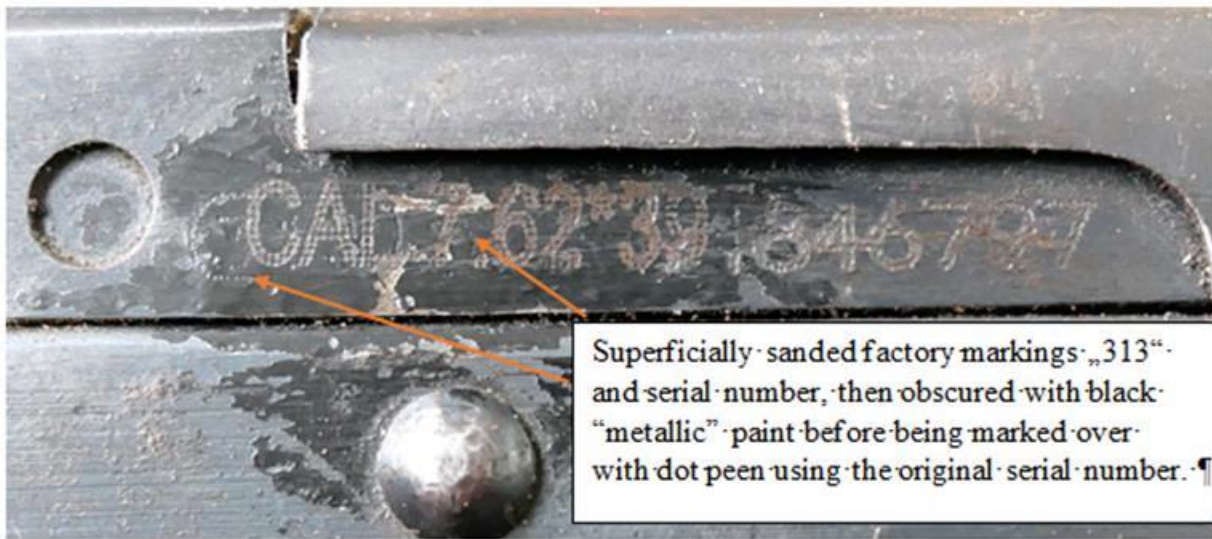
Source: Panel of Experts, Tunis, January 2016

Type 56-1

3. The Panel noticed that one of the Type 56-1 rifles used during the attack by ISIL elements showed peculiar signs of an attempt to obscure the original factory markings. The technique applied seems superficial and odd as it does not remove the serial number.

Photograph: Type 56-1 self-loading rifle 1 with Serial Number 4846797, Factory 313, sanded and blackened markings





Source: Panel of Experts, Tunis, January 2016

4. The Panel’s investigations highlighted that a similar technique was applied to other Type 56-1 rifles previously documented in the wider region (Group of Experts on Côte d’Ivoire, S/2016/254, Annexes 13c and 13d; S/2013/228, Annex 16). In April 2011 the Small Arms Survey documented in South Sudan a Type 56-1 rifle seized by the SLPA from Athor’s SSDM/A.²⁷ The Panel continues to investigate the source of these modified markings of rifles.

Photograph: Type 56-1 with Serial Number 48126446, Factory 313:



Source: Small Arms Survey

²⁷ Jonah Leff and Emile LeBrun, ‘Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan’, Working Paper 32, Small Arms Survey, Geneva, p.47.
<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf>.



Source: Small Arms Survey, Jongelei, South Sudan, April 2011

Detonators

5. The detonator/blasting cap shown below is an example of one of 137 such items.

Photograph: Hercules Powder Company detonator



Source: Panel of Experts, January 2017

6. The blasting caps are manufactured by the Hercules Powder Company of Wilmington, Delaware. Panel research has shown that Hercules Powder Company was merged with Ashland Inc. in 2008, however it is not clear if the Hercules brand name is still used.

Baretta MOD. 70

Photograph: Beretta MOD. 70 7.65mm, Serial Number A81171, which has a screw fitting at the front of the barrel for the attachment of an accompanying suppressor.



Source: Panel of Experts, January 2017

7. This pistol was manufactured on 9 October 1964. It was not registered with the police and there is no further information available on the date or destination of its export from Italy.

Taurus PT-92

8. The Taurus PT-92 9mm Para. Serial Number B27792 also has a screw fitting for the attachment of the suppressor. The Panel has received no response to enquiries to identify the supply route of this weapon.

Photograph: Tuarus PT-92 Pistol



Source: Panel of Experts, January 2017

Egyptian seizures of materiel from Libya

عدد الأسلحة والذخائر المضبوطة من قبل السلطات المصرية أثناء تهريبها من ليبيا
في الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/١١/١١

ذخيرة	طبنجة	بندقية ضغط هواء	رشاش كلاشينكوف	بندقية خرطوش	بندقية قناصة	بندقية آلية عيار ٣٩٠٧,٢٦
٢٩٣ طلقة مختلفة الأعيرة	٥	١	١	١٣٩٥	٦	١٢

**Weapons and ammunition seized by the Egyptian authorities in the course of being smuggled
from Libya between 1 January 2016 and 11 November 2016**

7.26x39 automatic rifles	Sniper rifles	Shotguns	Kalashnikov machine guns	Air pressure rifles	Pistols	Ammunition
12	6	1395	1	1	5	293 rounds of assorted calibres

Source: Egyptian Ministry of Foreign Affairs

Transfers to Niger

1. Nigerien officials informed the Panel that overall they had seen a reduction in the scale of arms trafficking from Libya with a number of smaller seizures having been identified as having occurred in 2017. This is also confirmed by two recent studies by Conflict Armament Research and the Small Arms Survey.²⁸

2. The first of these, termed the Abalak Seizure, saw the attempted movement of weapons from Libya to West African gangs. Two migrants being used as ‘mules’ to transport weapons were intercepted and a quantity of munitions recovered. Most of the arms recovered were modified blank firing pistols with the ammunition consisting of blank rounds converted to fire steel ball bearings.

Photographs of materiel seized by Niger; source for all photographs unless stated otherwise: Panel of Experts

Photograph: Retay Baron HK Blank Pistol



²⁸ “Investigating Cross-Border Weapon Transfers in the Sahel”, Conflict Armament Research, London, November 2016; and Savannah de Tésières, “Measuring Illicit Arms Flow: Niger”, Briefing Paper n°1, March 2017, Small Arms Survey, Geneva.

Photograph: Retay Baron HK Blank Pistol



Photograph: Blow F92 Blank Pistol



Photograph: Converted blank ammunition in packaging



Photograph: Converted blank ammunition in packaging



Photograph: Converted blank ammunition, loose.



3. 369 cartridges were seized between Agadez and Zender on 27 February 2017 in the possession of Ahmed Ali Sallah, a Tebu from Chad. Sallah was hired by his community in Libya to transport the ammunition. The Nigerien authorities commented that some Tebu groups are a link between ISIL and Boko Haram, controlling most of the supply route to Diffa.

Photograph: Ammunition seized in possession of Ahmed Ali Sallah



Source: Nigerien Authorities

Photograph: Ammunition seized in possession of Ahmed Ali Sallah



4. Nigerien Gendarmerie provided additional reporting detailing seizures of small arms, predominantly assault rifles, and ammunition. The Panel is continuing to follow up on specific serial numbers of weapons seized.

Weapons seized in Algeria allegedly from Libya

1. The Algerian Ministry of Defence provides regular news and general figures on arms seizures and counter-terrorist operations.²⁹ The likelihood that some of the material seized was smuggled from Libya is high and would offer options to trace the material's origin. Below some example of such seizures:



²⁹ See, for example, 'Lutte contre le terrorisme et le crime organisé: bilan, janvier-mai 2016', La revue El-Djeich, n° 635, Algiers June 2016, pp. 48-49.



Source: Internet³⁰

³⁰ http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr#undefined.

A further example of material seized at the border between Algeria, Niger and Libya:



Material seized in the region of In Amenas:



Material seized in Tamanrasset:



Source of all the pictures above: Website of the Algerian Ministry of National Defence, under Actualités and Communiqués³¹

³¹ http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr#undefined.

2. The Algerian MoD has published in its monthly magazine an overview on material seized in Algeria in 2016. It is probable that a large share were smuggled from Libya in violation of the embargo.

Munitions

- **(17)** roquettes 57 mm hélicoptère.
- **(24)** charges propulsives pour RPG-7
- **(338)** roquettes pour RPG-7
- **(04)** roquettes pour RPG-2
- **(24)** roquettes de confection artisanale
- **(640)** obus de mortier de différents calibres, **(261)** charges pour mortier et **(317)** fusées pour mortier, **(138)** cartouches de mortier.
- **(28)** obus de fabrication artisanale
- **(03)** obus pour FLG
- **(24 470)** cartouches pour fusils de chasse
- **(107)** crosses pour kalachnikov
- **(10)** ceintures explosives
- **(100)** seringues prêtes à exploser
- **(189362)** balles de différents calibres
- **(1244)** chargeurs de munitions
- **(18)** chaînes de munitions pour fusil mitrailleur de type FMPK
- **(31)** kilogrammes de TNT
- **(735)** kilogrammes de substances explosives
- **(03)** demi bombonnes de gaz prêtes à exploser
- **(380,1 kg)** de poudre noire
- **(57)** détonateurs.
- **(01)** panier de lancement de roquettes pour hélicoptères.
- **(653 kg)** de dynamite.
- **(50 kg)** de nitrate d'amoniac
- **(02)** coffres de munitions pour mitrailleuse RPK.

Armes	
Fusils automatiques Kalashnikov	668
Fusils mitrailleurs FMPK	48
Mortiers	37
Fusils de chasse	82
Fusils semi-automatiques dotés de lunette de précision	35
Fusils à pompe	26
Fusils semi-automatiques Simonov	64
Lance-roquettes RPG-7	18
Fusils mitrailleurs de type RPK	16
Mitrailleuses de type 12,7 mm	13
Mitrailleuses de type 14,5 mm	07
Fusils à répétition	36
Mitrailleuses de type PKT	09
Mitrailleuses de type PSH	02
Mitrailleuses de type Dictariov	05
Mitrailleuse de type M16	01
Mitrailleuses de type MAT44	04
Lance-missiles à 3 canons	01
Lance-missiles de type Strela	01
Lance-roquettes RPG-5	05
Lance-missiles de RPG-2	02
Missiles anti-aériens	06
Fusils de confection artisanale	56
Pistolets automatiques de différents types	35
Mitrailleuse de type RPD	01
Pistolet mitrailleur de type MAT-49	01
Fusils de type MAS 36	03
Grenades	792

Source: El Djeich, Revue mensuelle de l'armée nationale populaire, n°641, Avril 2016³²

³² http://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/revue/images/EldjeichDec2016Fr.pdf.

The Algerian MoD has also published the figures for the first quarter of the year 2017:

Armes	
Fusils automatiques de type Kalachnikov	56
Mitrailleuse lourde, de calibre 14,5 mm	01
Mitrailleuses lourdes de type FMPK	04
Lance-roquettes de type RPG-7	01
Fusil semi-automatique de type Simonov	01
Fusils de chasse	03
Pistolets automatiques	04
Canons de confection artisanale	02
Bombes de confection artisanale	14
Mines de confection artisanale	10
Grenades	30
Grenades fumigènes	09
Produits chimiques servant dans la fabrication d'explosifs	1004 Kg
Acide nitrique	150 L

Munitions	Autres objets
- (08) obus de type RPG-2	- (83) détecteurs de métaux
- (02) roquettes pour RPG7	- (83) marteaux piqueurs.
- (79) chargeurs pour pistolet mitrailleur de type Kalachnikov	- (110) groupes électrogènes.
- (3523) balles de différents calibres.	- (15) paires de jumelles
	- (08) téléphones satellitaires

El-Djeich N° 645 Avril 2017

Source: Revue mensuelle de l'Armée nationale populaire, n°645, Avril 2017,³³

³³ http://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/revue/images/EldjeichAvril2017Fr.pdf.

Distya Ameya

1. On 18 April 2016, the eastern NOC delivered the following order to AGOCO, with the intention of loading a vessel between 21-23 April in Marsa al-Hariga:

Date: 18.04.2016 التاريخ
Ref:IMLU/14/2016 الوافد
الإشراف

الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط

To: AGOCO-BEN
CC: AGOCO-TUB
Attn: OPERATIONS MANAGER
CC: TERMINAL SUPPORT

FAX: 00218612229006
TEL: 00218627622422
TEL: 00218612237788
TEL: 00218612228931 -Ext. 803325

Ref.no: IMA 09.11.2015 Code Number: DSA CONSULTANCY FZC-12-2016 "2015-C-010"
Subject: SARIR/Mesla Blend Cargo During 21-23/April 2016

Please load to:	(DISTYA AMEYA IMO 9077343)
Quantity:	(650,000 BBLs +/- 5% of SARIR/MESLA BLEND)
CONSIGNEE:	(To The Order Of "DSA CONSULTANCY FZC, UAE")
CONSIGNOR:	(NATIONAL OIL CORPORATION LIBYA)
DESTINATION:	(MALTA)
INSPECTOR:	Al Khabeer Company for Inspection and Conformity
MARKED:	["Clean On Board" & "Freight Payable as Per Charter Party"]

NOTE: Please Deliver Master One Copy of All Documents

Dr. Almagbruk Sultan
General Manager, International Marketing
National Oil Corporation

CC:

- Chairman
- Int. Marketing Coordinator
- Finance Coordinator
- DSA File

العنوان : البيضاء أم الصمصام - شارع أم الصمصام / خلف البنية فلقون (مجمع شهود الدول) عم. ب (1480) فاكس 218695710300 هاتف 600 / 00218695710400

Source: Confidential

2. The 'Distya Ameya' (IMO 9077343) approached Libyan territorial waters from the Suez Canal. The western NOC sent an e-mail on 21 April 2016 to the operator of the vessel among others when they had verified its intentions, in the following terms:

Sent: Thursday, April 21, 2016 12:25 PM
To: 'maritime.managers@griffin.li'; 'maritimepacific@aol.com'; 'roger.green@marinecon.net'; 'maritime-mutualnz@xtra.co.nz'; 'maritimemutualnz@aol.com'
Subject: Extremely Important /URGENT
Importance: High
Dear Sir/Ma'am

Good Morning
With reference to the series of clear resolutions and statements of the United Nations, including UN Security Council Resolution 2259, that it strongly opposes activities which could damage integrity and unity of the NOC, UNSCR 2213 which implement sanctions against individuals or entities that support criminal networks through the illicit exploitation of crude oil or any other natural resources in Libya.

Moreover, it came to our attention that a vessel called "Distya Ameya" is illegally nominated to load from Libya, and your respectful club is the P & I club for this vessel.

Therefore, you're kindly requested to interfere and stop this illegal nomination, to prevent any kind of unwanted legal action and/or subsequences that may damage the vessel.

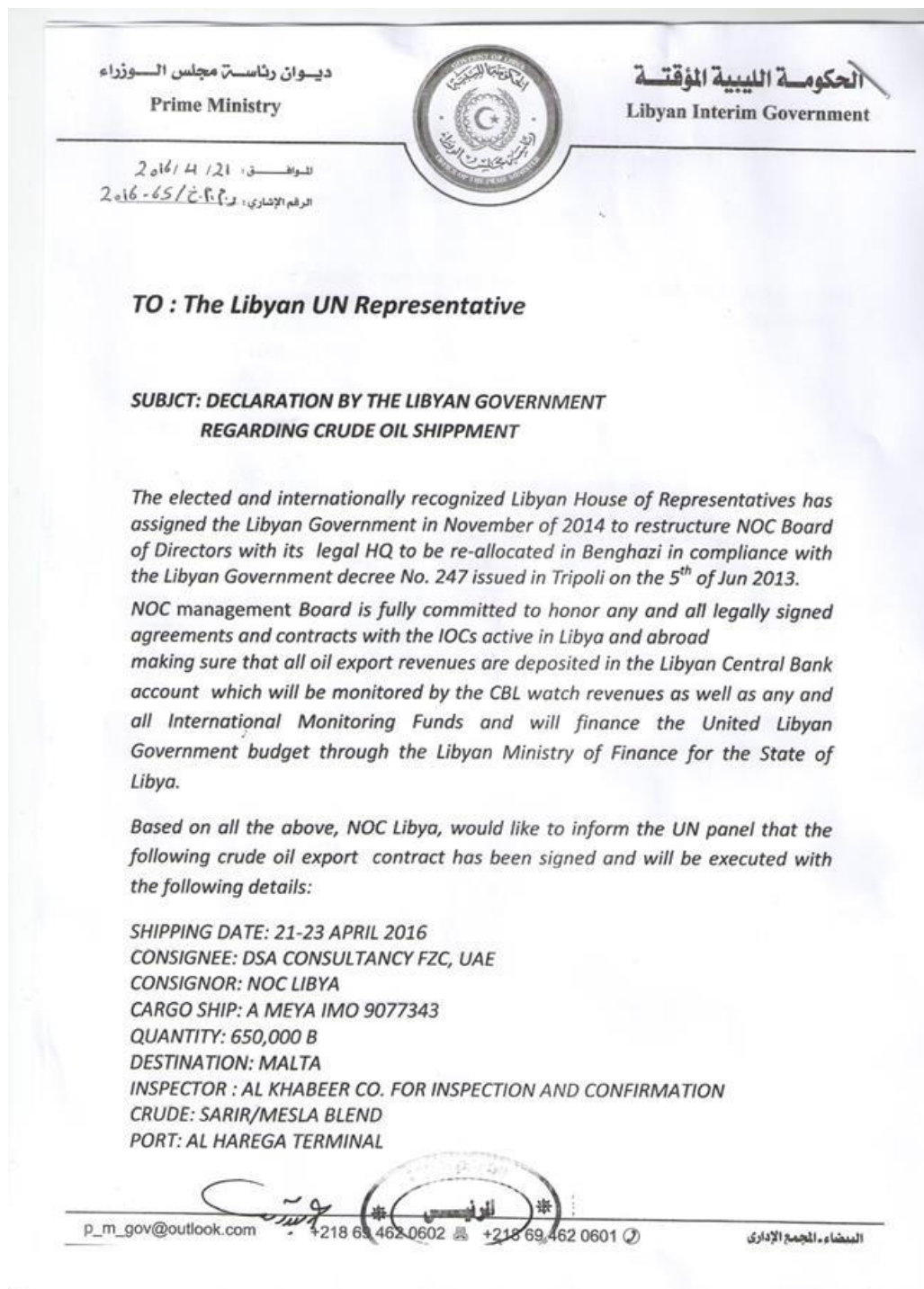
On behalf of Mr. Ahmed Shawki , General Manager of International Marketing Department-NOC Libya

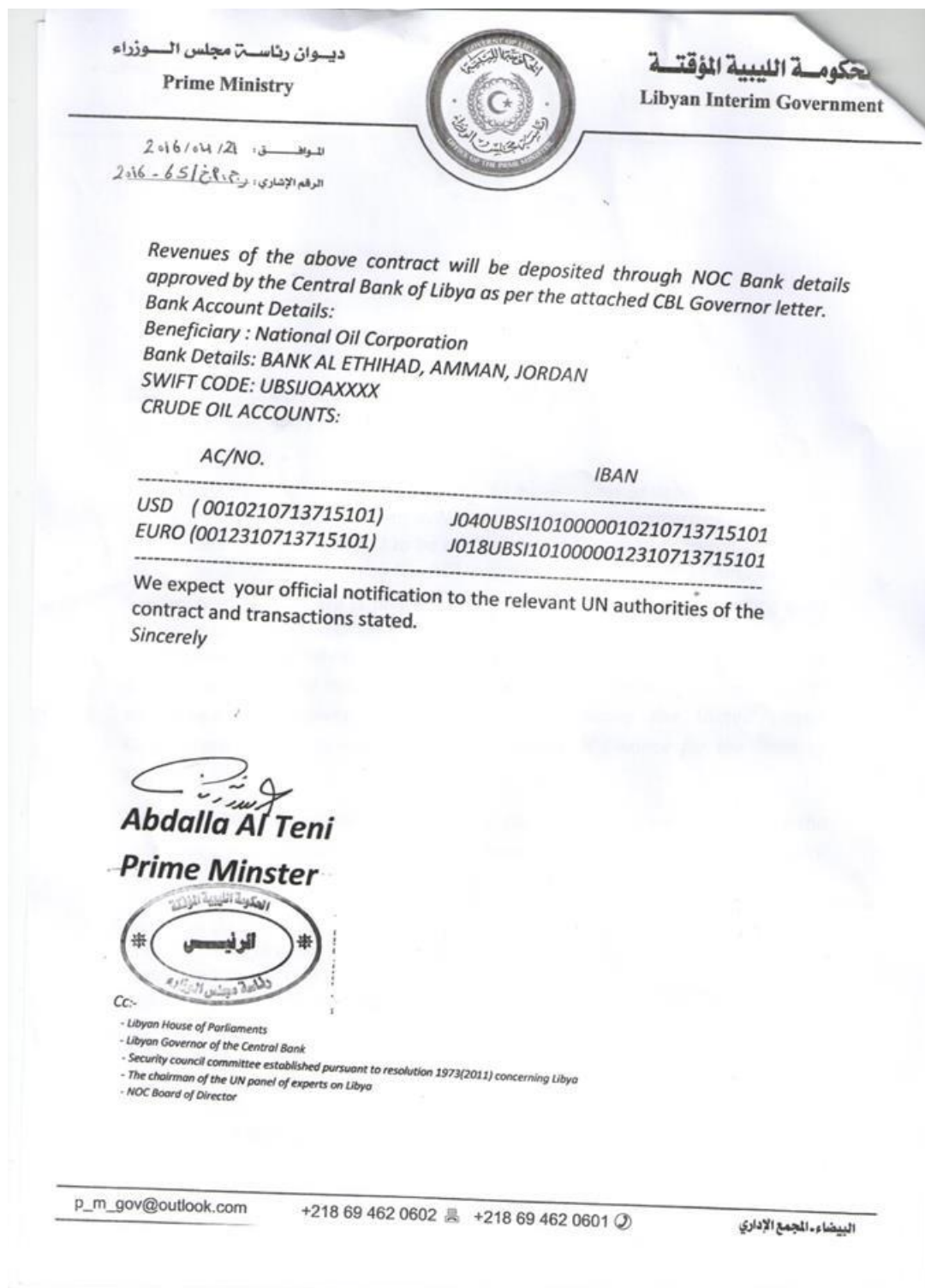
3. The details of the vessel are:

IMO_Ship_No	Name_of_Ship	Callsign	Deadweight	Flag
9077343	DISTYA AMEYA	AWPM	95420	India

4. The owner of the crude oil to be loaded in Tobruk is the company DSA Consultancy FZE, based in the United Arab Emirates.

5. The western NOC informed the PC about the case on 21 April 2016, while a letter signed by Abdallah al-Thinni was sent to the Permanent Representative of Libya to the UN:





Source: Confidential

6. On 21 April, the Permanent Representative of Libya to the United Nations requested the Committee to take action under resolution 2146 (2014). According to public data, the tanker was

heading to Limassol (Cyprus), but on 22 April 2016 was in the vicinity of Tobruk. However, the vessel did not enter port immediately. The eastern NOC board of directors held discussions about the loading. Finally, the board took the decision to load the vessel, although the decision was not unanimous. The vessel started to load on 24 April 2016 at 20:00 hours (local time).

7. On 23 April 2016, the western NOC sent a deterrent e-mail to the captain of the tanker:

To: distyaameya@amosconnect.com

Dear sir

Please be informed that The seller of the cargo you are planning to load is not the internationally recognized government of Libya. Loading the cargo will contravene UN Security Council resolutions 2146, 2259 and 2278 and may result in your vessel being impounded.

The Libyan government has notified the United Nations Security Council of your intention to load Libyan oil illicitly and the council is taking measures. We request that you weigh anchor and leave Libyan waters immediately.

8. The ship set sail in the early hours of 26 April 2016, heading to Malta. The Automatic Identification System (AIS) was interrupted several times during the journey.



The AIS was on for a period of time while the vessel sailed by Derna on 26 April 2016

Source: IHS Seaweb

9. The Panel is aware of discussions within the PC, which focused on the payment system that had been reported in al-Thinni's letter (see above paragraph 5).

10. In the meantime, the Maltese authorities warned the ship not to enter Maltese territorial waters. Therefore, the vessel remained adrift 50 nautical miles off Malta, waiting for instructions.
11. On 27 April 2016, the Committee added the vessel to the Libya Sanctions List.
12. The western NOC told the 'Distya Ameya' to head to Zawiya, to discharge the crude oil in the refinery. The ship docked on 30 April 2016. Due to bad weather conditions, the vessel departed on that same day and remained in the vicinity until it could dock again on 5 May 2016, finalising the operation on 6 May 2016, leaving Zawiya.
13. Upon request from India and non-objection by Libya, the vessel was delisted on 16 May 2016.

Unknown vessel

1. On 4 November 2016, Abdallah Ateiga sent the following communication to the Permanent

Dear Sir,

I am the focal point assigned by the Presidency Council of the Government of National Accord pursuant to UNSCR 2259.

I am concerned we may be on the brink of a new oil export crisis in Libya. Despite, signing an agreement to unify NOC earlier this year, the former NOC East chairman Nagi el-Moghrabi issued yesterday instructions to AGOCO, an NOC subsidiary, to load oil to be exported to Egypt (2 million barrels) outside the legal authority of NOC in Tripoli.

El-Moghrabi claims that he has been ordered to organize the shipment by the President of House of Representatives H.E. Mr. Aguilu Saleh, based on a pre-existing memorandum signed by Mr. Saleh. We have yet to see this memorandum, but we contest its legitimacy since it contradicts the Libyan law and the sole authority over oil exports of the GNA under UNSCR 2259.

In this situation, given that Libya and Egypt share a maritime border, the mechanism for interdicting illegal shipments under UNSCRs 2146 (2014) and 2278 (2016), as used in the recent case of the Distya Ameya, may be inadequate. In the case of shipment to Egypt, if a ship docks to load illegally there will probably be no opportunity for interdiction. Our focus, therefore, needs to be on prevention.

I would appreciate any thoughts you may have about how we could prevent such an illegal loading from taking place.

Also Eastern NOC is trying to activate contracts signed by them and all of it with unqualified companies as per NOC criteria and the commercial terms of those contracts not in the interest of Libyan people

Yours sincerely

Mission of Libya, with copy to the Panel, which was then forwarded to Committee:

2. The eastern NOC took care not to mention the name of a vessel³⁴, as can be seen in the following excerpt of one of the compulsory documents that are exchanged among the different entities involved in this kind of operation:

³⁴ In the excerpt it might appear that the name of the vessel is TBN. However, TBN is an abbreviation that means "To Be Named".

INTERTANKO'S STANDARD TANKER CHARTERING QUESTIONNAIRE 88 (Q88)		Version 3
1.	VESSEL DESCRIPTION	
1.1	Date updated:	28.08.2016
1.2	Vessel's name:	TBN
1.3	IMO number:	
1.4	Vessel's previous name(s) and date(s) of change:	
1.5	Date delivered:	Sep 06, 1995
1.6	Builder (where built):	SAMSUNG HEAVY INDUSTRIES, GEOJE, S. KOREA
1.7	Flag:	Panama
1.8	Port of Registry:	Panama
1.9	Call sign:	
1.10	Vessel's satcom phone number:	
	Vessel's fax number:	
	Vessel's telex number:	
	Vessel's email address:	
1.11	Type of vessel:	Oil Tanker
1.12	Type of hull:	Double Hull

Source: Confidential

3. The Panel was able to filter the data and determine the vessel involved in the alleged shipment. However, the vessel never entered the Mediterranean Sea at the time when the shipment was due to take place.

Contract with eastern NOC



الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط
National Oil Corporation

التاريخ: 14 / / 2016
الموافق: 13/01/2016 ميلادي
الرقم الاشاري: ت د 2016/69

To: Whom it may concern

This is to certify that **EUROPA SHIPPING SA** is registered within our list of companies with International Marketing Dept. in National Oil Corporation (Registration No.2015-C-075).

Best Regards,

Yours,


Dr. Almaghrub Mohamed
 General Manager, International Marketing

cc:IM, C031, File

المؤسسة الوطنية للنفط الادارة الرئيسية رأس لانوف



المؤسسة الوطنية للنفط
NATIONAL OIL CORPORATION

التاريخ : 2016/10/13
الموافق :

الإشاري : ١٥.١٦٦/د.ق
المسند :

To : EUROPA SHIPPING SA
Attention : Mr. Konstantinos Tsakiroglou.
Reference No. : IM. 166
Subject : Allocation Certificate

Allocation Certificate No 10/2016

National Oil Corporation of Libya (NOC) has the pleasure to allocate to **EUROPA SHIPPING SA** in our call, 3,000,000 bbls of Sarir/Messla blend crude oil loading Marsa El Hariga On FOB (2015-C-075) port (Marsa El Hariga), to be loaded between 25th of November 2016 to 30th of November 2016, as per contract No. (EUROPA SHIPPING SA -02-2016) (2015-C-075). And we will accommodate your nominated vessel accordingly.

Yours Sincerely,

Emad Mohamed

**Emad Mohamed
International Marketing
Coordinator**

cc:

- NOC Chairman
- Crude Dept
- Company



بنغازي - البرصة (00218)614782560 - (00218)614782561
info@libya-noc.org https://m.facebook.com/NOCL.LIBYA/

This Agreement
Contract for the sale and purchase of
Libyan Crude Oil
FOB
اتفاقية بيع النفط الخام

No (EUROPA SHIPPING SA-02-2016)
(2015-C-075)

Page 1 of 15



A handwritten signature in black ink, consisting of several vertical and diagonal strokes.

SELLER AND BUYER'S ACKNOWLEDGEMENT:

Paragraph (9)

We, as Seller, hereby with full corporate responsibility and with the power vested in its Officer, accept, confirm and agree to abide by this Contract. The Seller has all rights to revoke the entire Contract if Buyer failed to meet terms of this Contract.

date:

Prepared By:

Name : Dr. Almabruk Sultan

Position: National Oil Corporation- International Marketing.

Signed by:

SELLERS NAME: National Oil Corporation

Address: 1st Round Road, NOC Bulding, El Bidaa Libya

Representative: Dr. Nagi Elmagrabi

Position: Chairman



And

We, as Buyer, hereby with full corporate responsibility and with the power vested in its Officer, accept, confirm and agree to abide by this Contract.

date: 12-Feb.-2016.

Signed by:

BUYERS NAME: EUROPA SHIPPING SA

Representative: Konstantinos Tsakiroglou

Position: CEO



Appendix (A) of crude oil type specification

ملحق (A) مواصفات النفط الخام

Crude	API Gravity	Sulfur Content	Loading Port
Abu Attifel	41.5	0.3	Zueitina
Amna	36	0.2	Ras Lanuf
Brega	39.8	0.2	Marsa al-Brega
Es Sider	37	0.4	Es Sider
Messia	-	-	Marsa al-Hariga / Tobruk
Sarir	37.1	0.2	Marsa al-Hariga / Tobruk
Sirtica	42.2	0.4	Ras Lanuf
Zueitina	43.4	0.1	Zueitina



Page 15 of 15




Source: Confidential

Statement of eastern NOC entitlement

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الموافق 2017/ 3/27
الرقم الإشاري :

الحكومة الليبية المؤقتة



Sirs

Chairmen of the board of directors of
Libyan own companies
International companies operate in Libya
Companies owned by international and Libyan Companies
Companies has interest in Libyan market and deals with the NOC

Dear Sirs


In the past days unauthorized bodies had issued some decree related to oil sector including signing contracts. We would like to inform all concerned that these bodies are illegitimate and has no legal status, and therefore, any deals concluded with it considered illegal act, and those who are involved shall face legal action in Libya and abroad.

Therefore, we argue everybody concerned not to deal with these bodies nor to invite them to your offices any action might get you on facing legal claim by the national Oil Corporation, we would like to emphasis that the national Oil corporation NOC. Is located in Benghazi since the decree No (247) issued on the year 2013.

Sincerely yours

Eibadri - A
Dr. Abdussalam M. Elbadri

Deputy Prime Minister for Services Affairs
The Head of Oil & gas committee



www.pn-ly.com +219 69 462 0625 +218 69 462 0621

البيضاء - مجمع الإداري

Source: Confidential

The Vienna Agreement

Translation into English of the Vienna Agreement:

Translated from Arabic

In the name of God the Merciful, the Compassionate

The State of Libya

Principles for the agreement to integrate and consolidate the oil sector

On 15 May 2016, with the country's best interests in mind, Naji Husayn al-Maghribi and Mustafa Abdullah San'ullah held their fourth meeting on the situation in the Libyan oil sector.

The participants reviewed with some concern the disturbing ramifications of the current situation in the oil sector. They focused on the importance of reinforcing and consolidating efforts to alleviate the suffering of Libyan citizens as a result of the impact on their livelihoods of the political conflict that has been going on in the country for more than two years. Production levels in the State of Libya, which is a member of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) and has the largest reserves in Africa, are not even adequate for domestic demand.

The crisis does not end there. The country has been forced to use up a significant portion of the Central Bank's reserves in order to increase foreign fuel imports just to keep vital State facilities running. At the same time, the suspension of exports has led to an acute drain of Libyan assets that has had a negative impact on the value of the Libyan dinar and on citizens' quality of life.

It has become more urgent than ever to stop the bleeding, move beyond the painful past, face up to the many challenges, and overcome obstacles on the basis of a thorough understanding of the crisis, keeping in mind the country's best interests and the importance of using oil revenues to achieve genuine and balanced development across all regions of Libya without exception.

That being said, it goes without saying that the agreement should give priority to Benghazi. That city will be the lynchpin of the agreement, both because of the extent of the destruction there and because it has the potential to be an attractive environment. However, that can only happen if we build a strong economy by working together in the oil sector to revive production quickly and restore oil exports to normal levels.

In that spirit, and especially at this important juncture, as the State of Libya faces the most acute crisis in its modern history, these meetings are a test of our resolve and capacity to be on the right side of history. We, the decision-makers in the oil sector, have made a strategic choice to begin integrating and consolidating the National Oil Corporation in the country's best interests. Such a choice requires a deep appreciation for the nature of the crisis. At previous meetings, we discussed the ramifications for the country's present and future of the very real challenges faced by the oil sector. First and foremost, the participants engaged in a conscientious discussion of all pending issues, and laid out solutions for managing and overcoming them, with a view to initiating implementation as soon as the Presidency Council adopts the general framework agreement.

The attendees stressed that, mindful of the regulations in force in the State of Libya and the spirit and letter of the law, the agreement should incorporate, inter alia, the following points that came up during the meeting:

I. Chapter 1

The participants at the meeting agreed that Chapter 1 should address expenditures and salaries during the crisis in accordance with procedures followed by the oil sector in decades past.

II. Chapters 2 and 3

Mustafa Abdullah San'ullah stressed that Chapter 2, which covers current expenditures for operations, maintenance and production operations, and Chapter 3, which covers new projects and investments, should be consistent with guidelines, rules and regulations in force in the oil sector, with the law, and with properly documented data in the Corporation's books.

Naji Husayn al-Maghribi stressed that no new commitments should be undertaken in that regard, with a view to avoiding duplication and protecting the sector from fragmentation.

III. The participants discussed the following in some detail:

The participants appreciated the importance of supporting operating companies with adequate operating budgets to ensure uninterrupted production, and of maintaining exports to ensure the uninterrupted flow of hard currency revenues into the State of Libya.

Summary

In the light of the preceding, the participants agreed that sound legal principles should be adhered to rigorously, out of their conviction that such strict adherence would advance the interests of the homeland and its citizens.

In keeping with our awareness of the uniqueness of this stage, we agreed to hold a meeting within the next few days, with everyone involved undertaking to do their part to mitigate the risks to the oil sector, in particular, and also to the country's vital facilities. The goal will be the following:

Making clear to all the national forces in the State of Libya the dimensions and implications of the suspension of exports from the port of Haraqah, including the negative impact on the State's hard currency revenues; the importance of ensuring that all Libyans benefit from oil revenues; and the implications of the disruption of the regular operation of vital State facilities, including, inter alia, the following:

- Regular operation of electricity plants;
- Regular operation of water purification plants;
- Regular operation of strategic factories;
- Regular operation of hospitals and laboratories;
- Regular distribution of petrol for cars and trucks.

Western NOC efforts to prevent deals

Letter from the western NOC to the International Association of Independent Tanker Owners (INTERTANKO), warning them of the attempts of the eastern NOC:

Date: 3/2/2016

Ref: 59

To: KATHARINA STANZEL -Managing Director Intertanko

STATEMENT TO SHIPPING MARKETS BY THE NATIONAL OIL CORPORATION OF LIBYA

Dear Ms. Stanzel,

The National Oil Corporation of Libya wishes to notify ship-owners that it is aware of attempts by unauthorized individuals to sell Libyan oil. On the basis of contracts signed with these individuals, several companies are looking for vessels to lift oil from Marsa el-Hariga port in eastern Libya in the first half of February.

The companies include:

DSA Consultancy FZC, of Sharjah

Netoil (with offices in Dubai and registered in Panama, variously known as Netoil Inc, Net Oil Enterprises Inc, Netoil Singapore)

Loyd Capital Partners, of Delaware, aka Loyd Capital Limited

Shipping market participants are advised that these contracts and the individuals who signed them have no legal standing. The Libyan individuals involved are the same group behind the theft of oil from Libya in March 2014. In this incident, the tanker on which the oil was stolen, the "Morning Glory", was boarded by US forces off Cyprus and turned over to NOC in Tripoli because of concerns that the sale proceeds would be used to finance terrorist groups.

The United Nations has made very clear in a series of resolutions and statements, including most recently UN Security Council Resolution 2259, that it strongly opposes activities which could damage the integrity and unity of the NOC. UNSCR 2213 provides for sanctions against individuals or entities that support criminal networks through the illicit exploitation of crude oil or any other natural resources in Libya.

Source: Confidential



ؤسسة الوطنية للنفط
NATIONAL OIL CORPORAT

signed by the general manager for international marketing, Ahmad Shawki. NOC is recognized as the sole and proper oil contracting authority by the international community and by mainstream oil companies. Should you be in any doubt as to the status of the entities and individuals with which you are dealing, please contact NOC in Tripoli at the address below, or your own ministry of foreign affairs?

Contact Details:

Ahmed Shawki Mansur

General Manager Marketing

National Oil Corporation

Phone: +218214446834

Email: ashawki@noc.ly

You're sincerely.

Ahmed Shawki Mansur

General Manager Marketing



Cc: Charmian of the Board - National Oil Corporation

Source: Confidential

On 15 March 2016, the western NOC sent the following letter to the owners of the tanker 'Baltic Captain I'. The vessel was heading to Tobruk to load a shipment of crude oil. The owners relented and the ship turned away.



المؤسسة الوطنية للنفط
NATIONAL OIL CORPORATION

Date: 15th March -2016

Ref No: 109

TO: UNITED PRODUCT TANKERS

Att: Managing Director – Germany

Att: General Manager – Cyprus

Dear Sirs,

We hereby inform you that National Oil Corporation of Libya (NOC), with its official headquarter at Bashir Sadawi St. – Tripoli, is the sole owner of title related to all Libyan hydrocarbons and we're entitled to sell all crude oil , petroleum products and petrochemicals in Libya.

We're historically responsible for concluding all contracts and we're proud to be partner with major international companies.

What so called "Endofa ,Netoil, DSA Consultancy FZC, OPI Participation BV, and Loyed Capital Partners" are not our partners nor our customers, and we have no contractual obligation with them whatsoever. we're responsible for our country's assets , thus , we won't deal with shady minor companies.

Your respected entity has been appointed by us and our customers in many occasions, and we want to continue doing so.

Therefore, you're kindly requested to ignore all chartering requests from those companies and/or any newly formed disputed parallel entity .

Yours sincerely

Ahmed Shawki

General Manager of International Marketing Department- NOC



CC: Mustafa Sanallah – Chairman of the Board of Directors.
CC: General Manager of Legal Department

شارع بشير السعداوي _ (ميدان جلة العريف) طرابلس / ليبيا - هاتف : 09 - 218 21 334 5700 / 44 - 218 21 333 7141 +

Bashir Sadawi st r. P.o.Box : 2655 - 5335 Tripoli - Libya Tel : +218 21 334 5700 - 09 / +218 21 333 7141 _ 44

Source: Confidential

Reluctance against the Vienna Agreement

Letter by the President of the HoR raising the need to review the contract that the western NOC had signed with Glencore, signed on 9 June 2016:

State Of Libya
Libyan House of
Representatives
Office of the President



دولة ليبيا
مجلس النواب الليبي
مكتب الرئيس

Date : 06 . 09 . 2016 م التاريخ

Ref : 049 . 2016 م الإيماني

السادة المحترمون :

لجنة العقوبات

التابعة للأمم المتحدة

تحية طيبة وبعد ،،،

يطيب لنا في البداية تحيتكم والاشادة بمجهوداتكم لحماية الامن و السلام العالمي ، ونشدد بهذه المناسبة على التزامنا بالتعاون معكم النابع من ايماننا بأهمية لجننتكم الموقرة واحترامنا لقرارات الشرعية الدولية .

السادة اعضاء اللجنة الموقرة ، ان مجلس النواب الليبي هو سلطة شرعية جاءت بانتخابات نزيهه شهد لها المجتمع الدولي بالإضافة للحكومة المؤقتة المنبثقة عنه وهما الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي .

وبالنظر للمسئوليات الملقة على عاتقنا تجاه شعبنا ، وبالنظر لاحتياجاته العاجلة من المواد والمستلزمات الاساسية والتزامنا بالوفاء لتلك الاحتياجات ، قمنا بمنح الاذن للحكومة المؤقتة بتصدير النفط عبر قنواتها الرسمية ، وهي المؤسسة الوطنية للنفط ومقرها مدينة بنغازي برئاسة السيد/ الناجي المغربي .

وقد قامت الحكومة بدورها وبشكل متكرر بمحاولة التواصل للحصول على الاذن المطلوب ، إلا ان مندوبنا لدى الامم المتحدة السيد/ ابراهيم الدباشي ، وللأسف الشديد لم يقم بدوره بإخطار لجننتكم الموقرة بطلباتنا ، بل وقام بتقديم

State Of Libya
Libyan House of
Representatives
Office of the President



دولة ليبيا
مجلس النواب الليبي
مكتب الرئيس

Date م 2016 . 06 . 09 التاريخ

Ref م 2016 . 049 الإشاري

معلومات خاطئة مفادها ان المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس هي الجهة الشرعية المخولة بالتعاقد .

عليه ، نود ابلاغكم بان المؤسسة الوطنية للنفط بمدينة بنغازي هي المؤسسة المعتمدة لدينا ، كما نشدد أن اي اتصالات من خارج هذه المؤسسة يعتبر خروجاً عن القانون وانتحالاً للصفة الرسمية تعرض صاحبها للمسائلة القانونية .

و استناداً على ما سبق نطالب بالتحقيق مع شركة Glencore التي ابرمت عقد احتكار لمدة سنة احتكرت بموجبه شراء النفط من حقل السرير بالإضافة للعقد الذي صادقت عليه مع شركة ايني الايطالية ونطالب بإيقاف العمل به . وقد قمنا بإحالتة للحكومة المؤقتة وهيئة الرقابة الادارية لأبهاء الرأي واتخاذ ما يلزم من اجراءات بالخصوص .

أخيراً نشدد على حرصنا على التعاون معكم و مساعدتكم في اداء مهامكم كما نتطلع لتفهمكم بالتزامنا بالوفاء باحتياجات شعبنا وبلادنا .

تقبلوا فائق التقدير والاحترام
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

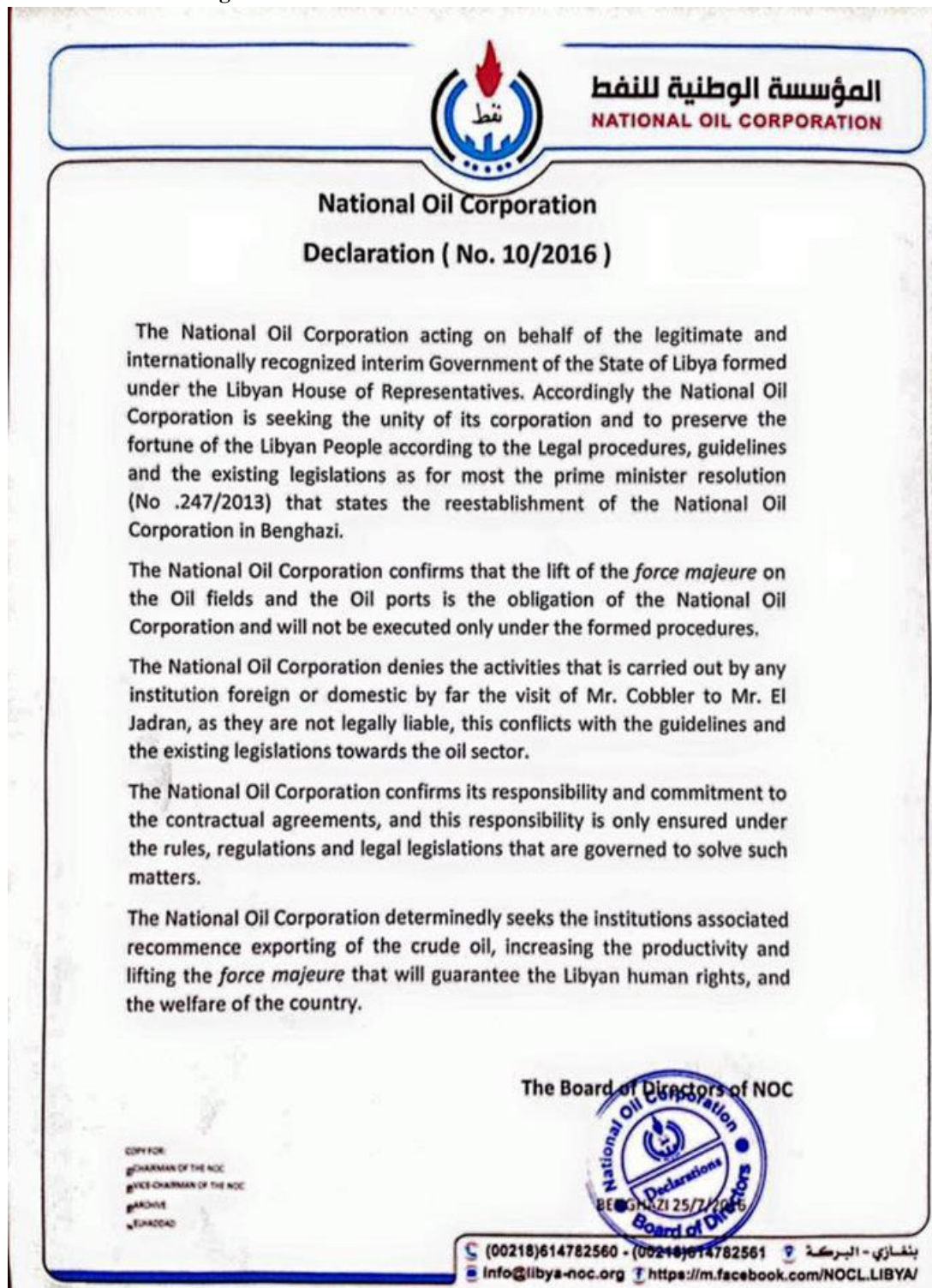

عقيلة صالح عيسى
رئيس مجلس النواب الليبي



☐ صورة منه إلى
☐ السيد / النائب الأول لرئيس المجلس
☐ السيد / النائب الثاني لرئيس المجلس
☐ السيد / رئيس المجلس القومي
☐ السيد / العسبي


Source: Confidential

After the Istanbul agreement was signed on 2 July 2016, the eastern NOC board of directors seems to remain operational at some level, issuing sporadic statements, such as the following, signed on 25 July 2016. It shows some resistance to dissolving:



Source: Confidential

Repeal of the Vienna Agreement



المؤسسة الوطنية للنفط
NATIONAL OIL CORPORATION


بيان رقم (4) لسنة 2017م
بشأن حل اتفاق توحيد المؤسسة الوطنية للنفط

بناءً على اجتماع مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط بنغازي يوم الخميس الموافق 2017/2/23م لمناقشته أسباب عدم تفعيل بنود الاتفاق المبرم بشأن توحيد المؤسسة الوطنية للنفط .


وبناءً على جلسة مجلس النواب للاستماع إلى الدكتور : ناجي حسين المغربي رئيس المؤسسة الوطنية للنفط لتوضيح أعمال المؤسسة وأنشطتها.

وبناءً على غياب السيد: مصطفى صنع الله عن جلسة مجلس النواب بشأن تفعيل بنود الاتفاق المبرم بشأن توحيد المؤسسة الوطنية للنفط. وأهم هذه البنود تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (247) لسنة 2013م بشأن عودة المؤسسة الوطنية للنفط إلى مقرها الرئيسي في بنغازي.

فإن المؤسسة الوطنية للنفط التابعة للحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب تعلن عن عدم التزامها ببنود الاتفاق المبرم في 2016/7/3م بشأن توحيد المؤسسة الوطنية للنفط ؛ لعدم التزام السيد : مصطفى صنع الله بالاتفاق . واستيفاء بنودها فضلاً عن عدم تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (247) لسنة 2013م بشأن عودة المؤسسة الوطنية للنفط إلى مقرها الرئيسي في بنغازي.


 الدكتور ناجي حسين المغربي
 رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط

صدر في بنغازي يوم الاثنين الموافق 2017/3/13



بنغازي - البرصة ☎ (00218)614782560 - (00218)614782561
 info@libya-noc.org 🌐 https://m.facebook.com/NOCL.LIBYA/

Source: Social media

Eastern vs. western banknotes

1. This Annex contains a simplified summary of a comparative analysis provided by a banknote printing specialist of samples collected by the Panel. The analysis shows that significant efforts were made to make a copy of the LYD 20 banknote that stays as true as possible to the original note. However, some printer specific features were changed.
2. The CBL in Tripoli has refused to distribute the eastern sourced cash. It reported to the Panel that the new notes were not safe enough because 40% of the security features were sacrificed. This appears to be only partially true. Whereas the original LYD 20 note is assessed by experts to be indeed superior in terms of security features, as reflected in the analysis below, the difference is not great. The cash ordered by the eastern CBL is in fact considered to have good counterfeit resistance as well.
3. It would therefore appear that the CBL in Tripoli's decision to block the distribution of the alternative cash is motivated by other reasons. On the one hand, the distribution of different banknotes is generally considered to be undesirable. On the other hand, the CBL in Tripoli has systematically refused to make any concessions to its eastern rival.

Specialist comparison and analysis

4. The analysis below focuses on the differences between the banknotes. Security features that are very similar, such as the watermarks, are not discussed.



Photograph 1: Front view of banknotes –alternative banknote (top) and original banknote (bottom)

5. Both banknotes are very similar in appearance. The quality of the ‘paper’ (ia cotton-based substrate) is also the same. The printing of both notes is generally of a very high quality and includes intaglio printed features.
6. However, the level 1 and level 2 security features are clearly different:
 - The original note has a more secure demetallised holographic stripe (removal of part of diffractive foil on both edges of the stripe).
 - The original note uses expanding numbering, whereas the new note does not.
 - Around the crescent symbol, the original note uses De La Rue’s SPARK technology, a high security, overt (public) verification feature using magnetic colour shift ink. In the same area

the new note features a latent image that can only be viewed in bright light at an acute angle. This is probably the most significant difference between the two notes.



Photograph 2: front side, oblique angle - alternative banknote (top) and original banknote (bottom)

- On the reverse side, the thread in the original note is a colour shift thread, while the thread on the alternative note is Goznak's Mobile thread in which the alternate '20' numerals, move from right to left and left to right when the note is tilted. Both threads offer good security but the thread in the original note does not have the uniqueness of the new one.



Photo 4: Reverse side of notes showing threads - alternative (top) and original (bottom)

- Under UV light a few differences show. The new note shows an additional orange fluorescent feature whereas on the original note the red UV fibres shine more brightly. However, overall, the UV features offer similar security on the two notes.



Photo 5: UV features on front of alternative banknote

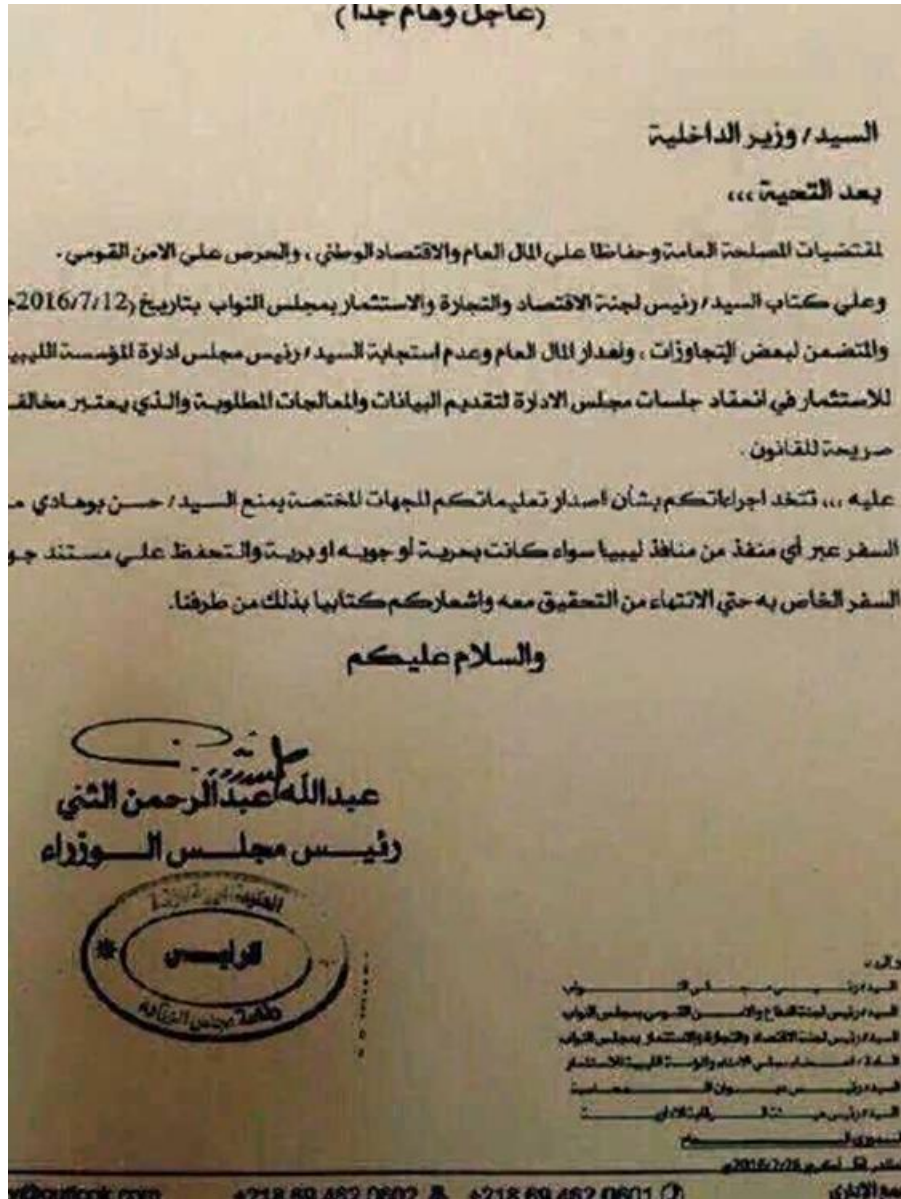


Photo 6: Covert features on front of original banknote

- An infrared analysis of both notes did not immediately reveal significant differences.
- The level 3 security features were not tested. The method of authentication for these features is usually exclusive to Central Banks.

Letter from Abdallah al-Thinni to his ‘Minister of Interior’

Al-Thinni asks to restrict the movements of Hassan Bouhadi and seize his passport.



Source: LIA, Malta office

Letter by al-Qatrani

The letter states that the current board of trustees, composed of ministers from the al-Thinni government, appointed after the signing of the LPA, is the only legitimate authority to supervise the LIA while GNA approval by

The Presidential Council of The Government of National Accord

المجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني

التاريخ: 4 / 7 / 2016

الرقم الإشاري: ن.ر.أ. 22.0/6

ثالثاً: إن انعقاد اجتماعات مجالس الأمناء والجمعيات العمومية هي استحقاقات قانونية يترتب علي تعطيل انعقادها في مواعيد المجددة عواقب قانونية ومالية خصوصاً تلك الشركات والجهات المسجلة والعاملة بالخارج، وبالتالي لا يجوز ولأسباب لا نعتقد أنه من المناسب الآن الخوض فيها أن يتم تعطيل انعقاد اجتماعات مجالس الأمناء والجمعيات .

رابعاً: نطالبكم بضرورة الالتزام الكامل بقرارات ومطالبات مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار والاستجابة لما يحدث عليه مجلس الأمناء لكم وللمجلس الادارة بضرورة عقد اجتماع لمجلس الادارة لتناول ومعالجة مواضيع وقضايا هامة وعاجلة محددة تم إحالتها لكم وفي الختام إن محاولات تعطيل دور واختصاصات مجلس الأمناء ومجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار وما لذلك من تبعات مالية وقانونية يعد جريمة يعاقب عليها القانون وعليه فإننا نندعو مجلسي أمناء وإدارة المؤسسة الليبية للاستثمار الي ممارسة مهامهم المسندة إليهم قانوناً واتخاذ ما يلزم من اجراءات للحفاظ علي المؤسسة والجهات التابعة لها وصد المحاولات التي تستهدف نهب استثمارات وأموال المؤسسة وعدم الاعتماد بأية مكاتبات او اجراءات من جهات غير ذات اختصاص وعدم المراهنة علي خيارات خاسرة ومصالح شخصية تعارض مع المصالح الوطنية والقيم والاخلاق المهنية .

لأهمية يطلب التقيد والتنفيذ والالتزام بما جاء في كتابنا هذا .

والسلام عليكم
علي القطراني
نائب رئيس المجلس الرئاسي
ورئيس لجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار بمجلس النواب

صورة إلى
- رئيس مجلس أمناء المؤسسة الليبية للاستثمار
- الدوري العام للحفظ + الصادر

101

the HoR is awaited.

Source: LIA, Malta office

PC letter to LPTIC subsidiaries concerning position of CEO

The Presidency Council Of The
Government Of National Accord



المجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني

الموضوع:

إشاري: 3/834

التاريخ: 3-13-2019م

**السيد / رؤساء مجالس الادارات للشركات التابعة للشركة الليبية
للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة**

تحية طيبة وبعد،،،

حرصا على استقرار المؤسسات العامة بما يمكنها من القيام بمهامها خدمة
للمصلحة العامة ، ونظرا لأهمية الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات
القابضة .

عليه،،، يقتصر التعامل باسم الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية
المعلومات القابضة مع الممثل القانوني الوحيد للشركة السيد / د. فيصل قرقاب - رئيس
مجلس الادارة وفقا للسجل التجاري ، وعدم التعامل مع اية جهة اخرى تقديراً للصالح العام.

والسلام عليكم ،،،

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني



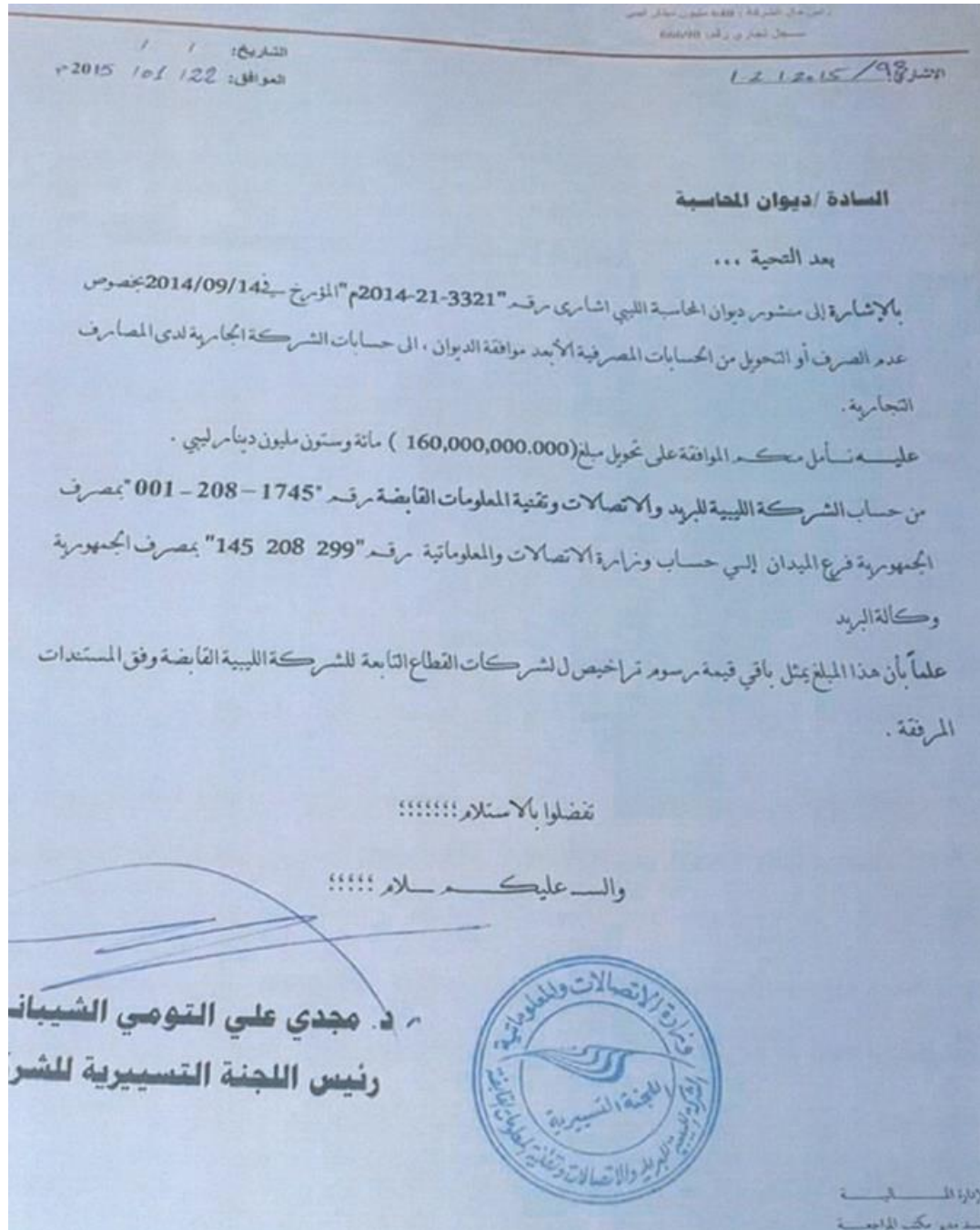


سورته إلى :-
أعضاء المجلس الرئاسي .
الدوري العام

Source: LPTIC

Documentation indicating that LPTIC company funds were transferred to the Ministry of Telecommunication

One of the documents received appears to be a January 2015 request by al-Fantazi to the Audit Bureau to transfer LYD 160 million from a LPTIC account directly into an account of the Ministry of Telecommunication, thereby bypassing the Ministry of Finance.



Source: LPTIC

Another document from September 2016 shows that the Almadar Aljadeded company, a mobile phone operator and subsidiary of LPTIC, was requested by LPTIC to pay USD 70 million directly into the account of the Ministry of Telecommunication for the use of electromagnetic spectrum.

رقم الوثيقة: 1.3.2.16/1.0.6
التاريخ: 1/1/2018 الموافق: 12/8/2018

السيد / مدير الإدارة المالية .

بعد التحية

بالإشارة إلى العقود المبرمة بين شركة المدامر الجديد وبين الهيئة العامة للاتصالات بخصوص رسوم تراخيص استخدام الفضاء وبالإشارة إلى المبلغ الذي تم تحويله من شركة المدامر لصالح الشركة القابضة مقابل تراخيص الفضاء عن الجيل الثاني لسنة 2015م والبالغ "70,000,000.000 د.ل" فقط سبعون مليون دينار لا غير .

عليه .. يطلب مكم اتخاذ إجراءات تحويل القيمة لصالح الهيئة العامة للاتصالات " حساب الأيراد العام رقم "145208299" بمصرف الجمهورية وكالة البريد .

تفضلوا بالاستلام
والسلام عليكم

أ. عادل رجب مركاتوس
رئيس مجلس الإدارة بالشركة

صورة السيد
السيد مكي مكي المراجعة الخلف
المستشار القانوني
م. عادل ك. و. و. و.

Source: LPTIC

Armed group interference at the LAIP

1. In November and December 2014, the 'Desert brigade' from Misrata, led by Wesam Shagloof, reportedly assisted a rival Chairman of the LAIP, Abd al-Rahman Ayad, and his CEO Mohsen Derregia, to take control of the LAIP office in Tripoli. They were subsequently rewarded with contracts and salaries.

Picture showing Shagloof in a Desert brigade vehicle



Source: Social media

Request by the Third force to LAIP subsidiary (Oilibya) to provide armed group members, including Shagloof, with keys, subsistence and salaries for securing their offices.

الموضوع: شركة ليبيا للنفط
التاريخ: 1 / 1 / 14 هـ
الموافق: 2014/12/25 م
إشاري: 751 / 167



الجيش الليبي
رئاسة الأركان العامة
قوات درع ليبيا
القوة الثالثة

التصريح أو الإمتشهاد

إلى / مدير شركة ليبيا للنفط

بناء على التكليف الصادر من رئيس الأركان العامة إلى القوة الثالثة رقم (ر.أ.ع. 1462/59) والخاص بتأمين الجنوب الليبي بالتعاون والتنسيق مع أمر المنطقة العسكرية سبها .

وبالإشادة على التكليف الصادر من القائد الأعلى للجيش الليبي المشار إليه بالرقم (308/167) بتاريخ 2014/11/6 م والخاص بتأمين حقل الشارة النفطي وباقي الحقول المجاورة بمنطقة أوباري والتنسيق مع المجلس الأعلى لثوار أوباري .

عليه فقد تم تكليف عدد (36) فرد بالحراسة والتأمين بالشركة ابتداء من 2014/12/1 والكشف يبدأ من السيد /وسام احمد شقلوف وينتهي بالسيد/ سالم مفتاح القنيدي على أن يتم التنسيق مع اللجنة المكلفة بخصوص الإعاشة والتجهيز وكل ما يخص إجراءات التأمين والحراسة

وفق الله الجميم لما فيه خير الوطن والمواطن
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقدم /
جمال علي صالح التريكي
أمر القوة الثالثة لقوات درع ليبيا



لا مانع من تكليف العسكريين
من نفسية مما هي وابتداء ما ليح
فلا اذاد بلهم
12/30
2014

صورة منه :
اللف الجوي الحفظ
55 / 10

الموضوع: مذكرات الاعراب بالاساسه
التاريخ: 1 / 1 / 14 هـ
الموافق: 20 / 12 / 2014 م
إشاري: 751 / 167



الجيش الليبي
رئاسة الأركان العامة
قوات درع ليبيا
القوة الثالثة

التصريح بالإستعداد

ملاحظات	الاسم	رقب
	وسام أحمد شقوف	1
	محمد ابراهيم الحشاش	2
	شقوف عبدالله شقوف	3
	ابراهيم محمد فرقوم	4
	بشير حسين البوسفي	5
	حافظ احمد شقوف	6
	محمد سالم غريبة	7
	عبدالله ابراهيم شقوف	8
	محمد عبدالله شقوف	9
	محمد كمال السنوسي	10
	حسين محمد فرقوم	11
	محمد عبدالحكيم الفلاحي	12
	عبدالفتاح عبدالله شقوف	13
	شقوف احمد شقوف	14
	عبد الحميد عبدالله مراد	15
	محمد عبدالله شقوف	16
	شقوف محمد شقوف	17
	خالد عبدالله مسعود	18
	مختار علي الجهيمي	19
	يوسف عبدالقادر الجهيمي	20
	أسامة ميلاد الشيباني	21
	عبدالرؤف ابراهيم الحشاش	22
	عبدالمالك عبدالحكيم فلاحي	23
	ابراهيم محمد الحشاش	24
	محمد بشير امرويس	25
	محمد ابراهيم شقوف	26
	محمد عبدالله صفار	27
	بلقاسم عمر احمد البركي	28
	مجدي يوسف البشير	29
	عبدالواسط عمر الصغير الاعوج	30
	صفوت حسين سالم كعبه	31
	محمد احمد شقوف	32
	طارق مفتاح حسين القنيدى	33
	مهند بشير ابراهيم ماضي	34
	وليد عمران علي	35
	سالم مفتاح القنيدى	36



Source: confidential

2. In 2016, it was reported that Ayad tried to appoint Libyan political dialogue member Muhammad Ibrahim al-Darrat as CEO of LAIP. He relied on support by armed group leader Abd al-Gadir Rweyati aka 'Asfoor' from the Bab al Aziziya/Hay Andalus area, who would later 'host' the Steering Committee of the LIA under Ali Mahmoud.

3. In 2017, Ayad appointed himself as CEO of LAIP. Several sources reported that Ayad, who is originally from the Suq al-Juma area, is well-connected to the SDF, the armed group to date in control of Tripoli tower. He reportedly employed several SDF members at the LAIP.

4. Around the same time, the PC-appointed Steering Committee of the LIA appointed a new board for the LAIP, which allegedly included individuals affiliated to Rweyati and the Nawasi armed group. That decision was later revoked and Rweyati withdrew from the area.

Appointment of associate Rweyati on LIA board and cancellation thereof



قرار لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار رقم (3) لسنة 2017م
بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة محافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

لجنة الإدارة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التنظيم الإداري للمؤسسة الليبية للاستثمار.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (197)م، باعتماد النظام الأساسي لمحافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (29) لسنة 2017م، بشأن تشكيل لجنة إدارة مؤقتة وتكليف مهام.
- وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (08) لسنة 2014م، بإعادة تشكيل اللجنة التسييرية لمحافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار.
- وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (2) لسنة 2015م، بشأن تشكيل مجلس إدارة محافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار.
- وعلى كتاب رئيس اللجنة التسييرية للمؤسسة رقم (م/28) لسنة 2016م الموجه إلى رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.
- وعلى ما خلصت إليه لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار في إجتماعها الأول لسنة 2017م المنعقد بتاريخ 21 يناير 2017م.

قـرر

مادة (1)

يعاد تشكيل مجلس إدارة محافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار على النحو التالي :

- | | |
|---|----------------------|
| 1. السيد / إمام إبراهيم أحمد جورة | رئيساً للمجلس |
| 2. السيد / عيسى المهدي خير الله السنوسي | عضواً / المدير العام |
| 3. السيد / د. أحمد بالقاسم التواتي | عضواً |
| 4. السيد / د. حسين عبد الحميد حمد عبد ربه | عضواً |
| 5. السيد / د. عبد المنصف محمود صالح | عضواً |
| 6. السيد / إبراهيم سالم تاكنه | عضواً |
| 7. السيد / خليفة عبد الله الشيباني | عضواً |

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل حكم يخالف أحكامه. وعلى الجهات المعنية تنفيذه حسب الاختصاص.

علاء
لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار



صدر بتاريخ: 09 / 03 / 2017م

Libyan Investment Authority  المؤسسة الليبية للاستثمار

قرار لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار رقم (4) لسنة 2017م
بشأن سحب قرار رقم (3) لسنة 2017م

لجنة الإدارة

- بعد الإطلاع على الإعلان السنوي الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م وبعيداً عن
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التنظيم الإداري للمؤسسة الليبية للاستثمار .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل و لائحته التنفيذية .
- وعلى قرار اللجنة التنفيذية العامة سابقاً رقم (197)م ، بإعادة التنظيم الأساسي لمحافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (29) لسنة 2017م ، بشأن تشكيل لجنة إدارة وكالة والتكليف بمهامها .
- وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (08) لسنة 2014م بإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لمحافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار .
- وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (2) لسنة 2015م ، بشأن تشكيل مجلس إدارة محافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار .
- وعلى كتاب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤسسة رقم (28) لسنة 2016م الموجه إلى رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني .
- وعلى ما خلصت إليه لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار في اجتماعها الثاني لسنة 2017م المنعقد بتاريخ 16 مارس 2017م .

تسرد

مادة (1)
 سحب قرار لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار رقم (3) لسنة 2017م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة محافظة ليبيا أفريقيا للاستثمار .

مادة (2)
 مكافئة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بالسماح للجنة إدارة المؤسسة بممارسة صلاحياته المقررة بموجب المادة (11) من القانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التنظيم الإداري للمؤسسة الليبية للاستثمار .

مادة (3)
 يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينفذ كل حكم ينفذ أحكامه . وعلى الجهات المعنية تنفيذها حسب الإختصاص .


 لجنة الإدارة المؤقتة للمؤسسة الليبية للاستثمار

 **صدر بتاريخ : 16 / 03 / 2017م**

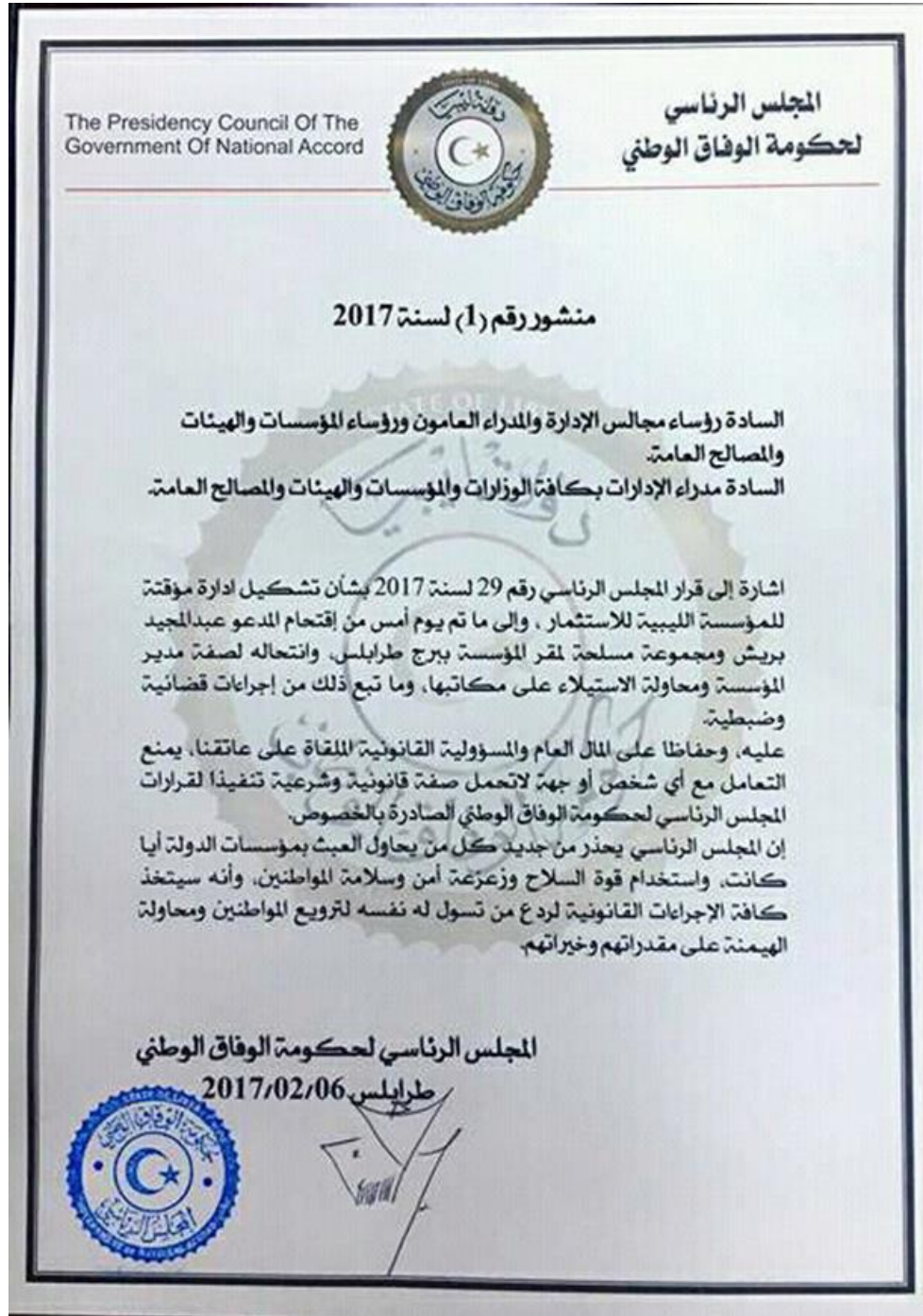
برج طرابلس - الدور 22 - Tripoli Tower - Floor 22
 ☎ +21821 336 2089 / 336 2213 - 14 📠 +218 21 336 2212 - 336 2215 / 336 2085 - 8

Source: Confidential

5. The Panel also received an allegation that Kashadah has been trying to increase his control over a LAIP subsidiary through another armed group.

PC letter to high-ranking civil servants on the management of the LIA


Source: LIA



Impounded vessels




A. Captain Khayyam

1. The vessel was impounded on 13 February 2016 by the Libyan coast guard and taken to Tripoli. One million litres of fuel were loaded on board. Details of the vessel are:

IMO number :	8927814	
Name of ship :	CAPTAIN KHAYYAM	(since 01/07/2014)
Call Sign :	9LU2023	
MMSI :	667001220	
Gross tonnage :	893	(during 2000)
DWT :	599	
Type of ship :	Bunkering Tanker	(during 1975)
Year of build :	1975	
Flag :	Sierra leone 	(since 01/07/2014)
Status of ship :	In Service/Commission	(during 09/2014)
Last update :	16/12/2015	

Source: Equasis

Details regarding the ownership of the ship:

IMO number	Role	Name of company	Address	Date of effect	Details
5471610	Ship manager/Commercial manager	REGARD SHIPPING SA	Majuro MH Marshall Islands.	during 07/2014	
5471623	Beneficial Owner	SAYGI DENIZCILIK VE ELEKTRIK	Tersaneler Bolgesi, Gemdok Sanayi Sitesi, G-50 Sokak 11, Aydıntepe Mah, Tuzla, Istanbul, Turkey.	during 07/2014	
5471610	Registered owner	REGARD SHIPPING SA	Majuro MH Marshall Islands.	during 07/2014	
9991001	ISM Manager	UNKNOWN		since 01/11/1997	

Source: Equasis

2. The owner, Saygi Denizcilik Ve Elektrik, constructs and mounts electric and electronic equipment on board vessels. The company admitted that the vessel had been transporting marine gasoil but the company stated that it was backed by a bill of lading and a cargo manifest issued by a legitimate company (although none of those documents were shared with the Panel). The following is an excerpt of the e-mail received from the owner:

“It is correct that our vessel was in that area Libya territorial waters and as you know, our vessel all time cooperated by giving you all the information necessary, even helping you giving assistance in rescuing people from sea. All our cargo that we transport (Marine Gasoil 0.1 mx sulphur) is backed by a bill of lading and manifest that is from a legitimate company.”

3. The company condemned the action taken by the Libyan coast guard because the vessel had been in international waters at the time of the impounding. It also condemned the way the impounding had taken place because, according to the company, it had been violent and had prevented the crew from reporting to the owners.

4. The crew was made up of citizens from Ukraine (5), Azerbaijan (3) and Turkey (1).
5. According to the NOC, an analysis of the fuel showed that it had been refined outside of Libya (imported fuel).
6. According to AIS data, the vessel approached Zwara on the following dates since December 2015: 13 December 2015, 1 January, 12 January and 12 February 2016. In addition, the Panel has seen a document found on board which stated the following loadings:

DATE	AMOUNT
31/10/2015	1.631.499 l.
12/02/2016	1.661.499 l.

B. San Gwann

7. The vessel was impounded on 10 May 2016 by the Libyan coast guard at 4.3 nautical miles from Abu Kamash. It was seized with 85,000 litres of fuel. The vessel was taken to Tripoli. Details of the vessel are:

IMO number :	8987515	
Name of ship :	SAN GWANN	(since 01/04/2015)
Call Sign :	5VDJE	
MMSI :	671600000	
Gross tonnage :	282	(before 2004)
DWT :	340	
Type of ship :	Bunkering Tanker	(during 1963)
Year of build :	1963	
Flag :	Togo 	(since 01/04/2015)
Status of ship :	In Service/Commission	(during 1963)
Last update :	12/01/2016	

Source: Equasis

8. The vessel turned off its AIS tracking on 5 May 2016. Since the beginning of 2015, one approach to Zwara was detected on 30 March 2016, heading to Malta where it appeared again on 1 May 2016.



Source: IHS Seaweb

9. The owners remain unknown, according to databases. The crew was made up of citizens from Syria (1) and Egypt (2).

IMO number	Role	Name of company	Address	Date of effect	Details
9991942	Ship manager/Commercial manager	RPTD SOLD UNDISCLOSED INTEREST	Unknown.	during 04/2015	
9991942	Registered owner	RPTD SOLD UNDISCLOSED INTEREST	Unknown.	during 04/2015	
9991001	Beneficial Owner	UNKNOWN		since 16/03/2005	
9991001	ISM Manager	UNKNOWN		since 01/11/1997	

Source: Equasis

C. Temeteron

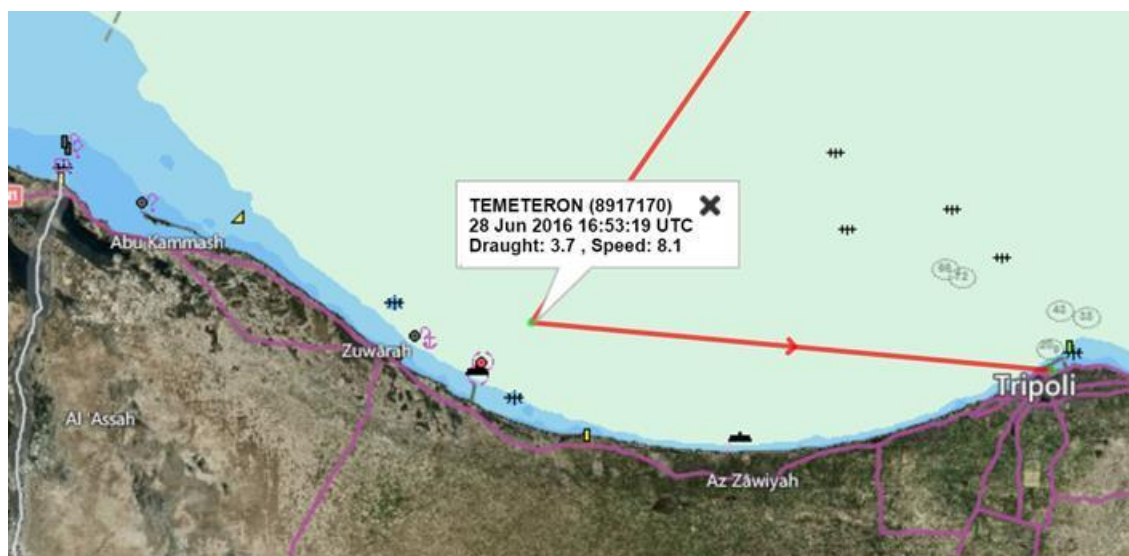
10. The vessel was impounded on 28 June 2016 by the Libyan coast guard in the vicinity of Zwara. It was taken to Tripoli where it was moored on 29 June 2016. Nine persons were found on board: Three Russians, five Ukrainians and one Greek. It was transporting 5,227 Mts of fuel. The details of the vessel are as follows:

IMO number :	8917170	
Name of ship :	TEMETERON	(since 01/09/2014)
Call Sign :	V3TI7	
MMSI :	312275000	
Gross tonnage :	2544	(since 01/06/2014)
DWT :	4686	
Type of ship :	Chemical/Oil Products Tanker	(during 1991)
Year of build :	1991	
Flag :	Belize	(since 01/09/2014)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 06/12/1997)
Last update :	12/01/2016	

Source: Equasis

11. The vessel had been sailing near Malta since February 2016, showing suspicious behaviour due to its erratic AIS signal.

Movement of the Temeteron before and after the impounding



Source: IHS Seaweb

12. The ultimate beneficiary of the loading is hidden behind several other companies with contractual links. The official owners are:

IMO number	Role	Name of company	Address	Date of effect	Details
5813783	Ship manager/Commercial manager	THALASSA SHIPTRADE LTD	14, Oniru Street, Apapa, Lagos, Nigeria.	since 29/09/2014	
5803402	Registered owner	CONTRASTO SHIPPING LTD	Care of Thalassa Shiptrade Ltd , 14, Oniru Street, Apapa, Lagos, Nigeria.	since 29/09/2014	
5667639	ISM Manager	PANOMAR SHIPMANAGEMENT SA	31, Filosofon Street, Kifisia, 145 64 Athens, Greece.	since 29/09/2014	
9991001	Beneficial Owner	UNKNOWN		during 09/2012	

Source: equasis

13. According to the information provided by Panomar Ship Management, the Nigerian company, Thalassa Ship Trade Ltd., had subcontracted the vessel to a charterer. Panomar never disclosed the name of the charterer.

14. However, a Greek inspection³⁵ prior to the vessel being impounded in Libya, showed that the beneficial owner of the vessel was the company Petro Plus Limited, registered in Malta. This company was already mentioned in a previous report by the Panel (see S/2016/209, paragraphs 6-13 of Annex 44).

³⁵ It took place in Thessaloniki (Greece) on 1 April 2016.

Port state control info	
PSC Organisation	Paris MoU
Authority	Greece
Port of inspection	Thessaloniki
Type of inspection	Expanded inspection
Date of report	01/04/2016
Detention	No
Number of deficiencies	9

Charterers		
Charterer	Type of charterer	Address
PETROPLUS Ltd	Voyage charterer	Valley Road Msida Malta Malta

Source: Equasis

15. Petro Plus Limited has been involved on several occasions in fuel smuggling with the following vessels:

MV RUTA	2014
MECHANIK CHEBOTAREV	2015
TEMETERON	2016

16. The 'Ruta' was investigated by the Panel in 2014 due to its involvement in fuel smuggling from Zwara.³⁶ Its links to another impounded vessel in 2015, the 'Mechanik Chebotarev' (IMO 8858697) and to the 'Inzhener Valchuk' (IMO 8711825), also involved in fuel smuggling, were highlighted in the Panel's 2016 report S/2016/209, in Annex 44.

17. The crew of the vessel was released on 2 March 2017,³⁷ while al-Serraj was visiting the Russian Federation.

³⁶ The Libyan focal point reported to the Panel on 6 August 2014 that an oil tanker, the Ruta, (IMO 8711899), sailing under a Ukrainian flag, had been apprehended near Malta for smuggling crude oil from Libya. The vessel had not been carrying crude oil but fuel. Maltese authorities denied that the vessel had been apprehended by them.

³⁷ "Russian and Ukrainian sailors accused of smuggling released in Tripoli", Libya Herald, 3 March 2017, <https://www.libyaherald.com/2017/03/03/russian-and-ukrainian-sailors-accused-of-smuggling-released-in-tripoli>.

Vessels of interest

A. Sukran C

1. Selay Group³⁸ owns the `Sukran-C` (IMO 9280196):

IMO number :	9280196	
Name of ship :	SUKRAN-C	(since 01/03/2004)
Call Sign :	TCCS7	
MMSI :	271000746	
Gross tonnage :	2798	(during 2003)
DWT :	3900	
Type of ship :	Chemical/Oil Products Tanker	(during 2003)
Year of build :	2004	
Flag :	Turkey 	(during 2003)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 30/11/2015)
Last update :	31/05/2016	

Source: Equasis

IMO number	Role	Name of company	Address	Date of effect
5156509	ISM Manager	SELAY ULUSLARARASI DENIZ	Billur Sokak 27, Aydıntepe Mah, Tuzla, 34947 Istanbul, Turkey.	since 07/01/2016
1573892	Beneficial Owner	SELAY DENIZCILIK SANAYI	Billur Sokak 27, Aydıntepe Mah, Tuzla, 34947 Istanbul, Turkey.	since 01/03/2004
1573892	Ship manager/Commercial manager	SELAY DENIZCILIK SANAYI	Billur Sokak 27, Aydıntepe Mah, Tuzla, 34947 Istanbul, Turkey.	since 01/03/2004
5156509	Registered owner	SELAY ULUSLARARASI DENIZ	Billur Sokak 27, Aydıntepe Mah, Tuzla, 34947 Istanbul, Turkey.	since 01/03/2004

Source: Equasis

LRNO	Ship Name	Flag	Formula Dwt	Ship Type	Built	P&I Club	Class	Hull Type	Casualty
9449235	KADRIYE ANA	Belize	2,208	Chemical/Products Tanker	2010-01	American C...	BV	Double Hul...	
Mediterranean, UK - Continent - Baltic, West Africa, East Coast South America									
9489584	REKON	Malta	6,338	Chemical/Products Tanker	2013-06	SKULD - Oslo	BV	Double Hul...	
Mediterranean, Australasia, Gulf - Red Sea - India, Far East, South East Asia									
8870865	SELAY	Turkey	2,372	Products Tanker	1993-04	Standard S...	BV		
Mediterranean									
9280196	SUKRAN-C	Turkey	4,444	Chemical/Products Tanker	2004-03	Standard S...	BV	Double Hul...	Y
Mediterranean, UK - Continent - Baltic									

Source: IHS Seaweb

³⁸ see <http://www.selaydenizcilik.com>.

2. The 'Sukran-C' remained in an undisclosed location during the period between 24 April and 10 May 2016. Between those dates, the vessel approached Zwara to load fuel. The loading took place



Date: 08/05/2016
No: FC.225

التاريخ : 2016/05/08
رقم : FC.225

Certificate of Origin
شهادة المنشأ

Al.Fadeel Company declares that the entire quantity of Gasoil 0.1 loaded on **MT SUKRAN C** is the product of Zawiya Oil Refinery Laboratory location : Tank No.320

شركة الفضيل
تعلن ان كمية كاملة من زيت الغاز 0.1
تحميلها على
المنتج الزاوية مصفاة النفط
مختبر الموقع : 320

Metric Tons	3985.541	طن متري
Litres	4701.377	لتر

Secretary General & Chief Executive



الزاوية – ليبيا نقال : 00218.91.1029999 Mobile (Libya) Zawiya

on 8 May 2016, as indicated in the following document:

Source: Confidential

3. The owner of the company Al Fadeel has been mentioned by several sources as the business partner of Rodrick Grech, a Maltese citizen who is related to the company Petro Plus Limited (see S/2016/209, paragraphs 6-13 of Annex 44). Therefore, the charterer of the Sukran C (IMO 9280196)

appears to be Petro Plus. Moreover, Petro Plus is also involved in the impounded vessel Temeteron (IMO 8917170) (see Annex 63).

4. The fuel was analysed on 10 May 2016 in Malta and the results were delivered on 15 May

SGS	Oil, Gas & Chemicals
------------	---------------------------------

CERTIFICATE of QUANTITY	
--------------------------------	--


SGS Reference	:	OGC 0510/16
Subject	:	M/T 'SUKRAN C'
Designated Product	:	Gasoil
Location	:	Malta/ Off Port Limits
Date	:	10/05/2016

This is to certify that we have calculated the following parcel loaded on board the above mentioned vessel :


Metric Tons Air	:	3,939.284
Metric Tons Vac	:	3,944.455
Cubic Meters at 15°C	:	4,701.377
US Barrels at 60°F	:	29,585.27
Long Tons	:	3,877.067
Cargo Density at 15°C	:	0.8390 kg/l

The above mentioned quantity was ascertained on basis :
- quantity measured and quantified on board upon arrival (refer to Ullage Report)
- stated density tested at SGS laboratory on volumetric ship's tanks composite sample.

The present inspection has been carried out to the best of our knowledge and ability, and our responsibility is limited to the exercise of reasonable care.



Jesmar Pace



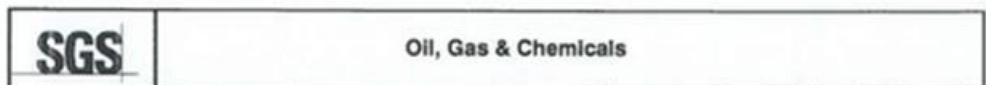
 SGS Italia S.p.A. - Malta Branch

This document is issued by the Company under its General Conditions of Service accessible at http://www.sgs.com/terms_and_conditions.htm.
 Attention is drawn to the limitation of liability, indemnification and jurisdiction issues defined therein.
 Any other holder of this document is advised that information contained herein reflects the Company's findings at the time of its intervention only and within the limits of Client's instructions, if any.
 The Company's sole responsibility is to its Client and this document does not exonerate parties to a transaction from exercising all their rights and obligations under the transaction documents.
 Any unauthorized alteration, forgery or falsification of the content or appearance of this document is unlawful and offenders may be prosecuted to the fullest extent of the law.

SGS Italia S.p.A. Malta Branch - Andre Esceva Industrial Park Birzebqia 880 3047 Malta t +358 21680600 f +358 21650650 www.sgs.com
 Member of the SGS Group (Società Generale di Sorveglianza)
 Sede Legale Milano via D. Grassi, 1/A Cap. Soc. € 2.800.000 I.v. C.F. n. 04708010158 Reg. Imp. Di Milano 04112880378 P. IVA n. 11370520154
 RISA/MI n. 1463706 Codi. Merc. N. 10223913 Società unipersonale soggetta a direzione e coordinamento di SGS S.p.A. - Italy

2016:

Source: Confidential



CERTIFICATE of QUALITY

SGS Ref. : OGC 0532/16
 Sample of : Gasoil
 Customer : SMEC Trading S.A.
 Operation : SUKRAN C
 Drawn on : 10/05/2016
 Completed on : 15/05/2016
 Test Report : 366/16

Date: 15/05/2016

Sample Conditions : Contained in glass bottle labelled SGS Italia S.p.A.
 Label Description : **Sukran C volumetric composite sample representing cargo stowed in cargo tanks 1, 2, 3, 4, 5, 6 P/S drawn upon arrival.**

Test	Method	Unit	Result	Specification	
				Min	Max
Density at 15°C	ISO 12185	kg/m3	839.0		
Viscosity at 40°C	ISO 3104	mm2/s	3.017		
Cetane Index (Procedure A)	ISO 4264		54.4		
Sulphur	ISO 8754	% wt	0.061		
Flash point (closed cup) procedure A	ISO 2719	°C	67.0		
Hydrogen Sulphide	IP 570	ppm	Below 0.40	(Below detection limits)	
Acid number	ASTM D664	mgKOH/g	0.02		
Oxidation Stability	ISO 12205	g/m3	9		
Carbon Residue on 10% bottoms	ISO 10370	mass %	Below 0.10	(0.01)	
Pour Point	ISO 3016	°C	-18		
Appearance	Visual		Clear & Bright (*)		
Ash	ISO 6245	mass %	Below 0.001		
Lubricity	ISO 12156-1	µm	370		

Remarks:

(*) Clear & bright, free from impurities & free water at 20°C

The result reported in () is outside the scope of the test method and cited at the client's request / reference.

With respect to the UDP methods listed in the report above the user is referred to the method and the statement within it that the precision statements were determined using UOP Method 999.

 **SGS**
 Author: **SGS Italia S.p.A. - Malta Branch**

The results shown in this test report specifically refer to the sample(s) tested as received unless otherwise stated.
 All tests have been performed using the latest revision of the methods indicated, unless specifically marked otherwise on the report.
 Precision parameters apply in the determination of the above results. Users of the data shown on this report should refer to the latest published revisions of ASTM D3244, IP 347 and ISO 4259 and when utilising the test data to determine conformance with any specification or process requirement.
 This Test Report is issued under the Company's General Conditions of Service (copy available upon request or on the company website at http://www.sgs.com/terms_and_conditions.htm).
 Attention is drawn to the limitations of liability, indemnification and jurisdictional issues defined therein.
 This report shall not be reproduced except in full, without the written approval of the laboratory.

Source: Confidential

B. Selay

1. Selay Group also owns the 'Selay' (IMO 8870865):

IMO number :	8870865	
Name of ship :	SELAY	(during 1993)
Call Sign :	TCBG6	
MMSI :	271002100	
Gross tonnage :	1584	(during 1993)
DWT :	2878	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(during 1993)
Year of build :	1993	
Flag :	Turkey 	(during 1993)
Status of ship :	In Service/Commission	(during 1993)
Last update :	02/03/2016	

Source: Equasis

LRNO	Ship Name	Flag	Formula Dwt	Ship Type	Built	P&I Club	Class	Hull Type	Casualty
9449235	KADRIYE ANA	Belize	2,208	Chemical/Products Tanker	2010-01	American C...	BV	Double Hul...	
Mediterranean, UK - Continent - Baltic, West Africa, East Coast South America									
9489584	REKON	Malta	6,338	Chemical/Products Tanker	2013-06	SKULD - Oslo	BV	Double Hul...	
Mediterranean, Australasia, Gulf - Red Sea - India, Far East, South East Asia									
8870865	SELAY	Turkey	2,372	Products Tanker	1993-04	Standard S...	BV		
Mediterranean									
9280196	SUKRAN-C	Turkey	4,444	Chemical/Products Tanker	2004-03	Standard S...	BV	Double Hul...	Y
Mediterranean, UK - Continent - Baltic									

Source: IHS Seaweb

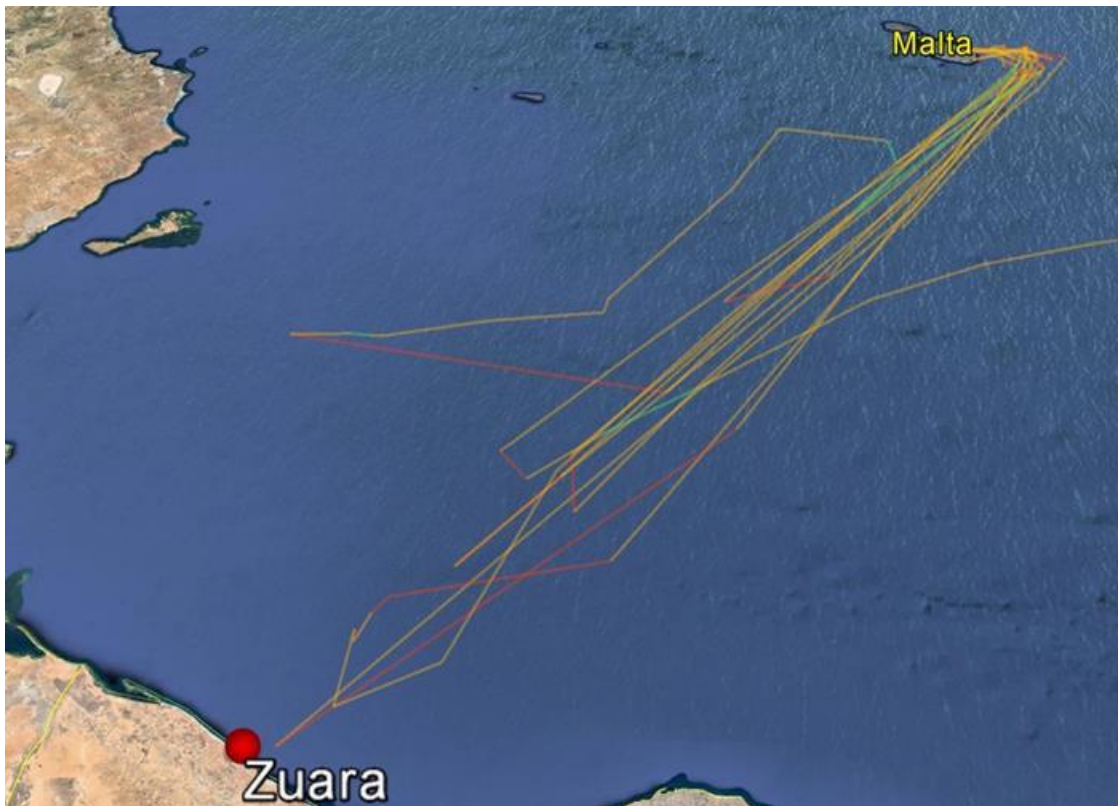
2. The 'Selay' is located on a regular basis alongside vessels mentioned in the Panel's last report (S/2016/209, paragraphs 9,10 and 13 of Annex 44) related to fuel smuggling, such as the 'Ruta':

FROM	TO	LAT	LONG	NAM E	DISTANCE (meters)
12/02/2016 9:59	12/02/2016 11:27	35,85111	14,84	Ruta	
12/02/2016 9:59	12/02/2016 12:56	35,85083	14,83944	Selay	59,2623886
19/02/2016 16:29	20/02/2016 6:39	35,85528	14,84889	Selay	
19/02/2016 17:59	19/02/2016 23:01	35,85528	14,84833	Ruta	50,4350873

3. The table above shows that both vessels were alongside (at a distance less than the sum of their lengths) on 12 February and 19 February 2016.

4. The vessel has been travelling between Malta and Zwara at least since 2015. The following image depicts the movements of the vessel from January to September 2015. The red lines show

periods of time when the AIS was shut down. However, the captain of the vessel did not always turn it off:



Source: AIS (Lloyd's)

5. The principals of the Selay Group, owners of the 'Selay' and the 'Sukran-C' are:

PRINCIPALS
Ahmet Bilgin company manager Representative Of Bilgin Gemi Insaat Nakliyat Yatirim Anonim Sirketi
Suphi Colak company manager
Fuat Colak company manager

Source: E-Infirma

6. The charterer of the Selay is Petro Plus Limited (see paragraph 3 under above section A), also involved in the vessel Ruta (see S/2016/209, paragraphs 9-13 of Annex 44).

7. Petro Plus Ltd (C50905) was registered on 15 October 2010. The shareholders of Petro Plus are Gordon Debono and a company, The Business Centre Ltd (C17918), of which Debono is the sole shareholder.

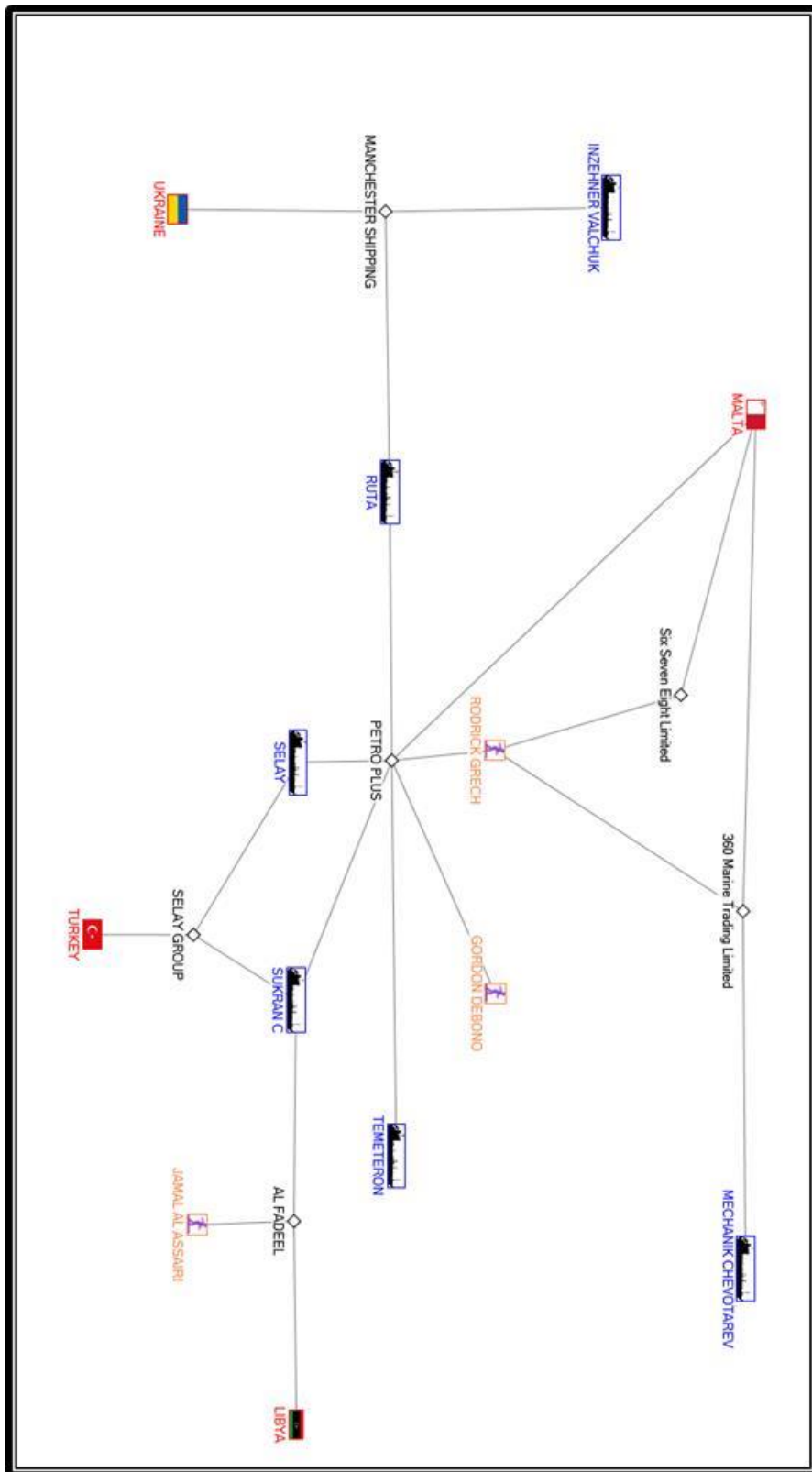
Company Registration Number	C 50905
Company Name	PETROPLUS LTD
Registration Date	Oct 15, 2010
Registered Office	THE BUSINESS CENTRE VALLEY ROAD,
City/Locality	MSIDA MSD 9060
Country	MALTA

Directors(1)		
Involved Party	Address	Nationality
GORDON DEBONO 234574M	18, DRIVE 41, TUMAS GALEA STREET, TA' PARIS, BIRKIRKARA MALTA	MALTESE

Company Registration Number	C 17918
Company Name	THE BUSINESS CENTRE LTD
Registration Date	Mar 02, 1995
Registered Office	THE BUSINESS CENTRE, VALLEY ROAD,
City/Locality	MSIDA MSD 9060
Country	MALTA

Directors(1)		
Involved Party	Address	Nationality
GORDON DEBONO 234574M	18, DRIVE 14, TUMAS GALEA STREET, TA' PARIS, BIRKIRKARA MALTA	MALTESE

8. Taking into account the data gathered during the Panel's last two mandates, the following



graphic describes the fuel smuggling network:

C. Hacı Telli

1. This vessel has also been located while alongside the 'Selay' (IMO 8870865), for instance on 28 March 2016 in the vicinity of Malta:



1. Its details are:

IMO number :	9353163	
Name of ship :	HACI TELLI	(since 01/05/2006)
Call Sign :	TCPL4	
MMSI :	271000879	
Gross tonnage :	1949	(since 01/05/2010)
DWT :	2818	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(since 01/05/2006)
Year of build :	2006	
Flag :	Turkey 	(since 01/05/2006)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 01/05/2006)
Last update :	27/01/2016	

Source: Equasis

The vessel is part of the fleet of Transpasifik Denizcilik Turizm ve Ticaret AS³⁹. According to their webpage, the registered owner, Pasifik Deniz Nakliyat Ltd Sti, is also part of the Transpasifik Company group.


The vessel was seen in Zwara on 24 February 2017, when it was boarded by armed men, allegedly because the charterers of the vessel owed money to local smugglers.⁴⁰ The owner was contacted by the Panel but has not replied.


³⁹ <http://transpasifik.com/index.html>

⁴⁰ "Turkish oil tanker seized in western Libya while buying smuggled fuel", Libya Observer, 2 March 2017, <https://www.libyaobserver.ly/news/turkish-oil-tanker-seized-western-libya-while-buying-smuggled-fuel>.

D. Hulin

1. The vessel was officially accused by the NOC of being involved in smuggling operations from Zwara, as stated in the following letter, addressed to various Libyan authorities, such as the PC or the Attorney General.





دولة ليبيا
المؤسسة الوطنية للنفط

التاريخ: ١٢ شوال ١٤٣٨ هـ
الموافق: ١٣-١٥-٢٠١٦ م

التسجيل: ٢٩٦٦
الملف: ٢٥٠١٠٢٥

السيد/ النائب العام_ المحترم

بعد التحية...

إحفاً لمراسلتنا السابقة بشأن الطرق التي تُتبع في تهريب الوقود إلى خارج ليبيا منها ما هو مرفق بالصور التي توضح عمليات التهريب على متن نواقل مختلفة منتهكة بذلك السيادة الليبية . وقد تم إبلاغ عنها لدى الأجهزة الأمنية بمختلف تخصصاتها التي لم تعالج هذه الظاهرة السلبية إلى غاية الآن ولاتزال محاولات التهريب متواصلة ، حيث وردت إلينا صورة من مراسلة السيد / رئيس مصلحة الموانئ والنقل البحري التي تعيد بإبلاغ السيد / مدير عام ميناء زوارة البحري بتاريخ 2016.9.29م بعدم السماح بدخول سفينة إلا بعد أخذ موافقة المؤسسة الوطنية للنفط بعد أن وردت معلومات حول وصول سفينة وكذلك برقية وصول للناقلة المسماة (هولان_ HULIN) أحرف النداء (9HRW9) جنسيتها (مالطية) IMO (9447043) الواصلة لمنطقة المخطاف بتاريخ 2016.9.25م ووكيلها الملاحي شركة سلامبو طرابلس للتوكيلات الملاحية والقادمة لغرض شحن (10250 طن وقود).

بالتالي ... فإن مثل هذا التصرفات تنعكس سلباً على الإقتصاد الوطني نظراً لأن التهريب من العوامل السلبية التي لها تأثير على الدخل القومي والعبث بمقدرات الدولة خاصة وأن الوقود من السلع المدعومة من خزانة الدولة وأن الإتجار فيه أو تهريبه يعد من الجرائم التي يعاقب عليها

٣



دولة ليبيا

المؤسسة الوطنية للمقطا

التسجيل :

التاريخ :

المسلف :

الموقع :

القانون، الأمر الذي يتحتم معه معرفة الأطراف المتعاونة في ذلك والعمل على معالجة هذه الظاهرة التي تهدد الاقتصاد الوطني والقضاء عليها بالتعاون مع الجهات الأمنية والفضائية في الدولة.

وإن تقدر جهودكم المبذولة فإننا نحيل إليكم هذا البلاغ لمتابعة الإجراءات القانونية في هذا الشأن ومعالجة الجهات المختصة من أجل القبض على اللقائمين بهذا العمل وتقديمهم إلى القضاء لمحاكمتهم، وبحث سبل القضاء على ظاهرة التهريب وإنفاذ الإجراءات العاجلة التي تكفل عدم تكرار مثل هذه الأحوال مستقبلاً بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على مقدرات الشعب الليبي (مرفق صورة من المراسلة الواردة بهذا الخصوص).

والسلام عليكم 111

11.10.2016

مصطفى عبدالله صنع الله
رئيس مجلس الإدارة

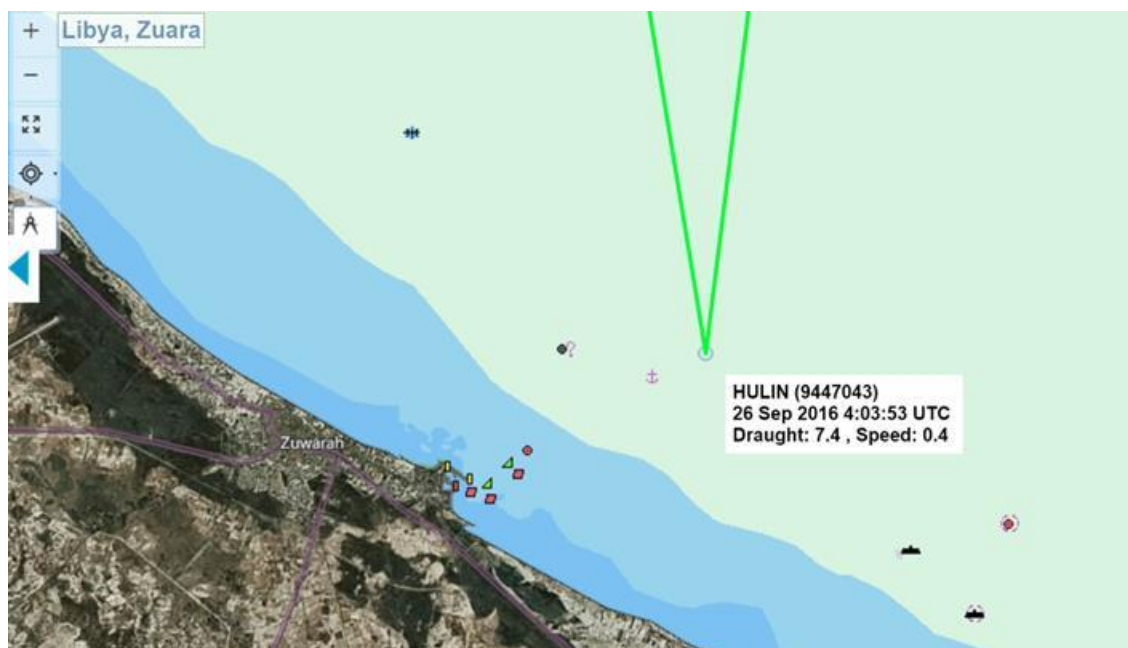


مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

شارع بشير السعدوي (ميدان جة العريف) طرابلس - ليبيا - ص. ب. 2666 - 5836 - هاتف: 709 - 218.21.3348700 - 44 / + 218.21.3337141 - 218.21.3337141

Source: Confidential

2. According to AIS data, the 'Hulin' (IMO 9447043) approached Zwara on 26 September 2016. It was detected less than 3.5 nautical miles from the port of the town.



Source: IHS

Its details are:

IMO number :	9447043	
Name of ship :	HULIN	(since 01/09/2008)
Call Sign :	9HRW9	
MMSI :	249437000	
Gross tonnage :	7260	(since 01/09/2008)
DWT :	10745	
Type of ship :	Chemical/Oil Products Tanker	(since 01/09/2008)
Year of build :	2008	
Flag :	Malta 	(since 01/09/2008)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 12/09/2008)
Last update :	20/12/2016	

Source: Equasis

Ownership

Group Owner	Unknown	Address Location	
Shipmanager	Tune Chemical Tankers BV	Address Location	Netherlands
Operator	Tune Chemical Tankers BV	Address Location	Netherlands
DOC Company	Tersan Deniz Isletmeciligi	Address Location	Turkey
Registered Owner	Hulin Shipping Ltd	Address Location	Netherlands
Technical Manager	Tersan Deniz Isletmeciligi	Address Location	Turkey

Source: HIS

3. Before heading to Turkey, the vessel remained in front of the Libyan coast (70 nm off) until 22 October 2017.



Source: HIS

E. Transnav Hazel

1. On 29 May 2016 the vessel 'Yamuna' (IMO 9452268), subsequently named 'Transnav Hazel', and to date 'Stena', was detected in the coastal waters in front of Zwara.



Source: IHS Seaweb

2. According to sources, this shipment was carried out by the Maltese company Patron Group Limited (see S/2016/209, paragraphs 4-6 of Annex 44). This seems accurate, given that one of its officially owned vessels, the 'Sea Patron', accompanied the Transnav Hazel all the way to Malta, sailing less than six nautical miles apart from each other. On 9 June 2016, both vessels remained alongside each other.



Source: IHS

F. Aqasia

1. In November 2016 the vessel 'Aqasia' (IMO 9556753) approached Zwara to load fuel. It headed to Cyprus, calling at Limassol on 12 December 2016. The details of the vessel are:

Ship Detail

Ship Name	AQASIA	Shiptype	Chemical/Products Tanker
LR/IMO No.	9556753	Gross	2,141
Call Sign	9HA2634	Deadweight	2,845
MMSI No.	215085000	Year of Build	2011
Flag	Malta	Status	In Service/Commission
Operator	Burtrans Denizcilik	Shipbuilder	Umo Gemi

Ownership

Group Owner	Burtrans Denizcilik	Address Location	Turkey
Shipmanager	Burtrans Denizcilik	Address Location	Turkey
Operator	Burtrans Denizcilik	Address Location	Turkey
DOC Company	Kelebek Denizcilik Insaat	Address Location	Turkey
Registered Owner	SGB Shipping	Address Location	Turkey
Technical Manager	Kelebek Denizcilik Insaat	Address Location	Turkey
Bareboat Owner		Address Location	

Source: IHS Seaweb

2. Between 11 and 18 November 2016 the vessel switched its AIS off.

G. Bukhara

1. The western NOC received information from its sources in Zwara about an important loading of fuel on board the vessel 'Bukhara' (IMO 9015345) on 2 February 2017. Sources reported to the NOC that a group of armed men were on board, securing the loading.

2. The vessel Bukhara has remained for long periods of time with its AIS tracking switched off. Before its approach to Zwara the vessel had remained out of reach for the previous 13 days, remaining missing until 21 February 2017, when it was located off the southern coast of Crete. Afterwards, its AIS was switched off:

IMO number :	9015345	
Name of ship :	BUKHARA	(since 01/10/2015)
Call Sign :	T8A2197	
MMSI :	511238000	
Gross tonnage :	25880	(since 01/06/2011)
DWT :	45691	
Type of ship :	Crude Oil Tanker	(during 1992)
Year of build :	1992	
Flag :	Palau (Republic of) 	(since 01/10/2015)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 14/04/1992)
Last update :	20/12/2016	

Source: Equasis

Company Detail

Short Name	Delta Ships Ltd	Company No.	5882215
Full Company Name	Delta Ships Ltd		
Nationality of Registration	Liberia	Nationality of Control	
Status	Existing	Company Type	Manager
Founded	2015		

Relationships

Terra Shipping SA Has an Address care of & Has a 3rd Party Manager:-Delta Ships Ltd

Addresses

No.	01
Address	PO Box 49822, Sharjah, United Arab Emirates.

Source: IHS Seaweb

3. The Panel gathered the following documents regarding some of the individuals behind the company Delta Ships Ltd.:

	<h1>The Republic of Palau</h1>	
DECLARATION OF COMPANY SECURITY OFFICER (ISPS)		
Among the provisions of Chapter XI-2 of SOLAS 1974, which incorporates the special measures to enhance maritime security, owners of ship to which the provisions of Chapter XI-2 of SOLAS 1974 applies, are required to designate a Company Security Officer(s) (CSO) for one or more ships managed by them. A person designated as the CSO may act as the CSO for one or more ships and the Company may designate more than one CSO for its ships provided it is clearly identified for which ships the CSO(s) are responsible for. The undersigned affirms that		
Name of the Company Security Officer STELIOS STAFANIDIS Mobile or 24hr Phone Number: +306975563275 Name of Alternative Company Security Officer STELIOS STAFANIDIS Mobile or 24hr Phone Number +306975563275		
Has/have been assigned pursuant to Chapter XI-2, Regulation 4, of SOLAS, 1974, as amended, and the ISPS Code as the CSO(s) for the following vessel(s) registered under the Republic of Palau Flag.		
Ship Name: BUKHARA Call Sign: T8A2197	IMO No: 9015345	
Ship Name: Call Sign:	IMO No:	
Full Address of the Company Security Officer to which correspondence (including in the event of a ship security Alert) may be sent:		
Company Name: DELTA SHIPS LTD Address: 14, FYROGENI STREET, 14123, LIKOVRSI, ATHENS, GREECE Telephone: +306975563527 Mobile Phone: +306975563527 Facsimile: Email: stelios@deltaships.net		
The undersigned further understands that any change in "Designated Person(s)" must be made in writing by electronic mail or by post to the Administration within three working days.		
 Name and Signature of CSO		 Name and Signature of Director of the "Company"
Date: 2/10/2015		Date: 2/10/2015

Source: Confidential

4. The Panel contacted Mr. Stefanidis, the company security officer, but has not received a reply. The domain deltaships.net is only used for e-mail purposes and has no website. Mr. Stefanidis also appears as the owner of the domain.

5. The following document demonstrates that the main activity carried out by the 'Bukhara' is related to the shipment of gasoline and gas oil:



Source: Confidential

6. According to the sources of the NOC, the alleged destination of the cargo was either Malta or Turkey. However, the erratic operation of the AIS of the vessel hindered the Panel from confirming this information.

7. Finally, on 7 March 2017, the vessel switched on its AIS, while located off the southern coast of Crete.

Movements of the 'Bukhara' between 7 -9 March 2017



Source: IHS

H. Sichem Singapore

1. The Panel received an alert on 25 February 2017 of an alleged illicit shipment of heavy oil from Marsa al-Hariga. This alert was provided by the western NOC and Abdallah Ateiga.
2. The vessel 'Sichem Singapore' (IMO 9322061) was loading heavy oil in Marsa al-Hariga (Brega berth) on 25 February 2017. The tanker was expected to call at Marsa al-Hariga on 23 February 2017, according to the port records.
3. Details of the tanker 'Sichem Singapore' (IMO 9322061):

Ship Name	SICHEM SINGAPORE	Shiptype	Chemical/Products Tanker
LR/IMO No.	9322061	Gross	8,562
Call Sign	9HA4414	Deadweight	13,141
MMSI No.	249880000	Year of Build	2006
Flag	Malta	Status	In Service/Commission

Source: IHS Seaweb

4. The vessel is owned by the group Team Tankers International Ltd (registered in Bermuda) and managed by one of its subsidiaries, Team Tankers Management A/S (Third floor, Strandvejen 58, 2900 Hellerup, Denmark).
5. The Danish company has always cooperated with the western NOC. Since the company was aware of the problematic shipment, it complied with the instructions given by the Maltese authorities.

6. According to the information gathered, the buyer of the heavy oil is the company Vadoil Holdings S.A., registered in Panama. In the following document it is stated that the seller is the Libyan company Al Shera Company, Services and Commitments Ration which is a catering company. In the document it is clearly stated that the heavy oil was sold by the eastern NOC and that two shipments were expected to carry the amount of 20,000 metric tons of heavy oil. The shipment on board the 'Sichem Singapore' amounts to 11,500 metric tons of heavy oil:





التاريخ: 2017/02/22
الإشاري: 2017/102

To whom it may concern

We hereby confirm that Vadoil Holdings S.A. - Panama - is the exclusive carrier of the first shipment (20,000) twenty thousand tons of heavy oil purchased from National Oil Corporation which will be loaded from El Hariga Terminal (Brega berth) on 22nd February 2017.

The vessel nominated is mv SICHEM SINGAPORE (IMO 9322061) and has been fully accepted to load the part of the first cargo of about 11,500 tons.



ALSHERA CO

Email: tobri طبرق . ليبيا

Source: Confidential

7. In order to demonstrate a clear implication of the eastern NOC in this shipment, the Panel shows the following e-mail, sent by the General Manager for International Marketing, Almabruk Sultan, to a Greek broker, on 18 February 2017, referring to a contract allegedly signed in 2016:

From: Al Mabruk Sultan [mailto:almabruk@gmail.com]
Sent: Σάββατο, 18 Φεβρουαρίου 2017 13:18
To: Panos Doukas
Subject: Re: 20,000mts HFO NOC/Al Hariga Terminal

Dear Panos,
West African Marines S. A.

With regard to the attached letter dated 29.07.2016, the cargo approved, and would be loaded by Brega Marketing Company to El Shera'a for service and catering company provided that all regulations and rules are applied.

Thank you.

Source: Confidential

8. The western NOC contacted Ateiga, the owners of the tanker and the Maltese authorities in order to prevent the shipment from happening. The owners of the vessel explained that they always believed that the supplier of the heavy oil was the NOC.

9. The loading was finalised in the late hours of 25 February 2017.

10. The captain of the vessel was instructed by the Maltese authorities to remain in port until further notice. Later, the NOC decided that the ship should head to Zawiya to unload the heavy oil. Finally, the captain was given the green light to set sail and on 26 February 2017 the tanker headed to Zawiya where it was expected to proceed to unload.

11. The following document, addressed to the owners of the vessel, includes the instruction to sail to Zawiya and unload there.



المؤسسة الوطنية للنفط NATIONAL OIL CORPORATION

26th of Feb/2017
Ref No: 124

TEAM TANKERS- THE OWNERS OF MT SICHEM SINGAPORE,
Dear Sir/Ma'am,

With reference to the series of clear resolutions and statements of the United Nations, including UN Security Council Resolution 2278, regarding the prevention of illicit oil exports, and UNSCR 2259, and UNSCR 2213 which implement sanctions against individuals or entities that support criminal networks through the illicit exploitation of crude oil or any other natural resources in Libya.

We hereby inform you that National Oil Corporation of Libya (NOC), with its official headquarter at Bashir Sadawi St. – Tripoli, is the sole owner of title related to all Libyan hydrocarbons and we're solely entitled to sell all crude oil, petroleum products and petrochemicals in Libya.

Moreover, we hereby confirm that the quantity on board of your vessel "Sichem Singapore (9322061)" is owned by NOC, this quantity is contractually committed to be exported to VITOL - (VITOL Bahrain 27th floor west tower flat 271 building 1b Isa al kabeer avenue Manama centre 316 Bahrain).

Therefore, to avoid further complications, please proceed to **Zawia terminal**, to be added to a larger cargo and be given to the rightful contractual party.

Yours sincerely


SOUAD ELSANOUSI

Petroleum & Petrochemicals Products Marketing Department Acting Manager.


MILUD EL LALI

Manager of Marine Department.


S. A. BAIYOU

Financial Department Acting Manager.

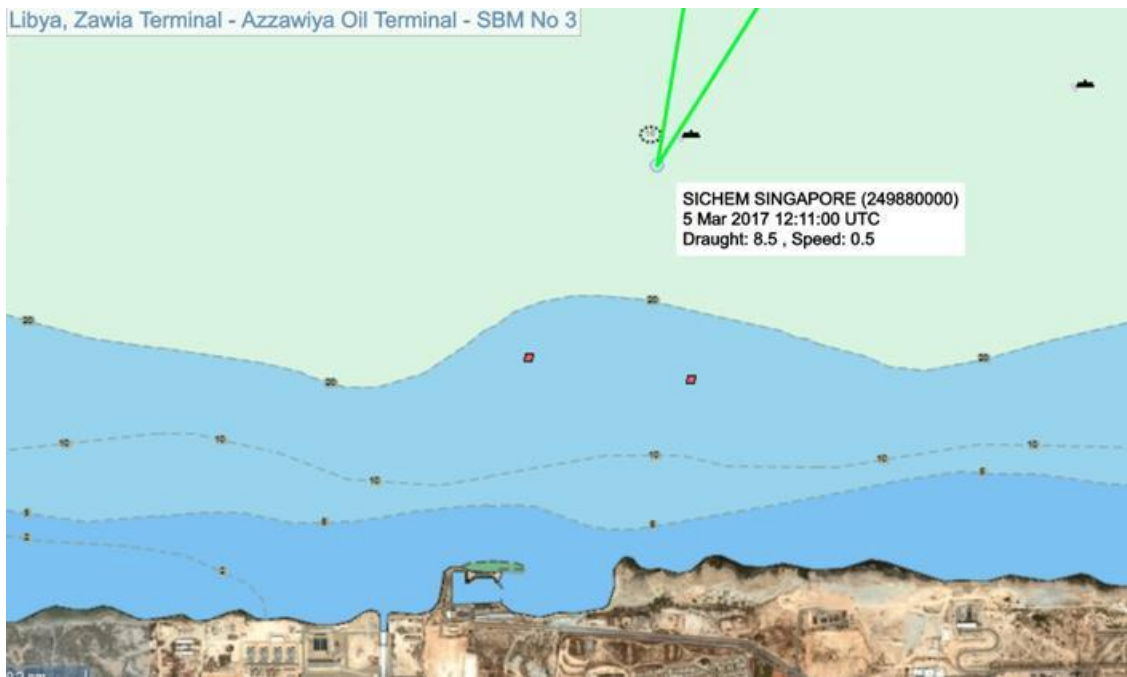
CC: Mostafa Elmaghrabi, Chairman of the Board of Directors- NOC

شارع بشير المسدوي _ ص. ب : 2655 - 5335 طرابلس - ليبيا - هاتف : +218.21.4446180 - 90 / +218.21.3337141 - 45
BASHIR SADWI STR - P.O BOX: 2655-5335 - TRIPOLI - LIBYA - TEL : + 218.21.444 61 80 - 90 / + 218.21.3337141 - 45

Source: Western NOC

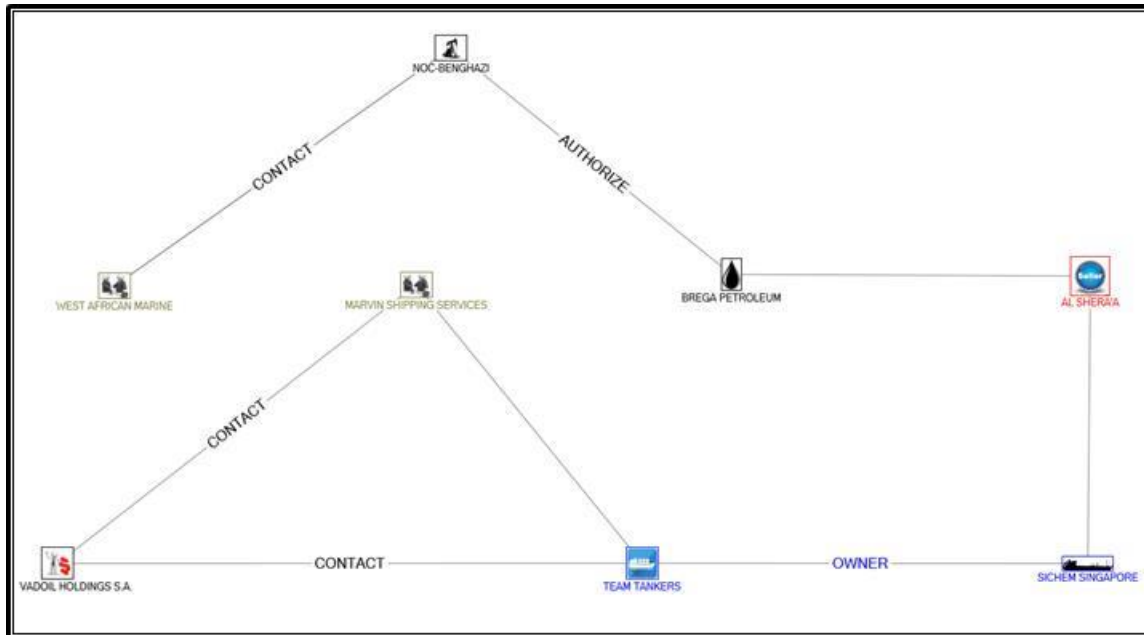
12. The Panel contacted the eastern NOC in order to request information on the shipment. The contacted individuals included Almabruk Sultan, General Manager for International Marketing of the eastern NOC. All of them denied any involvement or knowledge of the shipment.

13. The tanker, after receiving instructions from Malta and after resolving some differences with the charterer, Vadoil Holdings S.A., discharged the fuel in Zawiya on 5 March 2017, heading to Malta on 6 March 2017.



Sichem Singapore unloading in Zawiya (Source: IHS)

14. The following graph explains the relations between the entities involved in the sale of the heavy oil:



Source: Panel research

NOC letter to the Libyan Ministry of Foreign Affairs

1. The NOC addressed a letter to the Libyan Ministry of Foreign Affairs requesting it to send reminders to its counterparts in the neighbouring countries that the National Oil Company is the sole entity that is authorized by law to import or export crude oil, petroleum products, petrochemical



دولة ليبيا

المؤسسة الوطنية للنفط

التاريخ: ٢٤ أغسطس ٢٠١٧ م

التوقيع: 25-10-2017

التسجيل: 3071

التمت: 25-1-11

السيد/ وزير الخارجية والتعاون الدولي

بعد التحية ...

في ظل غياب مظاهر الامن في الدولة فقد تشكلت عصابات منظمة و مدعومة من ميليشيات مسلحة تقوم بتهريب الوقود المدعوم عبر المنافذ البرية و البحرية قرب الحدود متخذة من خزانات الوقود بمنطقة مصفاة الزاوية مصدر أساسي للتزود ليتم شحنه عبر ميناء الصيد بمدينة زوارة أو تهريبه بالشاحنات عبر المنافذ البرية مستخدمة أنابيب نقل وطرق تهريب غاية في الخطورة .

وقد تأكد لنا من مصادر موثوقة أن هذه العصابات تقوم بدراسة الشحن من موانئ أخرى وتوسيع نشاطها غير المشروع على حساب مصلحة الوطن والمواطن البسيط.

وفى هذا الإطار بذلت المؤسسة الوطنية للنفط وشركة البريقة لتسويق النفط جهوداً لمنع هذه الظاهرة وأبلغت كافة الجهات ذات العلاقة بما فيها مكتب النائب العام.

أيضاً تواصلت المؤسسة الوطنية للنفط مع لجنة العقوبات بالأمم المتحدة في السابق ولازالت المساعي مستمرة بالرغم من أن ظاهرة التهريب من مسؤوليات جهات الاختصاص في الدولة إلا أننا نرى أن محاربة هذه الظاهرة مسئولية وطنية أكثر منها مهنية وبالتالي فإننا مستمرين دون كلل أو ملل.

وفى هذا الإطار فإننا رأينا أهمية إبلاغكم بهذا الأمر حفاظاً على مقدرات البلاد النفطية وبالتالي نأمل منكم اتخاذ كافة الترتيبات والإجراءات بمخاطبة السفارات الليبية بدول الجوار وخاصة مالطا، تونس، إيطاليا، تركيا، السودان، تشاد، النيجر من ان المؤسسة الوطنية للنفط الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بتصدير أو توريد النفط الخام، المنتجات النفطية، المنتجات البتروكيماوية واللدائن وخلاف ذلك فإنه يُحظر على كافة الأطراف والجهات العامة والخاصة تصدير أو توريد النفط والغاز ومشتقاته .

سـ

شارع بشير السعدوي (ميدان جنة العريف) طرابلس - ليبيا - هاتف : 709 - 218.21.3345700 / 44 - 218.21.3337141

products and plastics.

Brokering companies

1. The following are examples of messages of brokering companies seeking vessels to carry shipments of fuel from Libya:

- a) From: BAT bat@paco.net
 Sent: 14/07/2016 17:25:58
 Subject: 7/10000 mt Gasoil Libya/Yemen-Spot
 PLS YR BOFFER FOR FOLLFIRM CGO
 7/10000 MT GASOIL IN BULK
 ZUWARAH, LIBYA/HODEIDA, YEMEN
 L/C: SPOT
 LOAD/DISCH RATE 3 DAYS/ 2 DAYS
 COMMI 3,25% TTL
 BRGDS
 Bogdan

2. Explanation of the above: the company BAT (Ukraine) is looking for the best offer to ship an amount of gasoil (7,000-10,000 Metric Tons) from Zwara to Hodeida (Yemen). The loading would be in Zwara and would require three days, while the off-loading in Hodeida would necessitate two days. The company (BAT) takes a share of 3.25% of the offer agreed.

- b) Cargo : 5.000/6.500 mts Gasoil 0,1% Sulphur
 Load Port : Zuwara, Libya (12-15nm north abeam Zwara Port, Libya)
 Discharge Port : Will be nominated for each shipment as follows
 Opt. 1 - Trieste Port / Venice Port
 Opt. 2 - Genoa Port
 Opt. 3 - Napoli Port
 Opt. 4 - Mersin, Turkey
 L/can : Vsl's dates, even this week can load
 Load : 5 ttl wwdays
 Loading STS
 need 3" and 6" hoses to connect
 Minimum 6 measuring meters hoses capable of measuring qty in liters
 Fenders for STS ops
 Discharge : 36 hrs + 6hrs
 No any age / flag restriction.
 Charterer's agent both ends. (Free d/a at loading port)
 2.5pct pus

3. Explanation of the above: in this case the amount of gasoil is 5,000-6,500 Metric Tons and specifies that the loading will take place at sea, 12 or 15 nautical miles off the port of Zwara. The destination ports are Trieste or Venice, Genoa and Napoli in Italy and Mersin in Turkey.

4. The NOC (Tripoli) sends warnings to the brokering companies they detect and identify, as the following, including non-existent resolution references and a baseless reference to Interpol:



المؤسسة الوطنية للنفط
NATIONAL OIL CORPORATION

DATE: 31/01/2016
REF NO: 49

VOLONT SHIPPING AND TRADING SA.
Greetings Sir/Ma'am,,,

It came to our attention that you're quoting a cargo of 5.000/6.500 MTs Gasoil 0,1% Sulphur, to load from Zuwara region during the upcoming period.

With reference to the United Nations resolution NO 4238Y594 and related recent statements by UN's international Security Council permanent members.

We hereby inform you that knowingly smuggling of Libyan product will endanger the vessel to be confiscated by Interpol, and will expose your whole company to appropriate legal and criminalizing actions against all involved people to prevent those kind of illegal businesses.

Therefore, you're requested to refrain from quoting any cargo from Zuwara or elsewhere in Libya unless you have a prior permission from NOC.



Ahmed Shawki
General Manager of International Marketing Department- NOC

CC: Mustafa Sanallah – Chairman of the Board of Directors.

شارع بشير السعداوي _ (ميدان جنة العريف) طرابلس / ليبيا - هاتف : 09 - 218 21 334 5700 / 44 - 218 21 333 7141 +

Bashir Sadawi str. P.o Box :2655 - 5335 Tripoli - Libya Tel : +218 21 334 5700 - 709 / +218 21 333 7141 _ 44

Source: Confidential

5. One of the official fuel distributing companies is Oil Libya. On 7 August 2016, its branch in the United Arab Emirates received a disturbing request from a fuel trading company. The latter wanted Oil Libya to verify some documents it had received on behalf of Oil Libya. The papers were fake. Zwara is mentioned as the loading point.



www.oilibya.com

COMMITMENT TO SUPPLY

ب ل ل ل ا د بوزت عوض وم لا: باطخ مازت

Date: 27th of July 2016

Ref: Gsol1622/-08/16-PMG-STS2

We 'OilLibya' hereby confirm and issue this official letter as confirmation, to our client

We 'OilLibya' confirm that we intend to supply [REDACTED] with Gas Oil of a quantity of 40,000 MT per month (40K MT) split over weekly shipments up to 10K Mt.

Contract term will be **40,000MT x 12 month(s)**, Contract total 12mths = **480,000 MT**.
(With possible rolls and extensions, to be negotiated)

Contract will commence from **1st August 2016**, and shipment will begin first calendar week of August.

This letter hereby serves as legal confirmation of an agreement to supply; between 'OilLibya' To [REDACTED] and is governed under British law.

Yours Sincerely

Abdulbari Abdirahman

Regional Export Sales Manager

www.oilibya.com



OilLibya, Libya Plaza, Muthaiga Road P.O. BOX 64900 0620 Nairobi, Kenya

Source: Confidential

CONTRACT NO.

1. BUYER

.....

2. SELLER

.....

3. PRODUCT

GASOIL 0.1 PCT OF LIBYAN ORIGIN WITH SULPHUR MAX 0.1 PCT MEETING THE FOLLOWING GUARANTEED SPECIFICATIONS:

.....

4. QUANTITY

..... METRIC TON MONTHLY PER 1 YEAR.

5. DELIVERY

SHIP TO SHIP LIBYAN WATERS NEAR .ZUWARA ABOUT 5 MILES FROM THE LIBYAN COST IN TWO OR MORE CARGOES IN SELLER'S OPTION. THE FIRST TRANSSHIPMENT TO TAKE PLACE BY LATEST 20 DAYS AFTER CONTRACT'S SIGNATURE DATE.

6. PRICE

IN US DOLLARS PER METRIC TON ON LOADED QUANTITY TO BE THE MEAN QUOTATION PUBLISHED ON B/L DATE FOR GASOIL 0.1 PCT BY PLATT'S EUROPEAN MARKETSCAN UNDER THE HEADING "FOB MED BASIS ITALY" LESS A DISCOUNT OF %. IF NO QUOTATION ON B/L DATE, THEN THE IMMEDIATELY FOLLOWING PUBLISHED QUOTATION TO APPLY.

7. PAYMENT

THE PAYMENT WILL TAKE PLACE CAD (CASH AGAINST DOCUMENTS) WITHIN 5 WORKING DAYS FROM COMPLETION OF EACH CARGO BY SWIFT BANK TRANSFER AGAINST PRESENTATION "ON COLLECTION BASIS" TO THE BUYER'S BANK OF FOLLOWING ORIGINAL DULY SIGNED SHIPPING DOCUMENTS:

- COMMERCIAL INVOICE.
- FULL SET (3/3) NEGOTIABLE CLEAN OCEAN B/L ISSUED TO ORDER AND BLANK ENDORSED MARKED 'FREIGHT PAYABLE AS PER CHARTER PARTY'.
- CERTIFICATE OF ORIGIN ISSUED BY THE COMPETENT CHAMBER OF COMMERCE.
- REFINERY'S QUALITY CERTIFICATE.
- OWNERSHIP CERTIFICATE.

8. QUALITY/QUANTITY DETERMINATION

THE QUALITY OF THE PRODUCT TO BE ASCERTAINED BY BUYER ON BORD OF THE SELLER'S VESSEL BEFORE EACH TRANSSHIPMENT AND THE QUANTITY TO BE ASCERTAINED BY BOTH PARTIES AFTER TRANSSHIPMENT COMPLETION.

9. FORCE MAJEURE

AS PER ICC PARIS RULES AND REGULATIONS

10. GENERAL PROVISIONS

INCOTERMS 2010 FOR FOB DELIVERIES WITH LATEST AMENDMENTS TO APPLY. CONTRACT TO BE RULED BY ENGLISH LAW UNDER THE EXCLUSIVE JURISDICTION OF THE LONDON ARBITRATION COURT.

DATE:

SIGNATURES: _____

Source: Confidential

Fuel smuggling by land

1. This is a translation of the report drafted by the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee (Brega Petroleum) after a field visit to Ras Ajdir:

Translated from Arabic

State of Libya

National Oil Corporation

Record: 2369

Date: 14 Dhu'lqa'dah A.H. 1437

File: 25-1-3

17 August A.D. 2016

Sir,

With this letter, we hereby inform you that we have received a report from the Chairman of the Board of Directors of the Brega Petroleum Marketing Company (No. 476/2016) dated 9 August 2016 regarding the field visit by members of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee to the Ra's Ajdir border post and the port of Zuwarah on 24 July 2016. The report sheds light on some of the ways that oil is smuggled out of Libya, and includes photographs showing tanker trucks in the port of Zuwarah smuggling oil in full view of everyone who works there, including the various security agencies.

Such activities have a negative impact on the national economy. Smuggling is one of the factors that adversely affects national income and wastes State resources. Oil is a commodity subsidized by the State budget, and trafficking and smuggling therein are crimes punishable by law. Anyone taking part in those crimes must therefore be identified. This trend poses a threat to the national economy and must be tackled and eliminated in cooperation with State security and judicial authorities.

We value your efforts and are forwarding this report to you for appropriate measures to be taken and the appropriate parties to be contacted with a view to apprehending and bringing to justice those who engage in this activity, finding ways to put an end to it, and taking urgent measures to prevent its recurrence in order to maintain security and stability and safeguard the resources of the Libyan people. (Please find photocopies of supporting documents attached.)

May peace be upon you.

(Signed on behalf of) Mustafa Abdullah **Sanalla**
Chairman of the Board of Directors
16 August 2016

[SEAL: State of Libya
National Oil Corporation]

Cc: Members of the Board of Directors
Khalid Mazughi, Director of Legal Affairs

[Illegible signatures]

President of the Presidency Council
Government of National Accord

[SEAL: State of Libya
Government of National Accord]

[STAMP: National Oil Corporation
Department of Legal Affairs
Incoming: 11 August 2016, No. 610]

State of Libya
Government of National Accord

Record: 154

Date: 5 June 2016

File: _____

Sir,

We value your efforts in the service of our beloved country during these trying times.

We hereby submit to you our report in the hope that it will be taken in the spirit of diligence and devotion to the national interest that unites us all.

The increase in oil smuggling that we found during our investigation – notably in the western and southern regions, but also elsewhere – is shocking and forces us to wonder about who is responsible for combating that trend.

In our capacity as a committee invested by the Ministry of Oil and Gas, we have monitored smuggling cases closely in conjunction with some of the security brigades. Some of the smuggled oil has been interdicted, seized and confiscated and some smugglers have been remanded to the judicial authorities.

However, the unfortunate fact is that smuggling continues unabated despite oversight at border points and occasional prosecutions. Smuggling has moved from land to sea. Trawlers and launches are always waiting just off the port of Zuwarah to be loaded with smuggled oil for transport to Malta, Italy, Greece, Turkey and elsewhere.

The following are some of the vessels seized in the act of smuggling oil from the port of Zuwarah:

1. *Mekhanik Chebotarev*

The vessel was seized 14 miles from the port of Zuwarah. The vessel was not flying a flag to identify itself. When they realized that they had been caught by the Libyan Coast Guard, they raised the Russian flag, according to the testimony of Umar Balras Ali, commander of the Libyan Coast Guard vessel. The name of the company that owns the Russian ship, which we believe is a government company, is Oil Marin Group. It had aboard a cargo of 4,250 tons of oil (4,250,000 litres). Its crew consisted of 10 men and one woman, all of them Russian nationals.

2. *Levante*

The vessel was seized on 4 April 2014 off the port of Zuwarah with a cargo of 400 tons. Its crew consisted of seven Egyptians and a Maltese. It is based in Malta but flies a Panamanian flag.

3. *Sun Oil 1*

The vessel was seized on 5 January 2015 off the coast of Zuwarah. It was flying a Maltese flag. Its crew consisted of five persons: two Bulgarians, two Ukrainians and a Romanian. It has been seized more than once.

4. *Santa Cruz*

The vessel was seized in August 2015 off the port of Zuwarah. Its crew consisted of four persons. Its owner is Maltese national, and it was flying a Tanzanian flag. It was escorted to the port of Misratah.

5. *Sovereign*

The vessel was seized on 24 August 2015 eight miles from the Mellitah area with a cargo of 600 tons of oil. Its crew consisted of two Egyptians, one Ukrainian, one Croatian and one Syrian. It flies a Togolese flag and belongs to the Maltese company Golden Group.

6. *Saint Jean*

The vessel was carrying a cargo of approximately 600,000 litres of diesel oil. It flies a Togolese flag.

7. *Captain Khayyam*

The vessel flies a Sierra Leonean flag. It was carrying a cargo of approximately 1,600,000 litres of diesel oil.

A number of vessels are still floating off the coast of Libya waiting to be loaded with oil for sale to neighbouring States and European States.

We offer you the following proposals for combating and eliminating smuggling:

1. The General Staff and the Ministry of the Interior should be charged with combating and eliminating smuggling.
2. Cooperation and consultation should be solicited from the National Oil Corporation, the Ministry of the Economy, the Brega Petroleum Marketing Company and all other relevant parties to find effective ways of combating smuggling.
3. The media should be used to raise citizen awareness of the dangers of this trend, given that these smuggled resources are Libyans' primary source of livelihood.

Please find annexed photographs from some of the smuggling cases that have been pursued. We look forward to taking part in finding solutions and deterrents to help put a final end to this trend, which has the potential to bring down the Libyan economy if it persists.

We trust that you will give this memorandum due consideration and take such steps as you deem appropriate.

Together for Libya! May God grant success.

May the peace, mercy and blessings of God be upon you.

(Signed) [Illegible]

Oil and Oil Derivative Distribution Oversight Committee

[SEAL: Government of National Accord
Ministry of Oil and Gas]

cc.

The Presidency Council

The Public Prosecutor

The Minister of Oil and Gas

The Ministry of the Interior

The Ministry of Defence

The Brega Petroleum Marketing Company

The Security and Safety Office

General Archive

[STAMP: National Oil Corporation
Office of Board of Directors Affairs

Incoming: 9 August 2016

Record: _____

Signature: _____]

Brega Petroleum Marketing Company
A company of the National Oil Corporation

Record: 476/2016

Date: _____

File: _____

9 August A.D. 2016

Sir,

We hereby submit to you a report on the field visit by members of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee to the Ra's Ajdir border post and the port of Zuwarah on 24 July 2016, with annexed photographs, that sheds light on some of the ways that oil is smuggled out of Libya. It is noteworthy that the photograph showing tanker trucks in the port of Zuwarah smuggling oil in full view of everyone who works there, including the various security agencies.

Oil smuggling is one of the destructive factors that are doing damage to the national economy, and consolidated and cooperative action by all agencies is needed to combat it. Oil is a commodity subsidized by the State budget, and trafficking or smuggling therein is a crime punishable under the laws in force in the State of Libya.

We therefore hope that you will give due consideration and coordinate with the relevant agencies to establish a mechanism to combat this phenomenon.

May peace be upon you.

(Signed) Faraj Albahlul **Shaban**

Chairman of the Board of Directors

[STAMP: National Oil Corporation
Petroleum Marketing

Department of Legal Affairs

11 August 2016

Incoming No. 609]

[STAMP: National Oil Corporation

Office of Board of Directors Affairs

10 August 2016

Record No. 2168]

[SEAL: Brega

Company

Board of Directors]

cc. The Members of the Board of Directors
The Director of the Follow-up Office
]Illegible]

Chairman of the Board of Directors
National Oil Corporation

[HANDWRITTEN: Forwarded to National Oil Corporation 9 August 2016 (*illegible signature*)]

State of Libya
Government of National Accord

Record: 107

Date: 24 July 2016

File: _____

Sir,

On Sunday, 24 July 2016, members of the Office of Security and Safety and members of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee conducted a field visit to the Ra's Ajdir border post to investigate the smuggling situation there.

The members visited the Jamal al-Gha'ib Brigade, which has been charged by the Ministry of the Interior with combating smuggling and other activities that have a negative impact on the Libyan economy.

In the course of the visit, it became clear that enormous efforts are being made to combat smuggling. On the very first day that the Brigade assumed its tasks at the post, some 60 vehicles were seized in the act of smuggling oil or oil derivatives, and fines have been imposed to curb the rampant smuggling of such products. (Please find annexed to this report several photographs that show the methods used by oil smugglers.) Their men are managing to be on the spot despite limited resources. In that connection, we thank the Brega Oil Marketing Company for providing a 40,000 litre tanker to retrieve the smuggled oil that was seized.

The members who took part in the visit are as follows:

1. Nuri Umar Abu'isa Chairman of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee
2. Abdullah al-Nufathi Member of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee
3. Sami Ammar al-Shabshubi Member of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee

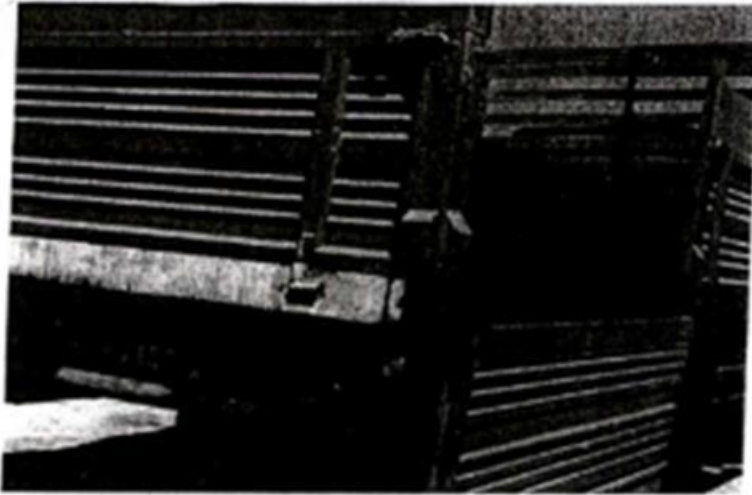
(Signed) [*Illegible*]

Oil and Oil Derivatives Oversight Committee

[SEAL: State of Libya
Government of National Accord
Ministry of Oil and Gas
Oil and Oil Derivatives Oversight Committee]

Chairman of the Board of Directors
Brega Oil Marketing Company

[PAGES 8-10 OF ORIGINAL CONSIST ENTIRELY OF PHOTOGRAPHS]







State of Libya
Government of National Accord

Record: 108

Date: 24 July 2016

File: _____

Sir,

On Sunday, 24 July 2016, members of the Office of Security and Safety and members of the Oil and Oil Derivatives Oversight Committee conducted a field visit to the western region to investigate how oil and oil derivatives are being distributed and how smuggling is being countered.

The members visited the port of Zuwarah. Here is a photograph from in front of the port that demonstrates the enormity of the oil-related economic disaster. It shows trucks carrying approximately 40,000 litres of diesel oil waiting to be smuggled via sea to European States.

[PHOTOGRAPH]



(Signed) [Illegible]

Oil and Oil Derivatives Oversight Committee

[SEAL: State of Libya
Government of National Accord
Ministry of Oil and Gas]

Chairman of the Board of Directors

Brega Oil Marketing Company

Excerpt of a summary of a court case brought against the registered owner of the flat

The plaintiff states that the flat was paid for by Mutassim Qadhafi and that the transaction was an indirect gift from Mutassim to her.



Ufficio Provinciale di ROMA - Territorio
Servizio di Pubblicità Immobiliare di ROMA 1

Ispezione ipotecaria

Data 20/03/2014 Ora 10:01:50

Pag. 3 - Fine

Ispezione richiesta

Protocollo di richiesta n. RM 219478 del 2014
Ispezione n. RM 219483/6 del 2014
Inizio ispezione 20/03/2014 09:59:34

Nota di trascrizione

Registro generale n. 62358
Registro particolare n. 46018
Presentazione n. 239 del 14/06/2012

Contro

DEFENDANT

Soggetto n. 1 In qualità di -
Cognome BEINEIN Nome ALI AHMED A
Nato il 28/11/1965 a LIBIA (EE)
Sesso M Codice fiscale BNN LMD 65528 Z326 L
Relativamente all'unità negoziale n. 1 Per il diritto di PROPRIETA'
Per la quota di -

Sezione D - Ulteriori informazioni

Altri aspetti che si ritiene utile indicare ai fini della pubblicità immobiliare

LA PRESENTE TRASCRIZIONE PER : 1) ACCERTATO CHE IL PREZZO NELL'AMBITO DELLE SEGUENTI COMPRAVENDITE: ATTO A ROGITO DEL NOTAIO ALESSANDRO MATTIANGELI REP. 117031 RACC. 46689 DEL 30/4/2010 CON IL QUALE LA SIG.RA DIANA FRANCESCA DE MARCO HA VENDUTO AL SIG. ALI AHMED A BEINEIN, SOCIO DI MAGGIORANZA DELLA DIAMOND VIP SERVICE SRL I SEGUENTI IMMOBILI: - APPARTAMENTO SITO AL PIANO 4 INTERNO 4 SITO IN ROMA VIA ORSINI N. 25BIS-27 IDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB. 4 -LOCALE CANTINA IDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB. 18 -APPARTAMENTO SITO AL PIANO 5 INTERNO 5, SCALA C, SITO IN ROMA VIA ORSINI N. 25BIS-27 IDENTIFICATO IN NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB.13,-LOCALE CANTINA IDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB. 17 ATTO A ROGITO DEL NOTAIO ALESSANDRO MATTIANGELI CON ATTO REP. 117032 RACC. 46690 DEL 30/04/2010 CON IL QUALE IL SIG. GIANCARLO SANTALMASSI HA VENDUTO L'IMMOBILE AL SIG. ALI AHMED A BEINEIN IL SEGUENTE BENE IMMOBILE: - APPARTAMENTO SITO AL PIANO 5 E PIANO 6 INTERNO 5 SITO IN ROMA VIA ORSINI N. 25 BIS-27 INDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 119, SUB. 501, STATO PAGATO DAL SIG. MOUTASSIM GHEDDAFI O COMUNQUE A QUEST'ULTIMO RICONDUCEBILE 2) ACCERTATO E DICHIARATO CHE TALE PAGAMENTO HA RAPPRESENTATO DONAZIONE INDIRETTA DEGLI STESSI IMMOBILI DA PARTE DEL SIG. MOUTASSIM GHEDDAFI NET CONFRONTI DELLA EFFETTIVA BENEFICIARIA E CIOE' A DIRSI LA SIG.RA VANESSA ANNE HESSLER E CHE DUNQUE IL SIG. ALI AHMED A BEINEIN STATO FITIZIAMENTE INTERPOSTO EX ART. 1414 C.C. NELLA COMPRAVENDITA QUALE ACQUIRENTE 3) PER EFFETTO DICHIARARE CHE LA SIG.RA VANESSA ANNE HESSLER E' L'EFFETTIVA PROPRIETARIA DEI SEGUENTI BENI IMMOBILI: APPARTAMENTO SITO AL PIANO 4 INTERNO 4 SITO IN ROMA VIA ORSINI N. 25BIS-27 IDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB. 4 -LOCALE CANTINA IDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB. 18 -APPARTAMENTO SITO AL PIANO 5 INTERNO 5, SCALA C, SITO IN ROMA VIA ORSINI N. 25BIS-27 IDENTIFICATO IN NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB.13,-LOCALE CANTINA IDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 120, SUB. 17 APPARTAMENTO SITO AL PIANO 5 E PIANO 6 INTERNO 5 SITO IN ROMA VIA ORSINI N. 25 BIS-27 INDENTIFICATO AL NCEU AL FG. 405, PART. 119, SUB. 501 4) CONSEGUENTEMENTE ORDINARE AL CONSERVATORE DELL'AGENZIA DEL TERRITORIO DI ROMA LA TRASCRIZIONE DELLA SENTENZA.

Source: Contractor of Libyan litigation department

Excerpt of police report of complaint filed by Saadi Qadhafi

Saadi Qadhafi stated to the Gendarmerie that he had asked for and received large sums of money from acquaintances, but that his associate might have run off with two million USD.

=====EXPOSE DES FAITS=====

Courant mois de Juillet deux mil douze, le fils du défunt président de la révolution du Fatah le sieur Saadi Ghadafi en asile politique au Niger a demandé auprès de sa famille en Algérie une certaine somme d'argent pour surmonter les aléas de la vie. C'est ainsi que de cette sollicitude il reçut la somme de deux millions de dollars américain qu'il confia à son ami Saadou Boubacar qui en abuse de la confiance placée en lui pour dilapider l'argent à ses fins personnel. Désespéré, Monsieur Saadi Ghadafi alerte le commandant de Groupement de Niamey pour porter plainte.

=====TRANSPORT SUR LES LIEUX=====

Au reçu de cette information, nous nous sommes aussitôt rendus sur les lieux sise au quartier Bobiel d'où nous interpellons l'intéressé. Interrogé, il nie en bloque les faits qui lui sont reprochés

=====E N Q U E T E :=====

Procédant à l'enquête relative aux faits et conformément à l'article 58 du code de procédure pénal. l'honorable BOUCAR SANI MALAM CHAIBOU député National nous sert d'interprète.

----- : VICTIME : -----

SAADI GHADAFI HOMME POLITIQUE DE LA LYBIE EN ASILE A NIAMEY:

qui nous déclare ce qui suit le 23/07/2012 à 15 heures 55 minutes. Il y a de cela six(06) mois, j'avais demandé à certaines de mes connaissances de m'envoyer de l'argent. A cet effet une première somme de un million six cent milles dollars(1M.600.000\$)m'a été expédiée. J'ai remis cette somme à Mr Saad Baboob pour les garder. Deux(02) mois, j'avais reçu un second envoi d'un montant de quatre cent mille dollars(400.000\$) que je confie une fois de plus à Mr Saad Baboob. Soit un total de deux millions de dollars(2.000.000\$).Ainsi, cela fait près d'un mois que je cours derrière Saad Baboob afin de récupérer cet argent sans suite. Il commande à ne plus décrocher mes appels.

S.I.R: Mr Saad Baboob demeure au Bobiel et change de numéro constamment.

S.I.R: Saïal Hajini, ici présent connaît son domicile et est prêt à vous donner des indication.

S.I.R: Les numéros 99929568 et 99929521 sont sur lesquels je l'appelle.

S.I.R: Il est également un réfugié au Niger.

S.I.R: Je ne lui ai donné aucune consigne de défense sur cet argent.


S.I.R: C'est tout ce que j'ai à vous dire.

Le même jour 16 heures 09 minutes.

L'intéressé ne sachant ni lire ni écrire le Français, lecture de sa déclaration ci-dessus lui à été faites par nous en laquelle il persiste n'avoir rien à y changer, à y ajouter ou à y retrancher. A signer sur notre carnet de déclaration.

Source: Gendarmerie, Niamey

Hannibal Qadhafi on the Board of Mariner for Maritime Transport


Mariner for Maritime Transportation Ltd
التاريخ : 2007.01.18
إشاري : M.A:15/07

Head Office (Nicosia - Cyprus)
Evagoros Ave - Evagoros Complex
27 Irini Building - 6th floor Office No. 6
Nicosia - Cyprus
Tel: 00 357 22 44 56 14
Fax: 00 357 22 44 56 12
E-mail: mariner@marinerltd.com

٥١٢٥٥٥٦٦٨٣٥٨

الإخوة/ مصرف شمال أفريقيا الدولي - تونس
إدارة العمليات المصرفية

بعد التحية ، ، ، ، ،


- نود في البداية أن نشيد بتعاونكم وبما نلقاه منكم من حسن معاملة وخدمات متميزة .
- بهذا الخطاب نرجو منكم العمل على تحويل مبلغ وقدره (S10,000) فقط عشرة آلاف دولار أمريكي شهريا وبصفة مستمرة إلى حين إعلامكم بغير ذلك .
- من حسابنا لديكم رقم : 01 01 1868 001/0
- إلى الحساب رقم : 01 01 2207 001/0 بمصرفكم .
- وذلك بدلا من الحساب التالي :

Beneficiary's Name : Mr. Hanibal Gathafi
Beneficiary's Bank : Danske Bank
BANK ADDRESS : Holmens Kanal Afdeling . Holmens 2 - 1090
Kopenhagen K.
Account No : 4001 - 4001 81 89 88
Swift Code : DABADKKK

- وهذا المبلغ يمثل عضوية الأخ المذكور في مجلس إدارة الشركة .
- عليه يرجى منكم التقيد بذلك وعلى أن يتم إجراء التحويل يوم 27 من كل شهر ودون الحاجة إلى أمر تحويل من قبلنا .
- ولكم جزيل الشكر .

** والسلام عليكم **

طلال عريبي
رئيس مجلس الإدارة



Source: Confidential

Stolen assets under the control of a listed individual and/or at risk of misappropriation

Physical assets in West Africa

1. The Panel is investigating independent reports on the involvement of a listed individual in storing large amounts of physical assets in several locations in West Africa. It is alleged that the operation to hide large amounts of cash and some gold in West African countries was organised by Abdallah al-Senussi (LYi.018) in 2011. Six sources have alerted the Panel that attempts are being made to move some of these assets back to Libya and to possibly make them available to some of Libya's competing political and military stakeholders.

2. In a first case, four independent sources reported to the Panel that USD 560 million, in USD 100 denomination, is kept by a group of Libyans in Ouagadougou, Burkina Faso. This group has attempted to transfer the assets to a third country through a local company: "Societe Transit Transport Convoi International (STTCI)".

Picture of the alleged assets with a Burkinabe daily



Source: Confidential

3. Several sources have explained to the Panel that they have travelled to Burkina Faso and inspected the cash, which is stored in metal chests. It is reported that authorities in Tripoli, al-Bayda and Tobruk have attempted to obtain the USD 560 million. Specifically, the involvement of NSG's prime minister al-Ghweil, Libyan 'Interim government' prime minister al-Thinni, HoR speaker Saleh and intelligence head Mustafa Nuh has been reported. Although the transfer of these assets has failed for now, the Panel has seen documentation showing that the logistical preparations were well-advanced. Groups involved in the negotiations expect to receive a commission of 10 or even 35 per cent.

Export license in preparation of the alleged transfer

BURKINA FASO

Nom et adresse du déclarant :
STTCI BURKINA C1 SF. 1418 OUAGA C1
Marchandises facturées ou expédiées en consignation à :
(Nom et adresse complète)
DI TRAGEC SARL IMPORT EXPORT
BOUMA DE LA CULTURE INN 11 APPT
40 SALA AL JADIDA BAIN GEM
05 20 55 51
MAROC

TITRE D'EXPORTATION

N° de code de l'exportateur : C&L
Pays de destination : MAROC

REF. C.C.1012
012 / 014283

I. DESIGNATION DES MARCHANDISES

Numéro du tarif des douanes	Spécification de la marchandise telle qu'elle figure sur la déclaration d'exportation	Quantité exportée (Pois net)	Valeur déclarée en douane en (F.C.F.A.)
912	28 CAISSES METALLIQUES CRYSTAL	3 2.500	500 000 000 USD

II. REGLEMENT FINANCIER DE L'EXPORTATION

Le produit de l'exportation des marchandises désignées ci-dessus, d'une valeur facturée de : 500 000 000 \$ USD

En Frs CFA dans tous les cas : VISA DOUANE
EN DEVICES : le contrat est en devises

Facture N° 420
FRAIS DOUANE + MAGASINAGE : 86 000 EURO
Sur la base d'un contrat (départ usine, FOB, CFA etc...)

doit être rapatrié sous les peines de droit et dans les conditions fixées par la réglementation des changes par (1)

Elément de la facturation (en Frs CFA) : Valeur des marchandises (départ usine) : 28 CAISSES
Frais accessoires pris en charge par l'exportateur : CRYSTAL

Nature de l'exportation (2) : CRYSEAL
Numéro du titre d'exportation : 912 7011 ELIHO

(1) Nom et adresse complète l'exportateur responsable du rapatriement des devises : STTCI

(2) Indiquez, selon le cas : exportation en vente ferme sans titre d'exportation, exportation en vente ferme avec titre d'exportation, exportation, en consignation ou exportation temporaire

Je soussigné certifie, sincères et véritables les mentions portées sur la présente formule.
A OUAGADOUGOU le 24/04/2015
Signature du déclarant

LIBRE A LA SORTIE DU TERRITOIRE BURKINA FASO

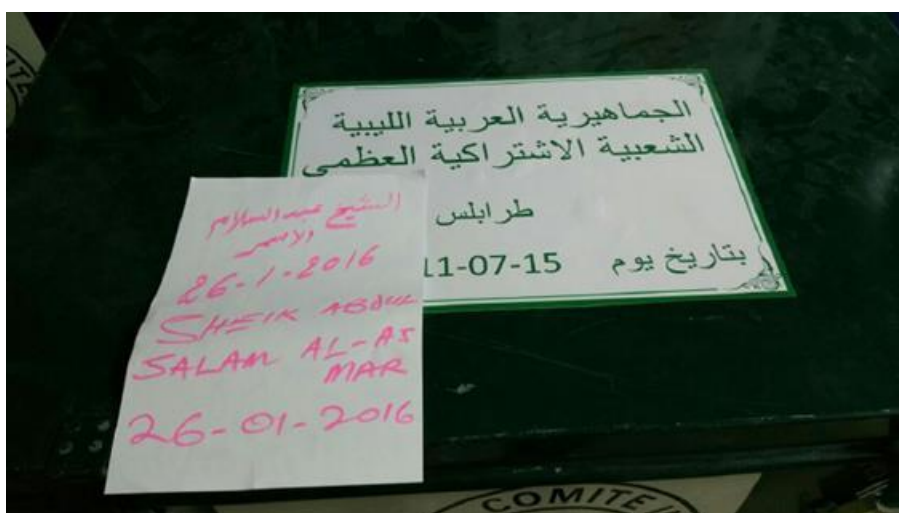
Source: Confidential

4. However, the Burkinabe authorities have reported to the Panel that no company by the name of STTCI is known at the company register or holds any bank accounts in Burkina Faso. They confirmed that the alleged STTCI post office box in Ouagadougou listed on the documents exists, but that it is owned by an individual. In addition, the box frequently receives mail for addressees unknown to the owner. These include a businessman with well-known links to Libya.⁴¹

5. In a second case, sources told the Panel that physical assets are being kept in Accra, Ghana. At least until February 2016, they were allegedly stored in boxes with an ICRC logo at the premises of an 'international human rights organization', Le Comité International pour la Protection des Droits de l'Homme (CIPDH). The Panel has contacted France where the organization has its headquarters. The Panel has seen a report on the matter filed with the Ghanaian police and has subsequently contacted Ghana to ask for clarification. The Panel's letter, and another reminder, have remained unanswered.

⁴¹ <http://www.ecodufaso.com/portrait-mahamadi-sawadogo-dit-kadhafi-pdg-du-groupe-smaf-international/>

Pictures of alleged assets at CIPDH office in Accra, Ghana



Source: Confidential

6. The Libyan in charge of the assets in Ghana is reported to be Mohamed Saleh al-Mahmoudi. It appears that agents reporting to the LNA have tried to ‘recover’ the assets. Unrelated to the LNA attempts, some of the assets were allegedly moved to another country.

7. Additional countries in the region have been mentioned in conversations with the Panel but no documentation or details were provided.

Assets in South Africa

8. Previously, the Panel investigated several pieces of documentation alleging that a large quantity of physical assets, potentially belonging to a listed individual, was stored in South Africa (see S/2015/128, Annex 36). However, at that time, the documentation was considered to be unreliable and the investigations could not confirm the allegations.

9. In 2016, the Panel received new information, including documentation. According to this documentation, an attempt was made in 2013 to use the alleged assets as payment for a multi-billion dollar arms deal between several South African defence industry companies and the “Libyan Air Force” and “Air Territory Defense Forces”. The volumes and types of the materiel requested by the Libyan party suggest that a large amount of money was indeed readily available and the negotiations appeared to be relatively advanced. The Panel has interviewed, separately, two people directly involved in the attempted deal. Both claim that the materiel was to be paid for by ‘hidden’ assets from the Qadhafi regime already present in South Africa.

10. In 2013, agents claiming to represent the Libyan government visited South Africa to discuss the delivery of a wide range of materiel including tanks and attack helicopters. Correspondence seen by the Panel shows frequent contacts between the brokers and managers from the Denel company and its subsidiaries.

Request by the Libyan Air Force and Air Territory Defense Forces

DENEL LIBYAN FIRST REQUEST AIR FORCE & THE AIR TERRITORY DEFENSE FORCES Feb-13					
		Initial Order	Final Order	Years to complete	Notes
1	Command centers				Study to be made
2	Ground Air Defense Systems				Study to be made
3	Rooivalk	14	84	4	
4	Oryx	10	40	4	If ZA product
5	A109	2	6	4	If ZA product
6	SA 330 Puma	20	30	4	
7	C130 upgrade	3			
8	Denel Aviation Academy				
	Military Students (per year)	400			
	Technicians (per year)	500			
9	UAV	15	?	4	
10	Ingwe launchers	500			Munitions 30.000
11	SS 5.56x45	2000	15000	4	Munitions 5 millions
12	SS 77 7.62x51	1000	3000	4	Munitions 1 millions
13	SS 77 Mk1 7.62x51	3500	15000	4	Munitions 4 millions
14	20 mm Rapid fire auto	1000	5000	4	Munitions 5 millions
15	NTW 20 20x82	4000	8000	4	Munitions 4 millions
16	NTW 20 20x110	500	3500	4	Munitions 800.000
17	Mortar M6 60	500	1800	4	Munitions 30.000
18	Mortar M8 81	500	1800	4	Munitions 30.000
19	Commando Mortar M4	500	2500	4	
20	AGL 40	600	2200	4	Munitions 600.000
21	Rooikat 76	150			Munitions 5.000
22	Rooikat 105	300			Munitions 18.000
23	Towed 105	120			
24	LAV III/T7 105	64			
25	T5 52 155	18	36	4	Munitions 30.000
26	G6 45 155	18	72	4	
27	G6 52 155	36	108	4	
28	Casspir MK5	75	180	4	
29	Munition 5.56	4 Millions			
30	Munition 9	10 Millions			
31	Munition 14.5	6 Millions			
32	Munition 23	3 Millions			

Source: Broker involved in the negotiations

11. It also appears that officials from the South African Ministry of Defence were informed of the ongoing negotiations. One of the brokers, Mohamed Belgacem Tag reportedly met with a senior military official, to discuss the Libyan military needs. The South African Ministry of Defence also expressed its support to the negotiations in writing on 13 March 2013.

Letter of support from Ministry of Defence

RESTRICTED



DS/R/311/1

MINISTRY OF DEFENCE & MILITARY VETERANS
REPUBLIC OF SOUTH AFRICA
Private Bag X 910, Pretoria, 0001, Tel: (012) 365 5521

13 March 2013

Mr. Mohamed About Kacem Tag
General Manager: Sidi Belal Company
Of International Trade
Tunisia

Dear Sir

**DENEL REQUEST OF THE 02-02-13: LIBYAN AIR FORCE & AIR
TERRITORY DEFENSE FORCES.**

Reference is hereby made to the meeting held in Johannesburg (South Africa) on
the 05 March 2013.

Firstly it is my greatest pleasure to present my warmest compliments to you and
wish you successes in the discharge of your noble duties.

I want to take this opportunity to acknowledge receipt of your request: DENEL
REQUEST OF THE 02-02-13: LIBYAN AIR FORCE & AIR TERRITORY
DEFENSE FORCES, presented in Arabic with an English translated version and
also wish to reiterate that South African Government is commitment towards the
stabilisation and reconstruction of Libya.

I sincerely wish to honour your request given the long standing relations that exist
and continue to mature between our countries

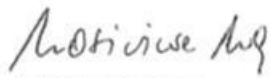
RESTRICTED

RESTRICTED

DENEL REQUEST OF THE 02-02-13: LIBYAN AIR FORCE & AIR TERRITORY
DEFENSE FORCES.

Please accept the assurance of my highest consideration and personal esteem.

Regards



N.N. MAPISA-NQAKULA
MINISTER OF DEFENCE AND MILITARY VETERANS

DATE: 17/03/2013

RESTRICTED

Source: Broker involved in the negotiations

12. The Panel wrote to South Africa to request further information regarding these negotiations and particularly details about the financial sources that would have allowed for such a large transaction. However, no reply was received.

13. The Panel has viewed additional documentation allegedly confirming the presence of Libyan assets in South Africa. None of these documents were convincing. For some documents, the Panel was not allowed to take copies for further investigation. Other documents that were shared contained insufficient information to verify their contents and did not prove the amount, origin or location of the alleged assets.

14. The Panel has reached out to South African officials mentioned in the new documentation to verify their contents. To date, none has responded to the Panel's outreach or requests for information.

15. The Panel has spoken to numerous Libyan politicians and civil servants who confirm that several 'official' delegations have travelled to South Africa to meet with the ANC leadership and discuss the issue of the return of Libyan assets.

Funds in Kenya

16. The Panel has obtained documentation indicating that two large transfers were possibly made in the second half of 2011 on behalf of the Libyan Africa Investment Portfolio (LYe.002, listed since 17 March 2011), between bank accounts in South Africa and Kenya. The total amount transferred to an account at a branch of the CFC Stanbic Bank branch in Kenya was USD 800,000,000. Documentation received by the Panel shows payment authorisation by Bashir Saleh al-Shrkawi from a branch of the Standard Bank South Africa.

17. The management of LAIP has explained to the Panel that it has no knowledge of the beneficiary account. It had received a similar report and conducted its own investigation in 2013, but could not confirm that such a transaction had taken place.

18. If the information in the documents is accurate, these transfers would show that hidden Libyan funds are indeed accessible to members of the former regime in South Africa. Bashir al-Shrkawi currently resides in, or at least frequents South Africa. He has been named by numerous public and private sources as the person who manages funds from the former regime hidden in South Africa and throughout the rest of the continent.⁴² Although he used to head the LAIP until 2009, he had no formal relationship with the fund in 2011.

19. The Panel has interviewed Bashir Saleh al-Shrkawi who denies any knowledge of any assets of the former regime in Africa, other than the ones officially on record at the LIA. He described reports on 'hidden Libyan assets' in Africa as "mirages".

20. The Panel has requested information from Kenya but its letter has remained unanswered.

⁴² see, for example, "Gaddafi aide holds key to missing Libya funds", Financial Times, 8 April 2012, <https://www.ft.com/content/d446ad68-816f-11e1-b39c-00144feab49a>.

Groups tracing 'stolen assets'

21. The Panel has met with two competing groups of brokers that try to recover 'stolen assets' in exchange for a fee or a percentage. Because they are profit-driven, they have not been forthcoming with information. Furthermore, both groups had previously provided the Panel with unreliable or false documentation.
22. Bearing in mind the current political division in Libya, and the need of both the PC and competing governments to obtain access to funds, such secrecy creates a risk for misappropriation. Clearly, the brokers report to various authorities, regardless of whether they support the PC, hoping they can further their case. Therefore, the Panel has urged both groups to share information that would allow it to monitor the issue.
23. Following the Panel's letters, information sharing by both groups has improved but still more transparency is needed. Furthermore, they have tried to increase their national and international legitimacy through interacting with the Panel. However, it is not in the Panel's mandate to confirm the mandate of any broker and certainly not at this stage of the political process.
24. Finally, it is possible that at least some of these cases are, in fact, scams. The Panel has received reports that some individuals have lost money while trying to obtain the alleged assets. Nevertheless, several other cases documented by the Panel show that former regime members still have access to relatively large amounts of funds, including cash.
-